الدكتور رياض عثمان



دراسة إبستمولوجية تأصيلية لتسمية المصطلحات النحوية
من خلال الزمخشري

تقديم

الأستاذ الدكتور حسن حمزة
جامعة ليون الثانية



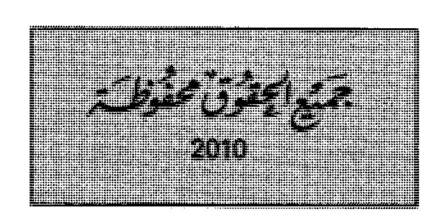
Title : **THE GRAMMATICAL TERMINOLOGY AND THE SEMANTICS OF AL-ZAMAKHSHARI**

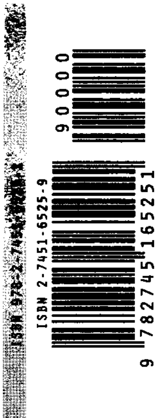
Classification: Syntactical studies
Author : Dr. riyad 'Uthman
Publisher : Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah
Pages : 288
Size : 17*24
Year : 2010
Printed in : Lebanon
Edition : 1st

الكتاب : **المصطلح النحوي وأصل الدلالة**

التصنيف : دراسات نحوية
المؤلف : د. رياض عثمان
الناشر : دار الكتب العلميـــة - بيروت
عدد الصفحات : 288
قياس الصفحات: 24*17
سنة الطباعة : 2010
بلد الطباعة : لبنـــان
الطبعة : الأولى

الآراء والاجتهادات الواردة في هذا الكتاب
تعبّر عن رأي المؤلف وحده
ولا تُلزم الناشر بأي حال من الأحوال




ISBN 978-2-7451-6525-9

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الإهداء

إلى القارئ النّهم
الذي يتعقّبني، وأمَلُه كبير،
في كلّ قُصاصةٍ أكتبها ؛
مقتنعاً بأنّ لكلّ شيء نهاية،
إلا أن نهايته كانت أسرع!
فلا وقت لديه لقراءة ما كتبتُ هذه المرّة
لأنّه على موعد معجّل مع القدر.. !
ففي رحيله، أخذ معه وترك غصّةً وحب اللغة.
إليه عسى أن يكون صدقة جارية في ميزان حسناته،
إنْ انتفع به طلاب العلم وأبناء العربية
إليك يا أبي، فعليك الرحمة ولنا السّلوان.
وإلى التي تُوازن بين القلب والعقل، نائلة زوجتي أمِّ أولادي:
مُؤنس و لَيان ورنْد
الذين كانوا المعين على بلسمة
شِقوتي وشَقائي من
جَفاف النحو، وجَفوة السفر
عسى أن يأنسوا بانتهاج طريق النحو وصَوْن العربية..



شكر وتقدير

إلى علّة وجودي في عالم اللغة والنحو الأستاذ الدكتور **هاشم الأيوبي**، الذي شجّعني على خوض غمار النحو من خلال إشرافه على رسالة الماجستير في الجامعة اللبنانية، وتنسيق متابعة دراساتي بتوأمة مع جامعة ليون، واحتضان أفكاري ومتابعتها عبر صفحات هذا الكتاب والإشراف عليه...

و الشكر كلّه لا يفي الأستاذ الدكتور **حسن حمزة** (جامعة ليون الثانية) الذي ظهرت روحه وأفكاره في حنايا الكتاب مشرفا وباحثا مُحبّا؛ فإذا ورد حديث منّي بصيغة الجمع في ضمير المتكلم، فذلك يشير إلى أمرين: أنه حاضر معي في كل حرف أكتبه، وإلى أستاذيته وحسن الإشراف الملمّ، وأنا في تواصل كبير معه في كل لحظة كتابةٍ، ومع النحو لحلّ معضلات المصطلح.

والشكر للدكتور **حسين نصّار** جامعة القاهرة الذي آزرني في مكتبة جامعة القاهرة، بالسماح الخاص بتصوير ما أحتاج إليه من أطاريح الدكتوراه في مكتبة دار العلوم ومكتبة جامعة القاهرة.

ثم للدكتور **عبده الراجحي** جامعة الإسكندرية الذي اهتمّ شخصيا بي بوصلي بمعظم الذين أشرفَ هو على أبحاثهم أو قرأها للحصول على نسخ من أبحاثهم بالإضافة إلى أن عرّفني على أخيه الدكتور شرف الدين الذي منحني من مكتبته الخاصة معظم ما احتجت إليه من مراجع عن الزمخشري.

ويبقى الشكر الخاص للدكتور **عبد القادر المهيري** جامعة منوبة تونس الذي زوّدني بأهم ما كُتب حديثا في هذا الموضوع في جامعته، وكانت له اليد الطُّولى في توجيه هذا البحث نحو الدراسات المعاصرة.

و لا يفوتني شكر العاملين في مكتبة الجامعة اللبنانية كلية الآداب، ومكتبات ليون (ديبورغ، مينسيبال وس.ر.ت. ت) و مكتبة جامعة حلب، كلية الآداب والمكتبة الوطنية. ومكتبة جامعة القديس يوسف في بيروت.

إشارات ورموز استخدمت في البحث

(): ما بين قوسين للشرح أو التعليق

[]: لحصر بعض النقص

" " : المزدوجان و الخط المائل لحصر الاقتباس وأمانة النقل من العربية ومن الفرنسية

" " : المزدوجان بالخط الثخين لحصر المصطلح الذي ذكره الزمخشري أو السياق الذي جاء فيه

﴿﴾: القوسان المزهران للاقتباس القرآني

الخط الثخين : لإبراز الأفكار المهمّة و خلاصة ما توصلت إليه

ت : توفي

م : ميلادي

م. س : مرجع سبق التعريف به

م.ن : المرجع نفسه

ص : صفحة

صص : من الصفحة كذا إلى الصفحة كذا...

ط : طبعة

لا ط : لا طبعة

لا تا: لا تاريخ

هـ : هجري

ها : هامش

المفصل ي : يعني تحقيق اميل يعقوب

المفصل م : تحقيق علي بو ملحم

~ : تقريبا .

ملاحظة: هذا الكتاب جزء من أطروحة دكتوراه بعنوان المصطلح النحوي عند الزمخشري بإشراف مشترك (co_tutelle) بين جامعة ليون بإشراف الأستاذ الدكتور حسن حمزة والجامعة اللبنانية بإشراف الأستاذ الدكتور هاشم الأيوبي حاز الباحث خلالها على شهادة من كلا الجامعتين استغرقت ست سنوات من سنة ٢٠٠٢ حتى نيسان ٢٠٠٨، توزع الحضور مناصفة بين الجامعتين.

تقديم

هذا كتاب في المصطلح النحوي عند واحد من كبار علماء العربية في القرن السادس الهجري؛ فهو صاحب الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، وهو صاحب أساس البلاغة، وهو صاحب المفصل في صنعة الإعراب الذي اهتم به كبار الشُّرّاح من أمثال ابن الحاجب وابن يعيش.

وهو كتاب في الفكر النحوي العربي لأن النظر في المصطلح النحوي عند هذا العالِم لا يمكن أن يكون مقطوعاً عن النظر في الفكر النحوي العربي، فتطورُ هذا رهنٌ بتطور ذاك.

وقد كان هذا الفكر النحوي العربي وما يزال، تراثاً عريقاً لا على مستوى العالَم العربي فحسب، بل في العالَم كله؛ فلم تعرف البشرية في تاريخها الطويل قبل اللسانيات الحديثة سوى ثلاث حضارات كبرى في مجال الدرس اللغوي هي الحضارة العربية والحضارة الهندية والحضارة الإغريقية اللاتينية.

ولا ريب في أن المصطلح النحوي العربي الذي بدأ في القرن الأول للهجرة، واشتد عوده في القرن الثاني في كتاب سيبويه وفي كتاب العين للخليل قد بدأ بالاستقرار في أواخر القرن الثالث وبدايات القرن الرابع. غير أنه لم يتوقف لأن حركة النحو العربي كانت لا تزال حية بعد ذلك التاريخ. ولا تتوقف حركة المصطلح إلا حين يتوقف العلم ويموت. ولم يكن هذا شأنَ النحو في القرن السادس في أيام الزمخشري، إذ استمر هذا العلم في تطوره بعد ذلك أكثر من قرنين من الزمان قبل أن يتجمد على صورة واحدة عند المتأخرين ليدور على نفسه ويبقى على الصورة التي وصلت إلينا. وتكشف المقارنة بين مصطلحات كتاب سيبويه ومصطلحات ابن مالك وشراحه عن وجود ما يقرب من مائة وخمسين مصطلحاً عندهم ليس لها وجود في كتاب سيبويه.

دراسة المصطلح النحوي في كتاب المفصل للزمخشري إذن دراسة تجد لها سنداً قوياً يبررها في تطور المصطلح النحوي العربي. وهي دراسة تسعى إلى النظر في ما آل إليه هذا المصطلح بعد قرون على نشأنه. وتكمن أهمية الموضوع في أنه يندرج في إطار بحث تاريخي يتناول المصطلح النحوي العربي ويتوخى ملاحقة تطوره عبر العصور. ويفترَض أن تتكامل الدراسة في هذا الكتاب مع غيرها من الدراسات التي أُعِدَّت بإشرافنا في جامعة ليون عن مصطلحات سيبويه والأخفش والفراء، ومع غيرها من الدراسات التي أُعِدت في العالم العربي لتؤسِّس لقيام معجم تاريخي للمصطلح النحوي العربي، وهو معجم تفتقر العربية إليه، كما تفتقر إلى معجم تاريخي عام خلافاً لما هو عليه الأمر في لغات كثيرة أخرى. ويؤمَل أن يرى هذا المعجم العربي التاريخي النور في المشروع الذي يعتزم اتحاد المعاجم العربية القيام به. وليس من شك في أن إعداد المعاجم التاريخية المتخصصة في مجالات المعرفة لبنةٌ من لبنات بناء هذا المعجم التاريخي العام.

المعجم العربي التاريخي في مجال النحو حاجة ملحة. وانطلاقاً من هذه الحاجة، يقوم الكتاب بحصر مصطلحات الزمخشري، والإحالة إليها في مظانِّها، وعددها يربو على ألف مصطلح، لتكون الدراسة شاملة تشكل معجماً خاصاً بمصطلحات هذا النحوي، وهو أمرٌ قلما التفت إليه الدارسون في العالم العربي إذ يغيب الزمان غياباً كاملاً في دراساتهم فلا يُعرف متى ولد المصطلح، ومَن ولَّده، وكيف تطور عبر العصور، وهذه نتيجة طبيعية لغياب دراسات مستقصية لمصطلحات هذا النحوي أو ذاك، ولا يستطيع الباحث أن يجد ثبتاً كاملاً يمكن الركون إليه بمصطلحات العَلَم الواحد من أعلام النحويين العرب على كثرة الدارسين الذين تداولوا عليه، فليس على رفوف المكتبات في العالم العربي كله ثبتٌ كاملٌ واحدٌ بمصطلحات واحد من النحويين العرب، فكيف يُرجى الوصول إلى المعجم التاريخي قبل القيام بهذه المهمة؟

ينطلق الكتاب في دراسته لمصطلحات الزمخشري من مبدأ الحصر الشامل لها، وهو مبدأ يتسم بالدقة، والضبط، والصرامة العلمية بعيداً عن الضبابية والتعميم لأنه لا يكتفي بتقديم ثبت بها كما هو الحال في كثير من الدراسات

الأخرى، بل يسعى إلى حصر جميع المواضع التي ورد فيها كل واحد منها.

والكتاب بعد هذا دراسة رصينة تنم عن معرفة جيدة بالتراث النحوي العربي، وعن ألفة مع النحويين العرب وكتاباتهم. وقد بذل صاحبه جهداً مشكوراً في جمع البحوث والدراسات التي تناولت الزمخشري، وسافر إلى أكثر من مكان في سبيل ذلك فتجمع لديه منها عددٌ صالح أفاد منه في دراسته، فعسى أن يفيد قراء العربية من هذا الجهد المبذول، وعسى أن يكون هذا العمل فاتحة طريق لبناء المعجم التاريخي لمصطلحات النحو العربي.

حرر بمدينة ليون الفرنسية في العاشر من شهر ربيع الأول للعام الهجري ١٤٣٠ الموافق للسابع من شهر آذار / مارس من العام ٢٠٠٩ للميلاد.

أ. د. حسن حمزة

أستاذ اللسانيات العربية بجامعة لوميير - ليون ٢ في فرنسا

مدير مكتب المصطلحية والترجمة العربية

المقدمة

" يُعرِض التلميذ عن استظهار مباحث البصريين والكوفيين اللغوية فيقول له أستاذه : إن الكسالى والمتوانين يختلقون لأنفسهم أعذارا أقبح من الذنوب"

جبران خليل جبران: من مقالة المخدرات والمباضع كتاب العواصف

قام النحاة والدارسون القدامى للعربية بوضع مصطلحاتهم دون أن يخبرونا كيف تَمَّ ذلك، وما هو تفكيرهم في وضعها، علما أنها كانت كثيرة في كتبهم. وكانت أساسا في إرساء علم النحو، فتعدّدت المصطلحات للمفهوم الواحد، بمعنى أنه أصبح لبعضها مترادفات متعددة، ولبعضها الآخر مفاهيم مختلفة رغم توحّد اللفظة ذاتها، أو توحّد المفهوم واختلاف اللفظ، وبكلمة، إنها كانت غير مستقرّة.

انطلاقا من أوّل كتاب موثَّق في النحو، وصل إلينا هذا العلم بمصطلحاته التي تفتح "**دار** " النحو جديدا، وما له من أبواب وأقسام وحدود، بحيث قسم سيبويه كتابه - على ما يبدو لي - إلى أبواب تحتاج بالضرورة إلى مفاتيح للولوج إلى أقسامها، كانت المصطلحات هي تلك المفاتيح. وبما أن كل مفتاح يمتاز من الآخر بأسنانٍ خاصّة به، وخصائص تجعل كلّ واحد يتفرّد بفتح قفل واحد وباب واحد، وتختلف باختلاف الأسنان ووجهة الاستعمال، وبتغيير أقسام الدار وتفريع أبوابها، فإن المصطلحات النحوية والبلاغية والعروضية هي مفاتيح تتنوّع وتتّسع باتّساع فئات العلماء والدارسين وثقافاتهم واهتماماتهم.

هذه الاهتمامات انصبّت في غالبها على فهم اللغة، وفهم النحو لا على المصطلح بحدّ ذاته. ولم يكن المصطلح موضع اهتمامهم بقدر ما كان سبيلا تحتذى لطَرْق ذلك العلم، ما يجعل **الحاجة ماسّة إلى رصد عملية تطوّر المصطلح النحوي** مقارنة بالبلاغي و العروضي، لذلك بقي المصطلح مجالا خصْبا للبحث في تفكير النحويين.

انطلاقا من هذه الدار، وللوصول إلى ردهاتها، كثرت مفاتيحها، وحملت تسميات كثيرة بمثابة مصطلحات استمدّت أُسُسَها من الواقع الاجتماعيّ والبيئيّ واللغويّ والمجازيّ والفلسفيّ، والفقهيّ.ما جعلني أخصّص فصلا أطلقت عليه المصطلح والدلالة يعنى بالتخصيص الدلالي للمصطلح. بحيث تطرّقتُ فيه إلى هذه المصادر الأصول في عمليّة التسمية ثُمّ خصّصت فصلا آخر يتعلّق بدراسة سياقيّة المصطلح؛ فاستوقفني الخلاف الاصطلاحي بين البصريين والكوفيين، هل هو اختلاف شكليّ؟ أم هل هو اختلاف جوهري؟ أم اتفاق بالوضع يتأثر باللهجات المحلية لكل فئة ومصر؟ أم هل هو قائم على أساس لغويّ دلاليّ مفهوميّ، كما في مصطلح "**ضمير الفصل** الذي أخذ من الستارة الفاصلة في الدار" وضمير "**العماد**" و "**الدعامة**"[1]، **الذي أخذ من الدعامة التي تقوّي هذا الدار.**

فمن الأول **الفصل** بين المبتدأ والخبر المعرفتين أُخذ من الموقع الإعرابي في قولنا: "الرجل **هو** النشيط"، وفي الثاني معنى العماد الذي هو **التوكيد** في قولنا: إني **أنا** عامر. فاختلاف الشاهد ربما أدى إلى اختلاف التسمية، وذلك لأتعرّف إلى موقع الزمخشري من التأثّر بآراء المصْرين في استخدام مصطلحه.

الاختلاف - ربما- هو اختلاف سياقيّ فلا يمكن الحكم على أنّ ذلك ترادفٌ اصطلاحي؛ لأنّ كلّا من الفريقين نظر إلى هذا المصطلح من معناه بحكم موقعه السياقيّ، فمرّة يفصل الضمير بين المبتدأ والخبر، ومرّة يؤكّده، وإن ظهر معنى التوكيد أكثر،فإنّه انقسم إلى عماد ودعامة. ونجد ذلك -ربما- عند أبناء المذهب الواحد، كما حصل لسيبويه وتلميذه الأخفش الأوسط.وكذلك كلّ اعتراض -لحظناه - على الزمخشري مثلا ناجم عن هذه المزايا الدلالية التي تؤدّي إلى تصوّرات مفهومية. لأنفي بعض ما ذُكر عن الخلافات البصرية الكوفية أنها مناطقية[2].

---

(١) محمد شفيق عبد المنعم: التقييد بضمير الفصل عند النحويين (جامعة سبها. كلية الآداب). مجلة كلية الدعوة الإسلامية العدد التاسع عشر، ٢٠٠٢.ص ١٧٥

(٢) كنا ندرس النحو في مدارسنا وعندما نصل إلى بعض المسائل المختلفة بين البصريين والكوفيين، كان أستاذنا يُرجع ذلك إلى حساسية مناطقية وتنافس عصبي.

من هنا ، فإنّ دراسة المصطلح تحتلّ أهمية خاصّة ؛لأنّ مبادئ العلوم تُبنى على مصطلحاتها. فإذا لم يتيسّر لنا فهمها فهما دقيقا ، فإن خللا ما ، بدون شكّ سيقع في تحديد هذه المفاهيم وهذه المصطلحات.

وعلاوة على ذلك، فإن مصطلح سيبويه كان مركّبا أحيانا ومعقّدا حينا آخر" أو مشتملا على المصطلح وحدِّه في سياق واحد، أو بالتمثيل له ومقابلته بنقيضه حين لم يسعفه التعبير الاصطلاحي. فهو " يقول للتعبير عن الفعل اللازم الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والفعل الذي لايتعدّى الفاعل "[1] .

مثله التعدّد في المصطلح الواحد للتّعبير عن الفكرة الواحدة. فهو، مثلا ، يعبّر عن الحال بالحال تارة وبالخبر تارة أخرى[2]. و"ربما أطلق على المفهوم الواحد غير مصطلح، أو مصطلحات متعددة، بما يوحي بأن المصطلحات النحوية لم تنضج أو تستقرّ بعد، بل كانت لا تزال في مرحلة البداية والوضع والمراجعة، ومثل ذلك ما أطلقه على المفعول المطلق "[3].

كذلك، فإنه بالمصطلح الواحد قد عبّر عن أكثر من فكرة ومفهوم، فهو يذكر أَلِف التأنيث وعلامة التأنيث " ليعبّر بها عن مفهوم علامة التأنيث الألف الممدودة"[4] و " العطف والشركة والإشراك... وهي مصطلحات مترادفة استخدمها سيبويه للدلالة على العطف بالحروف أي عطف النسق "[5].

والأمر كذلك عند أصحاب سيبويه، فهذا خلَف الأحمر البصري " لا يفرّق بين علامات الإعراب وعلامات البناء فيجعل الأمر مجزوما " [6]. ولم

---

(١) محمد عبد المطلب البكاء: منهج أبي سعيد السيرافي في كتاب سيبويه. المجمع العلمي بغداد ١٩٨٩ ص ١٢٥

(٢) محمد عبد المطلب البكاء: م. س ص ١٢٥

(٣) علي توفيق الحمد: قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد. مجلة العلوم اللغوية القاهرة عدد خاص بالمصطلح النحوي بإشراف الدكتور حسن حمزة المجلد ٩، عدد ١،٢٠٠٦ ص ٥

(٤) حسن حمزة: في التأريخ النحوي م.س ص ١٥

(٥) حسن حمزة: م. س ص ١٥

(٦) عيسى شحاته عيسى علي. الدراسات اللغوية للقرآن الكريم. دار قباء للطباعة والنشر مصر، لا ط، ٢٠٠١ ص ٢١٠

يقتصر عدم استقرار المصطلح على سيبويه وأصحابه ؛ بل طال الفرّاء الكوفي "الذي استعمل مصطلحات الضمّ والفتح والكسر للبناء، والحركات داخل الكلمة، ويستعمل مصطلحات الرفع والنصب والخفض للإعراب"[١].وإذا استعمل البصريون مصطلح ضمير الفصل،فإنّه عند الكوفيين "ضمير العماد"[٢].

ولعلّ النحاة قد أولعوا بالبناء، فما ثبت من الحركات (في الاسم والفعل)، هو "**مبنيّ**"، بمنزلة البناء الثابت ومتانته، وكل ما تغيّرت منها،حركاته، فهو معرب مكشوفةٌ حالتُه لعدم استقراره وثباته، إما في تقلّب إظهار المعاني وتغيرها في تغيّر الحركات والمواقع الاعرابية، وإما في إبانة الغرض الصرفيّ في تشكّل اللفظة. وشتّان بين البناء الثابت، والخيمة التي تتأثر برياح التغيير لذلــك جاءت عنوان الكتاب المصطلح النحوي والدلالة لتسمية الكل باسم الجزء.

أما المرجع الذي أثرى بحثي نظريّا ومنهجيّا، فهو كتاب: **المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب** لتوفيق قريرة من جامعة منوبة بتونس، حيث اعتبرته مدخلا مهمّا لدراسة المصطلح النحوي ؛ فحاولت الاستناد إلى نظرياته العامة في تطبيقها على مصطلح الزمخشري، وإن ببعض النقصان أو الزيادة، معقبا ومحللا.

المناهج المتّبعة

لعل دراسةً تأصيليةً للمصطلح النحوي، بناء على ما تقدّم، تُعين على إلقاء النظرة المعاصرة الثاقبة لترقّب المصطلح النحوي. وهذه طريقة المصطلحي في أنه ينطلق من المعاني بل من المراجع أولا ؛ ليبحث عن المصطلح المناسب لتسمية المرجع الذي يعرفه ؛ لا بدّ وأن تستند الدراسة، حسب خصائص كل باب أو فصل، إلى:

المنهج التاريخي الذي يعين على دراسة المصطلح طوليا.

---

(١) م.ن ص ٢١٠

(٢) القرطبي الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٢٩١ شرح سورة آل عمران الآية ١٨٠

والمنهج الوصفي المقارن ضمن إحصاءات معجميّة ومصطلحيّة، عسى أن يحظى البحث بالدّقة المطلوبة ذاتها.وعملية التحليل والرصد تستدعي اتّباع مناهج أخرى مثل :

المنهج الأنُمْسيولوجي ONOMA-SIOLOGIQUE : يتمثّل في اعتماد المدلولات والمفاهيم معْبرا للوصول إلى الدوال والمراجِع التي تعينها للانطلاق من حقل دلاليّ للوصول إلى العبارات التي تعينه، إما لمجرد معرفة تلك الأسماء، وإما لضبطها ولتحديد ما بينها من علاقات، إلى غير ذلك من وظائف تلك الطريقة التي نصطلح عليها بطريقة المعبر المعنوي إلى اللفظ.

المنهج السِسْمَسِيُولُوجي SESMA-SIOLOGIQUE : وهو طريقة في الدراسة الدلالية تجعل العلامات معابر إلى المعاني، ولذلك سنصطلح عليها بطريقة المعبر اللفظي، وهذه الطريقة مألوفة في وضع المعاجم.

إن استخدام المنهجين المذكورين، هو تبرير للتكرار المتعمَّد في دراسة بعض المصطلحات مرارا عبر أبواب البحث وأقسامه. فلا ضير، إذاً، من ذكر المسند والمسند إليه على سبيل المثال، في الباب الأول لدراسة تشكُّله في الفصل الأول، ومعرفة وروده في سياقه النحوي في الفصل الثاني،وأصل المصطلح في التخصيص الدلالي في الفصل الثالث،أو الحديث عليه في فصول الباب الثاني وغيره . . .

سادسا : تقسيم الكتاب

وعليها قسمت الكتاب إلى بابين :

الباب الأول ، عوّلت عليه كثيرا في تأصيل كلّ مصطلح بشكل مستقلّ. منذ اللحظة الدراسية الأولى من حياتي العلمية كنت أتساءل، من أين استقى النحاة القدامى والدارسون مصطلحاتهم، ولماذا سمُّوا ذلك فاعلا أو مبتدأ أوغير ذلك؟ . . .

توصّلتُ في هذا الباب إلى **إبراز مبدأيْ التمام والنقصان** في تقسيم الأصلين اللفظي والمعنوي للمصطلحات النحوية إلى شكليٍّ : شكل المصطلح (لفظه،عمله، عدد حروفه..) ومعنوي: معنى المصطلح (لفظه، عمله، عدد

حروفه..) من الدلالة اللغوية الحقيقية ومن الدلالة المجازية ثم من الاقتراض من باقي العلوم كالفقه والفلسفة و...

امتاز **الفصل الأول** بأنه صنّف المصطلح النحوي في الأصل اللغوي والدلالة الحقيقية، بحيث كان اعتبار الشكل في تسمية المصطلح يعود إلى اعتبار التمام والنقصان في عدد الحروف واعتبار نوعها، ثم اعتبار مواضع النطق، من ذلك الأسماء الخمسة والأحرف الذلقية وغيرها...

ثم اعتبار المعنى الحقيقي باعتبار التمام والنقصان في المعنى، ومنه تولّدت مجموعة من المصطلحات : **ناقص، نائب، ملحق، سدّ مسدّ، قام مقام** .... ثم صنّفتُ مجموعة من المصطلحات النحوية التي لم تخضع لمناسبات بين الاسم والمسمّى في الأصل الذي أخذ منه المصطلح، ثمّ كانت المحطة الأخيرة في هذا الفصل في الحديث على المصطلح النحوي والاختصار، وأثر ذلك على استقرار المصطلح نحو التبسيط والوضوح.

غير أن **الفصل الثاني** الذي وسمْته بالمصطلح النحوي والدلالة المجازية فعمدتُ فيه إلى تصنيف **المصطلحات التي استعملها الزمخشري كانت مأخوذة من أصل مجازيّ ينقسم كذلك إلى اعتباري الشكل والمعنى**، فكانت مصطلحات من العلاقة البيئية ومن العلاقات اليومية والعلاقات الاجتماعية، ثم من الاقتراض من أصول فلسفية وفقهية وغير ذلك. وهنا استوقفتني مسألة بارزة في حياة الزمخشري **مسألة الاعتزال وأثرها على المصطلح النحوي** بحيث تخلّى - نصرا لمعتقده - عن مصطلحاتٍ، واختَار مصطلحاتٍ دون غيرها، وخلَق مصطلحات جديدة، فكان الاعتزال ميزة مهمة من مسائل التجديد الاصطلاحي عنده ما دعاني للحديث عن العلّة والاعتزال ثم مقارنة ذلك بالمصطلحات البلاغية لتنحو منحى جديدا بين المصطلحات النحوية والمصطلحات البلاغية.

الفصل الثالث : المصطلح النحوي و الاقتراض الداخلي من الفلسفة والفقه: يظهر ذلك في التأثير الاعتزالي في المصطلح فيتخلى عن مصطلحات ويختار غيرها ثم يخلق أخرى. **ثم إن** تداخل المصطلحات بين الفقه وبين النحو أمر طبيعي في عملية تفاعل العلوم، وبخاصة العلمين اللذين لا ينفصلان في علوم الدين. ولا بد للزمخشري كفقيه، وعالم نحو من أن يوفق بين

المصطلحات ومفاهيمها الدالة عليها. وجدير ذكره أن مسألة التداخل والاقتراض الاصطلاحي بين العلمين أمر سابق على الزمخشري الذي لم يسلم بدوره هو منه.

ما جعل **الباب الثاني** خلاصة الباب السابق ليتجسّد تطبيق المنهجين المعتمدين في البحث (الأنُمُسيولوجي ONOMA-SIOLOGIQUE و السسْمَسِيُولُوجي SESMA-SIOLOGIQUE) بالتدرّج من اللفظ الاصطلاحي إلى الدلالة اللغوية في أصل اللفظ، ثم الخلاص إلى المرجعيّة المفهوميّة التي شكّلت أصل الإشكالية في تباين وجهات النظر الاصطلاحية بين النحاة والدارسين للنحو العربي على مرّ القرن الثاني حتى السادس الهجريّيْن وسمته بعنوان: "في طبيعة المصطلح وحده". انقسم هذا الباب إلى فصول :

ركّز **الفصل الأول** الذي عنوانه : في المصطلح والحدّ والمفهوم (الراجع و المرجِع) على تمييز معنى اللفظة اللغوي الدالّ والمدلول من المعنى الاصطلاحي الراجع والمرجع، وكانت دراسة تطبيقية معظم شواهدها من مؤلفات الزمخشري. فانطلقنا من تعريف المصطلح في ظل الحدّ والمفهوم ، فتوقفنا عند تعريف الحدّ مفصلين القول على نقطتين :

١. ارتباط الحد بالمعنى

٢. الفرق بين حدّ المصطلح وبين خصائصه.

ثم عرضنا لنشأة هذا العلم وأهم كتب الحدود. ثم النقطة الثانية كانت محطة الحدود عند الزمخشري وأنواع الحدود عنده: الحدّ التام، الحدّ المفصل، الحد العام (المطلق)، الحد بالمرادف، الحدّ بالمعنى اللغوي، الحد بالمعنى الوظيفي، الحد بالخاصية، الحدّ بالاشتقاق، الحدّ بالتضاد، الحدّ بالمثل، الحدّ بتعليل التسمية، الحدود التي احترز بها، الحدّ الغامض .

ثم عللنا سبب تخلي الزمخشري عن بعض الحدود، وبعد ذلك عرّجنا على ملاحظات شراح المفصل على الحدود. ليتسنى لنا بعد ذلك تحديد إشكالية الفصل بين المصطلح وحدِّه ومفهومه: المفهوم والمفهوم المغاير : بين مصطلح الزمخشري ومصطلح شراحه، اعتراضات الشراح على المصطلح، وتداخل

مفاهيم المصطلح الواحد بين الزمخشري وشراح المفصّل، يتمثل ذلك باختيار مصطلح دون غيره عند الشراح.وألمحنا إلى ضرورة التوفيق بين حدّ المصطلح ومفهومه الواحد، لإمكانية تفنيد مظاهر التجديد و التقليد في المصطلح وفي الحدود، في مصطلح الزمخشري.

إلا أنّ الفصل الثاني اعتمد موضوعَ سياقيّة المصطلح وسياقيّة المفهوم(المفهوم، المفهوم المستقل] وذلك بدرس تعدّد مفاهيم المصطلح الواحد(المشترك اللفظي)، وإشكاليّة الترادف في المصطلح (المصطلحات المتعددة ذات المفهوم الواحد) من خلال دراسة بعض النماذج الاصطلاحية، للإشارة إلى أنواع من الترادف اصطلحت على تسميتها :الترادف التزايدي والتناقصي[في الألفاظ كنمط منهجي]،الترادف الكلي،الترادف الجزئي الترادف التلميحي الترادف التشابهي. وفي الجهة الثانية الحديث على التضاد في المصطلح (المصطلح وما يقابله)، ثم الحديث على ذكر مفاهيم من غير مصطلحاتها .

الفصل الثالث :الاصطلاحية والمصطلح المتداخل والمصطلح المتجانس (تجانس في اللفظ اختلاف في المفهوم). وهنا نجدنا نخوض من منظور مفهومي واختلاف ترادفيّ في المصطلح، في دراسة موقع مصطلح الزمخشري من سياق المصطلح ومفهومه بين لهجتي البصريين والكوفيين: من خلال الحُكم على مصطلحات المِصْرين.

ثم بعد ذلك خلصت الخاتمة إلى الرد على مجموعة من التساؤلات المطروحة في إشكالية البحث، ومن ثم فتحت آفاقا جديدة في مجال دراسة المصطلحات النحوية، على أمل أن تحظى باهتمامي واهتمامات آخرين في الدراسات المستقبلية.

وأخيرا فإني أختتم ما اختتم به الزجّاجي (الإيضاح ص ٦٦): " فإن أكن أصبتُ العلّة فهو الذي التمستُ، وإن تكن هناك علّة له؛ فمَثَلي في ذلك مَثَل رجل حكيم دخل دارا مُحكمة البناء، عجيبة النّظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج الظاهرة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فُعل هذا هكذا لعلّة كذا

وكذا وبسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون فَعَله لغير تلك العلة، إلا في ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك". فإن أصبت بعد ذلك فأرجو أن أحظى بالأجرين معا؛ وإلا فحسبي أني اجتهدت.

والله من وراء القصد، وهو ولي التوفيق.

رياض مصطفى عثمان

بيت الفقس الضنية ـ شمال لبنان١/ ١/ ٢٠٠٩

الباب الأول: المصطلح والدلالة

الفصل الأول: المصطلح النحوي و الدلالة الحقيقية

الفصل الثاني: المصطلح النحوي و الدلالة المجازية: (اعتبار الشكل واعتبار المعنى)

الفصل الثالث: المصطلح النحوي و الاقتراض الداخلي من الفلسفة والفقه

مدخل

أعني بتخصيص الدلالة من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي، الانطلاق من العالم الخارجي للغة، وما يجدُّ فيه من مفاهيم جديدة؛ لأبحث عن ألفاظ لتسمية المصطلحات النحوية ومفاهيمها.

لعلّ دراسة تأصيليّة لكلّ مصطلح نحوي أو بلاغي وعروضي، تدفع بالحديث، إلى الاحاطة بالرابط اللغوي وبالرابط المرجعيّ في المصطلح. فمنذ أن كانت اللغة تُلقى شفاها، إلى أن صارت تكتب كذلك كتابة، تعامل الإنسان - كما في كل اللغات - مع حاجياته وما يحيط به، فأطلق مسمّىً على كلّ شيء وكان ذلك إمّا بالتوافق والاصطلاح وإمّا بالتوقيف.

هذه المسميّات قد تأخذ موقعا خاصّا في ذهن المرء وذهن أقرانه، فبحسب أهميتها تلقى انتشارا ورواجا، وبقدر تدنّي هذه الأهمية تخفت هذه المسمّيات، حتى تكاد تختفي أو تنقرض. ولم تكن الأهمية وحدها لِتُروّج لهذه المسميات فحسب، بل هناك أسباب تتعلق بالمنطقة والموقع ومكان المتكلّم. فالحديث عن السيف وما يعنيه مثلا عند الصعاليك غيره عند رؤساء القبائل، وهو عند الفارس غيره عند الجبان.

لذلك فإن المسمّيات تتنوع بتنّوع المتكلّم أو الملقي الذي يستخدمها. وقاموس المفردة عند الصبي غيره عند البالغ، وكذلك عند الشيخ والهرم ومثله عند البنت والصبية والعجوز، أو عند الفلّاح والتاجر، وأستاذ الجامعة. فضلا عن أن التسمية الواحدة قد تأخذ انزياحاتٍ سياقية واصطلاحية؛ فتتحوّل من مدلول لغوي أو حياتي واستخدامي إلى مرجع اصطلاحي.

يتأثر هذا المرجع ربما، بثقافة المتكلّم أو ببيئته ولهجته المناطقية، "فلكلّ متكلِّم مفردات، هي مكوّنات معجمية للهجته الفردية؛ فألفاظ كل فرد وحيدة كذلك، بطبيعة الكلمات المعروفة وبنوعها وكمّها. إذ إن لكل فرد قصة

وتاريخا، وكل واحد قد خضع لتأثيرات مختلفة، ترتبط بأصله الجغرافي، وأصله الاجتماعي"(١)

إن المصطلحات مكتسبة بالتداول، قد تصدر عن فرد أو عن جماعة، لتُعمّم. فقد تحمل اللفظة مدلولا لدى صدورها، فما يلبث أن يتغيّر هذ المدلول إلى مفهوم آخر. هذا المفهوم انحرف به الاستخدام وانزاح من شيء إلى آخر **كمصطلحات العروض المأخوذة في معظمها من تزيين الخيمة والبعير والملابس... فضلا عن النحوية والبلاغية التي سنراها في هذا المبحث الذي خُصص لذلك؛ لمعرفة ما تخضع له من اعتبارات سياقية، وبيئية إقليمية ومناطقية واجتماعية وثقافية.**

فالإنسان ابن البيئة الداخلية والخارجية، وليس أدلّ على ذلك من إنسان منفرد أعزل يعرف فقط ما يدور حوله في المساحة الضيقة؛ فيعجز عن احتواء اللغة، وبالتالي مصطلحاتها؛ ولأنّ المصطلح لم يرسخ مصطلحا لولم تتبنّهُ الجماعة.

يمكن لهذه المصطلحات أن تتأصل - حسب رأي مصطفى الشهابي - من أنها :

- "تُستخلص من الرصيد اللغوي العام الفصيح والشعبي والاجتماعي منه
- يمكن أن تشتق من اسم علم
- يوضع مفهوم المصطلح، مدلوله، قبل دالّه أو شكله، خلافا للفظ العام"(٢).

فالمصطلح لغة خاصة، يُستخلص من لغة عامة **يطلق لمناسبة** بين اللفظ والمعنى، كالارتباط بينه وبين اللغة حقيقة أو مجازا، أو **لغير مناسبة**، كإطلاق تسمية الأعلام، فكم من واحد يدعى جميلا أو كريما أو صالحا ...وهو خلاف ذلك .

---

(١) AIINONIKOLAS - SALMINEN: LA LEXICOLOGIE. ARMAND COLIN MASSON ' PARIS 1997 ISBN 2-200-01503-8 P28, 29

(٢) محمد رشاد الحمزاوي: قضايا المصطلح والمصطلحية والمعجم في نظر مصطفى الشهابي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الأول مجلد ٧١ كانون الثاني ١٩٩٦ ص ٢١

من هنا، " إن المفردات الفردية ليست مع ذلك ثابتة ولا محدّدة، في مسيرة حياة الفرد. يخسر المتكلم بعض الكلمات خصوصا أنه يتعلّم غيرها. فعدد المصطلحات التي يفهمها يتغيرّ على مَرّ السنين، وتتغير شيئا فشيئا معاني بعض المصطلحات، ومدلولها الاصطلاحي الذي يبدو هو نفسه متغيرّا "(١)

ثمّ إن المصطلح " يمكن أن يُتَّخذ كعنصر لغوي ممسوك، يخضع كلياً لرقابة الإنسان وتدقيقه؛ لأنه لا يمثّل إلا مفهوما واحدا مُعرّفاً، بشكل مخصوص " (٢)

ولم تكن الحال ببعيدة عن بعض المصطلحات النحوية، وعن تغيُّر بعض مدلولاتها في تناقضات الدارسين، لأنْ تخضع لتغيرات المكان والزمان وتوالي الأيام. تعامل علماء النحو مع المفاهيم المبتكرة بوصفها بألفاظ ملموسة، وإطلاق تسميات قريبة من عمل المصطلحات ودورها الشكلي اللفظي - والمعنوي، ومن متناول يديه، فالفتحة من فتح الشفتين، والضمة من ضمّهما(٣)، ابتداء من أول مسمّيات تحيط به.

لا يغيب عنك أن المصطلح ـ قبل التواضع عليه ـ غالبا ما كان لفظا في اللغة، وكلمة لها دلالتها اللغوية، استند إليه المتفقّهة والأصوليون والنحويون وغيرهم يوظّفونه بالتواضع ليكتسب دلالة جديدة، من غير أن تسقط العلاقة بين الأصل الدلالي والأصل الاصطلاحي الجديد، ضمن مناسبةٍ ما، بين الأصلين.

يهتمّ هذا الكتاب بعلم الدلالة، لدراسة المصطلح بوصفه الرمز الحامل للمفهوم، وأرومته المعنوية التي أُخذ منها ، لذلك فإن للاعتبار الدلالي قيمة مركزية في الاصطلاح على ضروب الكلم، بما فيها الخصائص والعلامات الشكليّة، لتعين على تحديد دقّة المصطلح المُلقى، وعلى أيّ أساس تمّ ذلك.

---

(١) AIINONIKOLAS - SALMINEN: LALEXICOLOGIE ARMAND COLIN MASSON ' PARIS 1997 p 29

(٢) Juan C. Sager: pour une approche fonctionnelle de la terminologie (univ. Manchester), Le sens en terminologie. p 53

(٣) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص ٦٧

فهو دراسةُ ما ينجم عن المصطلح دلاليا، من أثر مرتبط بالتسمية. و في جديد هذا البحث، محاولة تخصيص دلاليّ لكلّ مصطلح مدروس، ومن أين استقى دلالته المفهومية؟، جمع المادة التي تشغل بال الكثيرين من القديم إلى الحديث، بعد أن حاولتُ تذليل بعض عقباتها استنادا إلى بعض المراجع،كنتائج الفكر،ولسان العرب، والتعريفات وغيرها...

وفيه محاولة لِدراسة مصطلحات البصريين والكوفيين في إطلاق مُسمَّياتهم، فضلا عن فروقاتها عند أبناء المنطقة الواحدة بحسب ثقافة كل فرد منهم، ولغته وتفكيره الاصطلاحي، وموقع الزمخشري من الإفادة من المصْرين وكيفيتها. فضلا عن أن هذه المحاولة تبحث في الأصل اللغوي **(الحقيقي والمجازي)**، الذي أُخذ منه شكل المصطلح ومعناه، ما وسمته **بالمصطلح والدلالة الذي يتمحور حول التخصيص الدلالي للمصطلح.**

الفصل الأول : المصطلح النحوي و الدلالة الحقيقية

أولا :المصطلح والعلاقة اللغوية (اعتبار الشكل واعتبار المعنى):

أ – اعتبار الشكل وأقسامه :

١– اعتبار عدد الحروف

٢– اعتبار نوع الحروف الأصول

٣– اعتبار مواضع النطق وكيفياته

ب – اعتبار المعنى الحقيقي(الأصل اللغوي):

١– المناسبة بين المصطلح واللغة

٢– اعتبار التمام والنقصان في المعنى

ج – اعتبار التمام والنقصان الإسناديين في التركيب (قضية مصطلح "النائب")

ثانيا: المصطلح وعدم وجود مناسبة بين الاسم والمسمّى

ثالثا: المصطلح و الاختصاراللغوي

الخلاصة

مدخل

ما يعنيه التخصيص الدلالي التدقيق في أصل معاني المصطلحات النحوية، وكيفية انتقالها من اللغة إلى النحو، اقتناعا بالتفرقة بين المصطلح والمفردة. فالفرق بين المصطلح والتعبير العام في أيّ لغة - حسب ج. ساجيه (Juan C. Sager)_ " ينجم من التّعارض الأساسي بين تيّارين في تاريخ الفكر وموقفهما من اللغة. أمّا الأول فمرتكز على فكرةٍ أن اللّغة مبتكرة بلا قيود، وأنها تترك أثرا في التراكيب الذهنية(أو التراكيب العقلية)[1] في المجتمع... والتيّار الآخر يتمثّل بالفلاسفة(..) فيرْتكز على ملاحظة اللغة الطبيعية، أو بالأحرى على اللغات الخاصة، ويبحث في فهم تشعّباتها" ؛ لأنها مسألة قد تكون شائكة وقد كانت[2].

من ذلك مثلا، مصطلح "**اسم**" الذي كان أثر اختلاف اشتقاقي بين مذهبين أهو من السمة أم من الوسم ؟ لا يغيب عن بال أحد من النحاة [3]. فهو عند البصريين مأخوذ من أصول(**س. م. و**) الدالة على العلوّ والارتفاع والتنويه[4]. وهو عند الكوفيين يتّصل بجذر (**و.س.م**) وهي الأصول الحرفية نفسها التي عند البصريين مع اختلاف ترتيبها، فهو بنظرهم مشتق من السمة والعلامة و السّيماء.

و على هذا المعنى، فهو عند الزمخشري كذلك مشتقّ من السموّ ؛ " لأنّ

---

(١) العلوم المرتبطة بالتراكيب الذهنية أو التراكيب العقلية تسمى العلوم الادراكية.

(٢) Juan C. Sager: Pour une approche fonctionnelle de la terminologie (univ. Manchester), Le sens en terminologie. p41, 42

(٣) انظر أبو البركات بن الانباري: الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين المسألة الأولى ص ٦/١ وما بعدها

(٤) العلل في النحو لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالورّاق ت ٣٨١ هـ تحقيق مها مازن المبارك. دار الفكر المعاصر بيروت ط١، ٢٠٠٠ ص ٢٤

التسمية تنويه بالمسمى وإشادة بذكره"[١]، ما جعله يتبنى الموقف الأول متضمّنا الآخر. فالسّمة و التنويه إلى جانب الإشادة، سيّان . وبهذا يكون على حق من أنكر بأن مسألة الاسم ليست مسألة خلافية[٢].

يرى بعض الدارسين أن "الأصليْن يتّفقان على معنى واحد هو معنى الراية العالية والسمة المنبهة إلى المسمّى المشيرة إلى المقصود "[٣]، لكن الاتفاق على مفهومه النحوي واحد لا يتغيّر وإن اختلفت الطريقة في ذلك. فمن يلقِ نظرة على دلالات الجذر (**س م و**)[٤] ببعض تقلبات حروف الجذر الأصول، يجدْ أنه يدور في حقل معجمي واحد، هو العلامة والسمة، و كل ما كان مرتفعاً فهو سمة.

إلا أن الإشكالية التي تفرض نفسها ـ غير أنّي أبحث في مسائل خلافيةـ **أنّ الأوائل الذين وضعوا المصطلحات لم يضعوها لذاتها ،بل لشرح النحو وتوضيح اللغة** ؛ لأنّ " مصطلحات النحاة لم يكن للعرب عهد بها وقد وضعوها للتعليم"[٥]. ومن المحدثين من يرجع ذلك إلى عدم اتساع الوقت عند سيبويه[٦] لتحديد المصطلحات النحوية والصرفية وتسميتها بمصطلحات ثابتة[٧].

أظنّ أنّ ذلك مرفوضٌ أمام منطق مواجهة اللبْس الناجم عن هذا الكمِّ

---

(١) الكشاف ١\٤٨

(٢) Hassan HAMZE:" Diversité et continuité dans la tradition grammaticale arabe " in linguistico communication, vol 6. n 1 et 2, 1994.pp25 - 40

(٣) المنصف عاشور: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي: ص ٤٧

(٤) الاسم رسم وسمة توضع على الشيء تعرف به، و اسم الشيء وسَمه و سِمه و سُمه: علامته لسان العرب مادة(س م ا) ٦\٣٨١. وفي مادة)س وم(السوم عرض السلعة على البيع، والسومة العلامة (مادة س و م)٦\ ٤٤٠. (م س و ساقط). الوسم أثر الكي وسِمته (و س م). لأن ماد (م و س) تعني المومس.

(٥) الجاحظ: البيان والتبيين ١\١٤٠

(٦) ينص هذا الرأي المزعوم على أن سيبويه كان مسبوقا بفهم اللغة ووضعها لغيره من غير العرب فما أسعفه الوقت لوضع الحدود النحوية.

(٧) هدى جبهونتشي: خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري. مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، ط١ ١٩٩٣ ص ١٧

الجديد من شرح النحو وتعليمه، وإلا لكانوا اعتنوا بالمصطلحات أكثر، ولأوْلَوها أهمية أكبر، وهي لا تخفى عليهم إنما كان همّهم فهم اللغة؛ لأن "مرحلتهم لم تسمح لهم بوضع الاصطلاحات النحوية وتلك سنة التطور والارتقاء، فتركوا لغيرهم مجال البحث عن تسمية الاصطلاح"[١]. فقد عبّروا عنها من حاضر البيت: بناء، إسناد، وتد، سبب، مرفّل، أخوات، بنات، وجه ... لتحديده حسب وجهة البحث في التخصيص الدلالي، قدر المستطاع، إلى أرومته وأصله الذي أخذ منه سواء أكان لغويا أم بيئيا أم اجتماعيا أو مجازيا ...

تبقى **الإشكالية الثانية في معرفة الجذور الاصطلاحية في المصطلحات النحوية التي جدّدها المتأخرون، من أين استقوا مصادرها وعلى أي أساس؟**. وفي الإشكاليتين ضرورة لأن نخصّ بالبحث المصطلح وعلائقه المنطلق منها، أو التي يكاد يقترب إليها، سواء أكانت **لغوية** أو **مجازية** أو **فلسفية** أو **فقهية** تتقاسم متناوبة بين اعتباري الشكل و المعنى.

قد تنجم **إشكالية فرعية في تأصيل دلالة مصطلح واحد**، نظرا لتعدّد مناحي تخصيصه الدلالي، كمصطلح **الإعراب** - كما سيأتي - مثلا، **وما له من معانٍ متعدّدة**، تجمع بينها أكثر من مناسبة، قد يقال إن مصطلح الإعراب قد أُخذ منها، يمكن أن نُرجعها إلى الدلالتين اللغوية والمجازية. وهنا، قد يحَار المصنّف تحت أيّ عنوان يضعها ومن أين أخذ الأصل من اعتبار الشكل أو المعنى أم من اعتبار اللغة أو المجاز؟، علما أن أبا البقاء العكبري ترك مثْلها، تحت عنوان واحد باحتمالات متعدّدة، دونما فرز أو تصنيف؛ وذلك ربما يعود إلى التكهّن في ذلك الأصل، وعدم إعطاء الوجه المرجَّح له[٢]، الذي يتمّ من خلال محاولة الدخول إلى تفكير النحويّ المعنيّ بالدراسة.

فهي مسألة شغلت الباحثين السابقين، ولكنّ استمرار البحث قد يؤدي إلى

---

(١) عبد الله محمد الكيش: أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة والكوفة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري. كلية الدعوة لإسلامية طرابلس الجماهيرية العظمى. ط١، ١٩٩٢. ص ١٦٤

(٢) أبو البقاءعبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨- ٦١٦): اللباب في علل الإعراب تحقيق غازي طليمات دار الفكر المعاصر بيروت، ط ١، ١٩٩٥. ١\ ٥٢ و٥٣

استقراء لذلك، ولم يخصّصوا عنوانا للتخصيص الدلالي للمصطلح بشكل مختصّ مستقلٍّ، إلا لماما في متون متناثرة بحسب مقتضيات السياق التحليلي في الشروح. يقول أبو البقاء : "**أعرب** الرجل إذا **أبان** عمّا في نفسه، والحركات في الكلام كذلك لأنها **تبين** الفاعل والمفعول وتفرق بين المعاني كما في **قولهم** ما أحسن زيدا .. والثاني **أعرب** الرجل إذا **تكلم بالعربية**... فالمتكلم بالرفع والنصب والجر متكلم كلام العرب وليس البناء كذلك لأنه يخص العرب وغيرهم ومن المعنى الآخر امرأة **عروب** أي متحببة إلى زوجها بتحسّنها، فالإعراب **يحبب الكلام** إلى المستمع "[1].

فإذا كان المعنى الأول مُعتمَدا، فإنّ الإعراب مأخوذ من الإبانة والمعنى اللغوي، وإذا كان من المعنى الثاني، فكذلك من المعنى اللغوي الاشتقاقي. أما إذا كان من الآخر فهو من المعنى المجازي الاستعاري. ولكنّ المعنى الأول أقرب إلى سياق التحليل وأخْذِ المصطلح من الحاجة إلى استعماله في الحياة اليومية. وقد لا يستبعدنّ أحد أن **الاعراب**، وُضع ـ نحويا ـ كمقابل لمصطلح البناء الثابت المأخوذ مجازا من معجم العمارة ؛ لأن البناء الثابت يخفي متانة، قد لا تكون في الشكل الذي يظهر في تلك الدار، الذي بان بعد البناء، وما للابانة من خصائص التغيير. فالبناء لغةً" وضع شيء على شيء يُراد به الثبوت"[2] فهو الثبات، والإعراب هو المتحرّك، لذلك يلحق به التغيير.

ولأن تراكيبه التي يُبيّنها ذلك التركيب تُعرب عن قدرة وروعة، فعندما يتركّب البناء يظهر ويبين. فالبناء في الحركة غير البناء في التركيب الاسنادي وهو غيره كذلك في تركيب اللفظة المفردة، إلا أن معنى الثبات والمتانة تلاحقانه. وإذا ما قيس ذلك على مصطلحات الإعراب والبناء في النحو، نجد أن حركات البناء ثابتة لا تتغيّر وحركات الإعراب متغيّرة دائما، مرتبط تغيُّرها بتغيير الشكل والسياق الدلالي واللغوي. من هنا نجد فرقا بين تسميات

---

(١) أبو البقاءعبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨ _ ٦١٦): اللباب في علل الإعراب تحقيق غازي طليمات دار الفكر المعاصر بيروت، ط ١، ١٩٩٥. ١\ ٥٢و ٥٣

(٢) عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت٩٧٢ هـ): شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة القاهرة. ط٢، ١٩٩٣. ص ١٦١

مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب، ويتبين عبور اللفظ إلى المعنى إذا كان من الأصل الحقيقي أم المجازي.

أولا : المصطلح النحوي والعلاقة اللغوية الحقيقية (اعتبار الشكل والمعنى):

ينطلق التواصل النحوي من التعبير عن اللغة باللغة. بمعنى أن النحاة قديما قد أطلقوا على المصطلحات المسمّيات اللغوية المتعددة، عن طريق اللغة. فقد عبَّروا عن المصطلح بكلمة "**عبارة**" ؛ إذ ورد في شرح ابن يعيش أن "العطف من **عبارات** البصريين"(١)، و " النسق من **عبارات** الكوفيين"(٢)؛ فنرى كيف ينقسم تشكُّل المصطلح إلى تشكُّلٍ شكليٍّ وآخر معنوي، انطلاقا من شكله أو معناه.

وقد عبّروا عن المصطلح **باللقب،** في معرض تساؤل أحد النحاة، لـمَ أسموا الفعل فعلا ولـم يسمُّوه عملا؟ فجاء الجواب : " **فلقّبوا** الأول فعلا والثاني عملا ". فاللقب جزء من العَلَم، فهل نَصِفُ المصطلح على أنه اسم علم ؟.

ففي لفتةٍ إلى الأصل اللغوي للمصطلح في كتاب سيبويه، إن الانتقال من المعنى المعجمي للفظ إلى المعنى الاصطلاحي يجري عبر طريقين أساسيْن : الطريق الأول هو الطريق اللغوي والآخر هو المجازي. ويتمّثل الأول "بتخصيص اللفظ وتضييق مجاله بالانتقال به من معنى عام إلى معنى اصطلاحي خاص في مجال النحو"(٣). هذا ما يحصر علَميّته (٤)،ويوجه المفهوم اللغوي نحو المفهوم الاصطلاحي باستحضار وسائل الشرح والتفسير اللغوي، وقيل إن المفهوم الاصطلاحي هو" إخراج الشيء عن معناه اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد "(٥). وما سيرد في هذا الفصل يُثبت أن المعنى اللغوي الحقيقي في

---

(١) شرح المفصل: ج ٥/ ٣ باب العطف
(٢) شرح المفصل: م.ن: ٥/ ٣
(٣) سلام بزي حمزة: تشكل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه ص ٦
(٤) الفرق بين اسم العلم وبين المصطلح أن العلم أخص من المصطلح. قولك: جُبْنٌ وقشقوان أو عكاوي... فالجبن يدل على عموم هذا الجنس، أما عكاوي فهو اسم علم فيدل على نوع بعينه.
(٥) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي(ت ١٠٩٤ هـ): الكليّات معجم في المصطلحات

المصطلح ضروري في إيصال المراد من دون إخراج المعنى.

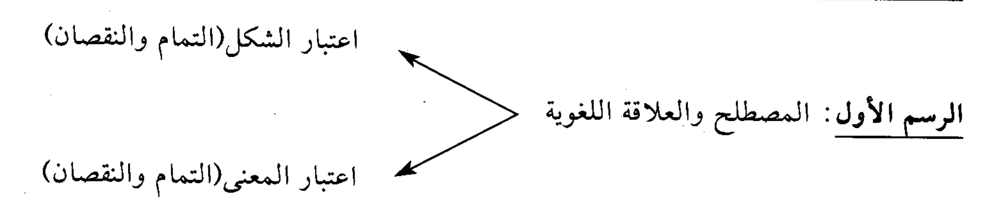
لذا فإننا قد نجد للمصطلح الواحد أكثر من تسمية قد تكون مترادفة لغويا أو اصطلاحيا[١]. فلماذا أسموا الفعل " **فعلا** " ولم يسمّوه"**عملا**"؟ ومثله الفرق بين "**الفاعل**" و"**العامل**" والفعل والحدث. ما يؤكد عدم التركيز على المصطلح كمصطلح فنيّ في مجال النحو، بل هي منطلقات لغويّة. وكيف أطلق المشتغلون في النحو تسميات المصطلح بوصفه من خلال اعتبارين اثنين: **اعتبار الشكل واعتبار المعنى**، إذْ يمكن لهذين الاعتبارين أن يكونا محض شكليّ و محض معنوي، أو كليهما معا، فألمحتهما في الموضع الذي تكون فيه الغلبة لأحدهما.

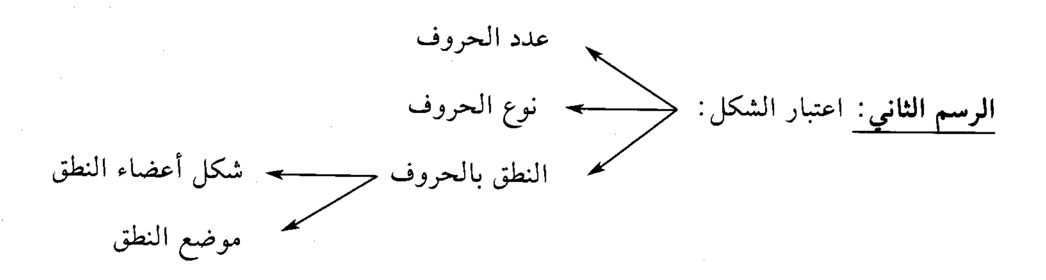
يمكن لنا، أن **نشير إلى أن النحاة القدامى بنوا فكرتهم الاصطلاحية في النّحو على أساس اعتبار الشكل واعتبار المعنى، نجمت عنهما صفتا التمام والنقصان، بحيث إن اعتبار الشكل ينقسم إلى التمام أو النقصان، فتقتصر تسمية المصطلح شكليّا على عدد حروف الكلمة** : الاسم أو الثلاثي، أو الرباعي، والناقص، والأسماء الخمسة، وذوات الأربعة و **نوعها**، **وشكلها**، أو **نسبتها إلى موضع النطق** بها. **ثم ألحقوا بذلك ألفاظا غاصَت مفاهيمها بالنقصان المعنوي، فقالوا** : ملحق بـِ، معتل، ناب مناب، سد مسد، قام مقام، شبيه بـِ، اسم[٢]... أما **تمام المعنى ونقصانه، فعائد إلى أصول لغوية، ومجازية مأخوذة من البيئة، والحياة اليومية والاجتماعية، والفقهية والفلسفية** (النسخ والناسخ والمنسوخ).. .تتلخص طرائق تشكُّل المصطلح النحوي، في هذه الرسوم:

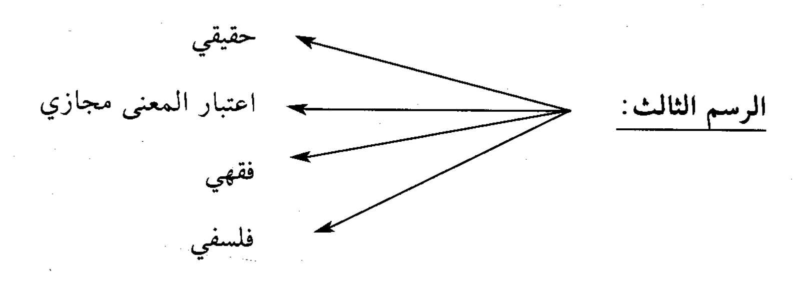
= والفروق اللغوية. تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري. وزارة الثقافة للإرشاد القومي، إحياء التراث العربي، دمشق، ١٩٧٥. ٢/ ١٢٩

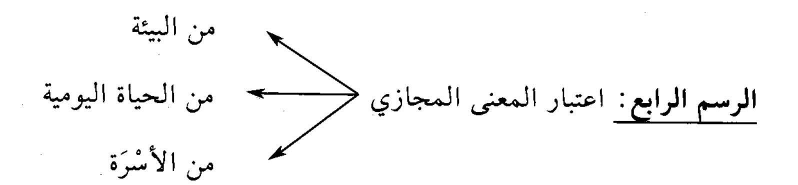
(١) سنفرد الحديث في الباب الثاني على الترادف الاصطلاحي والفرق بينه وبين اللغوي.

(٢) من ذلك مثلا اسم فاعل عند سيبويه كان يقصد به اسم كان كما سيأتي في سياق الفصل









أ - اعتبار الشكل وأقسامه :

يرتبط الاعتبار الشكليّ في أصل المصطلح، إما **بعدد الحروف (النقصان والتمام)** وإما **بنوعها**، **وشكلها**، أو **نسبتها إلى موضع النطق** بها، الذي ينقسم بدوره ـ شكليا ـ إلى شكل و موضع أعضاء النطق أوبتعبير مجازي، آلته. وضع النحويون بعض الأسماء الاصطلاحية بمراعاة أشكالها سواء أتعلّق ذلك بعدد

حروف الكلمة في الاسم والفعل، أو بنوع تلك الحروف أو تعلّق بنوعيّة الصوت[١]. لأني أميل إلى أن الصوت يصدر عن شكل أعضاء النطق، ويمنح موضعُه التسميه للمصطلح. ومن ثمّ بمراعاة الشكل التركيـبي في بناء الكلام.

وعلى هذا بنى سيبويه طريقته في وضع مصطلحات النحو، وتعليمه، مُعْليا من شأن اعتبار الشكل، يستمدّ تسمياته من أحكام مظْهرية : فالمظهر إما خارجي وإما داخلي ؛ يجسّد هيكل المعنى في السلوك الاجتماعي : " وقد اختصّ بنوعٍ من التحليل الهيكليّ لم يعرفه الغرب حتى القرن العشرين الميلادي "[٢]، ثم جعل مقاييس شكليّة للمتكلم يعرض عليها كلامه : "فاعتمد عند معالجته اللغة باعتبارها سلوكا اجتماعيا، مقاييس أخلاقية لتغْيير الصحيح اللغوي في جميع مستويات التحليل فـ " **حسنٌ**" و " **قبيح** " متعلقان بالصحة في المستوى الهيكليّ، بينما "**مستقيم** " و" **محال**" متعلقان بنجاعة المتكلم في التبليغ ضمن قواعد جماعته اللغوية"[٣]. ظاهر أن الحسن والقبيح والمستقيم، والمحال، صفات لأحكام تُطلق على الشكل والسلوك الظاهريّ.

وفي إطار اعتبار الشكل ذاته، نبقى في المصطلح النحوي، وذلك من عدّة اعتبارات تُعدُّ شكلية، قد تتداخل، وقد تستقلّ :

١.اعتبار عدد الحروف:

أطلقوا تسمية **الثلاثي** على الاسم والفعل و كذلك **الرباعي** و **الخماسي**. ولم يكن ذلك فحسب في الاعتبار الشكلي بتسمية المصطلح بعدد حروفه، إنما من صفة نقصان عددها. فمصطلح **الاسم الناقص** الذي هو الاسم الذي (على وزن فعل فحذفت لامه)، نقص شكله الصرفي (البناء الافرادي) ولا دخل هنا لنقصانه المعنوي. فإطلاقهم صفة الناقص على الاسم المؤلف من حرفين لنقصان **لامه** من وزن **فعل**، ليصير على زنة **فَـعْ** [٤]، من قبيل الاهتمام بشكل

---

(١) توفيق قريرة: المصطلح النحوي وتفكير النحاة ص٤٦

(٢) محمد رشاد الحمزاوي: المعجم العربي قديما وحديثا م س. ص١٧٩

(٣) محمد رشاد الحمزاوي: المعجم العربي قديما وحديثا م س. ص١٧٩ و ١٨٠

(٤) الاسم الناقص كل اسم حذفت لامه على زنة فع راجع معجم مصطلحات الزمخشري جذر س م و مصطلح الاسم الناقص

اللفظة بمفردها، فهل يستمرّ مصطلح الاسم الناقص، ليستعاض منه بآخر؟

على عكس صفة النقصان في الفعل[١] الذي استفاد لغويا من نقص المعنى بالحاجة، لتمامه، إلى إتمام شكله التركيبي في الجملة (البناء الاسنادي) بالاكتفاء بالفعل والفاعل، وعدم الحاجة إلى المفعول به، عند سيبويه الذي يرادف النقصانُ عنده التعدي عندنا، والتمامُ اللزومَ. "الفعل التام" عند سيبويه هو" الفعل اللازم" عند المتأخرين و"الفعل الناقص" هو المتعدّي، هو على خلافه عند الزمحشري الذي يعني بالفعل اللازم " **كان وأخواتها** " ثم استخدموا "**الفعل الناقص**" للدلالة على" **الفعل المعتل الآخر**".

إن نقصان الفعل في التركيب الشكليّ هو الذي حاز على الحكم في تفكير سيبويه، ويبدو أنه تعامل وصفيا مع شكل الجملة، بأن مثل تلك الأفعال لا تتم إلا بإتمام شكل الجملة بوجود المفعول مضمرا أو مظهرا ومحذوفا.

ونقصان الحدث في" **كان وأخواتها**" وضرورة التزامها بالمبتدأ والخبر عند الزمخشري، ما هو إلا من قَبيل الشكل التركيبي فضلا عن المعنوي. لقد صنّف سيبويه كان وأخواتها في باب " الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل واسم المفعول فيه لشيء واحد "..." وذلك نحو قولك : كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر "[٢]. فاعتبار الشكل التركيبي في الأفعال، إذاً، يُعطي صفة التمام أو النقصان بإثبات اللزوم أو التعدية عند سيبويه، على أساس أن الفعل يتمّ معناه بفاعله، وينقص إذا احتاج لأنْ يتعدى إلى مفعول به، وكذلك معنى التعدية إكمال النقص عنده في كان وأخواتها.

يأتي إطلاق التسمية هنا من الاعتبارين معا ؛ عنيت اعتباري الشكل والمعنى، وإن زاد أحدهما على الآخر أو نقص. وعليه فإن "**الأفعال الناقصة**"

---

(١) الفعل التام عند سيبويه هو الفعل اللازم عند المتأخرين والفعل الناقص هو المتعدي على خلافه عند الزمخشري الذي يعني به "كان وأخواتها" ثم استخدموا الفعل الناقص للدلالة على الفعل المعتل الآخر.. علي عبد السلام سلامة مصطلح الفعل الناقص والتام ومدى مطابقته للواقع اللغوي مجلة اللسان المبين العدد الأول جامعة الفاتح ليبيا. ٢٠٠٠، ص ٢٨٢

(٢) سيبويه: الكتاب ١/ ٤٥

في مفهوم الزمخشري إذاً، التزمت بالمبتدأ والخبر اللذين يصيران اسمها وخبرها على التوالي، فتصبح ناقصة لا تكتمل إلا باكتمال عناصرها السابقة. وإذا حذف خبرها بقوة معنى الحدث يتغيّر شكل الجملة التركيبي فتتحوّل إلى تامّة عندما يُقتَصر على الفاعل، يقول سيبويه : "قد يكون لـِ "كان" موضع آخر يُقتصر على الفاعل فيه تقول : قد كان عبدُ الله، أي قد خلق عبد الله "[1].

إن تغيير الشّكل قد أدّى إلى تغيير التسمية. ولا فرق بين سيبويه والزمخشري في تسمية النقصان والتمام في الفعل، إلا أن الأول يعمّم النقصان على شكل الجملة، بشكل عامّ في الأفعال المتعدية [2]، والثاني يحصرها في شكل جملة "كان وأخواتها، وأفعال المقاربة. . ، وليس" وكل متفرّعاتها، منطلقا من الحاجة إلى الاعتبارين معا، لكنْ برفع مستوى الاعتبار المعنوي فيها.

أدّى إطلاق مصطلح "**النقصان**" على الفعل المتعدي عند سيبويه، مع جواز حذف المفعول به، إلى إطلاق مجموعة من المصطلحات على المفعول به لدى الزمخشري[3] المفعول **الساقط**[4]، **والمفعول المتروك**[5]، **والمفعول المحذوف**[6]، **التي بدأت من اعتبارالشكل التركيبي إلى الاعتبار المفهوميّ**

---

(١) سيبويه: الكتاب ١/ ٤٦

(٢) توضيح : أدى إطلاق مصطلح النقصان على الفعل المتعدي عند سيبويه مع جواز حذف المفعول به إلى إطلاق مجموعة من المصطلحات على المفعول به عند الزمخشري: المفعول الساقط، والمفعول المتروك، والمفعول المحذوف، بدأت من اعتبارالشكل التركيبي إلى الاعتبار المفهومي المستقل بكل مصطلح يأتي ذلك في إطار تتمة معنى النقصان في الفعل عند سيبويه (انظر المصطلح والمفهوم، والمصطلحات الجديدة عند الزمخشري من هذا البحث)

(٣) وردت هذه المصطلحات في الكشاف. أما في المفصل فقد عبر عنها بالمفعول المقدر، وهو أن " يجعل الحذف نسيا منسيا " المفصل ص ٧٩.

(٤) ورد هذا المصطلح في الكشاف ١/ ١١١ في السياق الذي يقول: " والمفعول الساقط من (لا يبصرون) من قبيل المتروك المطرح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال لا من قبيل المقدر المنوي، كأن الفعل غير متعد أصلا ".

(٥) ورد هذا المصطلح في الكشاف ١/ ١٢٦ في شرح الآية (وأنتم تعلمون)، يقول: " ومفعول (تعلمون) متروك كأنه قيل: وأنتم من أهل العلم والمعرفة".

(٦) ورد كذلك في الكشاف ١/ ١١٩ . يقول: " ومفعول (شاء) محذوف لأن الجواب يدل عليه

المستقلّ بكل مصطلح، من التي أطلقها الزمخشري، بحيث يعبّر الحذف عن نقص متنوّع، يأتي في إطار تتمّةٍ و تأكيدِ معنى النقصان في الفعل عند سيبويه.

ثم إنّ الزمخشري قد **خصَّص دلالة** هذه **المصطلحات من سياق المعنى النحوي ممزوجا بالمعنى اللغوي**، مثلما ميّز بين مصطلح "**الفاعل**" ومصطلح "**ما لم يسمّ فاعله**"، ولم يُسمِّه نائب فاعل، وذلك للدلالة النحوية المفهومية الكامنة في المصطلح المركّب (فعل ما لم يسم فاعله) و(المفعول الذي لم يسم فاعله)، بحيث حُذفت الوظيفة الإسنادية مع حذف الفاعل الحقيقي التي نجدها في وظيفة الإسناد بين الفعل وفعله في المسند والمسند إليه.

إنّ تسمية **الفعل الناقص** ذات مفهوم دلاليّ مختلف بين البصريين والكوفيين بحيث اتّفق نحاة القرن السادس الهجريّ على التّسمية لكنّهم اختلفوا في سبب ذلك[١]. لأنّ النقصان باعتبار الشكل وحْده سمح بتسمية الفعل المعتلّ الآخر بالفعل الناقص، فاعتبروا حرف العلّة نقصا في الفعل لإمكانيّة حذفه، إذا طرأ عليه طارئ، وذلك من قبيل الحكم على شكل بنية اللفظة في التسمية .

كما اعتبروا حرف العلّة في الأسماء،كذلك، نقصا، أدّى ذلك إلى تغيير في التسمية الاصطلاحية، بإدراج مصطلح " **ملحق** " عند المعاصرين، ومنه الملحق بجمع المذكر السالم[٢]، أوالملحق بجمع السلامة. قالابن يعيش: " اعلم أن من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون،وذلك إنما يكون فيما يجمع بالواو والنون عوضا عن **نقص** لحقه نحو قولك: سنون و مئون "[٣]. يأتي قول ابن يعيش معلّلا ،معلّقا على ما فات من التسمية عند

= والمعنى، ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم و أبصارهم لذهب ولا يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب كنحو قوله: فلو شئت أن أبكي دما لبكيته".

(١) علي عبد السلام سلامة: مصطلح الفعل الناقص والتام ومدى مطابقته للواقع اللغوي مجلة اللسان المبين العدد الأول جامعة الفاتح ليبيا. ٢٠٠٠، ص ٢٨٢

(٢) هو مصطلح شائع في مدارسنا ورد عند كثيرين راجع على سبيل المثال، النحو الوافي عباس حسن: دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة ١/ ١٤٨، وكذلك الملحق بجمع المؤنث السالم حيث أشبهه من حيث الشكل بزيادة ألف وتاء على آخره دون حدوث تغيير في أصل الكلمة، ومنه كذلك الملحق بالمثنى كلا وكلتا، أما الملحق بالعدد بضع وبضعة فأمرها مرتبط بمعنى العدد لا بشكله.

(٣) شرح المفصل ٣/ ٢٢٧

الزمخشري : "فقد جاءت أسماء مجموعة جمع السلامة وهي مؤنثة، وليست واقعة على من يَعقل، وذلك حيث كانت **أسماء معتلة منتقصا منها** وأكثرها محذوفة اللام فجعل جميعها بالواو والنون كالعوض منها"(١)

والأمر في اعتبار الشكل ينطبق على كلمات متشابهة في الحكم الإعرابي، حيث جعل ابن الحاجب يطلق عليها "**الأسماء الستّة**"(٢)، وهومصطلح لم "ينفرد به"(٣)،كما ظن أحد الدارسين. وفي مدارسنا المعاصرة يطلقون عليها **الأسماء الخمسة**(٤)، **بحذف الاسم السادس "هَنٌ"** لاستقباح ذكره اجتماعيا، وذكر معناه(٥)، دون أن يؤثّر في عملها وخصائصها ؛ لأنّ تسمية الأسماء الستة أو الخمسة، محض شكلية والعبرة للتوافق عليها.

نحصل في مصطلحات الزمخشري، من هذا القبيل، على عدد لا بأس به من التعابير اللغوية التي تصب في خدمة تسمية المصطلح النحوي عنده،باعتبار عدد كلمات الجنس الذي أطلق عليه المصطلح، أو باعتبار عدد حروفه واستعمالاته ؛فهي تعابير لغوية ؛لأنّه ترك للسياق تحديد مفهومه لهذه التعابير، ولمعرفة تفكيره : "**الأحرف الثلاث**" (المفصل) و"**الأحرف الأربعة**" (المفصل

---

(١) شرح المفصل: من هنا توطئة لتسمية الملحق بجمع المذكر السالم بسبب النقص الحاصل في جمع ذلك الجمع. والنقص هنا عدم توفر ذلك الجمع للجمع للمذكر العاقل.

(٢) من الدارسين من علل أن تسمية الأسماء الستة سميت كذلك لغة التمام لأنها تتم بالواو رفعا، وبالألف نصبا والياء جرا، فالعرب تذهب إلى أن الجذور ثلاثية، ولهذا أعربت هذه الأسماء في هذه اللغة بالحرف لا بالحركة.. وسميت كذلك لغة النقصان في نظرهم لكونها ناقصة على حرفين، وقد أعربوها بالحركة. وهذا ما نذهب إليه. النحو الجامع: محمد أحمد قاسم، جروس برس م.س، ص ٩٨

(٣) عبد العال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام. مؤسسة الرسالة، ط ٢ ١٩٩٠. ص ٧٨. على ما يبدو أن المصطلح ورد عند الزمخشري وهو سابق لابن الحاجب، فمن ينفرد بشيء مسبوق؟

(٤) هي عند الخوارزمي الأسماء الخمسة وهوأحد شرّاح المفصل، راجع سعد حمودة تطور الدرس النحوي ص، كماذكرها الغلاييني خمسة فورد عنده مصطلح الأسماء الخمسة مُهمِلا كلمة "هن" باعتبارها حسب رأيي منقرضة وهنا يبدو تأثر المصطلح بالوضع الاجتماعي للّغة: جامع الدروس العربية: ١/ ٢٢

(٥) هن: لعل اللفظة انقرضت من الاستعمال اللغوي الحديث

٣٩٥)، ويقصد بها : حرف النفي "لن" ، وقد، وسوف، والسين ؛ثم **الأحرف الخمسة**: ويقصد بها الحروف المشبهة بالفعل (المفصل ١٧٧)، **والأحرف الأربعة** التي توازي حروف المضارعة (الكشاف ٢/ ٤٠٨)، ثم **الأحوال الثلاث** (المفصل ١٤١ و ١٨٩)، وهي الرفع والنصب والجرّ وخصوصا في حديثه عن الأسماء الستة. ثم نجد حديثه عن **الأشياء الستة** في معرض الحديث عن نصب المضارع، ويقصد بالأشياء الستة الأمر والنهي والنفي والاستفهام، والتمنّي والعرض (المفصل ٣٢٥) ثم **الزوائد الأربع** ويقصد بها الهمزة والنون والتاء والياء التي تزاد على الفعل ليصير مضارعا (أحرف المضارعة) وهي "عند سيبويه الزوائد الأربع "[١].

نصل إلى أن تسمية النقصان بسبب اعتبار الشكل في الأفعال أدْوَم في المصطلح النحوي، من اعتبار الشكل في الأسماء، نظرا لما يخالطها من تداخل اعتبار المعنى.

٢. اعتبار نوع الحروف الأصول :

وتفنّنوا في اختيار التسمية من شكل الحروف أومن أي حرف تمتاز به الكلمة، فأطلقوا مصطلح "**المهموز**" على الفعل الذي تدخله همزة : مهموز العين، مهموز اللام، في الفعل الثلاثي على زنة **فعل** . و"**المضاعف**" على المشدد، و"**المعتلّ** " على الذي فيه حرف علة أو أكثر، و"**المجرّد**" الذي جُرِّد من الزيادات . . . **و"ذو التاء"** على الملحق بجمع المؤنث السالم[٢]، باستخدام " **ذو** " الصاحبية، بمعنى صاحبة التاء.

لجأ النّحاة إلى ضربٍ من الاختصار في سياق حديثهم عن المصطلحات النحوية، فنما اعتبار الشكل عاليا في إطلاق التسميات الاصطلاحية. يقول السكاكي: " ولنقدّم أمام الخوض فيما نحن له عدة اصطلاحات لأصحابنا

---

(١) عوض بن حمد القوزي: نكت النكت. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الرابع، المجلد الثاني والستون تشرين الأول ١٩٨٧، ص ٦٩٦

(٢) سعد حمودة: تطوّر المصطلح النحوي في الدرس العربي. أطروحة دكتوراه إشراف عبده علي الراجحي و عبد المجيد عابدين، جامعة الاسكندرية مصر قسم اللغة العربية ١٩٨٧، ص ٧٠

رحمهم الله عسى أن يستعان بها على شيء من الاختصار في أثناء مساق الحديث، وهي أن الاسم والفعل، إذا لم يكن في حروفه الأصول معتل، سُميّ صحيحا وسالما، وإذا كان بخلافه سمي معتلا، ثم إذا كان معتل الفاء سُمي مثالا وإذا كان معتل العين سمي أجوف، وذا الثلاثة، وإذا كان معتل اللام سُمي منقوصا، وذا الأربعة، وإذا كان معتل الفاء والعين،أو العين واللام سمي لفيفا مقرونا، وإذا كان معتلّ الفاء واللام سُمّي لفيفا مفروقا "[١] ثم " إن صحيح الثلاثي أو معتله إذا تجانس العين منه واللام سمّي مضاعفا "[٢].

على هذا الاعتبار الشّكلي الذي يربط بين نوع الحروف وأصواتها، أورد السّيوطي تسمية المتقدمين للحركات نقلا عن ابن يعيش: " كان المتقدمون يسمّون الفتحة الألف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة لأن الحركات والحروف أصوات "[٣]، لكنّه يرجّح الاعتبار الصوتي، وهو اعتبار شكليٌّ، أكثر من تشابه الرسم الكتابي، "وإنما رأى النحويون صوتا أعظم من صوت، **فسمّوا العظيم حرفا والضعيف حركة** وإن كانا في الحقيقة شيئا واحدا، ولذلك دخلت **الإمالة** على الحركة، كما دخلت الألف إنما هو تجانس الصوت وتقريب بعضها من بعض "[٤].

ولا بدّ من الإشارة إلى أن اعتبار الشكل **يطال**، ليس الحروف فحسب، بل **الحركات** كذلك.فالفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول المشتقَّيْن من غير الثلاثي، اختلاف حركة ما قبل الآخر: مُهمَل و مُهمِل. ففي التغيير الصرفي للكلمة، إذاً، أوسع باب لإطلاق التسميات الاصطلاحية مجازا وحقيقة في النحو والبلاغة والعروض.

في الحقيقة، إنّ التّسمية، بحسب التّخصيص الدلالي تؤول إلى اعتبارات مجازيّة من أصلٍ لغويٍّ للحرف العظيم لما له من ثباتٍ واستقرارٍ، وللحركة التي لاتعرف الثبات في شكلها وتنقّلها، فهما شيئان مختلفان في الحقيقة اللغوية

---

(١) السكاكي: مفتاح العلوم م. س: ص ٣١، ٣٢
(٢) مفتاح العلوم، م. ن: ص ٣٢
(٣) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢\٧٧
(٤) السيوطي: الأشباه والنظائر ٢\٧٧

والدلالية، متفرّقان في الإعراب والبناء، لكن متفقان في الصوت. ما يجدر ذكره أن الإمالة، ألف مائلة كتابياً، في سياق ابن يعيش فهي إمالة شكليّة، ولا يَعني به المصطلح الصوتي الذي أُخذ من إمالة الصوت في اللفظ.

ولكي نفرّق بين الحرف والحركة، يجب، هنا، أن نفرّق بين نوعين من الحركة : الحركة الإعرابية والحركة البنائية اللتين تحتاجان إلى شكلٍ واحدٍ (الفتحة والفتح، الضمة والضم). فالحركة بمعناها اللغوي تناسب الإعراب المتغيّر، فضلا عن الاصطلاحي، والحركةُ المتغيّرة لا تناسب البناء الثابت، ما يؤدي إلى التّفرقة بين الحركة في الاعراب والعلامة في البناء.

وإلا، فأين يكمن اعتبار الشكل (الضم، الفتح) الثابت، في الحركات، الذي يلحق البناء ؟. الجواب إنها جزء من شكل الكلمة وبنيتها (مبنيٌّ على الضمّ أو الفتح)، فاعتبار الشكل يكمن في كليّة الاسم أو الفعل أو الحرف التركيبية التي تظهر من مصدريّة التسمية التي بقيت على ما هي عليه(ضمّ، فتحٌ)، تحمل معنى الحدث منذ الوهلة الأولى من تخصيص التّسمية التي تحوّلت إلى اصطلاح. هذا التحول الذي جاء من شكل الشفتين، **ضمّ** الشفتين أو **فتحهما**، بحيث بقيت الصيغة المصدرية ملازمة للبناء (ضم، فتح) ثابتة في عملية بناء الكلمة، متغيرة في عملية إعرابها (ضمة، فتحة).

أما في الإعراب، فالضمة والفتحة طارئتان على الكلمة، وهما علامتان ليستا واحدة في كل حالة إعرابية. وثمّة إشارة إلى أنهما مصطلحان استقرا من أصل تركيبي، **ضمّ الشفتين رفعا** ، **وفتح الشفتين نصبا**(١). من هنا، إن شكل الحركة في الإعراب جزئي، وفي البناء كلّي. وعليه فيمكن أن يكون الحرف والحركة في البناء شيئا واحدا، وليسا كذلك في الإعراب.فالبناء ثباتٌ، والإعراب تغيّر، وإلا لم يأتِ النحاة بحروف تساعد الحركات على الحالات الاعرابية كالألف علامة رفع المثنى(٢)، والواو علامة رفع الجمع المذكر

---

(١) أستثني الكسر والكسرة هنا لأني لم أجد مناسبة بين المصطلح وكسر الشفتين كما في الضم والفتح ؛ سيأتي الحيث عليهما

(٢) نود الإشارة إلى أن ألف التثنية علامة إعرابية وإن كان لها قصة أخرى في وضعها، فهي بدل من تكرار لفظين، في أصل قول: يد ويد ثانية فصارت: يدان

السالم، وفي الأسماء الستة إذا أضيفت، ما يعني أن الحركات غير الحروف في الإعراب...

وإذا كان تقارب التّسميات بين الفتحة والألف وبين الضّمة والواو، يعود إلى علاقة المشابهة بين صورتي كل منهما، فأين التشابه بين الكسرة و الياء،كحركةٍ وعلامة؟ من هنا **جاز لنا أن نميّز بين التّجانس الصوتي وبين التّجانس الصوَري في الاعتبار الشكلي**. فصوت "الواو" و "الضمة" ناجم من شكل الشفتين حال النطق، وكذلك الألف والفتحة من فتحِهما.

هنا سؤال يطرح نفسه :لماذا أسموا الأولى واوا والثانية ضمة، وتلك ألفا والأخرى فتحة ؟. فالاعتبار الشكليّ في الفتحة والضمة هو الغالب على شكل الشفتين، ثم انتقلت التسمية **مجازا باعتبار ما كان** ، من شكل ضمّ الشفتين أو فتحهما. والاعتبار الشكلي في الألف والواو مبدؤه الصوت، وهو الأعظم في وضعٍ تَتَناقل اللغة فيه شفاها، فيعظم صوت الحرف وتضعف الحركة، و هنا وجه المقاربة في اعتبار الشكل بين الشكل والحرف.

إلا أن ذلك يجرّنا إلى التمييز بين الرفع والضمّ، وبين النصب والفتح، والجرّ والكسر أو الخفض. يعود ذلك،ربما، إلى اعتبارات دلالية مناطقية بين البصريين والكوفيين.

أظنّ أن وجهة نظر النحاة متباينة " فالرفع أعمّ من الضمّ لوقوعه على الضم والألف البواقي وأخص منه أيضا ؛ لأن الضمّ قد يكون على العمدة كما في: جاء الرجل،وقد لا يكون كما في: "حيثُ". وكذا الكلام والنصب والجر. والكوفيون يطلقون الرفع والضم على حركة المبني والمعرب، والمرفوع والمضموم على المعرب والمبني "[1].

وتعليقا على ما أثير من الفروق بين الحركات والحروف، فإن الاعتبار الشكلي، بوصفه تغيّر الحالة التي تشترك فيها أقسام الكلام الثلاثة، يُعلي من

(١) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي(ت ١٠٩٤ هـ): الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري. وزارة الثقافة للإرشاد القومي، إحياء التراث العربي، دمشق، ١٩٧٥. ٢/ ٣٨٨

شأن المتغيّر والثابت. فالفتحة أو الضمة إذا تحرّكتا تغيّرت الكلمة نحو لفظ جديد من حيث الشكل، إلى التخصيص في الإعراب الذي يفيد إبانة(١) المتغيّر. فالرفع (الضمة) **علم** الفاعلية والنصب (الفتحة) **علم** المفعولية : "وإنما خصوا الإعراب بالرفع لأنّ الرفع ضمّة مخصوصة، والنصب فتحة مخصوصة، وكذلك الجر و الجزم"(٢).

وقد يكون غيرَ دقيق من سَاوى بين تسمية الحركة في الاعراب والحركة في البناء : "وحركة البناء حركة مطلقة، والواحد المخصوص من الجنس لا يسمّى باسم الجنس كالواحد من الآدميين، إذا أردتّ تعريفه علّقت عليه **علما** كزيد وعمرو وتُسَمّيه رجلا، لاشتراك الجنس في ذلك، فضمّة الإعراب كالشخص المخصوص، وضمّة البناء كالواحد المطلق"(٣).

يتبيّن ممّا تقدّم أن مصطلح "الحركة" في الاسم المبنيّ غير مرادفةٍ لمصطلح "الحركة" في الاسم المعرب، فالأول أصل يفيد العموم، والثاني فرع يفيد الخصوص، استخلصنا وصفهما من تداخل اعتبار الشكل حسب نوع الحروف، واعتباره حسب كيفية النطق ووصفه.

٣. اعتبار مواضع النطق وكيفياته :

تتداخل اصطلاحات الجسم الإنساني التي تتعلق بمواضع النطق، بالاصطلاحات الصوتية ؛ لأنها مصدر الأصوات المعيّنة، بحسب حركاتها واتّصالها ببعضها، التي هي ـ مجازا ـ بمنزلة أدوات النطق، و هنا يصحّ فيها التركيب النسبي للدلالة على الموضع.

فالحروف تقسم في استخدام الزمخشري إلى حرف : أسلي، وذلقي، وشجري، وشفهي، و لثوي، ولهوي . . .(المفصّل ٥٤٦ و٥٤٧)، وهي

(١) الإعراب مأخوذ من معناه اللغوي الذي هو البيان. بتول قاسم نصر : دلالة الإعراب دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط ١، ١٩٩٩ ص٢٦

(٢) أبو البقاءعبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨ _ ٦١٦) اللباب في علل الإعراب. تحقيق غازي طليمات دار الفكر المعاصر بيروت، ط ١، ١٩٩٥. ١\| ٦١

(٣) أبو البقاءعبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨ _ ٦١٦) اللباب في علل الإعراب. تحقيق غازي طليمات دار الفكر المعاصر بيروت، ط ١، ١٩٩٥. ١\| ٦١

مصطلحات شبه مستقرّة إلا إذا حدث اختلاف في تسمية الموضع، فقد ينعكس عليها كما في الحروف اللثوية التي يعتبرها البعض الثاء والذال والظاء، والبعض الآخر[1] يُطلق عليها الحروف الأسنانية، نظرا لموضع اللسان الذي يتصل بالأسنان لحظة النطق بها.

نخلص من **اعتبار الشكل** إلى أن تسمية المصطلح تصدر عن :

- شكل المصطلح وبنيته : عدد حروفه، فالمصطلح يدوم في الأفعال، ونوعها صحيحة كانت أم معتلة، وقد لا يدوم في الأسماء.
- شكل المصطلح في بنية الجملة والتركيب : قد تخضع التسمية لاعتبارات المعنى الناجمة عن التركيب، وذلك لملاحظات السياق الدلالية والحاجة إليها.
- موضع النطق ومخارج الحروف : ينسب المصطلح إلى الموضع الذي يصدر منه الصوت باتصال أعضاء النطق،وهو مستقرّ إلى حدّ ما. وربما ذلك الاستقرار عائد إلى تحديد الزمخشري لها تحديدا لافتا كما لا حظ تمام حسان [2]: " أحصى سيبويه المخارج التي تخرج من الأصوات العربية،فعّدها خمسة عشر مخرجا :

١. ما بين الشفتين
٢. باطن الشفة وأطراف الأسنان
٣. أطراف اللسان وأطراف الثنايا
٤. طرف اللسان وفويق الثنايا
٥. طرف اللسان وأصول الثنايا
٦. ما بين اللسان وفويق الثنايا
٧. ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا أدخل في ظهر اللسان

(١) رياض قاسم: تقنيات التعبير. دار المعرفة بيروت. ط ١، ٢٠٠٠.ص ٣٩ و١٥٩

(٢) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها. دار الثقافة الدار البيضاء طبعة ١٩٩٤. ص ٥٧، ٥٨

٨. حافة اللسان إلى الطرف وما فوقهما
٩. أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس
١٠. وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى
١١. مؤخر اللسان وما يليه من الحنك الأعلى
١٢. أقصى اللسان وما يليه من الحنك الأعلى
١٣. أدنى الحلق
١٤. وسط الحلق
١٥. أقصى الحلق

من هذا التحديد المكاني لمواضع النطق يمكن إطلاق تسميات اصطلاحية محددة مجازا باعتبار الدلالة المكانية، تتغير تسمياتها وتتأثر بتأثّر وضعيّة الحرف ولفظه عند عامة الناس، فاللديغ، يُصدر صوتَه بالخِلقة، والكسكسة والكشكشة والفأفأة التي ذكرتها المصادر في لسان بعض القبائل. فمن اختلاف مواضع اللسان في النطق، تتأتّى إلى المصطلح تسميات متغيّرة، وإلا فإننا نجد استقرارا واضحا إلى حدّ ما، في المصطلح الصوتي منذ سيبويه، وكان أوضح عند الزمخشري.

فكيف استفاد الزمخشري من اعتبار الشكل في تفكيره :أعني الناحية المفهومية وناحية وضع مصطلح جديد؟ هذا ما يجيب عليه ما تبقّى من دراسة المصطلح والدلالة.

ب - اعتبار المعنى الحقيقي (الأصل اللغوي):

يتجسّد المعنى اللغوي، معجميّا، في الفروقات اللغوية للّفظة في تأصيل التفكير الاصطلاحي. فالحدَث ـ ردّا على التساؤل الذي طرحته ـ في لفظة **العمل** يحمل تصوّرا زمنيا أكثر من لفظة **الفعل**. وبين العمل و الفعل وقبول الأخير، كمصطلح، والتّخلّي عن الأول عمومٌ في المعنى اللغوي، واختيار اللفظة الأشمل في المعنى.

كما علّله ابن الخشاب : " وسمّوه فعلا ولم يسمّوه عملا لأن الفعل أعمّ

من العمل. ألا ترى إذا أمرت مأمورا بالبناء مثلا فقلت : ابنِ الدار فائتمر[فاأتمر] جاز أن يقول : قد **عملت** ما أردتّ، وجاز أن يقول قد **فعلت** ولو قلت : تكلّم مثلا، ففعل لم يقل إلا : قد فعلت ولم يحسن قد عملت. فالفعل على ما أريتك أعمّ من العمل ؛ ولذلك **لقّبوا** هذا القسم فعلا ولم يلقّبوه عملا "[1]. إنّ الشمول اللغوي في معنى الفعل جعل له الغلبة على العمل والشيوع.

فمن صفة العموم أخذ النحاة معنى التّمام، ومن صفة الخصوص أخذوا معنى النقصان، في قسمي الكلام، عنيت الاسم والفعل، واستُثني الحرف، فهو ناقص بطبعه إلا إذا تمّ باتحاده بأحد القسمين الآخرين، من أقسام الكلام، وإلا فهو عند الزمخشري نائب عن الحرف وشبيه به، أو اسم حرف.

لكنّ للصيغة الصرفية دورا بارزا في تشكيل بعض المصطلحات، بحيث يستقرّ المصطلح على صيغة واحدة كما في الاستثناء : " اعلم أن الاستثناء **استفعال** من ثَناه عن الأمر إذا صرفه، فالاستثناء صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته: تخصيص صفة عامّة، فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء"[2]، وهنا نجد ضرورة اشتقاقية للدلالة على المصطلح ومفهومه : استثناء،استثنى، مستثنى فلا يصحّ إبدال "استثنى" ب "ثنّى ".

ومن مناسبة الأصل اللغوي بتمام معناه اللغوي أطلقوا التسميات اللغوية على المسمّيات الاصطلاحية، كما فعلوا في تسمية الترخيم من وصف الصوت ورقّته في النداء والمنادى، قال الأصمعي : " أخذ عن الخليل معنى **"الترخيم"** وذلك أنه لقيني فقال لي : ما تسمّي العرب السّهل من الكلام؟ فقلت له : العرب تقول : جارية رخيمة إذا كانت سهلة المنطق، فعمل باب الترخيم على هذا "[3]، يمكن أنّه كان قد أُخِذ على اعتبار مجازيّ، باعتبار ما كان. فالنداء كان صوتا رخيما عند الجارية، ثم استُخدم مجازا في عامّة النداء الذي يحمل

(١) ابن الخشاب: المرتجل ص ١٥ والمصطلح النحوي توفيق قريرة ص٢٨
(٢) ابن يعيش: شرح المفصل ٢/ ٧٥
(٣) مادة رخ م الترخيم لسان العرب.

خاصيّة حرف أو أكثر من آخر الاسم المنادى.

في السياق ذاته، علّق ابن يعيش على مصطلحاتٍ وردت عند الزمخشري في المفصّل، منها مصطلح " **المقصور**" الذي أرجعه إلى أصله اللغوي مستعينا بالآيات القرآنيّة ومعناها اللغوي لدعم ما يذهب إليه : "إنما سميّ هذا الضرب لأحد أمرين : وهو إما من القصر وهو الحبس من قوله عزّ وجلّ ﴿حُورٌ مَّقْصُورَٰتٌ فِى ٱلْخِيَامِ ﴿٧٢﴾﴾ "[1] ... " أو يكون من قصرته أي نقصته من قصر الصلاة ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِى ٱلْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ كَانُوا۟ لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا ﴿١٠١﴾﴾ [2] : أي أن تُنْقِصُوا عدد ركعاتها "[3]. فهل نجد التأصيل اللغوي ذاته ينطبق على مصطلح "المقصور " و"القصر" في المقولة المتجانسة من النحو إلى البلاغة؟

ثم يعلّق ابن يعيش رابطا بين المفهوم الاصطلاحي والدلالة اللغوية للمقصور : " ألا ترى أن قصْر الصلاة إنما هو حبسها عن التمام في الأفعال، وذلك أن الاسم المقصور كأنّه حُبس عما استحقّه من الإعراب، أو نقص عن الممدود الذي هو أزيد لفظا "[4]. فوجود مناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي أعطى التسمية وخصّص الدلالة الاصطلاحية من الأصل اللغوي.

يبقى للسياق الذي يعتمد الشرح والتّبسيط الدور الرائد في إطلاق معنى المصطلح ومرادفه اللغوي أو تسميته السياقيّة، كما في التّعبير اللغوي "**لا واحد له**" الذي يحمل مفهوم المصطلح، **و يعني اسم الجمع** عند سيبويه الذي "أطلق لفظا لغويا بدلالة لغوية عامة وليس استخداما اصطلاحيا"[5]. ثم استخدام الزمخشري لمصطلح "**أدنى العدد**"[6] لجمع القلة جاء باعتبار المعنى اللغوي. ثم اختار لتاء الضمير تسمية لغوية وصفية خاصة: "**الحرف المختلط بالفعل**".

فضلا عن استعماله تسميات متعددة كتعابير لغوية يفصّل الزمخشري بين

---

(١) سورة الرحمن الآية ٧٢ (٢) سورة النساء الآية ١٠١

(٣) ابن يعيش شرح المفصل: ٤/ ٣٤ و ٣٦

(٤) ابن يعيش شرح المفصل: ٤/ ٣٦

(٥) علي توفيق الحمد: قراءة في مصطلح سيبويه. جامعة اليرموك دورية علوم اللغة بالقاهرة ص٩

(٦) الزمخشري: شرح الفصيح ٢/ ٣٦٨

مفاهيمها بدقة بتغيير تسمياتها انطلاقا من معنى التمام والنقصان، لِيُشكّل تعابير جديدة: "**اسم حرف**" (الكشاف١/ ٧٠)، "**اسم لحروف التهجي**" (المفصل ٢٧١)، "**الحروف المبسوطة**"[(١)] (**المقامات ١٦٦**)، و"**نائب الحرف**": نعم وبلى(المفصل ٣٧٩) و "**الحرف المشبه بالياء**" (المفصل ٥٣٠) يقصد به الواو في كلمة (عِياد) أصلها عواد، فوقوع الكسرة قبل الواو أشبهَ الواو بالياء (المفصل٥٣٠). فالحرف بحسب مفهوم الزمخشري، "**الحرف**": في الكشّاف (١/ ٦٣)" ما دلّ على معنى في غيره"، فذكْرُه الحرف هنا كاسم جنس لكل الحروف، وفي المفصّل (٣٧٩): "سُميت بذلك لأن وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء [(٢)]، وإطلاقه هنا الحرف يحيل إلى حروف التعدية.

ومثل هذه الخاصيّة اللغوية اعتماد اعتباري التمام والنقصان في التعبير اللغوي للمصطلح، نجدها عند الزمخشري؛ بحيث إنّ التوكيد عنده نوعان: **تكرير صريح** و**تكرير غير صريح**[(٣)] **فقصدُه بالصريح: صريح باللفظ، وبغير الصريح: صريح بالمعنى، ما قال عنه ابن الحاجب: تكرير لفظي** و**تكرير معنوي**[(٤)].

لم يغب، كذلك، المعنى اللغوي عن مصطلح" **اللام الموطّئة للقسم**"، وقد ترد اختصارا "**اللام الموطئة**"، سميّت الموطئة أي المهيّئة، من قولهم: "وطأته أي هيّأته، لتهيئها الجواب للقسم، ودلالتها على أنه له لا للشرط "[(٥)]، فالتوطئة نوع من النقصان المعنوي والمعنى اللغوي.

أما تسمية مصطلح "**ضمير الفصل**" فنرى أن تسمية "**فصل**" عند البصريين في مواضع سياقية معيّنة، أوْلى من تسمية الكوفيين "**عمادا**". نظرا إلى أن السامع أو المتكلم أو هما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر"

(١) يقصد بها: "حروف المعجم مفردة بذاتها دون تركيب وإذا ركّبت فهي كلم" المقامات ١٦٦
(٢) المفصل ٣٧٩
(٣) المفصل: ١٥٧ و ١٥٨
(٤) سعد حمودة: تطور الدرس النحوي ص ٢٢١
(٥) الأردبيلي: شرح النموذج في النحو ص ٢٠٩

فسمّوها باسم ما يُلازمها ويؤدي إلى معناها فكانت تسمية البصريين أظهر[١]. ولعلّ التسميات التي أعطيت من الفصل والعماد والدّعامة أعطيت لمناسبات سياقيّة ومعنويّة.

من جهة ثانية نجد تعابير لغوية تُحيل إلى مراجع مصطلحات منشؤها اللغة : **شبه الفعل** (المفصل٣٥) **شبه الفاعل** (المفصل ٣٧ و٣٩)**ما ولا المشبهتان بليس** (المفصل ٣٧) .

١.المناسَبة بين المصطلح واللغة

إن المناسبة الأقرب بين المصطلح وتسميته، هي اللغة التي يستمدّ منها المصطلح تسميته،فيتوافق المعنى مع التسمية ويتّضح الشرح والمفهوم، ويتساوى المعجم المختصّ بالمعجم اللغوي، إذا تطابق الاعتباران في التسمية عنيت اعتبار الشّكل الذي نُسب إليه اعتبار النقصان. إن الزمخشري قد استفاد من وضعية اللغة فجعل المناسبة قوية بين تشكّل المصطلح وبين تخصيصه الدلالي، وذلك في ما ظهر من تعابير وضعها كمصطلحات مُكمّلة لسياق مفهوم مصطلح آخر إما توضيحا وإما تبسيطا أو تدقيقا.

أقرب المصطلحات اتصالا بالمعنى الحقيقي، ووجود مناسبة بين معناه ومبناه اللغوي والاصطلاحي، مصطلح "**المفعول المطلق**" ؛ لأنّ " معنى المفعول المطلق هو الذي فُعل على الحقيقة من غير تقييد، فلمّا كان الاسم يدلّ على الحقيقة استغُني عنه ؛لأنه لو ذكره لم يزد عليه "[٢]. ثم ذكر اسما آخر له : "هو المصدر" وهو مصطلح مشهور عند النحاة لذلك المصطلح، علق ابن الحاجب على ذكر مصطلح المصدر ثم إردافه ب "سُمّي بذلك" ، قائلا : "يجوز أن يكون خصّه بهذا الاسم تنبيها على الرد على مذهب الكوفيين في أنّه مشتقّ من الفعل، ولذلك تعرّض بعد قوله هو المصدر سُميّ بذلك "[٣]، ثم يتابع ابن الحاجب : " وإذا كان هو (المصدر) وغيره (المفعول المطلق) سواءً في تفسيره

---

(١) الإيضاح في علل النحو ١\٤٧١

(٢) ابن الحاجب الإيضاح: ١/ ٢١٨

(٣) ابن الحاجب الإيضاح: ١/ ٢١٨

وترجُّح هذا الاسم بمعنى مقصود، وإن لم يكن متعلّقا بما هو فيه كان أَوْلى من غيره لزيادته بفائدة مخصوصة مقصودة "[١].

٢. اعتبار التمام و النقصان في المعنى:

في مضمار الفعل عينه، إنّ قوة الحدث تؤدي إلى تمام معنى الفعل، وخفّتها كذلك، تؤدي إلى نقصان الفعل. فالفعل في تمامه ونقصانه يخضع لتقلّبات معنوية تكون جزءا مهمّاً من تكوين مصطلحه، ويكون المصطلح مُنطَلَقا للدّرس وهدفا في آن، تنبثق منه اصطلاحات قوامها المعنى اللغوي.

يمكن أن نورد، في هذا السياق، جُهـدا مشكورا للباحث توفيق قريرة،(من جامعة منوبة، في تونس) حيث صنّف- معنويا- مصطلحات الفعل التام إلى دلالات[٢]، بإطلاق التسميات بحسب المعنى الكامن وراء المصطلح :

- المعنى الإنشائي : ويتمثل في الأفعال الدافعة إلى الانجاز، وإلقاء الكلام الإنشائي الطلبي منها وغير الطلبي، وذلك عندما استشهد للاسترآباذي بتسمية الانشاء غير الطلبي بالإنشاء الإيقاعي.
- المعنى الاعتقادي : هو النابع من اعتقاد المتكلّم، وهي أفعال تقسم إلى "**أفعال الشكّ واليقين**" و"**أفعال القلوب**" وتشترك في أنها أمور تقع في النفس علما وظناً وشكّاً.
- المعنى المنبثق عن المَظهر (وهو اعتبار الشكل وغلبة الاعتبار المعنوي) : وتتمثل في اصطلاح النحاة على الأفعال المختصة **بالمقاربة** وأفعال **الشروع** .

ولم نجد التمييز بين المقاربة والشروع عند النحاة. فالزمخشري عدّ الشروع صنفا من المقاربة. يقول ابن يعيش : " **وأخذ، وجعل، وطفق،** كلها بمعنى واحد وهو مقاربة الشيء والدخول فيه و لا يكون الخبر فيه إلا فعلا محضا "[٣].

---

(١) ابن الحاجب الإيضاح: ١/ ٢١٨

(٢) توفيق قريرة: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب الصفحات: ٢٨ - ٢٩- ٣٠ -٣١ -٣٢ - ٣٣

(٣) شرح المفصل ٤/ ٣٨٧

فالنقصان في الفعل لم يكن محدّدا من ناحية واحدة، واختلف النحاة في سبب تسمية كان وأخواتها أفعالا ناقصة : "فقيل عدم دلالتها على الحدث بناء على أنها لا تفيده، وقيل وهو الأصحّ لعدم اكتفائها بالمرفوع، لأن فائدتها لاتتمّ إلا به فقط، بل تفتقر إلى المنصوب"(١). أما الشيئان اللذان يفتقر إليهما، فأن يكون للفعل معنيان : معنى الزمن، ومعنى الحدث في نفسه دون أنْ يُلاقي غيره ؛ لأن الحدث إذا تمّ وحصل من خلال استخدام "كان و بعض أخواتها" تميل نحو التمام. وأدرجوها تحت فرع الأفعال ؛ لأنها تشبهها في ثلاث :

أولها ـ اتصال الضمائر بها

ثانيها ـ تصرّف أكثرها في الماضي والمضارع والأمر والنهي

ثالثها ـ عدم اكتفائها بمرفوعها الذي يتّصل الخبر بالعلاقة الإسنادية. ومن هذه الثالثة أمكن الحكم قديما على الأفعال المتعدية بالنقصان، مع لحظ أن المفعول به لا يرتبط بعلاقةٍ إسناديةٍ بعد الفاعل في الأفعال المتعديّة.

مما سبق تبين أن تسمية "**الاسم الناقص**" عند بعض النحاة محضُ شكلية، بنقصان بعض الحروف. أما النقصان في الاسم باعتبار المعنى، فناجم من عدم إحالته إلى مرجع مستقلّ بمفرده، إلا بأن يكون مسبوقا به، فتُكوّن الصلة مع الموصول ذلك الاسم، كما أطلقه الرماني : " الاسم الناقص هو الذي يحتاج إلى صلة كـ "**الذي**" "(٢). وفي موضع آخر هو " الاسم الذي لا يقوم بنفسه في البيان نحو **الذي ومَنْ** "(٣) ويقابله الاسم التامّ الذي : " يقوم بنفسه في البيان عن معناه مثل رجل و فرس "(٤). وعند الزمخشري هو "**ما دلّ على معنى**

(١) السيوطي: همع الهوامع في شرح جامع الجوامع تحقيق أحمد شمس الدين. منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان. ط ١، ١٩٩٨ : ١/ ٣٦٨.

(٢) الرماني: الحدود في النحو ص٧٩. و ماهر محمود المصطلح الصرفي في القرن االرابع الهجري جامعة المنيا قسم اللغة كلية الآداب درجة الدكتوراه في اللغويات ١٩٩٧ ص ٨٠.

(٣) الرماني الحدود في النحو ص٨٣، و ماهر محمود: المصطلح الصرفي في القرن االرابع الهجري جامعة المنيا قسم اللغة كلية الآداب درجة الدكتوراه في اللغويات ١٩٩٧ ص ٨٢

(٤) الرماني الحدود في النحو ص٧٧نقلا عن ماهر محمود المصطلح الصرفي في القرن االرابع الهجري جامعة المنيا قسم اللغة كلية الآداب درجة الدكتوراه في اللغويات ١٩٩٧ ص ٨٠

في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران" (المفصّل ٢٣). فالاسم الذي نقص معناه، لا يكتمل إلا باعتبار الشكل مع ضمّ **الصلة والموصول**، فيتبلور اسم المصطلح من خلال تركيبه الشّكلي، الذي يؤدّي إلى اعتبار معنوي في التركيب الوصفي " **الاسم الموصول**".

ثم أطلق الرمّاني المصطلح، بعد ذلك،على أسماء الاستفهام " الاسم الناقص المتمكّن في الابهام"[(١)]، يَقصد إبهام المعنى وغموضه، وذلك لاعتبار أن اسم الاستفهام كذلك لا يدلّ دلالة مجردة إلا بالاقتران، وقد يقدَّر الاقتران هنا في تركيب الجملة فضلا عن الاقتران الخاص الذي يحتاجه الاسم الموصول غير الاسم كجنس الاسم.

لكنّ الاعتبار المعنوي عند الرّماني، في القرن الرابع الهجري، الذي طرأ من تغيّر الاعتبار الشكلي، بإضافة (المتمكن في الابهام)، قد تحول عند الزمخشري إلى اعتبار معنوي، ومفهومي آخر مستلّ من الشكل السياقيّ "**الاسم الموصول**" (المفصل ٤٧) ؛لأن اعتبار المعنى أوضح في وصل الاسم الناقص بغيره. ولا نجد ذلك الوصل من توسُّط اسم الاستفهام بين شيئين، لتنطبق تسمية الموصول على أسماء الاستفهام.

لم يحكُم الزمخشري على تسمية الكلمة منفردة خارج إطارها التركيبي، والحديث عن الاسم الموصول عنده من ذلك الاعتبار، يحتاج إلى صلة بعده، على خلاف اسم الاستفهام الذي قد يستغني عنها، فحين تقول : جاء **مَنْ** ؟ وجاء **مَنْ** (أعرفه)، وأقصد ب"مَنْ" الأولى اسم الاستفهام التخلي قليلا عن حق الصدارة، وبالثانية اسم الموصول، فالأولى تجد معناها من غير صلة، أما الثانية فلا معنى لها، وصلتها تُذهِب عنها الإبهام. وإلا كان الاجماع عليه، مستقلا خارج السياق بالابهام بأصل الوضع، كأن تقول : مَن؟ و مَن، فيشْترِكان في الإبهام من دون وضعهما في سياق، من هنا أهمية حق الصدارة في اسم الاستفهام.

---

(١) الرماني الحدود في النحو ص٧٧، و ماهر محمود المصطلح الصرفي في القرن االرابع الهجري جامعة المنيا قسم اللغة كلية الآداب أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في اللغويات ١٩٩٧ ص ٨٢

فالنحويون، وضمن الاعتبار المعنويّ ذاته، أطلقوا صفة المصطلح عليه. والمبهمات تعبير لغوي يفيد وصف **الموصولات** : " إنما احتاجت الموصولات إلى الصلة أنها مبهمة في أصل وضعها. ولذلك سمّيت مبهمات فلا بد لها من جملة توضحها، وسُميّت تلك الجملة صلة لاتصالها، وسميت الموصولات موصولات لاتّصال الصلة بها "(١). ما يؤكد اقتناع الزمخشري السياقيّ بإطلاق التسمية الدقيقة على المسمّيات، وعدم تكراره لاستخدام تعبير "**مبهمات**"، نظرا لاشتراك أكثر من مصطلح في هذه الصفة، ونظرا لخفوت معنى الابهام في واحدة وبروزه في غيرها.

بعدها سقط المصطلح "**مبهمات**" الذي يتعلّق بصفة المصطلح "**الموصول**" ليتخصّص بدلالةِ عمله ووصفه من خلال سياقه. علما أننا لم نلحظ مصطلح "**الصلة والموصول**"، الذي ساد مؤخرا، ولا "**جملة الصلة**" أو "**جملة الموصول** "عند الزمخشري كمصطلح مركّب تركيبا عطفيا وغياب الواو فيه جعل امكانية انقسامه إلى مصطلحين فيما بعدَ الصلة، وجملة الموصول التي تستقلُّ كتسميةٍ، ليس لها ذلك كعمل لتشتهر عندنا "جملة صلة الموصول"(٢) التي لا محل لها من الإعراب. وذلك لأن التركيب الوصفي حدّد هذه الخاصية، أنه يقصد : الجملة الموصولة، وجملة موصولة، والموصولات، فالتركيب هو كالتالي : الجمل الموصولات، بحذف الموصوف وإقامة أل التعريف مقامه.

لكنّ معنى الإبهام قد اتّضح في ذهن الزمخشري لاستخدامٍ آخر، فمصطلح" **المبهم**" عنده "يرادف ضمير المجهول عند الفراء، وضميرُ الشأن عند البصريين" (٣). وذلك يعود إلى اعتبار النّقص في الشكل بادٍ في الآية بحذف الهاء : ﴿. . .عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْءَانِ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ وَءَاخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ

---

(١) جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي : شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري. حققه حسني عبد الجليل يوسف. مكتبة الآداب القاهرة. لا ط، لا تا. ص٨٤

(٢) فخر الدين قباوة : إعراب الجمل وأشباه الجمل.دار القلم العربي، حلب. ط٥، ١٩٨٩ ص ٣٤، ١١١، ٣٥، ١٣٥

(٣) سعد حمودة : تطور المصطلح النحوي في الدرس اللغوي ص ٥٠

ٱللَّهِ فَٱقْرَءُوا۟ مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا وَٱسْتَغْفِرُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٠﴾[1]، واسم "أنْ " ضمير الشأن هو المبهم تقديره : "أنّـه" ، لأنّ إنقاص الشكل قد أدّى إلى إبهام المعنى.

يبقى مصطلح "**الحرف**" الطرف الآخر من أقسام الكلام متأثّرا بالاعتبار المعنوي، في تعدّد تسمياته السياقيّة : "**حروف الجر**" و"**حروف الوصل**" و "**حروف الإضافة**". يعلّل ابن الحاجب التسميات من وجود مناسبات معنوية لغوية بين التسمية والمفهوم، ويرى أن تسميتها بالاسم الأول راجع إلى كونها "تُوصل معنى الأفعال إلى الأسماء سُمّيت باعتبار معناها، كما قيل **حروف الإضافة؛** لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي توصلها"[2].

ولا تبعُد حروف التنبيه، عن ذلك " فسمّيت هذه الحروف حروف التنبيه؛ لأنّ الغرض من الإتيان بها في أول الكلام تنبيه المخاطب على الاصغاء إلى ما قاله المتكلم لئلا يفوت غرضه" [3]، فكانت التسمية من قبيل وظيفة الكلام. وكذلك" سمّيت هذه الحروف حروف التصديق ؛ لأن المتكلم بها يصدّق المخبِر فيما أخبره، وتسمّى حروف الإيجاب أيضا" [4]. أما حرفا التفسير " فسميا حرفي التفسير : لأنهما وسيلتان إلى تفسير مبهم سبقهما، كما فسر بواسطة أي"[5] وعليه، **فإنّه بالامكان اطلاق اعتبار المعنى الوظيفي للكلام في اطلاق المصطلح النحوي.**

الواقع، إن التخصيص الدلالي للمصطلح في تفكير النحاة يَدخل في أدقّ التفاصيل إذ لكل مصطلح خاصيّته المعنوية والوظيفيّة في تفكيرهم، وكان ذلك أدقّ عند الزمخشري،ومثلها حروف الصفة وحروف التعدية وحروف المعاني

(١) سورة المزمل الآية ٢٠

(٢) الإيضاح ٢\٤٠

(٣) الأردبيلي: شرح الأنموذج في النحو ص ١٩٢

(٤) الأردبيلي: شرح الأنموذج في النحو ص ١٩٤، وفي المفصل يسميها الزمخشري "شبه الحرف"؛ لأنها لا يكتمل معناها بغيرها كحروف الجر والعطف وغيرها..

(٥) الأردبيلي: شرح الأنموذج في النحو ص ١٩٧

على الأقل، انطلق من تسميتها، لغويا، بمسمّيات لا تكاد تكون مصطلحات في زمنه ثم كانت بعده، لأنّ التعليل لذلك "موح بأن العلاقة بين طرفي العلامة الاصطلاحية علاقة ارتباطية وليست اعتباطية"(١).

نخلص إلى أنّ العرب قسموا الكلام بمراعاة المعنى اللغوي إلى تام وناقص في قسم الاسم وقسم الفعل، والحرف ناقص بطبعه إلا إذا اتّحد في سياق أحد القسمين الآخرين.

ج- اعتبار التمام والنقصان الإسناديين في التركيب (قضية مصطلح ال"نائب"):

نجح الزمخشري في ترتيب الحديث على ما نعرفه ب " **نائب الفاعل**" وتبويبه في المفصّل في باب الفعل بدل باب الأسماء المرفوعة، فأسماه ب "**الفعل المبني للمفعول**"، بحيث لم يردفه في ترتيب المفصل بعد ترتيب درس الفاعل؛ لأن ذلك يعود في تسميته إلى اعتبار التمام والنقصان في المعنى الناجم عن التركيب. وهو بطبعه مختص بالفعل المتعدّي ولا يكون في اللازم، وبالتالي، في إطار المفعول به الذي يكون أصلا له. لكن اعتبار التمام والنقصان التركيبي أَسندا إليه حالته الجديدة من النصب إلى الرفع، ليعبّر عن ذلك بتعبير لغوي إسنادي قوامه فعل وفاعل وفضلة: ناب مناب. ولم نجد عنده أصلا لتسمية "نائب الفاعل".

ثم لم نجد عنده ذكر **نائب المفعول المطلق** بل قسمه الزمخشري إلى " **ما يلاقي الفعل، وإلى ما مالا يلاقيه**". وبعدها علّق ابن يعيش شارح المفصل إلى معنى ما يلاقي الفعل: "أن يكون المصدر من لفظ الفعل وحروفه " (٢)، وما لا يلاقيه أنواع تقوم مقامه. يضيف الشارح: "فموضع قولك بالسوط نصب لصفة لضربه، ثم حذفْتَ الموصوف وأقمت الصفة مقامه، ثم حذف حرف الجر فنصب وأفاد العدد الدلالة على الآلة فاعرفْه"(٣).

غير أن نظرة خاصة لابن الحاجب في نائب المفعول المطلق، ولا وجود

---

(١) توفيق قريرة: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ص٢١

(٢) ابن يعيش شرح المفصل ١ / ١١١

(٣) ابن يعيش المفصل ١\١١٢

عنده لهذا المصطلح، بل اعتمد على تمام المعنى الحقيقي في المصطلح، في تفسيره لقول الزمخشري : المفعول المطلق **مصدر وغير مصدر**[١]. فسّر ابن الحاجب "غير المصدر" قد تبيّن أنه أراد بغير المصدر المفعول المطلق الذي ليس له فعل يجري عليه مذكور ولا غير مذكور، كقولك ضربته أنواعا من الضرب؛ لأن الأنواع ليست مصدرا باعتبار أن لها فعلا تجري عليه إذ النوع إنما هو موضوع لقسم من أقسام الشيء أي على صفة كان . . . فوجب أن يكون مفعولا مطلقا لاشتماله على الحقيقة التي كان به "[٢].

وقد ورد استخدام تسميات متعددة، في التراث النحوي، للدلالة على مفهوم المفعول المطلق، و الحدث والحدثان، و المصدر وغيرها كما أحصاها حسني محمد لبده، صاحب المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري، هي : " المصدر المؤكد للفعل، المصدر المؤكِّد، المصدر المبهم، مصدر فيه معنى التوكيد، المصدر المبينِّ لعدد المرات، التفسير عن عدد المرات، المصدر المبين لنوع الفعل، المصدر المختص "[٣]، نجدها في معظمها ناجمة عن اعتبار معنوي.

ثم صنّفوا مالحقه نقص من المفعول المطلق في تعابير، تدور في إطار المصطلح المفقود "**نائب المفعول المطلق** " التعابير الآتية : " خلف من مصدر، المصدر المحذوف الزيادة، معنى المصدر، نعت المصدر "[٤]. فلعلّ مسيرة تسمية (نائب المفعول المطلق) تعود إلى ابن مالك، في قوله في الألفية:

قد ينوب عنه ما عليه دلّ كَجِدّ   كل الجدّ وافرحِ الجزل

(١) من النحاة من بن مصطلح نائب مفعول مطلق على معنى النقصان بصفة من صفات اللفظ الصرفية

(٢) الإيضاح ١\ ٢٢٣. ويبدو إصرار ابن الحاجب على تسميته المفعول المطلق بدل نائب المفعول المطلق : " إن نصب القهقرى وشبهه على كونه مفعولا مطلقا " ١/ ٢٢٣

(٣) حسني محمد لبده : المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩٧ م، ص ٢٢٤

(٤) حسني محمد لبده : المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩٧ م، ص ٢٢٩

ثم تابعه شارحه ابن عقيل قد **ينوب عن المصدر** ما يدلّ عليه كـ "كل" وبعض مضافين إلى المصدر " . . . . و "كذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة "[١]. إلى أن جاء تأويل اللفظة وتسهيله، بتحويل المصطلح إلى نائب المفعول المطلق.

نخلص إلى أن **التعبير اللغوي بصيغة الفعل "ناب مناب" أوضح في هذا السياق من الفعل "قام مقام". لكنّ السؤال المطروح هل ناب عنه في العمل والمعنى ؟ أم هل ناب منابه في الإعراب؟.**

و في الإطار ذاته، هل نجد مصطلح **النائب عن ظرف الزمان** في قولنا سرت طويلا ؟ وكيف اتّخذ الظرف التام تسميته في الاصطلاح النحوي ؟. وردت تسميات الظرف بمعناه التام بعدّة تعابير منها : " الظرف التّام، الظرف الذي يستغنى به الاسم، الظرف الذي يستغنى به الكلام"[٢]. وللدلالة على إيضاح معنى التمام في المصطلح وجود كلمات مرادفة لذلك : التام، يستغنى به عن .... أما المصطلحات الدالة على الظرف الناقص فهي : " الظرف الناقص، الظرف غير التام"[٣]، وهما مقابلان لمصطلح الظرف التام، والغالب في هذه المصطلحات أنها مركّبة، ومنها الظروف المبْهمة والظروف المختصّة، وكلها تتّجه في اتجاه معنى النقصان، أو ما ينوب منابه.

من هنا، من اعتبار النقصان المعنوي دخل إلى التراث النحوي تعبير "**نائب**" مضافا إلى مصطلح آخر، **من طريق التعبير والدلالة اللغوية، نائب الفاعل، نائب الظرف، نائب المفعول المطلق.**

ثانيا : المصطلح وعدم وجود مناسبة بين الاسم والمسمى

توصّلنا، مما سبق، إلى أن إطلاق المصطلحات حاصل في أغلبها من وجود مناسبة بين الاسم والمسمى، من اعتبارات متعدّدة قوامها الشكل

(١) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ١٥٢

(٢) حسني محمد لبده : المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩٧ م، ص ٢٦٣

(٣) حسني محمد لبده : المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، ١٩٩٧ م، ص ٢٦٤

والمعنى، ومنه تغيير المصطلحات بين الكوفيين والبصرين نابع من تسميات اللهجة المحلّيّة، وكانت المعاني اللغوية واحدة،كما "البطيخ" في المشرق، هو "دلّاع" في المغرب.

وفي نظرة في مصطلحَيْن نحويَيْن: الكسر وبدل الاشتمال، نجد أن مصطلح الكسر (الكسرة) الذي زعموا أن مصدره المجازي من الفم وحركاته كما أخويه(الضمّ والفتح)، ضم الشفتين وفتحهما، عدم وجود المناسبة بين الأمرين مقارنة مع المشابهة التي بين الألف المائلة والفتحة، وبين الضم و الواو من حركة الشفتين في لفظ الواو. إلا أن بُعد المشابهة بين لفظ الكسرة يشير إلى صحة هذا المذهب.

ولعل المناسبة التي نسبوها : "إنما سميت كسرة إعراب جرا لتسفّلها في الفم، وانسحاب الياء التي من جنسها على ظهر اللسان كجرِّ الشيء على الأرض. ومنه قيل لأصل الجبل جرّ لتسفُّله، والكوفيون يسمّونه خفضا لأن الانخفاض الانهباط وهو تسفُّل"[(١)].

حرصا منهم على وجود المناسبة غرقوا في تلمُّس تلك المناسبة من التأويلات لتقريب مصطلح الكسر من أخويه الضم والفتح، يقول ابن الحاجب " إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة، ارتفعتا عن مكانهم فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه كذلك نصب الفم تابع لفتحه كأن الفم كان شيئا ساقطا، فنصبته أي أقمته بفتحك إياه وأما جرُّ الفك الأسفل إلى أسفل وحفظه فهو ككسر الشيء إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل "[(٢)].

يرى سعد حمودة أن تسمية أبي الأسود لمصطلحات الحركات الثلاث صوتي صرف : الصوت = الضمة + الفتحة + الكسرة[(٣)]، وعند ابن الحاجب من وصف حركات الأعضاء، في مقارنة بينهما، يقول إن أبا الأسود " قد

---

(١) أبو البقاءعبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨ ٦١٦) :اللباب في علل البناء والاعراب، تحقيق غازي طليمات دار الفكر المعاصر بيروت، ط ١، ١٩٩٥. ١ \ ٣٥٢

(٢) ابن الحاجب: :الكافية ١\٢٤

(٣) سعد حمودة : تطور المصطلح النحوي م.س: ص ٤٣

وصف ما انتهت إليه حركة الشفتين فإذا هي مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة. أما ابن الحاجب فهو يصف حركات الأعضاء فإذا هي مرفوعة حين الضم منصوبة حين النصب مجرورة حين الكسر "[١]فوجود المناسبة بين التسمية والمعنى -ربما- غائب في المصطلح عند البصريين. غير أن التسمية الكوفية "الخفض" هي الأمر الفاصل الذي يجمع الرأيين السابقين، بحيث لايتمّ خفض الصوت إلا بخفض الشفتين والعكس، وهنا تبرز المناسبة، غير أن مصطلح " **حروف الإضافة**" الذي ركّز عليه الزمخشري أوقع في المعنى اللغوي والمعنى النحوي. وتبرز كذلك إشكالية ترجمة المفهوم ونقله إلى الفرنسية بين « prépositions»وحرف الخفض " particule de l'abaissement" وحرف الجرّ " étirement" ، فتبقى الترجمة على ما يبدو في إطار ترجمة المفهوم لا اللفظ. " نلجأ غالبا إلى مصطلح " prépositions» لنتكلم عن حروف الجرّ وحروف الخفض التي نترجمها بأدوات الإضافة les particules du génitif»، ونحن نقدّر أن تبقى الترجمة موافقة لمفهوم النحاة العرب" [٢]

ومن مثل ذلك التردّد في البحث عن وجود المناسبة بين لفظ المصطلح ومعناه، في مصطلح بدل الاشتمال، يقول ابن الحاجب : "واختلف في تسمية الاشتمال فقيل: لأن الأول مشتمل على الثاني، وقيل الثاني مشتمل على الأول وليس بمستقيم. وقيل لاشتمال المعنى عليه، فإنك إذا قلت أعجبني زيد حُسنه، فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب إلى الحسن، فالمشتمل عليه في المعنى هو البدل، ولذلك سمّي بدل الاشتمال، وهذا الوجه الصحيح. ويُردُّ عليه أن الأبدال كلها كذلك، فإنك إذا قلت أعجبني زيد رأسه، فالاعجاب بالنسبة إلى الرأس مثله في النسبة إلى الحسن، في اشتمال المعنى عليه"[٣].

فمن الحكم "**ليس بمستقيم** " وحكم "**الوجه الصحيح**" ومن هذا التردّد

---

(١) سعد حمودة : تطور المصطلح النحوي م.س: ص ٤٣

(٢) Salam BAZZI HAMZÉ:Les unités amorphes libres dans le KITÃB de SÎBAWAYHI :thèse de Doctorat sous la direction de Monsieur André ROMAN.univ.de PROVENCE 1984.p.83

(٣) الإيضاح ١\٤٧١

في البحث عن السبب من إطلاق التسمية التي لم يجده، إلا إطلاق العَلميَّة في ذلك، نجد أنْ لا ضرورة أن تكون المناسبة بين اللفظ والمعنى حاضرة في المصطلح وأصله؛ ولا يُضير أن نجد رجلا اسمه صالح وهو غير ذلك، أو بنتا اسمها جواهر، هي ليست كذلك في شيء. وعلى التساؤلات التي كانت تجول في رأسه، قال ابن الحاجب: " والجواب أن مثل ذلك لا يضرّ في الاصطلاح في التسمية ، فكم من مسمّى سمّي باسمٍ جُعل عَلما عليه لمعنى، وهو غير مختص بذلك الاسم "[١]

نخلص إلى أن المصطلح "**بدل الاشتمال**" علَم ذلك المفهوم. وقد تأتي التسمية لتمييز المسمّى الذي يحمل مفهوما يتواضع عليه النحاة كما تواضعوا على المصطلح الموسوم بالمناسبة. فالتّسمية في المصطلح قد تطلق عَلماً كباقي الأعلام من دون وجود مناسبة، وقد تكون المناسبة اللغوية محذوفة اختصارا، مع الحذف الذي لحق بالمصطلح، فتبدو المناسبة غائبة.

ثالثا: المصطلح والاختصاراللغوي

إذا بقينا في **الاعتبار المعنوي**، في إطار اللغة، نجد أن الاختصار بالحذف أو بالتكثيف المعنوي في المصطلح بارز في الاستخدام الاصطلاحي. ولهذا كان للاختصار دور كبير في عملية استقرار المصطلح، في عملية إدراجه في المصطلح المختصّ، بعيدا عن التفصيلات التي تجمع المصطلح وحدّه ومفهومه، فيطول ويطول، كما في بدايات وضعه، وفي عهد سيبويه. وبالامكان اعتبار الاختصار نوعا من التبسيط الاصطلاحي يقتصر على حذف جزء من المصطلح المركّب، بحيث يدلّ جزؤه على كلّه. وقد يتخذ التبسيط نوعا من المصطلحات البسيطة والمصطلحات المركبة، التي ذكرنا تشكّلها اللفظي في الفصل الثاني من هذا الباب[٢].

---

(١) الإيضاح ١\٤٧١

(٢) جدير ذكره أني تحدثت في الباب الأول، الفصل الثاني في مبحث "تشكل المصطلح بين البساطة والتركيب" عن التشكل والاختصار من الناحية الشكلية، وهنا تحدثت على ذلك من الناحية الدلالية.

من هنا قد تتّخذ بعض المصطلحات طريقها نحو التبسيط اختصارا بحذف بعض كلمات المصطلح المركّب عند سيبويه، فتأتي اختصارا عند غيره بمفهوم واحد ومرجع مستقرّ. وللتقريب على ما ذهبنا إليه في تعريف الاختصار، نجد أن " أصل التثنية العطف، من قولك ثَنيْت العود إذا عطفته. وكان الأصل أن يعطف اسم على اسم، وقد جاء، من ذلك في الشعر كثير، لكنهم اكتفوا باسم واحد، وحرف وجعلوه عوضا من الأسماء اختصارا"(١). لذلك أطلق سيبويه على التوكيد اللفظي مصطلح التثنية كتعبير لغوي بهدف الشرح وتبسيط المعنى، أخذوا ما لمعنى التكرار (التثنية) من معنى التوكيد.

فالتثنية كثيرة الاستعمال في اللغة العربية، " اتّسع فيها حيّزها الأصلي، فهي في اللغات الساميّة الأمّ، وكذلك في أكثر اللغات التي توجد فيها: كالهندية والإيرانية والغربية، كانت تشير إلى " شيء مع شيء آخر شبيه به، يرافقه طبعا " "(٢) فلا نجدها في الفرنسية إلا بوجود قرينة لفظية عددية في سياق الجمع .وأكثر ذلك تكرار اللفظتين في أعضاء البدن، "فاليدان معناهما الأصلي اليد الواحدة مع الأخرى أي الزوج منهما ... وقد سقط ذلك عند الاستعمال فاستعاروا التثنية في معنى العدد المجرد عن الزوجية"(٣).

وبعد أن خُصّص المصطلح دلاليا، ونُسب إلى أصله إما اللغوي وإما المجازي، فإنّ له دورا مفهوميا آخر من خلال التركيب النحوي، والعمل، ليميز حركات الإعراب فيما بينها، التي هي أعلام لهذا العمل (الفعلية، والمفعولية، والإضافة)، يقول ابن يعيش: "إذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور عُلم بهذه الألقاب، أن عاملا عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يحدث عمله، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ وأغنى أن يقول ضمّة حدثت بعاملٍ

---

(١) أبو البقاءعبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨ ٦١٦) : اللباب في علل الإعراب. تحقيق غازي طليمات دار الفكر المعاصر بيروت، ط ١، ١٩٩٥. ١ | ٩٦

(٢) أبو البقاءعبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨ ٦١٦) : اللباب في علل الإعراب. تحقيق غازي طليمات دار الفكر المعاصر بيروت، ط ١، ١٩٩٥. ١ | ٩٦

(٣) رمضان عبد التواب : التطور النحوي للغة العربية (برجشتراسر) مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٧ ص١١٢

أو فتحة حدثت بعامل أو كسرة حدثت بعامل فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار "[١].

أما الاختصار بتكثيف المعنى في المصطلح، فمردّه إلى استثقال اللفظ في كبر المصطلح. تدليلا على ذلك اختيار مصطلح التعجّب اختصارا من معنى المصطلح الذي أطلقه سيبويه: "هذا باب **ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكّن تمكنه**، وذلك قولك: ما أحسنَ عبد الله .زعم الخليل أنه بمنزلة قولك شيء أحسن عبد الله ودخله **معنى التعجّب**"[٢]. فالمصطلح الجديد الذي أخذ من معنى المصطلح :**التعجّب**، قد اختصر معنى المصطلح وحدّه وشاهده، ونجد في لفظة "**مجرى و يجري** " تعبيرا مجازيا والعلاقة المكانية، ولم يعرف المصطلح النحوي اختصار المصطلحات بحسب أوائل حروفها، أو أجزاء من الكلمة.

غير أن عملية الاختصار هذه شغلت معظم النحويين بعد سيبويه، ما يدلّ على أن التطويل في الاصطلاح النحوي كان عالة عليه، لذا عمد كثير منهم عن قصد أو غير قصد، كما سبق الحديث على ذلك في مبحث تشكّل المصطلح المركّب. فعند سيبويه ورد: " هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل، ولا تُصرّف تصرف الأفعال..."[٣]، جاء المصطلح مختصرا عند المبرّد : "باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال وهي :إنّ، وأنّ ولكن وكأن ولعل وليت"[٤]. جاء الاختصار إيجازا بالحذف.

إلا أن الزمخشري عمد إلى الاختصار أكثر في سياق نصّه النحويّ، فضاعف الاختصار وقسم مصطلح المبرّد المختصر عن سيبويه إلى قسمين، فكان تارة يستعمل الحروف المشبهة بالفعل وتارة يعمد إلى استعمال مصطلح الأحرف الخمسة، كما سبق الحديث. هذه الاختصارات التي كان يطمع بها

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ١\٧٢؟؟؟

(٢) سيبويه الكتاب ١\٧٢

(٣) الكتاب ١/ ٢٧٩

(٤) المبرد : المقتضب ٤/ ١٠٧

عوض القوزي[١] عند سيبويه، كم تمنّيت لو طمع بقراءتها عند الزمخشري والتوسّع و التنقيب عن كثب.

لكننا **نستنتج أن المصطلح قد صقله وبلور لفظه الاختصار، ما جعل العملية تلك مُهمّة في عملية استقراره، وسهولة استخدامه.**

* * *

(١) يقول القوزي: وإن كنا نطمع في مزيد من الاختصار لتلك العنوانات الطويلة التي عالج فيها سيبويه بعض المسائل النحوية. المصطلح النحوي نشأته وتطوره ص ١٥٧

الفصل الثاني المصطلح النحوي و الدلالة المجازية : (اعتبار الشكل واعتبار المعنى)

أولا: المجاز والعلاقة البيئية

ثانيا : المجاز والحياة اليومية

ثالثا :المجاز والعلاقة الاجتماعية (الأسرة، النسب، ...)

الخلاصة

مدخل

لمّا كان الأصل اللغوي، طريقا للشّرح والتبسيط،كان الطريق الأول لوضع المصطلحات؛ فإن الطريق الثاني الذي أشارت إليه سلام بزّي حمزة : هو طريق المجاز، لعلاقة مشتركة بين المفهوم النحوي الجديد والمعنى اللغوي للفظ النابع من البيئة، والعلاقات الاجتماعية وما شابه، وأكثر ما تكون هذه العلاقة علاقة مشابهة يستعار فيها اللفظ العامّ للتعبير عن مفهوم خاصّ،كاستخدام المجاري في حديث سيبويه عن مجاري أواخر الكلم[١].

وإذا كانت الحقيقة ما أُقرّ في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز ما كان بضدِّ ذلك" [٢]، فإن المجاز في المصطلح يقرّه الاستعمال بالاتفاق عليه، بنقله من حالة لغويّة إلى أخرى معرفية. هذه الطريق التي تساعد على اقتراض التسميات من الأشياء المحيطة، ومن الأشياء التي تشبهها سواء من شكلها أو معناها أو هيئتها. ومن الدلالة التشبيهية تحول المصطلح إلى الدلالة الاستعارية المجازية (وهو حذف الأداة ووجه الشبه وأحد طرفي التشبيه إما المشبه وإما المشبه به)، ثم إلى مجاز مرسل إن كان يتّسم بعلاقات مشابهة.

ولا غرابة في أنّ المجاز " قضيّة عامّة في الظاهرة اللغوية، وعمومها من ضربين خارجي وداخلي، إذ هي شاملة لكل الألسنة مهما تباينت بها الأمصار والأعصار، ثم إنها شاملة لبنيتي اللسان الواحد : بنية الرصد اللغوي المشترك الذي يسخر إلى التواصل الابلاغي النفعي، وبنية الرصد المصطلحي الذي يتأتّى به التواصل المعرفي "[٣].

---

(١) سلام بزي حمزة: تشكل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه ص ٦

(٢) ابن سيده: الخصائص ٢\٢٠٨

(٣) عبد السلام المسدّي : قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح. الدار العربية للكتاب ص ٤٣

ولعلّ أقرب ما يتواصل به المرء تعبيره عن حاجياته بأشياء محسَّة تحيط به أمام ناظريه، فتقرب المفاهيم ويحصل التفاهم. فقد تتعدد الشواهد وتكثر الأمثلة فتزداد التسميات للمسمى الواحد أحيانا. وفي المصطلح نجد بعض الثبات أكثر من اللغة العام. وهنا يصدق القول إن: "المجاز فرع من الحقيقة ؛ لأنّ الحقيقة استعمال اللفظ فيما وضع عليه أولا، والمجاز استعمال لفظ الحقيقة فيما وضع دالا عليه ثانيا "(١).

لم تكن القضية قضيّة وضع مصطلحات، لأن مصطلح "المجاز" نفسه لم يسلم من ذلك الاضطراب، فقد عبّر عنه سيبويه بأنه اتساع في الكلام : " **كلام متّسع فيه**" ، فإذا كنّا عند أبي عبيدة وجدنا المصطلح (المجاز) " **متّسع الدلالة** يتناول أساليب العربية أو طرق التعبير عامة، وإذا كنا عند الفراء وجدنا استعمالا لكلمة "**يجوز** " بدل المجاز ومعنى أقرب للمعنى الاصطلاحي، فإننا عند الجاحظ نجد المصطلح [المجاز] قد تحدّد تحددا كاملا ليشير إلى كل الأنواع البلاغية كالمثل والتشبيه والاستعارة والكناية "(٢).

وبعد ذلك بدأ الاستقرار يدبّ إلى صرح المصطلحات النحوية حيث عُرّف المجاز بأنه " اسم لما أريد به غير ما وضع له لمناسبة بينهما، كتسمية الشجاع أسداً، وقيل المجاز **ما جاوز وتعدّى عن محلّه الموضوع له**، إلى غيره لمناسبة بينهما، إما من حيث **الصورة**، أو من حيث **المعنى** اللازم المشهور أو من حيث **القرب والمجاورة**" (٣)يكتمل الكلام عنه في متفرِّعاته : "له طريقان في علم البيان: إحداهما أن يكون من المجاز الذي يسمّى استعارة، والثاني : أن يكون في المجاز الحكمي ".

---

(١) محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي الشافعي (ت ٦٦٠ هـ) : مجاز القرآن، ويسمى الإيجاز في بعض أنواع المجاز. تحقيق محمد مصطفى بن الحاج. منشورات كلية الدعوة، ليبيا. ط١ ، ١٩٩٢.ص ١٤٥

(٢) نصر حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير (دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة) المركز الثقافي العربي بيروت، ط ٥ ، ٢٠٠٣. ص ١١٦. أغلب الظن أن المجاز عند أبي عبيدة لم يكن المجاز المعروف عند البلاغيين كما ذكر حامد أبي زيد، لكن نلمس من الشاهد ذاك التنوع في المصطلح.

(٣) جميل صليبا : المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب بيروت لا ط ١٩٩٤ ٢/ ٣٤٢

ويكون الاعتماد عليه كبيرا، في عملية ذهنية واسعة في ترويض الفكر والتّمادي في التسميات إذ "يتحرّك الدالّ فينـزاح عن مدلوله قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهوميّة"[١].

وما يبرّر ذلك " أن التحويل المجازي إذا اطّرد في الاستعمال أصبح مجازا راجحا يؤول إلى **حقيقة عرفيّة** فيفضي إلى نقل على حدّ تفصيل البلاغيين. وفي صلب هذه الحركة تتنـزّل عملية تحويل اللفظ إلى مصطلح معرفي"[٢]، بانتقال الاسم عبر تجاوز المعاني[٣] .وذلك عبر دواعي الحاجة إلى التسمية، وضرورة الاتفاق،باعتبار أن "المجاز يتفاعل مع الاستعمال على مرّ الزمن فيؤول إلى تواتر بحيث إذا اقترن المجاز مع عامل الزمن **اضمحلّت الصّبغة المجازية منه وحلّت محلّها الصبغة المصطلحية**"[٤].

بعد ذلك ،"يعدّ الاعتبار الدلالي في الاصطلاحات النحوية أهم الاعتبارات التي سيرّت التسميات ولا غرو في ذلك؛ لأن هذه الدلالة كانت أساسيّة في الحدود النحوية. فهُوية الكلم النحوية تتحدد مبدئيا بالدلالات قبل العلامات، ولا يمكن أن نجد قسما من أقسام النحو إلا وهو مؤسس أغلب تسمياته أو كلها على هذا الاعتبار[٥]. فلو " قلنا: حرف متحرك وحرف ساكن مجاز ؛ لأن السكون أيضا ضدّ الحركة ومحلها محلها، وهو العضو إذ لا تقوم الحركة و السكون إلا بجسم أو جوهر "[٦]

---

(١) عبد السلام المسدي : قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح. الدار العربية للكتاب ص ٤٤

(٢) عبد السلام المسدي : قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح. الدار العربية للكتاب ص٤٤

(٣) بيار غيرو : علم الدلالة. ترجمة أنطوان أبو زيد، زدني علما منشورات عويدات ط١ ١٩٨٦ ص٦٨

(٤) عبد السلام المسدي : قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح. الدار العربية للكتاب ص٤٤

(٥) توفيق قريرة :المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب. كلية الآداب دار محمد علي، تونس. ط١، ٢٠٠٣ ص ٢١

(٦) السهيلي : نتائج الفكر في النحو ص٦٧

إنّ المجاز باعتبار ما كان يتوجّه إلى المصطلح، من هذه الدلالات التي سيّرت التسمية، لتحمل هُوية علائمية، تختص بمفهوم مستقلّ، منشؤه الاعتباران : **الشكلي والمعنوي.** و"أما إطلاق الجملة... منَ الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة، فإطلاق مجازي، لأن كلا منهما كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظرا إلى أنهم كانوا كذلك "[(١)].

وما يزعمه السيوطي، يُعتبر صحيحا في ميزان دراسة تشكّل المصطلح، في التركيب العطفي، "**جملة الشرط والجواب** "، ثم " **جملة الصلة والموصول**" ، في تعاطف واحد ومرجع واحد، إلى أن انفصلتا، فاستقلّتا مصطلحا واحدا من مصطلحين : "**جملة الشرط**" + " **جملة الجواب**" = "**جملة الشرط والجواب**" ، ومثله مصطلح "**جملة الصلة والموصول**" = "**الجملة الموصولية**" = "**جملة الموصول**" + "**جملة الصلة** ". وبعد أن خصص الاستعمالُ مفهومها الدلالي في حالة واحدة في جملة الصّلة أو جملة الجواب، نسبة إلى ذلك الأصل، انزاحت التسمية مجازا إلى الاعتبار الذي كانت عليه التسمية، **ويمكن لنا على ضوء الاعتبار المعنوي تخصيص المجاز من باب تسمية الكل باسم الجزء.**

وعندي أنه استقرّ في تفكير الزمخشري أن المصطلح قد يأتي معنويا لأصل واحد، ثم يُستعار لمعنى آخر واحد أو أكثر، ينسحب على حروف المعاني. هذه المعاني يمكن أن تصبح تسميات اصطلاحية جديدة على ذلك الأصل، فهو يسوق لنا مثالا من سياق شرحه لسورة الكوثر ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢﴾[(٢)] يقول " ... وعقّب ذلك بـ"**فاء التعقيب**" ، **متسعارة لمعنى التسبيب**، يشتقّها معنيان، صحّ تسبيب الإنعام بالعطاء أكثر، للقيام بما يضاهيه من الشكر الأوفر "[(٣)].

ومن المجاز المرسل والعلاقة المكانية سمُّوا أفعال القلوب، " إنهم

(١) السيوطي : الأشباه والنظائر في النحو ٤\٩

(٢) سورة الكوثر الآية ٢

(٣) الزمخشري : إعجاز سورة الكوثر. تحقيق حامد الخفاف. دار البلاغة، بيروت ط ١، ١٩٩١ ص ٦٠

نسبوها إلى القلب لأنها أمور تقع في النفس"[١]، ويقرب معناها من معنى التركيب النسبي، السابق الذكر، بمعناه الحقيقي وهنا اعتماد المعنى المجازي. إلا أن المجاز في المصطلحات النحوية قد انساق من علاقات بيئية، والحياة اليومية، والعلاقات الاجتماعية ...

أولا : المجاز والعلاقة البيئية

من ذلك التحويل انزاحت المعاني وتبلور الهيكل، فجلت حقيقة الدار من أبوابه المتعددة، وصُكَّت المفاتيح، فبدت الأقسام، وتشكَّل النحو العربي : "بمثابة دار محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها "[٢]. إلى أن آلت " أوّلُ هذه الألفاظ المجازية ذات الصور الاستعارية إلى اعتبار المصطلحات بمثابة " **مفاتيحَ العلوم**" "[٣].

فانطلاقا من هذه الدار، وللوصول إلى ردهاتها، كثرت مفاتيحها، وحملت تسميات كثيرة بمنزلة **مصطلحات استمدّت أسسها من الواقع الاجتماعي والبيئيّ واللغويّ والمجازيّ والفلسفيّ، والفقهيّ** . ما جعلني أخصّص فصلا أطلقت عليه التخصيص الدلالي للمصطلح، بحيث تطرّقت فيه إلى هذه الأصول المصادر في عملية التسمية؛ **فاستوقفني الخلاف الاصطلاحي بين البصريين والكوفيين**، هل هو اختلاف شكليّ يتعلق باللهجات المحلية لكل فئة ؟ أم هل هو قائم على أساس لغوي دلالي مفهومي، كما في مصطلحي "**ضمير الفصل**" و"**العماد**" و "**الدعامة**"[٤] **اللذين أُخذا من الستارة الفاصلة في الخيمة، ومن الدعامة التي تقوّي هذه الخيمة. فمن الأول الفصل** بين المبتدأ والخبر أُخذ من الموقع الإعرابي في قولنا: "الرجل **هو** النشيط"، وفي الثاني معنى العماد

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٧\٧٨

(٢) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ص ٦٦. قول منسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي الذي جعل اللغة بناء حين سئل عن العلل التي يعتل بها في النحو .

(٣) توفيق قريرة : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب. كلية الآداب دار محمد علي، تونس. ط١، ٢٠٠٣ ص ٥

(٤) محمد شفيق عبد المنعم : التقييد بضمير الفصل عند النحويين (جامعة سبها ـ كلية الآداب). مجلة كلية الدعوة الإسلامية العدد التاسع عشر، ٢٠٠٢.ص ١٧٥

الذي هو **التوكيد**، وفي ذلك سانحة للدخول إلى موقع الزمخشري بين المذهبين في استخدام مصطلحه.

إن لجوء سيبويه إلى ميدان البناء لاستعارة مفرداته، وحديثه عن المبتدأ والمبنيّ عليه وإسناد كل واحد منهما إلى الآخر، يجعل الجملة هيكلا وبناء(١)، فأسند وركّب وقاس ورفع ونصب فبنى .و "تكتمل عناصر هذه الصورة بالألفاظ التي تستعملها العربية في نعت مقصورات العلم وفصوله وهي ألفاظ مستمدّة كذلك من معجم العمارة "كالأقسام والأبواب والحدود "(٢).

وكأنهم سمّوه بناء لأنّه "لما لزم ضربا واحدا فلم يتغير تَغُيّرَ الإعراب سمّي بناء، من حيث كان البناء لازما موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة والفسطاط والسرادق ونحو ذلك. وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء، تشبيها لذلك ـ من حيث كان مسكونا وحاجزا ومظلا بالبناء من الآجر والطين والجِصّ "(٣).

وعليه فقد دخل "**مصطلح البناء**" إلى مصطلحات النحو، مجازا، من اعتباري الشكل والمعنى، ضمن **تغيّر المقولة** الاصطلاحية **المتجانسة** (مقولة النحو، ومقولة الصرف) للتّعبير عن علاقتها التركيبية بغيرها من الكلمات في داخل الجملة أو للتعبير عن صيغة الكلمة وشكلها، وبنيتها، وزنتها. وعليه ينبني التمام أو النقصان كذلك.

ثم تكتمل مسيرة البناء، ويكتمل الاقتراض المجازي من أصله، الذي لم يكن محض صدفة ؛ لأنّ سلسلة التسميات المعتددة المأخوذة من **معجم العمارة**، تشير إلى ذلك، في استعمال مجازي، سواء من شكل المصطلح أو معناه أو عمله، لعلاقة مشابهة (استعارة)، أو علاقات السببية والمسببية، أو

---

(١) سلام بزي حمزة : تشكل المصطلح البسيط ص ٩

(٢) توفيق قريرة : المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب. كلية الآداب دار محمد علي، تونس. ط١، ٢٠٠٣ ص ٦

(٣) ابن سيده ت ٣٩٢ هـ : الخصائص تحقيق عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية بيروت ط١، ٢٠٠١. ١\١\٩١

الفاعلية و المفعولية، واعتبار ما كان وما سيكون. "فتسميتهم الأسماء **المبهمة** مأخوذة من: أبهمت الباب إذا أغلقته. واستبهم على الجواب أي استغلق، وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم فاكتفى بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبْيَنَ من اسمه عند المخاطب"(١).

وثمّة إشارة إلى مصطلح " **الفاعل**" و مصطلح "**العامل**" المأخوذين من الحياة اليومية يصبّان في معجم الأبنية والبناء التي تربطها علاقة الفعل والعمل إلا أن اعتبار المعنى روّج للمعنى الأشمل، بأنّ الفعل ينطبق على كل شيء أما العمل فلا ينطبق إلا على ما هو أخص من الفعل.

لا تخرج، ضمن هذا السياق، مصطلحات: **الأبواب والأقسام** و **مجاري أواخر الكلم** و **المنصوب** (وتد الخيمة وحائط المبنى) **والمرفوع**(السقف)،عن التخصيص الدلالي للحياة اليومية،و لأعمال البناء،وما تحويه من حقله المعجميّ. فإذا كان الرفع والنصب قد يؤولان إلى بيان العمارة ؛ فهما كذلك قوام الإعراب وبيانه، وهنا وجه المشابهة.

و يبعد الترادف اللفظي والتجانس المقوليّ في مصطلح"**الفصل**" عند النحويين والبلاغيين. فهو عند العروضيين " كل عروض بنيت على ما لا يكون في الحشو إمّا صحة وإمّا إعلالا كمفاعلن في الطويل، فإنها فصل لأنها قد لزمها ما لا يلزم الحشو . . . . وإنما سُمّي الفصل **فصلا** لأنه النصف من البيت "(٢). وهو عند النحويين من الفصل داخل الجملة كما يفصل الحائط داخل البناء "من خلال كونه قيدا في جملته الاسمية "(٣) بين المبتدأ والخبر المعرفتين أو" الفصل بين النعت والخبر أو لأنه فصل بين الخبر والتابع "(٤)، ومن

(١) السهيلي: نتائج الفكر في النحو ص ١٧٧

(٢) ابن منظور: لسان العرب، مؤسسة التراث العربي، دار إحياء التراث الإسلامي. بيروت لبنان، ط ٣، ١٩٩٣. ١٠\| ٢٧٤

(٣) محمد شفيق عبد المنعم :التقييد بضمير الفصل عند النحويين، مجلة كلية الدعوة، العدد التاسع عشر، ٢٠٠٢. ص ١٧٠

(٤) محمد شفيق عبد المنعم :التقييد بضمير الفصل عند النحويين، مجلة كلية الدعوة، العدد التاسع عشر، ٢٠٠٢. ص١٧٥

الكوفيين من يسميه **دعامة** "لأنه يدعم به الكلام أي يُقوّى به، ويؤكّد"[١].وفي رأيٍ آخر، إن الكوفين أطلقوا عليه العماد؛ لأنه" يُعتمد عليه في الفائدة، وذلك أن يبيّن أن الثاني ليس بتابع للأول، وأن هذا المعنى الذي لحظه الكوفيون هو أحد ما سُمّي به فصلا عند البصريين" [٢].

فمن تسمية المصْرين(البصرة والكوفة) لضمير الفصل أو العماد نستوحي رابطة الدلالة اليوميّة بين الفصل الذي يفصل ويحجب داخل الخيمة أو العمارة، وبين الفصل الذي يدعم.

ثم إن المصطلحات المأخوذة من أصل شكل البيئة والطبيعة : "فالحرف في اللغة موضوع لطرف الشيء ولما كان هذا النوع إنما يقع طرفا للاسم والفعل خصّ بهذا اللقب" [٣]. بما أن مصطلح الحرف استند إلى معنى التضاريس،إلا أن التسمية الاصطلاحية أخذت تسميّتها ومفهومها من الموقع والأهمية التراتبية في النحو في أقسام الكلام. فلماذا لم يسمّ الاسم، في المقابل،طرفا في الترتيب التالي: " الكلام: اسم وفعل وحرف"؟. هنا دور المجاز في نقل المفهوم.

من ناحية ثانية نجد توزيع المصطلحات بين النحويين والبلاغيين والعروضيين، ضمن سياق معجم العمارة، قائما على معانيها، وقد توّزع على هذه العلوم ضمن أوليتها، ففي النحو : البناء والإعراب ومتفرّعاتها الاصطلاحية،كما سبق، وفي البلاغة: المسند والمسند إليه، والتقديم والتأخير، والحصر،والقصر، والفصل والوصل، والحذف، وغيرها من مصطلحاتٍ تصبُّ في خدمة معاني الترتيب الداخلي للعمارة وتزيينها. . . وفي العروض : التزييل،والترفيل، والطيّ، والخبل، وغيرها من الكماليات في الحياة اليومية والرفاهية في معجم العمارة وأقسامها وشَغْلها. أضف إلى ذلك

---

(١) محمد شفيق عبد المنعم :التقييد بضمير الفصل عند النحويين، مجلة كلية الدعوة، العدد التاسع عشر، ٢٠٠٢. ص١٧٥

(٢) عوض القوزي : المصطلح النحوي نشأته وتطوره م. س. ص : ١٩٥ نقلا عن :مخطوط مصورة في جامعة الرياض برقم ٤٥٦ التذييل والتكميل في شرح التسهيل ١/ ١٧٧.

(٣) الورّاق : العلل في النحو. ص ٢٥

جميع مصطلحات القياس التي تدخل في كلّ تفاصيل العمارة من تأسيسها إلى تزيينها وتأنيقها، القياس في النحو، القياس في الصرف، القياس في العروض. . .القياس من البناء والعلاقات البيئية.

ثانيا: المجاز و الحياة اليومية :

من لغة الحياة اليومية استمدّ النحاة مصطلحهم، بدءاً من أيديهم وأعضاء جسمهم إلى ما يحيط بهم. إلا أن "الأحكام النحوية كيان مستقلّ قوي الصلة، في الواقع،بوضع اللغة، فهي ليست من صنع المتكلمين ولا النحاة، بل المجتمع هو الذي وفق النظام اللغوي، الذي اختارته الجماعة، وأن يأخذوا بأحسن ما فيه"(١)، لتتفاعل اللغة مع الحياة الاجتماعية، وإيجاد مناسبات تشابهية بين المصطلح وبين معنى الكلمة العام في الحياة اليومية.

هكذا انطلق أبو الأسود الدوؤلي في تسمية الحركات الإعرابية. يرى سعد حمودة أن تسمية أبي الأسود هو تجسيد صوتي للرمز بحيث قد وصف ما انتهت إليه حركة الشفتين فإذا هي مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة(٢). أما ابن الحاجب فهو يشير إلى التسمية الاصطلاحية بأنه يصف حركات الأعضاء، وانسجام الرفع مع الضم والنصب مع الفتح، والجر والكسر، فإذا الحروف والكلمات مرفوعة حين ضم الشفتين، منصوبة حين نصبهما مجرورة حين الكسر، يقول: "إذا ضممْت الشفتين لإخراج هذه الحركة، ارتفعتا عن مكانهم فالرفع من لوازم مثل هذا الضمّ، وتوابعه كذلك نصب الفم تابع لفتحهِ كأنّ الفم كان شيئا ساقطا، فنصبته أي أقمته بفتحك إياه وأما جرُّ الفكّ الأسفل إلى أسفل وحفظه. فهو ككسر الشيء إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل "(٣).

إلا أننا نجد أن السهيلي في نتائج الفكر قد اختصر مصادر تشكّل الاصطلاحات هذه، بتوضيح مجازيّتها باعتبار المكان والموضع النطق، وفق

---

(١) عبد الله محمد الكيش : أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري منشورات كلية الدعوة الإسلامية ليبيا، ص ط١ ١٩٩٢. ص ٢٦٨

(٢) سعد حمودة : تطور المصطلح النحوي م.س. ص ٤٣

(٣) ابن الحاجب : الكافية مكتبة الخانجي ١\٢٤

مخارج اللفظ : "فالحركة عبارة عن تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالصوت الذي هو الحرف، والحرف عبارة عن جزء من الصوت"[١]، ما يشير إلى اطلاق الاصطلاح باعتبار المكان.

ثم إنّ عمل أعضاء الجسم قد ألهمت النحاة قديما إلى وضع مصطلحِ "**اسم الإشارة**" الذي أُخذ من المعنى اللغوي الحقيقي إلى أن أصبح يُستخدم مجازا مفهوميا كمرجع يحيل إلى معاني الإشارة التي" تدل على قرائن الحال من الإيماء باللحظ واللفظ الخارج من طرف اللسان وهيئة المتكلم، فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة... فقد جرت الإضافة مجرى اللفظ، فلتعملْ فيما عمل فيه اللفظ، وإنْ لم تقوَ قوّته في جميع أحكام العمل"[٢].

ومن لغة الحياة اليومية، قد سُمّي الجمع مكسّرا وتكسيرا " على التشبيه بتكسير الآنِيَةَ ؛لأنّ تكسيرها إنما هو إزالة التئام الأجزاء التي كان لها قبل. فلمّا أزيل النّظم وفُكّ هذا النضد في الجمع عمّا كان عليه سمّوه تكسيرا"[٣]. ثم إنّ أواني الحياة اليومية أوحت بمصطلح الظرف الذي جسّد الوعاء الذي يتسع مجازا للوقت والمكان: " قال أبو القاسم في باب المفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان، فقال السخاوي في شرحه : "الظرف في الأصل : الوعاء وسُمّيت هذه ظروفا لأنها أوعية للأحداث"[٤]. ويبقى الزمن المبهم غير المحدد عند الزمخشري هو "**الظرف المتّسع فيه**"[٥]، **مستنِدا إلى معاني اللغة.**

ثم إن مصطلح "المصدر" سُمي كذلك " لأن الأفعال صدرت عنه أي أخذت منه كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه" [٦]. ولا غرابة أن يتعاملوا مع الأشياء المادية المحيطة بهم "ومن أسماء الأشياء المادية ما هو

---

(١) السهيلي : نتائج الفكر م.س. ص ٦٦

(٢) السهيلي : نتائج الفكر.م.س : ص ١٧٩

(٣) أبو علي الفارسي: التكملة ص ٣٩٨، والمقتصد للجرجاني ١\١٩٣

(٤) كمال جبري أمين الحاج محمود: مقدمة تحقيق المفصل جامعة السوربون باريس ٣ ص ٣٦٥، نقلا عن (المفضل في شرح المفصل للسخاوي)

(٥) المفصل ٣٤٢

(٦) شرح المفصل ابن يعيش ٦/ ٤٣

مشتقّ من الأفعال، اشتقاقا بينّا، لا شك فيه على أوزان معروفة ظاهرة، مثال ذلك ـ أسماء الآلة والمكان، نحو: مفتاح ومسكن" فهي سامية الأصل[١].

لعل أخذ المصطلح من أصول مجازية واردٌ في تفكير الزمخشري حيث قال في الأحاجي: "فإن قلت كيف عاق معنى الفعل أو شبهه عن التصغير، والفعل نفسه قد صُغّر في قولك ما أميلح زيدا! قلت هو شيء عجيب لم يأت إلا في باب التعجّب وحده وسبيله على سبيل المجاز وذلك أنهم نقلوا التصغير من المتعجّب منه إلى الفعل المُلابس له كما ينقلون إسناد الصوم من الرجل إلى النهار في نهارك صائم"[٢]. فقد أثّر المجاز في المصطلح تأثير حتى تداخل معناه بين المجاز والحقيقة " ولكنّ هذا الذهاب والإياب قد يبلغان حدّا من التواتر يستقرّ به اللفظ في الحقل الجديد فيقطع عليه طريق الرجوع، وعلى هذا النمط صيغت مصطلحات كل العلوم العربية الإسلامية من فقه وحديث و كلام و علوم لغة حتى لو أنك حاولت العودة ببعض المصطلحات إلى استعمالها الأوّلي لَتَعذّر عليك ذلك إلا بمجاز جديد "[٣].

وعليه **فإن الزمخشري قد استخدم تلك المصطلحات، من المجاز، بمفاهيمها الاصطلاحية لا بمعانيها اللغوية واليومية.**

ثالثا: العلاقة الاجتماعية (الأسرة، النسب، ...)

من المجاز والعلاقة البيئية والحياة اليومية، وضع النحاة مصطلحاتهم من حاضر البيت في معجم العمارة الذي شغله أصحابه بحياتهم اليومية والأسرية، فنشأت مصطلحات نحوية من ألفاظ الروابط الاجتماعية. إن الغاية من دراستها رصد استمرارها واطّرادها أو عدمه عند الزمخشري، أو أنه زاد عليها مصطلحا آخر.

---

(١) جشتراسر: التطور النحوي للغة العربية (رمضان عبد التواب) مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٩٧ ص١٠٠

(٢) السيوطي: الأشباه والنظائر السيوطي ٣\٢٩٤

(٣) عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح. الدار العربية للكتاب ص ٤٥

واللافت في هذا النوع من المصطلحات في التخصيص الدلالي "غياب مصطلح الأب في نظام أبوي ولا لفظ الابن في كتاب سيبويه"[١]، و"مصطلح الأخ موجود بمعنى النظير"[٢]، ومثله "مصطلحات الأم والأخت والبنت: بنات الحرفين وبنات الثلاثة وبنات الأربعة، بنات الواو وبنات الياء. ربما كان ذلك لأن سيبويه يتحدث عن غير العاقل الذي كثيرا ما تستخدم العربية صيغة التأنيث للتعبير عنه" [٣]. إلا أنّ مصطلح "مصطلح البنات لم يدُم طويلا بخلاف مصطلح الأخوات "[٤].

بالنسبة إلى الزمخشري، إنّ بعض المصطلحات المأخوذة من الرابطة الأسرية قد اتخذت مصطلحا آخر يوضِح الأول، فإذا ورد عنده مصطلح أسري لأنه يورد مصطلحا آخر: فمصطلح " **أخو الجر = الإضافة**" (المفصل ١٧٧) و"**أخو الجر = الكسر**"(المفصل ١٧٧) لم يستغن الزمخشري، إذاً، عن مصطلحي "**أخ**" و "**أخوات**" (الفائق ١/ ١٣). كذلك، حلّ تعبير "**ذو وذوات**" محل مصطلح "**بنات**" عند الزمخشري: "**بنات الثلاثة في الاسم المصغر**"(المفصل ٢٥٧)، : "وتحقير الترخيم أن تحذف كل شيء زِيد في بنات الثلاثة والأربعة حتى تصير الكلمة على حروفها الأصول ثم تصغرها كقولك في حارث حويرث"[٥].

الخلاصة

نصل إلى أن المصطلحات المأخوذة مجازا من رابطة النسب قد خفتت بعض الشيء في استخدام الزمخشري، واستعمال أشهرها كمصطلح الأخ، وبنات، في حين انتفى استعمال مصطلح الأب عنده.

---

(١) تشكل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه :سلام بزي حمزة. م.س: ص ٨
(٢) تشكل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه لسلام بزي حمزة ص ٨
(٣) تشكل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه لسلام بزي حمزة ص ٨
(٤) تشكل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه لسلام بزي حمزة ص ٩
(٥) المفصل ٢٥٧

الفصل الثالث - المصطلح والاقتراض الداخلي من الفلسفة والفقه

أولا : أثر الفلسفة على المصطلح

ثانيا : أثر الاعتزال على المصطلح النحوي :

أ – أثر التفكير الاعتزالي في مصطلحات العلة

ب أثر التفكير الاعتزالي في المصطلح النحوي :

١. التخلي عن بعض المصطلحات

٢. اختيار مصطلحات دون غيرها

٣. خلق مصطلحات جديدة

ج – القياس ومتفرعاته الاصطلاحية في تفكير الزمخشري (مصطلحات القياس)

ثالثا : المصطلح والدلالة الفقهية

الخلاصة

مدخل

سَلِم النحو العربي من تعليلات الفلاسفة مدّة طويلة، وإن اعتمد النحاة منهجا عقليا في تعليل النحو ومنطلقاته، إلا أنهم اعتمدوا على الفلسفة اعتمادا واضحا إثر دخول الفرق المذهبية والعَقَديّة، كالاعتزال مثلا ؛ فتأثّروا بها.

يمكن تقسيم هذا التأثّر على ثلاث فترات زمنية، " وحين تمّ الاتّصال بين النحاة العرب والمنطق اليوناني بمعطياته الفلسفية، لم يقعوا أسرى الأفكار الإغريقية، بل صمد منهجهم فترة طويلة في مواجهة التراث الإغريقي، ولم يستطع هذا التراث أن يغير في الأصول العامّة للتّفكير النحوي إلا بعد أن تسلّل إلى كثير من الجزئيات النحوية، حتى إنّ من النحاة العرب من هاجم المنطق هجوما مريرا، مُثبتا فساده منهجا للتفكير ومعيارا للبحث، في الوقت الذي كان يخضع فيه بالعقل لأساليب هذا المنهج قواعده في كثير من أحكامه النحوية، تقعيدا وتعليلا " (١).

ولا بدّ في هذا من وجود رافض ومؤيد ؛ لأن " الواقع أن المنطق اليوناني قد قُوبل من المفكريين الإسلاميين حتى فترة متأخِّرة نسبيا ـ حوالى القرن الخامس الهجري تقريبا ـ أسوأ مقابلة، فقد هوجم من الفرق الإسلامية الكلامية، كما هُوجم أيضا من غير علماء الكلام "(٢).

لكنّ هذا الهجوم منشؤه الاحساس بمحاولة سيطرة علم المنطق علٰى علم العربية، " فإن نقد النحاة للمنطق لم يكن نابعا من إدراكهم لخطورة الأخذ به في مجالات البحث اللغوي بعامة، وفي ميدان التناول العلمي الموضوعي للتراكيب اللغوية تقعيدا، وتفسيرا بخاصة، وإنما كان صدى لاتّصال هؤلاء

(١) علي أبو المكارم : تقويم الفكر العربي دار الثقافة بيروت ط١ ١٩٧٥ ص ٦٧

(٢) علي أبو المكارم : تقويم الفكر العربي دار الثقافة بيروت ط١ ١٩٧٥ ص ٥٧

النحويين بالبحوث الكلامية والأصوليّة التي ظلّت تقاوم المنهج المنطقي حتى أخريات القرن الخامس الهجري[١].

والذي يهمنا من أثر الفلسفة بالنحو، معرفة ما إذا تأثّر المصطلح النحوي بهذه الأفكار الفلسفية "ويمكن أن نلمح هذه البذور الأولى النامية للتأثر بالمنطق في مجالات ثلاثة من الأصول النحوية في هذه المرحلة :- أولها بعض الأقيسة

- ثانيها بعض الحدود
- ثالثها بعض التحليلات. ووجود بعض الخصائص المنطقية في هذه الأصول الثلاثة للتفكير النحوي لا يعني خضوعها الكامل لهذا الفكر"[٢]. إذ تحوي الأصول النحوية كثيرا من المصطلحات.

استعان المعتزلة بالفلسفة كثيراً وأيّدوها لمنفعةٍ خاصة، وكان لا بدّ لهم : "أن يدافعوا عن عقيدتهم فلجأوا إلى الفلسفة يستعينون بها على مناظرة خصومهم بالإضافة إلى علمهم باللغة"[٣]. ففي لحظة الدفاع يمكن للمرء أن يستخدم كل ردوده، وأن يحشد كامل طاقته، فالنحويّ المعتزليّ قد يجعل المصطلح من وسائل دفاعاته النحوية الخاضعة لسلطان الفلسفة المكانة الكبرى: " قد يكون النحوي تحت ضغط الثقافة التي ينتج في ظلها فيتعامل مع المصطلح النحوي تحت ذلك الضغط، ومن واجب الباحث أن يُرجع تفكيره إلى أصل الثقافة المؤثرة كالفقه وعلم الكلام والمنطق"[٤]، فأدخلوا التعليل المنطقي إلى الحدود النحوية.

من ذلك مثلا أن الكلام في اللغة : هو اللفظ المركب الدالّ على معنى بالوضع والاصطلاح [٥]، وأدخلوا القياس والتعليل، فكان أن اشترك مع الفقه

---

(١) علي أبو المكارم : تقويم الفكر العربي دار الثقافة بيروت ط١ ١٩٧٥ ص ١٠١
(٢) علي أبو المكارم : تقويم الفكر العربي دار الثقافة بيروت، ط١، ١٩٧٥. ص ٨٣
(٣) عمر حامد الملاحويني : علاقة التفسير بالبلاغة عند الزمخشري، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ١٩٩٤ ص ٨٦
(٤) توفيق قريرة : المصطلح النحوي وتفكير النحاة. م.س. ص ١٨
(٥) جميل صليبا : المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب بيروت لا ط ١٩٩٤، ٢\ ٢٣٥

والدين. وأن اللفظ في اللغة مصدر لفظ، ومعناه رمى تقول : "لفظ الشيء وبالشيء من فمه : رمى به وطرحه" (١)، فلم تسلم التعريفات من التحليلات الفلسفية واستدراج المنطق في وجود المناسبات المعنوية بين الأصل اللغوي الدال، والقصد المفهومي المرجع .

أولا -أثر الفلسفة على المصطلح

تأثّر المصطلح النحوي،وخصوصا ما يتعلق بأصول النحو، تأثرا بالفلسفة عن عمد وغير عمد. لعلّي أرجع فترة هذا التأثر،برأيي، إلى فترة بداية الشرح والتحليل النحوي ومجال الأخذ والردّ بين الشرّاح والعاملين في مجالي الفقه والنحو، وليس للواضعين الأوائل لمصطلحات النحو،كأبي الأسود، والخليل، وسيبويه. من جملة المصطلحات النحوية التي دخلتها الفلسفة، مصطلحات الحُكم على الآراء والأفكار النحوية، كمصطلح القبيح : "هو المنافر للطبع أو المخالف للغرض، أو المشتمل على الفساد والنقص، وهومقابل للجميل والحسَن (٢).

لعلّ التيارات الفلسفية أثّرت بالفقه وعلوم ذلك العصر "وفي البحوث النحوية بشكلٍ خاصّ بدأ هذا التأثير في مجال الجزئيات، ثم ما لبث أن امتدّ منه إلى الأصول. وقد ساعد على تغيير الأصول النحوية تدريجيا تحت إلحاح الأفكار المنطقية أولا المعايشة الطويلة لهذه الأفكار في إطار الجزئيات، بحيث لم تعد غريبة عن التفكير النحوي، وأصبحت على العكس من ذلك مقبولة تماما، ومتبعة دائما. وما دام النحاة قد أخذوا ـ دون وعي عِلميّ في أحيان كثيرة ـ بوجهة النظر ذاتها في الكليات. وثانيا إن هذه الكليات التي خضعت للنظر المنطقي تماما في مرحلتنا " (٣).

فقد أخذ نحاة هذه المرحلة بتقسيم الكلمة إلى أقسام ثلاثة : الاسم والفعل والحرف. "ولم يكن مردّ أخذهم بهذا التقسيم إلى استقراءٍ دقيق للكلمات في

---

(١) جميل صليبا : المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب بيروت لا ط ١٩٩٤ ٢| ٢٨٨
(٢) جميل صليبا : المعجم الفلسفي، الشركة العالمية للكتاب بيروت لا ط ١٩٩٤، ٢ | ١٨٥
(٣) علي أبو المكارم: تقويم الفكر العربي دار الثقافة بيروت ط١ ١٩٧٥ ص ١٠٢

اللغة العربية، فإنّ في اللغة نماذج كثيرة من الكلمات التي اختلف النحاة في القسم الذي تنتمي إليه : أهو الاسم أم الفعل أم الحرف؟ وقد تجاوز ذلك الاختلاف حدود الكلمات المفردة، فتناول أنواعا عديدة منها، كانت بدورها محور خلاف كبير في تصنيفها النحوي (اسم الفعل) [١].

فمن مصطلح السببية والمسببية يمكن لنا أن ندخل إلى كنه الفلسفة لمعرفة تدخّلها بمصطلحات النحو. غير أننا نجد بعض مصطلحات الفلسفة التي بدت مترادفة عند بعض الفلاسفة والفقهاء، تحتاج إلى تفرقة مفهوميّة عند النحويين : "فالسبب التامّ : هو الذي يوجد المسبِّب بوجوده. والنحويون لا يفرّقون بين السبب والشرط، وكذا بين السبب والعلة، فإنهم ذكروا أن اللام للتعليل، ولم يقولوا للسببية، وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا للتعليل[٢]. وذلك؛ لأن السبب جزء من العلة التي تشتمل على السبب والنتيجة أو النتيجة والغاية معا.

من هنا خرجت، عند الزمخشري، تعابير بمعنى السببية والعلة، في حروف المعاني، صارت مصطلحات فيما بعد، كما سبق الحديث على فاء السببية وباء السببية ولام التعليل في أنموذج الزمخشري، ثم بقيت معاني السببية كمواصفات معنوية في شرح السياق، كما في "**عن** " و " **في** " و "**مِن**" التي من معانيها التسبيب والتعليل، ولم تطّرد تسمياتها الاصطلاحية بتلك المعاني.

وفي بعض التوسّع نجد أن "النحاة على اختلاف مذاهبهم حذوا حذو غيرهم، فحاولوا تفسير السبب والعلة فاستخدموها في معنى واحد واقتصروا على أحدهما للدلالة على كلٍّ من المعنيين في أحيان كثيرة، فقرّروا أن اللام أصل في التعليل لا في السببية " [٣]. من هذه الوجهة، رأى بعض الدارسين أن الخليل (ت١٧٠هـ) وابن هشام (ت ٧٦١هـ) يقولون بوحدة معنى العلة

---

(١) علي أبو المكارم : تقويم الفكر العربي دار الثقافة بيروت ط١ ١٩٧٥ ص ٧٩

(٢) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي(ت ١٠٩٤ هـ): الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري. وزارة الثقافة للإرشاد القومي، إحياء التراث العربي، دمشق، ١٩٧٥. ٣/ ٢١

(٣) رياض عثمان : التعليل بين السببية والفائية في الرواية العربية المعاصرة. رسالة ماجستير الجامعة اللبنانية كلية الآداب الفرع الثالث، ١٩٩٨. ص ١٨

والسبب، فضلا عن أن سيبويه أغفل هذا الجانب فما تعرّض له قطّ [١]. والفرق بين السبب والهدف هو أن الأول متقدّم على الثاني الذي هو النتيجة التي تعقب السبب، والغاية التي تنطلق من السبب. هذا فإن الفترة، بين الخليل وابن هشام ومن جاء بينهما كالزمخشري وغيره، بقيت فترةَ تأثّرٍ فيه تجديد وتقليد بالنقل عن الفلاسفة أو التأسّي بالنحاة.

فما اعتبروه **تجديدا في التقسيم المنهجي الذي أضافه الزمخشري في مفصّله**، مصطلح "**المشترك**"، لعلّه مأخوذ من أصل فقهي وفلسفي، ميّز كتاب المفصّل ومنهج الزمخشري. فلفظة المشترك، منتزعة من معنى المصطلح في الأصل الفلسفي والفقهي: " إنه (أي المعنى) إمّا أن يكون بحيث يصحّ أن يشترك في مفهومه كثيرون، أو لايصحّ. فإن كان الأول فهو كلّي وسواء وقعت فيه الشركة بالفعل إما بين أشخاص متناهية كاسم الكوكب أو غير متناهية كاسم الإنسان[٢]. من هذه النزعة الأصولية الفقهية انزاح مفهوم المصطلح النحوي في منهج الزمخشري.

ولعل أفضل طريق لاختبار الأثر الفلسفي والمنطقي في فكر الزمخشري الاصطلاحي الدخول إلى مصطلحات العلّة النحوية عنده، ومراقبة مسيرته التعليلية في النحو، ثم "التخلي عن التعليلات العقلية أو المنطقية التي طغت في كثير من أبواب النحو وفصوله على المادة النحوية نفسها فجعلتها تختفي أو تكاد، في غمرة آثار الدراسة الفلسفية من جدل ونقاش وبحث عن الأسباب وإغراق التجريدات " [٣].

ثانيا: أثر الاعتزال على المصطلح

تبنّى الزمخشري المذهب الاعتزاليّ وجاهَر به، فدافع عنه وُكْدَه. إذ اتخذ الاعتزال مكانة بين الفلسفة وبين أصول الفقه، وكان ذلك بارزا على تخيّر

---

(١) ناديا حسكور: السببية في تركيب الجملة العربية، رسالة ماجستير جامعة حلب، إشراف مصطفى جطل، ١٩٨٩. ص ٤

(٢) سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، كتب هوامشه ابراهيم العجوز. دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٥. ١\١٨

(٣) تطور الدرس النحوي ٨٩ كمال جبري أمين الحاج محمود: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (من مقدمة دراسة حول التحقيق) جامعة السوربون باريس ٣، ١٩٨٢ ص١\٢٠٤

المصطلح النحوي والبلاغي والتعامل معه.و بما أن الروايات تُجمع على **اعتناق الزمخشري ذلك المذهب الدّاعي إلى العقل، فلا بدّ من تأثير ذاك المعتقد بتفكيره النحوي، ولا بدّ كذلك من تفرّده بآراء وتأويلات قد تكون عُرْضة للتجديد. وإن لم يكن هذا التجديد واضحاً في ابتداع مصطلحاتٍ جديدة فحسب، بل في التخلي عن بعضها، وتخيُّر مصطلحات دون غيرها.** ومن دواعي اختياري لدرس العلّة ؛ "لأنّ المعتزلة من بين الفِرَق الكلاميّة التي ترى أن العلّة وصف ذاتيّ لا يتوقّف على جعل جاعل، فهي مؤثّرة بذاتها ويُعبّر عنها تارة بالمؤثّر وطورا بالموجب"[1]. وهنا سنشير إلى علل، ذكرَ الزمخشري مصطلحاتها صريحة، ومنها استقينا مصطلحاتها من سياقات المضمون النحوي في مؤلفاته.

أ- أثر التفكير الاعتزالي في مصطلحات العلّة:

فيما عثرت، من دراسات، عن الزمخشري وجهوده في النحو، دراسة بعنوان : الزمخشري وجهوده في النحو، لسالم نادر عطية أبو زيد، سلّط صاحبها الضوء على العلّة وموقف الزمخشري منها، إلا أنّه أهمل جانبا كبيرا من مصطلحاته النحوية، تكاد تصل إلى عشرين مصطلحاً فقط، حاولت متابعة إحصائها في مؤلفاته كافّة.وعلّل سبب إغراق الزمخشري في العلّة أنّه كان معتزليا، مُولعا بالتفسير العقلي المنطقي، لذلك مال إلى استعمال عقله في تفسير الآيات[2].وانطلق حكمه في ذلك، لمجرد وجود لام التعليل، داخلة على كلمة في الحكم، أو أدوات الربط التفسيرية، أو كلمة " لذلك" يعتبرها علة، وما يحمل معنى السبب.

وبما أن هذه العلل من حوافز الحسّ الاعتزالي الذي أيّد الفلسفة، وبما أنّ الاعتزال قد أثر في المصطلحات النحوية والبلاغية ـ وفق ما سيأتي في هذا المبحث ـ فإنّه من الأنسب تلخيص ما جاء به الباحث لإحاطة تفكيرالزمخشري

(١) محمد عبد المطلب البكاء : منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد. ط١، ١٩٩٠. ص ٢٥

(٢) سالم نادر عطية أبو زيد : الزمخشري وجهوده في النحو. رسالة ماجستير، الجامعة اليسوعية بيروت. ١٩٨٥- ١٩٨٦من الصفحة ١١٥ حتى الصفحة ١٢١

الاصطلاحي من جوانب متعدّدة. وبالتالي، تعدّد مناحي التعليلات العقلية المنطقية لنرى كيف كان تأثيرها على مصطلح الزمخشري، وتأثيرها على مصطلحات مَن جاء مِن بعده، ودور هذه التعليلات التي تحوّلت إلى اصطلاحات في العلّة عند صاحب البحث، الذي استقى ما ذهب إليه، اجتهادا، من سياقات الزمخشري.

لذلك، فإن الاجتهاد قد يؤدي إلى صواب أو إلى خطأ، قد يؤدي بدوره إلى تحميل المعنى ما لا يحتمله. وإلى الإجهاد في الاجتهاد في ابتكار مصطلحات ذكرها الزمخشري شرحا منطقيا، أو لفظا لغويا تحليليا، بمعنى أنه ذكر مفاهيم في العلة لامصطلحاتها، ولم يقصد إلى خلق مصطلحات لها بقدر ما تُظهر ثقافته الفلسفية. من هذه العلل التي أطلق مصطلحاتها الباحث، ونسبها إلى الزمخشري، ما يلي:

١. علة احتراس: من قول الزمخشري: " **من العرب من يسكّن العين فيقول أحد عشْر احتراسا** " (المفصل ٢١٩)

٢. علة الاختصار

٣. علة اختصاص: يقول: " **وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص بالنداء، وذلك قولهم أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل** ".

٤. علة استحالة وتعذر: ومن ذلك عدم تسويغ ترك المتصل إلى المنفصل يقول: "**ولأن المتصل أخصرلم يسوغوا تركه إلى المنفصل إلا عند تعذر الوصل** "

٥. علة استحقاق: من قوله: " **ومما امتنع فيه الإخبار ضمير الشأن لاستحقاقه أول الكلام**" (المفصل ١٨٥)

٦. علة استعمال: قوله: " **غير واحدِهِ المستعمل** "(المفصل ٢٤٣)، **وقد جاء على المصدر المستعمل في قولهم أتيته إتيانة**" (المفصل ٢٨٠)

٧. علة استغناء: قوله: "**من ذلك حذف المفعول الأول في قولك: ضربت وضربني زيد، فإن رفعته لإيلائك إيّاه الرافع وحذفت مفعول الأول استغناء** "

٨. علة إسناد : قوله : "**العلة في رفع المبتدأ والخبر هو الإسناد : تقول وكونهما مجردين للإسناد، هو رافعهما، لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحدا، من حيث إن الإسناد لا يتأتى بدون طرفين ومسند ومسند إليه** "

٩. علة إضمار : يقول : " **ومن إضمار المصدر، قولك عبد الله أظنه منطلق، تجعل الهاء ضمير الظن** "

١٠. علة أمن اللبس : **فقد حذفوا المضاف وأقاموا المضاف إليه مقامه. وإذا أمنوا الإلباس حذفوا المضاف**

١١. علة اقتضاء : " **وبناء مقتضيا** " (المفصل٣٧٠)

١٢. علة بناء "الآنَ" " قواه : "**وقد وقعت في أول أحوالها بالألف واللام وهي علة بنائها** " (المفصل ٢١٥)، "**ولوجود علتي بناء**" (المفصل٢١٩)

١٣. علّة تأكيد : من ذلك دخول التاء لتأكيد معنى الجمع كحجارة وذكارة

١٤. علة التأويل : " **وقد يتأول العلم بواحد من الأمة المسماة به، فلذلك من التأول يجري مجرى، رجل وفرس** "

١٥. علة تجريد : " **المراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل** "، يقول في المبتدأ والخبر : " **وهما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك زيد منطلق** "

علة الترخيص والتيسير : عند تفسير قوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى سَخَّرَ ٱلْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا۟ مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا۟ مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا وَتَرَى ٱلْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٤﴾﴾ [النحل:١٤] يقول الزمخشري : "**وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي إلى تبنيه إلا النَقّاب المحدث من علماء البيان. وإنما عُدِّي فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه متضمنا معنى الحمد**"

١٦. علة تعويض : "**ومن ذلك دخول تاء التأنيث للتعويض،و مثل تعويض الميم في "اللهم" من حرف النداء يقول : وقد التزم حذفه في "اللهم" لوقوع الميم خلفا عنه** "

١٧. علة تفريق : ومن ذلك دخول التاء للفرق بين اسم الجنس والواحد منه كَـ : "**ثمرة وشعيرة** "

١٨. علة تفسير : يقول في المفعول فيه : "**ويضمر عامله على شريطة التفسير**

١٩. علة تشبيه : يقول " **والوصف بابن وابنة كالوصف بغيرهما، إذا لم يقعا بين عَلَمين. فإن وقعا أتبعت حركة الأول حركة الثاني كما فعلوا في ابنم وامرئ، ومن أمثلة علة التشبيه قوله : الرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا . . . واسم ما و لا المشبهتين فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب**"

٢٠. علة تضمين :قوله : " **قلت ضمن معنى الحرمان بمعنى فلن تحرموا جزاءه**

٢١. علة تقليب : مثل قوله تعالى :( ) [التحريم:١٢]

٢٢. علة جعل الشيئين كشيء واحد : "**حيث جعلوا الاسمين كاسم واحد يابن أبي**"

٢٣. علة جواز : "**ومنها جواز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك تميمي أنا** "

٢٤. علة جواز الضرورة الشعرية: يقول : "**وقد جوزوا في الوصف التنوين في ضرورة الشعر**"

٢٥. علة حصر : "**وذلك لملازمة الصفة الموصوف وعدم مفلرقتها له** "

٢٦. علة حمل على المعنى : " مثل : ( ) [البقرة:٢٧٥] **فقد ذكَّر الموعظة وهي مؤنثة حملا على المعنى وهو الوعظ** "

٢٧. علة حمل الشيء على نظيره : يقول : **مثل الاعطاء والرماء والاشتراء والاحبنطاء وما شاكلهن من المصادر والأدوات لوقوع الألف قبل الأواخر**

٢٨. علة حذف الجر لإتاحة المجال لنصب المقسم به بالفعل المضمر : نحو : "**ألا رب من قلبي له ناصح** "

٢٩. علة خلاف : "**والأسماء المبهمة خولف بتحقيرها**" (المفصل ٢٥٧)

٣٠. علة خفّة

٣١. علة دلالة : "**من ذلك دخول التاء للدلالة على النسب، كالمهالبة والأشاعثة وللدلالة على التعريب كموازجه**"

٣٢. علة سماع : فقد نسب الزمخشري إلى سيبويه، قوله وهذه حجج سُمعت من العرب يقولون اللهم ضبعا وذئبا

٣٣. علة غلبة وشيوع : أخذها من السياق : " **يغلب على بعض الأسماء الشائعة على أحد المسمين به بالغلبة نحو : العبادلة** ".

٣٤. علة فقد السماع : " **إلا عند إعواز جمع القلة كقولهم ثلاثة شسوع لفقد السماع في أشسع وشساع** (المفصل ٢٦٩)

٣٥. علة قياس : " **مثال ذلك منع لوط، ونوح من الصرف يقول : نوح ولوط، وقوم يجْرونه على القياس فلا يصرفونه** "

٣٦. علة كثرة : " **لكثرة الاستعمال** " (المفصل ١٧٧)

٣٧. علة مبالغة في الوصف : " **ومن ذلك دخول التاء للمبالغة في الوصف ك " علّامة** " "

٣٨. علة مقاومة السكون : يقول عن الثلاثي وما فيه سببان لمقاومة السكون : **كنوح ولوط**

٣٩. علة وجود السببية : " **وما أحد من سببيه أو أسبابه العلمية، فحكمه الصرف عند التنكير، كقولك رب سعاد وقطام لبقائه بلا سبب أو على سبب واحد إلا نحو أحمر** " .

الواقع إن معظم مصطلحات العلة التي ذكرها سالم نادر عطية أبو زيد هي من وضعه ومن اجتهاده، فما حاول الزمخشري - على ما يبدو - أنه استخدم مصطلحا فنيا صرفا يتعلق بالعلة النحوية بل مفاهيمها التي تشير إليها.

ب- أثر التفكير الاعتزالي في المصطلح النحوي :

لعلّ فكرة الدرس اللغوي للمصطلح، عندي، نابعة من الزمخشري نفسه، ومن "طريقة المعتزلة في التعامل مع اللغة والمعاني و التأويل - دائما - على أساس لغويّ "[١]. والراصد لمسيرة المصطلح في مؤلّفات الزمخشري يرى حسّه الاصطلاحي، وتدقيقه، فيعي أبعادا ذهنية في فكره الذي حذق اللغة والمفاهيم الاصطلاحية، وخَبِر عقيدته التي يهدف إليها، ثم ليدعم **مفاهيم**

---

(١) جابر عصفور : الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب. المركز الثقافي العربي، بيروت. ط ٣، ١٩٩٣. ص ١٢٩

اعتزالية منها: **تقرير مسألة حرية الإرادة، وتأييد لفكْرةِ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**، والتفرقة عقائديا بين التخييل والتصوير والتجسيم، **وتدعيم ميزة العقل الاعتزالية، ثم لإثارة إشكال العموم والخصوص، ولرفض التناقض التفسيري بين المحكم والمتشابه، وتعزيز إيمان المعتزلة بالوعيد المرتبط بحرية الإرادة الإنسانية وبمبدأ العدالة الإلهية ... كإطلاقه تسمية** "الأسماء الغالبة" على أسماء الله الحسنى.

يرى الزمخشري أن الأصل في الحروف "إفادتها في المعاني التي وُضعت لها نيابة عن الأسماء والأفعال"[1]. فالتعدي بـِ"من " له تبريره العقدي، بحيث أدرك الزمخشري أن فعل المغفرة لا يعدّى بـِ"من" إلا في خطاب الكافرين، ويعدى بدونها في خطاب المؤمنين ليشمل كل خطاياهم. ففي قول الله تعالى ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ (سورة إبراهيم ١٤الآية ١٠). فيرى الزمخشري أن معنى التبعيض في قوله ﴿مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ قد جاء في خطاب الكافرين، كقوله تعالى ﴿وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ ۝ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ (سورة نوح ٧١ الآية ٣و ٤) .

لذلك فإن الاعتزال قد أثّر في المصطلح، فجعل مِنْ أنصار المعتزلة المشتغلين بالنحو مَنْ تخلّى عن مصطلحات وتبنىّ غيرها، وابتكر فجدّد.

١ .**التخلي عن بعض المصطلحات :**

من المصطلحات التي تخلّى عنها الزمخشري بدافعٍ اعتزاليٍّ، في سياقات معينة، مصطلح لام الابتداء : " أخبرني عن لام تحسبُ للابتداء، والمحقِّقة يأبون ذلك أشدّ الإباء "[2].

ثم نجد في هذا الاطار، دقة في المصطلحات التي تخلى عنها الزمخشري ؛ لأن اختيار مصطلحات دون غيرها هو المسيطر الأبرز في السعي وراء فكرته الاعتزالية.

---

(١) هادي عطية مطر الهلالي : نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيا. عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت. ط١، ١٩٨٦. ص ١٦١

(٢) الأحاجي النحوية ص ٧٧

٢ .اختيار مصطلحات دون غيرها :

إيمانا منه بفكره الاعتزالي وتأييدا لفكْرةِ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند المعتزلة، "فهو يرى أن هذا الأصل من فروض الكفايات، ولا يصلح له إلا من علم المعروف والمنكر وتلطّف في مباشرتهما. يقول الزمخشري في شرح الآية ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾﴾[1] من للتبعيض"؛ لأنّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات، ولأنه لا يصلح له

إلا من علم المعروف والمنكر، وعلم كيف يرتب الأمر في إقامته،وكيف يباشر، فإن الجاهل ربما نهى عن معروف وأمر بمنكر، وربما عرف الحكم في مذهبه وجهله في مذهب صاحبه فنهاه عن غير منكر، وقد يغلظ في موضع اللين، ويلين في موضع الغلظة، وينكر على من لا يزيده إنكاره إلا تماديا . . . . وقيل "من" للتبيين[2] فقد رجّح مصطلح "من للتبعيض" على مصطلح "من للتبيين" ، فنراه يفرّق بين المصطلحات ومفاهيمها لأمر اعتزالي فيختار مصطلحا و يتخلى عن غيرها .

يردّ الزمخشري على التفرقة [بين ما موصولية أو ما مصدرية] على أساس أنّ "ما " موصولة وليست مصدرية في الآية ﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾﴾[3]، يقول : **" و"ما" في (ما تنحتون) موصولة لا مقال فيها، فلايعدل بها عن أختها إلا متعسّف متعصب لمذهبه، من غير نظر في علم البيان ولا تبصّر لنظم القرآن"**[4]. ويرى "أن ما يعطف عليها ينبغي أن يكون كذلك حتى لا يختلّ النظم القرآني، بمعنى أن **" ما"** في "تعلمون" ينبغي أن تكون موصولة حتى يستقيم العطف، وذلك أن " ما تعلمون" ترجمة عن قوله " ما تنحتون " و" ما " في تنحتون موصولة لا مقال فيها فلا يعدل بها عن أختها إلا **متعسّف** متعصّب

(١) سورة آل عمران الآية ١٠٤
(٢) مصطفى الصاوي الجويني : منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه. دار المعارف ط ٣. ص ١٣٨
(٣) سورة الصافات الآية ٩٥
(٤) الكشاف ٤/ ٥٤

لمذهبه، من غير نظر في علم البيان ولا تبصر لنظم القرآن "[١] .

في شـرح الآيـة ﴿فَاطِرُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ جَعَلَ لَكُم مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ أَزۡوَٰجٗا وَمِنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ أَزۡوَٰجٗاۖ يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾[٢].

قال الزمخشري في دخول "ليس" على " الكاف" في الآية﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ ﴿١١﴾﴾: "**وكأنهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد : وهو نفي المماثلة عن ذاته. . . . ولك أن تزعم أن كلمة التشبيه كررت للتأكيد** "[٣]. قال أحمد [بن المنير] في ردّه على المذهب الاعتزالي بما يتعلق بدقة التعامل مع المصطلحات: "هذا الوجه الثاني [نفي المماثلة عن ذاته] مردود على ما فيه من الإخلال بالمعنى، وذلك أن الذي يليق هنا : تأكيد نفي المماثلة، والكاف على هذا الوجه إنما تؤكد المماثلة وفرّق بين تأكيد المماثلة المنفية، وبين تأكيد نفي المماثلة، فإن نفي المماثلة في الكاف المهملة عن التأكيد أبلغ وآكد في المعنى من نفي المماثلة المقترنة بالتأكيد، إذ يلزم من نفي المماثلة غير المؤكدة نفي كل مماثلة ولا يلزم من نفي مماثلة محقّقة متأكدة بالغة نفي مماثلة دونها في التحقيق والتأكيد. وحيث وردت الكاف مؤكّدة للمماثلة"[٤].

ثم إنّ : "ما يلفت الانتباه أن الزمخشري يقف عند بعض الدلالات التي يحملها السياق أو يقف على التفاعل بين هذه الدلالات. فدلالة " لَنْ " و الالتفات تضفي على معنى الغضب والشدة التي تشير إليها جملة فذوقوا بعدا أبعد وأعمق. وهو يصور في هذه الآية عن إيمان المعتزلة بالوعيد المرتبط بحرية الإرادة الإنسانية وبمبدأ العدالة الإلهية " [٥].

قد اختار الزمخشري مصطلحات وتخلى عن غيرها؛فاعتبر أنواع البدل

---

(١) الكشاف٤\ ٥٤

(٢) سورة الشورى الآية ١١

(٣) الكشاف ٤/ ٢١٨

(٤) أحمد بن المنير : كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ٤,/ ٢١٨ ها بذيل الكشاف

(٥) تامر سلوم يوسف سلوم : ظاهرة الالتفات في كشاف الزمخشري. مجلة مجمع اللغة بدمشق الجزء الثاني المجلد ٧١ نيسان ١٩٩٦ ص ٢٨١.

نوعين فقط : بدل كل من كل، وبدل اشتمال مهملا بدل الغلط والنسيان، حسب ما أوضح ابن يعيش في حديثه، حين " نزّه [الزمخشري]القرآن والشعر فيه، تنزّه الله عن ذلك جلّ وعلا "[١] ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ١٩﴾[٢] وجملة " ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ جملة مستأنفة مؤكدة للجملة الأولى. فإن قلت ما فائدة هذا التوكيد ؟ قلت فائدته أن قوله (لا إله إلا هو) توحيد" ؛ لأنّ التوحيد والعدل من أبرز الصفات التي تدعو إليها المعتزلة، ولأن مصطلح التوكيد هو الذي يؤدي إلى تلك المعاني في تفسير الآية. ومن المواضع التي فضّل فيها الزمخشري مصطلحات دون غيرها، مصطلح "البدل"، والبدل هو المبدل منه في المعنى فكان بيانا صريحا لأن دين الله هو التوحيد والعدل"[٣] .

ثم إنّه كثيرا ما يستعمل مصطلح " **همزة التوبيخ والتعجيب** " بدلا من التعجُّب لئلا يجري الأخير على الله سبحانه ؛ لأن الله سبحانه لا يتعجّب والتعجب صفة من صفات البشر، (في تفسير الآية و٨٧ من سورة البقرة﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ وَقَفَّيۡنَا مِنۢ بَعۡدِهِۦ بِٱلرُّسُلِۖ وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ أَفَكُلَّمَا جَآءَكُمۡ رَسُولُۢ بِمَا لَا تَهۡوَىٰٓ أَنفُسُكُمُ ٱسۡتَكۡبَرۡتُمۡ فَفَرِيقٗا كَذَّبۡتُمۡ وَفَرِيقٗا تَقۡتُلُونَ ٨٧﴾[٤].

فالملاحظ أن اختياره لمصطلح دون غيره يتمثّل جليّا في الكشاف أكثر من أي مؤلّف آخر من مؤلفاته. من ذلك تفرقته بين **باء الإلصاق وباء التعدية** وباء المقابلة وباء السببية، وآراؤه في **الاستثناء المنقطع، والاستثناء المتصل**[٥]**، والتعجّب، والتعجيب، وجمع المذكر السالم الذي للعاقل، وهو عنده للعالم لأنه الله سبحانه عالم لا عاقل، وبين التخييل، والتصوير، والتجسيم** . . ..

(١) عبد اللطيف محمد الخطيب: ابن يعيش وشرح المفصل جامعة الكويت ١٩٩٩ ط١ ص٢٢٨ وشرح المفصل ٣/ ٦٦

(٢) الكشاف ١\٣٧٣ شرح الآية ١٩ من سورة آل عمران

(٣) الكشاف ١/ ٣٧٣

(٤) سورة البقرة الآية ٨٧، الكشاف : ١/ ١٨٩

(٥) سيأتي في ما يلي تفصيل الحديث في الصفحات اللاحقة، على الاستثناء وتداخله في الاعتزال.

وذلك بدافع أنّ المعتزلة "يحاولون تحويل النص القرآني من أجل عقيدتهم إلى ما يتّفق، وما تواتر من القراءات عن رسول الله (ﷺ)، فمثلا ينظر بعض المعتزلة إلى قوله تعالى في الآية ١٦٤ من سورة النساء﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾[1]، فيرى أن مذهبه لا يتّفق وهذا اللفظَ القرآنيّ، حيث جاء المصدر مؤكِّدا للفعل رافعا لاحتمال المجاز؛ فيبادر إلى تحويل هذا النص إلى ما يتفق ومذهبه فيقرؤه ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴿١٦٤﴾﴾ ... بنصب لفظ الجلالة على أنه مفعول، ورفع موسى على أنه فاعل"[2].

ثم إنّ المجاز سلاح المعتزلة، "فَيُكثِر الزمخشري من الاستعانة بالمجاز في الآيات التي تتضمّن إسناد الفعل إلى الله، فإذا كان ظاهر هذا الاسناد متّفقا واعتقادَ المعتزلة التي تؤمن بحرية إرادة الفرد في أفعاله جعل الزمخشري هذا الاسناد حقيقيا، وإذا كان لايتّفق وعقيدتهم جعل الإسناد مجازيا"[3].

نخلص إلى أن **اختيار مصطلح والتخلي عن آخر أمر اعتزالي مردّه إلى الدلالة المفهومية.**

٣ .خلق مصطلحات جديدة:

لعلّ التجديد في المصطلح أمر عفويّ لم يكن مقصودا لذاته، وقد يكون مقصودا، "فإن كبار المتكلّمين ورؤساء النظّارين كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء، وهم تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني وهم اشتقّوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم، فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف وقدوة لكل تابع؛ ولذلك قالوا العرض والجوهر"[4].

إنّ الرّماني (ت ٣٨٦) المعتزليّ، استطاع أن يفيد من جهود سابقيه، وأن

---

(١) سورة النساء الآية ١٦٤

(٢) محمد حسين الذهبي : التفسير والمفسرون. تاريخ المقدمة ١٩٧٦. ١/ ٣٧٧

(٣) عمر حامد الملاحويني: علاقة التفسير بالبلاغة عند الزمخشري.رسالة ماجستير جامعة القاهرة ١٩٩٤، ص ١٤٤

(٤) الجاحظ : البيان والتبيين ١/ ٧ و ٨

يفرّق تفرقةً واضحةً بين التشبيه والاستعارة. "كما استطاع أن يكشف عن علاقة الاستعارة بالمجاز، وفي الوقت نفسه استطاع أن يفرّق بين الاستعارة والمجاز المرسل. ولم تكن هذه الجهود البلاغية من غايته التأويلية كمعتزليّ، فحسب"[١]؛ لأن أمر التفرقة الاصطلاحية تعنيهم، فعمدوا إلى اختيار مصطلحات أو خلق غيرها.

سنعرض لبعض هذه التأثيرات السابقة بشكل عينيّ، من خلال عرضنا للمصطلح بشكل عامّ عند الزمخشري لتداخل المسائل جميعها بين أن يتخلّى أو يختار أو يجدّد مصطلحات نحوية. فهو قد يتخلّى عن مصطلح ليختار غيره، أو ليبتكر آخر، وهنا صعوبة الفصل بين هذه المصطلحات التي أثّر بها الاعتزال نظرا لتداخل المفاهيم الاصطلاحية، وصعوبة مسألة فصل المصطلحات التي اختارها الزمخشري دون غيرها والتدقيق فيها. فهو بفعل الاعتزال قد يختار المصطلح ويتخلى عنه ليبتكر غيره.

سنتحدث عن الزمخشري وحسّه الاعتزالي بسرد مجموعة من مواقفه الاعتزالية وأثرها في المصطلح. "فالزمخشري يسخّر النحو في خدمة الاعتزال، فإذا كانت الآية يمسّ ظاهرَها أو تأويلَها مبدأٌ اعتزاليٌّ، فإنا نرى الزمخشري نحويا متعسّفا متمحّلا ليخدم المعتقد الاعتزالي"[٢]. يقول في شرح الآية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ ۝٣﴾[٣]: "فإن قلت: ما محلّ (﴿يَرۡزُقُكُم﴾)؟ قلت: يحتمل أن يكون له محل إذا أوقعته صفة لـِ (﴿خَٰلِقٍ﴾)، وأن لا يكون له محل إذا رفعت محل (من خلق) بإضمار(﴿يَرۡزُقُكُم﴾)، وأوقعت (﴿يَرۡزُقُكُم﴾) تفسيرا له، أوجعلته كلاما مبتدأ بعد قوله: (﴿هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾)؟ فإن قلت: **هل فيه دليل على أن (الخالق) يُطلَقُ على غير الله** تعالى قلت: نعم إنْ جعلت

---

(١) نصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير (دراسة في قضية المجازفي القرآن عند المعتزلة). المركز الثقافي العربي بيروت ط ٥، ٢٠٠٣ ص ١٢٢

(٢) كامل محمد محمد عويضة: الزمخشري المفسر البليغ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤. ص ٢٢٢

(٣) سورة فاطر الآية ٣ الكشاف ٣/ ٦٠٧ وردت سورة الملائكة في الكشاف بدل اسم سورة فاطر

(﴿يَرْزُقُكُم﴾) "**كلاما مبتدأ**"، وهو الوجه الثالث من الأوجه الثلاثة. وأما على الوجهين الآخرين، وهما "**الوصف**" و"**التفسير**" فقد يقُيّد فيهما بالرزق من السماء والأرض وخرج من الاطلاق، فكيف يستشهد به على اختصاصه بالاطلاق، والرزقُ من السماء اِلمطرُ ومن الأرض النبات؟"[1]. من هنا نجد أن الزمخشري حاول استخدام مصطلح إعرابي دون غيره لإبراز معنى اصطلاحي.

يتعسّف الزمخشري في إعراب الآية القرآنية ليقرّر مسألة **حرية الإرادة**، مع الآية التالية: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَـٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ۝٧﴾[2]. يقول: "**وفضلا** : "**مفعول له**" أو "**مصدر من غير فعله** "، فإن قلت: من أين جاز وقوعه "**مفعولا له** "والرشدُ فِعْلُ القوم، والفضلُ فِعْلُ الله تعالى، والشرط أن يتخذ الفاعل ؟قلت : لما وقع الرشد عبارة عن التحبّب والتزيين للتكريه مسندة إلى اسمه تقدّست أسماؤه صار الرشد كأنّه فعله، فجاز أن ينتصب عنه أو لا ينتصب عن" الراشدون" ولكن عن الفعل المسند إلى اسم الله تعالى، والجملة التي هي ﴿أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ **اعتراض**"[3] "[4]، فقد يفرض المنحى الاعرابي منحى آخر في اختيار مصطلح دون غيره.

هذه لمحة من فيض اعتزالي طغى على المصطلح النحوي متداخلا بالبلاغي لأغراض تأويلية، تنمّ عن دقة المفاهيم الاصطلاحية التي يرمي من ورائها الزمخشري إلى فهم وإفهام معتقده، لكن تلك اللمحة تتحول إلى تفصيلات وتعقيدات صريحة في كثير من المصطلحات:

أ - الاعتزال ومفهوم "الاستثناء"

من ذلك تداخلات المعاني العقدية في الاستثناء: " قال ابن حزم بالاستثناء المنقطع، وعليه ارتكز ليؤكّد موقفا مذهبيا خطيرا يعتبر الشيطان من

---

(١) الكشاف٣/ ٦٠٧

(٢) سورة الحجرات ٧، الكشاف ٤/ ٢٦٦

(٣) الكشاف ٤/ ٣٦٦

(٤) كامل محمد محمد عويضة : الزمخشري المفسر البليغ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤. ص ٢٢٤

عدم غير جنس الملائكة في الآية ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾﴾[١]. وإلى الاستثناء استند المجبرة في القول بعدم خلود الكافر في النار، وإلى الاستثناء استند الزمخشري في الردّ عليهم بعدم الخلود في الجنة في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُوا۟ فَفِى ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۖ عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ ﴿١٠٨﴾﴾[٢]قال الزمخشري: "ولا يخدعنّك قول المجبرة: إنّ المراد بالاستثناء خروج أهل الكبائر من النار بالشفاعة، فإن الاستثناء الثاني ينادي على تكذيبهم ويسجّل بافترائهم "[٣].

وإذا دقّقنا في مفهوم الاستثناء الذي استخدمه الزمخشري نجده مماثلا "لمصطلح الاستثناء، بدلالته التي جاء بها سيبويه، دون أن يحدث تطورا في دلالته أو يأخذ شكلا آخر على اختلاف الأزمنة والعصور "[٤]، وأكثر ما ينطبق هذا الكلام على المفصّل ولكنّه لا ينطبق على الكشّاف الذي جاء فيه الاستثناء خاضعا للتأويل الاعتزالي الذي نجد فيه تحليلا مخالفا لما قاله سابقه بل بإطلاق العنان للسياق والموضع وفكرة الاعتزال. ومن النحاة والمفسرين من عرَف الاستثناء بالاختصاص، "فمراد الطبرسي بالاختصاص هو إخراج "زيد "[٥] مما دخل فيه القوم صفة اختص بها؛ لأنه خرج من الصفة التي عليها القوم، ولذا عدّ الاستثناء اختصاصا.. كما أن ابن يعيش أوضح في شرحه للمفصّل أن الاستثناء هو تخصيص صفة عامّة، وليس تخصيص استثناء ... ويمكن القول في ما جاء به الطبرسي وابن يعيش أنهما تناولا الاستثناء من الجانب البلاغي، وهذا لا يمنع أن يقولا في الاستثناء بما جاء به سيبويه، علما

(١) سورة صَ، الآية ٧٣

(٢) سورة هود- ١٠٦ - ١٠٧ -١٠٨

(٣) الكشاف ٢/ ٤٠٥

(٤) كاظم ابراهيم كاظم: الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي. عالم الكتب، بيروت. ط١، ١٩٩٨ ص ٢٣

(٥) في قول أحدهم جاء القوم إلا زيد

بأن ابن يعيش ذهب إلى أن الاستثناء هو إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، ولهذا فإنه يدرج مع من ذهب في الاستثناء إلى هذه الدلالة "[١].

ثم استخدمه الزمخشري كغيره، فالاستثناء المتصل كما نفهمه نحن، هو الاستثناء المنقطع عند الزمخشري[٢] في الآية الكريمة: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾[٣]: " استثناء منقطع؛ لأن اتباع الظن ليس من جنس العلم، يعني ولكنهم يتبعون الظنّ "[٤].

في الجملة قد كان" الاستثناء المنقطع، وهو من الأساليب القرآنية الشائعة فيه، عاملا من عوامل تغميض التركيب القرآني واختلاف المفسرين في تحليله وفهمه فهما يستعينون بها"[٥]. لذلك تعددت اجتهادات التسمية الاصطلاحية فيه، إلى حدّ أنّهم اختلفوا في نسبة التركيب الاستثنائي إلى غير الاستثناء، وتغيير التسمية الاصطلاحية في تفسير بعض الآيات: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَىٰ ۖ وَوَقَاهُمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ ﴿٥٦﴾﴾[٦]، وفي الآية ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنتُمْ فِي أَنفُسِكُمْ ۚ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَن تَقُولُوا قَوْلًا مَّعْرُوفًا ۚ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ ۚ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿٢٣٥﴾﴾[٧]، تعلق "حرف الاستثناء " هنا بـ﴿لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ﴾ أي لا تواعدهن مواعدة قط إلا مواعدة معروفة غير منكرة . . . ولا يجوز أن يكون استثناء منقطعا من ﴿سِرًّا﴾ لأدائه إلى قولك تواعدوهنّ "إلا " التعريض"[٨]. وربما

---

(١) كاظم ابراهيم كاظم : الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي. عالم الكتب، بيروت. ط١، ١٩٩٨. ص ٢٣

(٢) كاظم ابراهيم كاظم ص٣٣

(٣) سورة النساء الآية ٥٧

(٤) الكشاف ١\٦٢٠،٦٢١

(٥) الهادي الجطلاوي : قضايا اللغة في كتب التفسير (لمنهج التأويل الإعجاز) دار محمد علي الحامي الجمهورية التونسية. ط ١، ١٩٩٨ ص ٣١١

(٦) سورة الدخان الآية ٥٦

(٧) سورة البقرة الآية ٢٣٥

(٨) الكشاف ١/ ٣١٢

دفعهم التأويل الأنسب والتخريج الأسلم للآية القرآنية إلى تطويع الأداة اللغوية لأداء المعنى القرآني[١]، فاعتبروا **حرف الاستثناء حرف عطف** بمنزلة "لكنْ" في المواضع التي لم يستقم لهم الاستثناء كالذي في قوله﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٠﴾ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ فَإِنِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١١﴾﴾[٢]، حيث لا يكون من المرسلين وهو ظالم، واقتضى السياق أن تتحمل "**إلا**" **معنى العطف** وأن يكون المعنى : (لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلْمُرْسَلُونَ) و (إلا) بمعنى "لكن" لأنه لما أطلق نفي الحرف عن الرسل، كان ذلك مظنة لطروّ الشبهة، فاستدرك ذلك"[٣]. قال ابن هشام أوَّلها "الجمهور على "**الاستثناء المنقطع**" "[٤]. من هنا ضرورة التلاعب بالمصطلح واختيار التسمية التي تضمر مفهوما أصبح مستقرّا في أذهان المفسرين. ثم نجد أن الزمخشري حكم على الاستثناء بمعاني السياق حكما معنويا لعمل الاستثناء، في تفسيره للآية الكريمة :﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنقُصُوكُمْ شَيْـًٔا وَلَمْ يُظَٰهِرُوا۟ عَلَيْكُمْ أَحَدًا فَأَتِمُّوٓا۟ إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَىٰ مُدَّتِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٤﴾﴾ [التوبة: ٤]. يقول: " ممّ استثنى (إِلَّا ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم)؟ .... قولوا لهم سيحوا إلا الذين عاهدتم منهم ثم لم ينقضوا فأتموا إليهم عهدهم و"**الاستثناء**" بمعنى **الاستدراك** "[٥]، ليخرج مفهوم الاستثناء من المتصل والمنقطع إلى مفهوم آخر لخدمة غرضه التفسيري في الوقت الذي نجد فيه أن الاستدراك غير الاستثناء.

أما قول الله تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾[٦] فهو يثير إشكال العموم والخصوص، فمن المفسرين يرون أن "إلا" مخصصة بدليل قوله تعالى﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا

---

(١) الهادي الجطلاوي : قضايا اللغة في كتب التفسير (لمنهج التأويل الإعجاز) دار محمد علي الحامي الجمهورية التونسية. ط ١، ١٩٩٨ ص ٣١٢

(٢) سورة النمل الآية ١٠و١١

(٣) الكشاف ٣/ ٣٥٦

(٤) ابن هشام :مغني اللبيب ١/ ٨٦ المكتبة العصرية بيروت، ١٩٩٥

(٥) الكشاف ٢/ ٢٣٤

(٦) سورة الذاريات الآية ٥٦

يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾[1]، ويرى المعتزلة أن الآية ليست عامّة، وليس فيها تخصيص، وأن الله خلقهم ليفعلوا ففعل بعضهم وترك بعض، وليس فيه لأهل القدر حجّة " كما قال الفراء في معاني القرآن[2]، ويتّفق الزمخشري مع الفرّاء في هذا التفسير مع قليل من الاضافات الكلامية الضرورية. وعلى ذلك فالآية تعدّ من المحكم[الثابت حكمه] عند المعتزلة ؛لأنهم يأخذونها بظاهرها دون حاجة لتأويل.

ب- الاعتزال ومفهوم "اللام "

يستشهد بعض المفسرين ببعض الآيات على تأويل مفاهيم المصطلحات وتبديل تسمياتها التي تؤدي إلى تبديل في مفهوماتها. فالمعتزلة يتأوّلونها على أن فيها مجازا وحذفا، وأن اللام في " لجهنم " في الآية الكريمة :﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ ليست"**لام تعليل**" ولكنها "**لام العاقبة**". وهكذا" يتحوّل المجاز إلى سلاح تأويلي لرفض التناقض بين المحكَم والمتشابه، وهو في النهاية يخضع للأساس العقلي الذي يستند إليه المعتزلة في عملية التأويل كلها "[3]. وهذا يدلّ على أن الله تعالى لا يريد من العباد إلا العبادة والطاعة، لأن هذه اللام "**لام الغرض**" التي يسميها أهل اللغة "**لام كي**".

ومنه كذلك استخدام "اللام" في معرض تفسير الآيات يتحذ مفاهيم متعددة عند الزمخشري بدافع اعتزالي في تفسير الآية الكريمة:﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١٣٧﴾﴾ [الأنعام:١٣٧]. يقول الزمخشري: " فإن قلت ما معنى اللام ؟ قلت : إن كان التزيين من الشياطين فهي على حقيقة "**التعليل**" ، وإن كان من السَّدَنة فعلى معنى الصيرورة (ولو شاء الله) مشيئة قسر (ما فعلوه) وما يفترونه من

(١) سورة الأعراف الآية ١٧٩

(٢) الفراء: معاني القرآن ٣/ ٨٩

(٣) نصر حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير (دراسة في قضية المجازفي القرآن عند المعتزلة). المركز الثقافي العربي بيروت ط ٥، ٢٠٠٣ ص ١٦٣

الإفك "[١]، فبين المجبرة والمعتزلة نظرة اعتقادية بين القسرية والجبرية. وفي الآية ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾[٢] نجد أن" **اللام** دخلت على ما يصحّ أن يكون مرادا منه ؛ لأنه إنما يراد منه الكفر والإيمان، دون نفس جهنم، فعلم بذلك أن المراد بهذه **اللام العاقبة**، وأن الله سبحانه أراد بذلك : أنْ قد ذرأتهم وعلمت أن مصيرهم جهنم كقوله تعالى ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ ﴿٨﴾﴾[٣]، ومعلوم أنهم التقطوه لتقرّ أعينهم به، ولكن مصيره لما كان إلى معاودتهم جاز أن يقال ذلك. يعتمد هذا التأويل على التفرقة بين معنى اللامين في الآيتين، "فاللام التي يستدلّ بها المعتزلة هي **لام الغرض** التي بمعنى كي، أما اللام في دليل الأشاعرة فهي" **لام العاقبة**" "[٤].

إذاً، يبدو أثر التفرقة الاصطلاحية أمرا بارزا في عملية اختيار مصطلح دون غيره، أو استنساب مصطلح على حساب آخر وفق المفهوم العقدي وبشكل خاص الاعتزالي منه.

بهذا نجد أثر الاعتزال باديا على المصطلح، والخوض فيه ضرورة عقدية جعلت الزمخشري أكثر حساسية في التعامل معه، ففرّق وجدّد وتخلى عن بعض المصطلحات النحوية. وإذا كانت هذه الدقة المفهومية في تخيُّر مصطلح وترك آخر بدافع اعتزالي، فكيف يمكن لنا أن ننظر إلى تفكير الزمخشري في عملية القياس التي اشترك فيها النحو بالفلسفة والفقه والمعتقد؟ فهل كان القياس عنده تقليديا؟ أم هل كان مجددا فيه؟ وعلى أي أساس؟

ج- الاعتزال وجمع المذكر السالم

من خلال رصْدنا لمصطلحات الزمخشري وفهْم تفكيره الاصطلاحي، لا يمكن أن ننفي عنه تهمة توجيهه المسائل النحوية وجهة اعتزالية، في الردّ على

---

(١) الكشاف ٢/ ٦٧

(٢) سورة الأعراف الآية ١٧٩

(٣) سورة القصص الآية ٨

(٤) نصر حامد أبو زيد : الاتجاه العقلي في التفسير (دراسة في قضية المجازفي القرآن عند المعتزلة). المركز الثقافي العربي بيروت ط ٥، ٢٠٠٣ ص ٢٢٢

من قال : " يُتهم الزمخشري أنه وجّه بعض المسائل النحوية وجهة اعتزالية، ويبدو ذلك واضحا في الألفاظ التي استعملها، وخاصة عند حديثه عن الجمع الصحيح والمكسّر حيث يقول : فالذي بالواو والنّون لمن يعلم في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزيدين . . . ". وقد تناول ابن يعيش قوله "لمن يعلم " وبيّن السبب في عدوله عن لفظ " لمن يعقل " مع أن المقام يقتضيه، ويبقى النص صحيحا وسياقه معقولا، وهو ما تعارف عليه النحاة، إذ رأى أن "الجمعَ " وقع في الله سبحانه في قوله فنعم الماهدون"، وهو سبحانه يوصف بالعِلم ويوصف بالعقل، فلذلك انصرف عن ذاك إلى هذا ليحقّق مذهبه في النص [١].

تناول ابن يعيش لفظ " لمن يعلم " وبيّن سبب عدول الزمخشري عن لفظ لمن يعقل مع أن المقام يقتضيها، ويبقى النص صحيحا وسياقه معقولا، وهو ما تعارف عليه النحويون، إذ رأى الجمع، وقع في الله سبحانه وفي قوله ﴿وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴿٤٨﴾﴾[٢] وهو سبحانه يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل، فلذلك انصرف عن ذاك [جمع المذكر السالم للعاقل] إلى هذا ليحقّق مذهبه في النص. قال ابن يعيش: "وإنما قال لمن يعلم، ولم يقل لمن يعقل لأن هذا الجمع وقع في القديم سبحانه. . . فهو عدل عن اشتراط العقل إلى العلم ؛ لأن البارئ يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل، وإنما قال لمن يعلم ولم يقل لأولي العلم؛ لأن البارئ سبحانه عالم لذاته لا بعلم عنده، فجرى في العبارة على قاعدة مذهبه "[٣].

د- الحقيقة و المجاز والاعتزال

يميل المعتزلة إلى التمييز بين أصل المصطلح وضرورة التفرقة في الاعتقاد: " فالاسم هو التسمية وهو مذهب المعتزلة والنحويين وكثير من

---

(١) كمال جبري أمين الحاج محمود : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (من مقدمة دراسة حول التحقيق) جامعة السوربون باريس ٣، ١٩٨٢ ص١٩٥

(٢) الذاريات ٤٨

(٣) شرح المفصل ٥/ ٣

الفقهاء من يقول الاسم هو المسمّى "[١].

إنّ ميزة العقل الاعتزالية جعلت الزمخشري حاضرا، في تفسيره قول الله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَٰلَهُمْ فَهُمْ يَعْمَهُونَ ﴿٤﴾﴾[٢]. ثم يقف الزمخشري أمام هذه الآية قائلا: "فإن قلت كيف أسند تزيين أعمالهم إلى ذاته، وقد أسنده إلى الشيطان في قوله: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿٤٨﴾﴾[٣]، ويجيب الزمخشري على تساؤله فيقول: "بين الاسنادين فرق، وذلك أن إسناده إلى الشيطان حقيقة، وإسناده إلى الله عز وجل مجاز[٤]. (...) ثم يكمل الكلام عن المجاز: وله طريقان في علم البيان إحداهما أن يكون من المجاز الذي يسمّى استعارة، والثاني: أن يكون في المجاز الحكمي"[٥].

من ذلك نجد مصطلحات المجاز من أبرز ما ميّز إعلاء شأن الاعتزال والاجتهاد في إبراز رأيٍ، صريح يحمل اعتقادهم " وبذلك صار هو المصطلح(المجاز) الأثيرَ لدى المعتزلة الذين يؤوّلون على أساسه كلّ الآيات التي يُوهِم ظاهرها ـ أو حقيقتها ـ بالتعارض مع آرائهم وأفكارهم العقلية "[٦].

ولعلّ استخدام الزمخشري لكلمة "**تخييل**"، "يثير حساسية مفسرين كابن المنير وإنْ كان لا يعترض على التأويل، ولكنه يفضّل على " التخييل " كلمة: **تمثيل** " بقوله: كلام حسن لعدم إسقاط لفظ التخييل وإبداله بالتمثيل "[٧].

قد استخدم الزمخشري أسلوب التمثيل والتخييل في خدمة المعتزلة عن

(١) كمال جبري أمين الحاج محمود: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (من مقدمة دراسة حول التحقيق) جامعة السوربون باريس ٣، ١٩٨٢ ص١٩٦

(٢) سورة النمل الآية ٤

(٣) سورة الأنفال الآية ٤٨

(٤) الكشاف ٣\٣٥٣

(٥) الكشاف ٣\ ٣٥٣

(٦) نصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير (دراسة في قضية المجازفي القرآن عند المعتزلة). المركز الثقافي العربي بيروت ط ٥، ٢٠٠٣ ص ١١٧

(٧) نصر حامد أبو زيد: الاتجاه العقلي في التفسير (دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة). المركز الثقافي العربي بيروت ط ٥، ٢٠٠٣ ص ١٥٠

التوحيد ودفع كل شبهة يشتمّ منها التجسيم أو التشبيه. يقول الزمخشري في شرح الآية ٤٨ من سورة الطور) ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٤٨﴾﴾[(١)(٢)] أي" بحيث نراك ونكلؤك وجَمَع العين؛ لأن الضمير بلفظ ضمير الجماعة". ومجيء الله والملائكة تمثيل لظهور آيات اقتداره وتبين آثار قهره وسلطانه. يقول الزمخشري في الآية ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴿٢٢﴾﴾[(٣)] يقول: " هو تمثيل لظهور آيات اقتداره، وتبين آثار قهره وسلطانه مثلت حاله في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة والسياسة ما لا يظهر بحضور عساكره"[(٤)]

يستخدم الزمخشري أسلوب "**اللف البياني**" لخدمة فكرة المعتزلة في إنكار رؤية الله. يقول في الآية ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ﴿١٠٣﴾﴾[(٥)] و"هو(اللطيف) يلطف عن أن تدركه الأبصار(الخبير) بكل لطف، فهو يدرك الأبصار لا تلطف عن إدراكه وهذا من باب اللفّ"[(٦)].

نرى الزمخشري إذاً : " لا ينساق وراء صناعته النحوية كالنحويين فيحيف على جانب المعنى، وإنما يجعل همّه المعنى حيثما كان هناك تقدير إعرابي، فنراه يبيّن الأحكام النحوية وما وراءها من فروق معنوية "[(٧)]، وذلك أكثر ما برز في تحديد أنواع الاستثناء لتوخّي المعاني التي تؤثر بالتسميات الاصطلاحية.

جـ القياس ومتفرعاته الاصطلاحية في التفكير النحوي (مصطلحات القياس):

بُني دار النحو، فكان القياس مأخوذا من عدّة البناء ولوازمه، لإحكام الثغرات و سدّ الخلل. استعان البصريون به كمصطلح أصولي في صميم النحو لبناء المصطلحات، مع مراعاة الاعتبار الشكليّ، (اللفظي) للكلمة. فأطلقوا

---

(١) الكشاف ٤/ ٤١٧
(٢) سورة الطور الآية ٤٨
(٣) سورة الفجر الآية ٢٢
(٤) الكشاف٤ / ٧٥٤ و٧٥٥
(٥) الأنعام ١٠٣
(٦) الكشاف ٢/ ٥٢ ورد خطأ في المتن وهو اللطف بدل اللف
(٧) مصطفى الصاوي الجويني : منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه. دار المعارف بمصر، ط ٣، لا تا. ص ١٦٧

للقياس مصطلحات ذات مراتب معنوية محددة، في مقابل السماع عند الكوفيين؛ لأن ذلك ينسحب عندهم على تلمّس المعنى العاطفي في التّمسك بمعتقدهم الكامن في معاني الآيات، لإبراز معانيها والأخذ بها للوصول إلى أن القياس يسهم في إرساء القواعد العلمية عند البصريين، وعند الكوفيين يهدف السماع إلى تلمّس المعاني المرجوة.

من هنا، فإن العلاقة بين التجديد والقياس، علاقة متوازية بين القَبول أو الرفض، وهو عنوان لهما. فالنحويّ حين يعبّر عن الحكم يلجأ إلى القياس بالسلب أو الإيجاب. ولو توقّف الأمر عليهما لتحدّد النحو و"تقولب" واستقرّ به الحال على وتيرة واحدة، في طريق الإيجاب الذي نختاره طائعين، ولم يعد للاجتهاد النحوي سبيل.

غير أن اللغة تحيا بحياة أبنائها، فلا بدّ من أن تطرأ عليها ألفاظ، وبخاصة على الكلام المسموع، وهنا يبرز دور القياس الذي يحمل المُحْدَث منها عليه. فقد، رأى النحاة أنه لا بد من أركان معينة تتوافر فيه حتى تصبح عملية القياس ممكنة، وهذه الأركان كما يراها النحاة أربعة :

- أصل : وهو المقيس عليه
- فرع : هو المقيس
- حكم : ما يسري على المقيس مما هو في المقيس عليه
- علة جامعة : وهي ما يراه النحاة من أشياء استحقّ بها المقيس حُكم المقيس عليه، أو كما يقول الأصوليون الباعث على الحكم.

ولعل إلمام الزمخشري بهذه المصطلحات ليس إلا من قبيل اهتمامه بالدقة العقلية، والنزعة الاعتزالية، فكان يلقي أحكامه على المعطيات القياسيّة باختيار مصطلحات متفرعة من القياس نفسه.بيد أنها كانت كثيرة، متشعّبة ذات دلالات تسير في اتجاهي السلب أو الإيجاب، فمن مصطلحات القياس ومفرداته التي وردت عند الزمخشري :

قياس الإيجاب	المرجع و الصفحة	قياس السلب	المرجع و الصفحة
يجري مجرى	الإيضاح ١/ ٤١٠	ملتبس	المفصل٧٦
مقصور على السماع	المفصل ٨٦	غريب	المفصل ١٤٠
وحقّ ما يضاف إليه	المفصل ١١٩	الندرة	المفصل ٩٢
جواز	المفصل ١٢١	المحال + الإحالة	المفصل ١٢٢
مذهب		الممنوع الشديد	المفصل ١٢٢
محمول على	المفصل ١٥٧	هو في الشذوذ+ شاذ	المفصل ١٣٨
جواز ضرورات الشعر	المفصل ١٦٢	مستبد به عن سائر الأسماء	المفصل ١٥١
الشائع الكثير + كثرة الاستعمال	المفصل ١٧٤	ما جرى مجرى المظهر في استبداده	المفصل ١٦٦
الكثير الشائع	المفصل ٢٤٩	وهو قليل	المفصل٢٤٩
سائغ	المفصل ١٨٥	العدول عنه	المفصل١٦٥
وجه قريب	المفصل ١٦٣	شاذ	المفصل ١٧٩
مشاكلته للواقع	المفصل ١٦٣	خلاف	المفصل ٥٠
الأصل فيه	المفصل ٣٨	مستكره	المفصل ٢٥٣
الوجه المختار	المفصل ٣٩	القياس المرفوض	المفصل ٢٦٧
الاجماع	المفصل ٥٠	خلف من القول	المفصل ٣٣٩
محذوٌّ بها	المفصل ٥٢	ممتنع	المفصل ٣٤٣
أسماء جواهر	المفصل ٥٧	خرجت على كلام العرب	المفصل ٣٤٣
محتمل	المفصل ٥٧	فيه وجه آخر ضعيف	المفصل ٣٩٣
لم يستقبح	المفصل ٦٨	مقصور على السماع	المفصل ٨٦
القياس المطرد	المفصل ٢٥٩	محتملات	المفصل ٩٣
قياس ملتتب	المفصل ٢٦٠	لغو في اللفظ	المفصل ١٠١
على سبيل التغليب	المفصل ٢٧٠		
جيد	المفصل ٣٣٠		
حسن	المفصل ٣٣٤		
قياس صحيح	المفصل ٣٥٦		
ما استحسن تقديمه	المفصل ٣٥٦		
الثابت	المفصل ١٣٦		
المندوب	المفصل ٦٨		
حكم	المفصل ٩٩		
مُنزلة مَنزلة الفعل	المفصل ٤٤		

ثالثا - المصطلح والدلالة الفقهية :

إذا تداخل المصطلح النحوي بغيره من المصطلحات العلمية، فإن وجه التداخل الأبرز حادث في المصطلحات الفقهية باعتبار أن دراسة النحو هدف إلى فهم الدين عند معظم النحويين، " فكان أن استعاروا من المنهج الإسلامي ما تحدّد في علم أصول الفقه وأساليبه لترجيح الأدلّة حين تتعارض، وشقّقوا المأثور من التراث اللغويّ ليلتمسوا موردا جديدا من موارد المادة اللغوية "[١].

ولعلّ الأسس النظرية التي انبنى عليها المصطلح العلميّ القديم، نشأتْ في رحاب الدرس الفقهي، الذي يتوخّى فهم كتاب الله واستنباط الأحكام منه، ولذلك نجد مختلف علوم التراث المعرفيّ العربي تشترك- إلى حدّ بعيد- في أدوات البحث ومصطلحاته العلمية، " ولا أدلّ على ذلك أن ظهر فرع من علوم العربية أُطلق عليه مصطلح **فقه اللغة**، على غرار فقه الشرع، كما استخدم اللغويون القدامى مصطلحات هي من لوازم الفقه الشرعي نذكر منها: مصطلح القياس والسماع والإجماع واستصحاب الحال والاستحسان"[٢]. وأكثر ما تنضوي تحت مصطلحات الأصول الأصول النحوية والأصول الفقهية.

وفي مجال تحليل علاقة المصطلحات النحوية بالأصولية "يجب أن نفرّق - بحسب "علي أبو المكارم" - بين نوعين من المصطلحات النحوية لكل منها مستواه ومصدره: أولهما ذلك النوع من المصطلحات التي يمكن أن يطلق عليها " **مصطلحات منهجية** "، ويراد منها أنها تتناول بالضرورة ما يتّصل بالأصول العامّة للتفكير النحوي وأساليب الاستدلال. والنّوع الثاني مصطلحات يصحّ أن تسمّى " **مصطلحات تطبيقيّة** "،ويقصد بها ذلك النّوع من المصطلحات التي ينصبّ على القضايا التفصيليّة والقواعد التطبيقية "[٣].

---

(١) علي أبو المكارم : تقويم الفكر العربي دار الثقافة بيروت، ط١، ١٩٧٥. ص ١١٧

(٢) منقور عبد الجليل: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي - دراسة - من منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق 2001
< http://www.awu-dam.org/book/01/study01/267-M-A/book01-sd004.htm > عن الانترت صفحة اتحاد الكتاب العرب

(٣) علي أبو المكارم : تقويم الفكر العربي دار الثقافة بيروت، ط١، ١٩٧٥. ص ٢٣١

إن الصّلةَ وثيقةٌ بين المصطلح النحوي وبين المصطلح الفقهي والأصولي "فجميع المصطلحات التي استخدمت في التراث النحوي في هذا المجال ترجع إلى أصل أصولي، بيد أننا نلحظ فوارق تجعل من هذه المصطلحات الأصولية الأصل، قسمين : قسما تطور مفهومه بعد انتقاله إلى مجال الدراسات النحوية"(١). فمن المصطلحات المنهجية : القياس، العلة، الحد، التعريف. ومن المصطلحات التطبيقية : التواتر، الآحاد، قياس العلة، قياس الطرد، قياس الشبه، الاجماع، الإيماء، الواجب، الممتنع(٢).

أمّا عن سلاح الفلسفة وأثرها في المصطلح النحوي و الفقهي، فيقول الجاحظ : " ولا يكون المتكلم جامعا لأقطار الكلام متمكّنا في الصناعة يصلح للرياسة حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة، والعالِم عندنا هو الذي يجمعها "(٣).

على سبيل ذلك استعمال "اصطلاح القياس الذي استعير من الفقهاء واستخدمه النحاة في استخلاص المادة النحوية"(٤)؛ ليصبح "وثيق الصلة بالنحو العربي نشأ في رحابه وهو مصطلح أصيل في النحو .... ففكرة القياس في النحو قد وجدت منذ بداية النحو ... وقد استُخدم القياس منذ أبي الأسود الدوؤلي ت ٦٩ هـ واستخدمه غيره من النحويين لكن لم يتعرضوا لحدّه (٥).

ومن المظاهر التي " تأثّر فيها النحو خطى الفقه وأصوله، المصطلح ويتجلى في : النسخ، التعليق، التعدية، الابتداء، المندوب، الظاهر، الشرط، اللغو، الحال "(٦)، وبذلك تتمثل المرحلة الأولى من الأخذ بالقياس والتأثر بالمنطق.

---

(١) علي أبو المكارم :تقويم الفكر العربي دار الثقافة بيروت، ط١، ١٩٧٥. ص٢٣١

(٢) علي أبو المكارم :تقويم الفكر العربي دار الثقافة بيروت، ط١، ١٩٧٥. ص٢٣٢، ٢٤٢

(٣) الجاحظ : الحيوان ٢/ ١٣٤

(٤) عبد الله محمد الكيش : أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة حتى أواخر القرن الاثني الهجري. منشورات كلية الدعوة ليبيا. ط١. ١٩٩٢ ص ٩٨

(٥) اشرف ماهر محمود النواجي : مصطلحات علم أصول النحو. دار غريب القاهرة، مصر. ٢٠٠١ الترقيم الدولي i.s.b.n. 977-215-561-3. ص ٤٧

(٦) أحمد سليمان ياقوت : ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم شركة الطباعة العربية السعودية الرياض ١٩٨١ ص ١٥٩ - ١٦٢

ومن أنصار المرحلة الثانية[١]، (التي تمثل تلاميذ الخليل بن أحمد وتنتهي بالزجاج) من التأثر بالمنطق حسب علي أبو المكارم " بداية التفاعل الحقيقي بين الفكر العربي الإسلامي وبين الأفكار غير العربية الإسلامية بعامة والإغريقية منها بصورة خاصة، والميتافيزيقية والمنطقية منها بشكل أخص "[٢].

ومثل هذا التداخل بين الفقه والنحو شيء كثير في تراثنا، فلو عدنا إلى السيرافي (ولد ~ ٢٩٠هـ) الذي شرح كتاب سيبويه نجد أنه " مزج بين درايته بمسائل الفقه وأحكامه لمسائل النحو إذ خلط دراسة التركيب القرآني نحويا بدراسته دلاليا، ثم ليأخذ التأويل بعد ذلك دوره في خلق التوازن والانسجام بين النحو والرأي الفقهي "[٣].

كان النحو أحد العلوم العربية التي تأثّرت في هذه المرحلة(الثانية) بالفكر الإغريقي بمعطياته الميتافيزيقية وقوانينه المنطقية، فقد تأثّر فيها التفكير النّحوي في جملته ببعض الأفكار الفلسفية اليونانية، كما تأثّر بعض النحاة بالبناء المنطقي لهذا الفكر ولم يعد يصارع الخصائص اليونانية منهجا إلا بعض العلوم الإسلامية وفي مقدمتها أصول الفقه[٤].

ألّف السيوطي(ت ٩١١ هـ) الأشباه والنظائر في النحو، تيمّنا بالعناوين المماثلة التي اختصت بالفقه، إلا أنه أظهر مقصده فقال: " إني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه" [٥]. هذا ما يؤكّد ذلك التداخل بين الفقه والنحو، فاستعار النحو من الفقه، والفقه من النحو مصطلحات متعدّدة، منها، المصطلح الفقهي : أقسام الحكم الستة[٦] : -**الواجب** (نصب المنادى المضاف ورفع

---

(١) تبدأ هذه المرحلة بتلاميذ الخليل بن أحمد وتنتهي بالزجاج. راجع في هذا الموضوع،علي أبو المكارم: تقويم الفكر العربي. دار الثقافة بيروت ط١ ١٩٧٥ ص ٧٨

(٢) علي أبو المكارم :تقويم الفكر العربي دار الثقافة بيروت ط١ ، ١٩٧٥. ص٧٨

(٣) محمد عبد المطلب البكاء : منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد. ط١ ، ١٩٩٠. ص ٢٥

(٤) علي أبو المكارم: تقويم الفكر العربي دار الثقافة بيروت ط١ ، ١٩٧٥. ص٧٨ و ٧٩

(٥) السيوطي : الأشباه والنظائر، ١/ ٤

(٦) مفتاح رجب الخلاب : القياس من عبد الله بن أبي اسحق إلى سيبويه. كلية الدعوة، ليبيا.ط١ ، ١٩٩٦ من الصفحة ٢٣٢ إلى ٢٣٦

المنادى المفرد، رفع المبتدأ والخبر، طريقة سيبويه في التعبير عن الواجب تكون بما يفيد الإلزام.

- **الممنوع** : يعبّر سيبويه عن الممنوع بعدم الجواز أو بأنّه محال.

- **الحسن**: تحدّث عن رفع المعطوف على اسم "إنّ" أنّه مرفوع على وجهين أحدهما حسن ويكون محمولا على الابتداء.

- **القبيح** : يعبّر عنه سيبويه بالضعيف والغلط أو الخطأ أو الرديء.

- **الجائز**

فنظرية الحسن والقبح العقليين "أغلب رأي المعتزلة فيها هو أن الحسن والقبح في الأشياء ذاتيان، والشرع في تحسينه وتقبيحه للأشياء مخبر عنها لا مثبت لها والعقل مدرك لها لامنشئ "[١]. من هنا نجد تأثر النحويين بالأصوليين " في تقسيم الحكم النحوي إلى واجب، وممنوع،وحسن،وقبيح،وخلاف الأولى، وجائز على السواء وهي نفس أقسام الحكم الشرعي حيث قسم إلى واجب، ومحظور، ومندوب، ومكروه، ومباح، ورخصة، وكذلك في تعريفهم لعلم أصول النحو"[٢].

- خلاف الأوْلى لا وجود له عند الزمخشري

* القياس موجود عند الزمخشري

* الناسخ والمنسوخ : النسخ في اللغة بمعنى الإزالة يقال نسخَت الشمس الظل، إذا أزالته وفي الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر [٣]، غير موجود في المصطلح النحوي عند الزمخشري، كما أطلق بعض النحاة،

---

(١) كامل محمد عويضة : الزمخشري المفسر البليغ. دار الكتب العلمية ١،١٩٩٤ ص ١٨٥، ١٨٦

(٢) أشرف ماهر محمود النواجي : مصطلحات علم أصول النحو. دار غريب القاهرة، مصر. ٢٠٠١ الترقيم الدولي .i.s.b.n. 977-215-561-3 ص٦٩

(٣) ابن هشام الأنصاري : شرح قطر الندى وبل الصدى مطبعة السعادة بمصر ط١١، أغسطس ١٩٦٣ ص ١٢٧

فيما بعد، مصطلح "النواسخ"[١] على كان وأخواتها وإن وأخواتها . . . .

* العلة موجود كما أشرت سابقا.

الخلاصة

الخلاصة أن تداخل المصطلحات بين الفقه وبين النحو أمر طبيعي في عملية تفاعل العلوم، وبخاصة العلمين اللذين لا ينفصلان في علوم الدين. ولا بد للزمخشري كفقيه، وعالم نحو من أن يوفق بين المصطلحات ومفاهيمها الدالة عليها. وجدير ذكره أن مسألة التداخل والاقتراض الاصطلاحي بين العلمين أمر سابق على الزمخشري الذي لم يسلم بدوره هو منه.

******

(١) ابن هشام : شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٧٥ و ١٧٦. ومحمد أحمد قاسم : النحو الجامع، جروس برس ط١، ١٩٩٨. ص ٢٠٨

الباب الثاني: في طبيعة المصطلح وحدّه

مدخل

ما عمد واضعو النحو إلى وضع حدود لكل المصطلحات النحوية التي أطلقوها، كقياس يضبط المسألة الاصطلاحية، المفهوميّة منها والتعريفيّة لسبب عدم اهتمامهم بالمصطلح لذاته. ومن عدم وجود الضابط، بدأ الإشكال منذ تلك الفترة من توارد التّسميات والمسمّيات.

علما أن تعريف المصطلحات " ضرورة علميّة تفرضها الحاجة إلى حماية دلالة المصطلح ومجاله المعرفيّ؛ لكي يكون للمصطلح حدوده التي يعمل ضمنها"[1]. وذلك لا يستقرّ إلا بنضج العلم واستقراره، فقد تكون استقلاليّةٌ لصياغة المصطلح، وقد تكون استقلالية،كذلك، لصياغة حدّه الذي يضبط مفهومه، فكلٌّ له صياغته، وكلٌّ له دوره،لكنّ المكانة الأولى للمصطلح ثم للحدّ الذي يضبط مفهوم المصطلح وخصائصه.

وإذا وجدنا مَن وضع كتبا في الحدود النحوية؛ فإن ذلك الوضع جاء مبتورا مقصورا على عدد يسير من المصطلحات مُهْمِلا كثيرا غيرها، ثم ابتُكرت مصطلحات أخرى، فيما بعد، فتضاربت، بالتالي، المفاهيم والحدود. وبعد ذلك اتّسعت شقّة الخلاف وكبرت الفجوة، إلى أن أُدخل النحو في الفلسفة فاستفاد منها، من طريق الحدود، كما تداخل بين الفقه وعلم الأصول.

ولا بدّ من التأثّر والتأثير، ولا بد من إقامة الحدود واتّضاح المفاهيم الاصطلاحية ضمن الضوابط المفهومية والتصوّرات. وصار يُعرف نوعٌ جديد من الاهتمام بالمصطلح وحدِّه لدى الكوفيين، الذين عُرف عنهم أنهم درسوا النحو، أكثر من البصريين، ليس لتعلّم العربية فحسب، بل لشرح مرامي الآيات

(١) حسن خميس الملخ: التفكير العلمي في النحو العربي. دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن. الإصدار الأول ٢٠٠٢،ص ١٤١

القرآنية وتوضيح معانيها على ضوء صنعة الإعراب ومصطلحات تلك الصنعة. حتى انخرطوا في أبعاد النصّ السياقيّة بحثا عن المفاهيم التي تحملها المصطلحات، ليسيروا وراء المعاني الإعرابية، بتخيّر مصطلحاتها التي تتوافق وَتلك الحالة.

وفي هذا الباب، كان لابدّ من لفتةٍ تتعلّق بتعريف المصطلح على ضوء حدوده ومفاهيمه، والعلائق الذهنية والمعنوية التي تربط بين هذه الثلاثية. أفرّق هنا، بين تعريف المصطلح وبين حدّه، فتعريفه، أولا، يشتمل نوعه(أي أنه مصطلح نحوي أو بلاغي، أو صرفي أو بلاغي..) ثم يحمل المفهوم ثانيا. أما الحدّ فهو الذي يحمل فضلا عن التعريف ذكر الخصائص والشروط التي أكْسَبت المصطلح تسميته التخصصية وامكانية استخداماته مع خصائصه، فالتعريف الاصطلاحي عام والتحديد خاص.

يعني ذلك أن يكون الباب ممهّدا لدراسة الحدود التي وردت عند الزمخشري، وطالما حرص عليها، بحيث جعل مفصّله كمعجم نحوي أثبت مادته واصطلاحته، وفق منهج التشجير المفهومي.

ففي تقسيم أقسام الكلام: اسم وفعل وحرف، نجد أن الكلمة أشمل من الاسم من حيث تفرعات المصطلحات المنبثقة منها، لتنضوي تحتها معظم مصطلحات النحو العربي. ومصطلح الاسم[1] أشمل بعدد اصطلاحاته المتفرعة منه، في المفصل، من الفعل. ومصطلح الفعل ـ كذلك ـ تتفرع منه مصطلحات أشمل من مصطلحات الحرف وأقل من عدد مصطلحات الاسم.

فالاسم[2] هو المادّة الأساس لكلّ تركيب سياقيّ، تتألّف الجملة الاسميّة من اسم واسم أو اسم وفعل، أوالتركيب الجرّيّ، أو الإضافي يتألّف من اسم وحرف أو حرف واسم، و تتألّف الجملة الفعلية في الأفعال المتعديّة من فعل

(١) أقصد هنا أن، شمولية الاسم على الفعل عدد المصطلحات التي تتفرع من الاسم أكبر بكثير من المصطلحات التي تتفرع من الفعل في المفصل. ولا يعني ذلك أني أنكر أن الاسم والفعل والحرف بمستويات مختلفة داخل الكلمة . . .

(٢) كل كلام يكون فيه اسم واسم أو اسم وحرف، ثم إن المضاف والمضاف إليه والضمائر كلها أسماء. . . .

وحرف، ثم تتساوى أقسام الكلام في عملية التساوق بمعنى أن يصير الاسم والفعل والحرف على مستوى واحد داخل الكلمة.

وفي هذا الباب، نجد تعريجا إلى التداخل المفهومي بين مصطلحات النحو بالصرف والبلاغة والعروض. وفيه محاولة لدرس استقلاليّة مفهوم كل مصطلح تشترك فيه المقولات المتجانسة المذكورة .**فالخبر في النحو غير الخبر عند البلاغيين، والمصطلح واحد من حيث اللفظ متغيّر مفهوميّا، فلا بدّ من أن يلحقه تغيير في الحدّ .**

الفصل الأول: في المصطلح والحد والمفهوم

أولا: تعريف المصطلح في ظل الحد والمفهوم

أ – تعريف الحد:

١.ارتباط الحد بالمعنى

٢.الفرق بين حدّ المصطلح وبين خصائصه: حد النحو

ب – في نشأة الحدود النحوية:

–كتب الحدود ونشأة هذا العلم

ثانيا : الحدود عند الزمخشري:

أ– أنواع الحدود عند الزمخشري:

١. الحدّ التام

٢.الحدّ المفصل

٣.الحد العام (المطلق)

٤.الحد بالمرادف

٥.الحدّ بالمعنى اللغوي

٦.الحد بالمعنى الوظيفي

٧.الحد بالخاصية

٨.الحدّ بالاشتقاق

- بين المقصور والمنقوص
- بين حرف الوقف والحرف الذي يوقف عليه

١) اختيار مصطلح دون غيره عند الشراح:

* اعتراضات ابن يعيش
* اعتراضات ابن الحاجب
* اعتراضات الخوارزمي
* اعتراضات أبي حيان الأندلسي

ب - التوفيق بين حد المصطلح ومفهومه الواحد:

١. مظاهر التقليد في المصطلح وفي الحدود
٢. مظاهر التجديد

الخلاصة

مدخل

يعتبر المصطلح والحدّ والمفهوم عناصر مهمّة في دراسة استقرار علم النحو، فإنّ إطلاق المصطلح- كما سبق- مر بمخاضات عسيرة، أدّت إلى تعثّر علم المصطلحية، ولو قام سيبويه ومن سبقه من النحاة ومن لحق بهم، بوضع حدٍّ لكل مصطلح يُبرِز مفهوم المصطلح وخصائصه، لانجلت حقائق علميّة، ولما تضاربت آراء كثير من النحاة في إطلاق التسميات الاصطلاحيّة، كما لاحظ كثير من الدارسين، وتوقّف الأمر عند بعضهم على أنّ كثيرا من هذه المصطلحات مترادفة أو متضاربة، أو مختلفة، دونما نظر في المرجع المفهوميّ الدقيق المختصّ بكلّ مصطلح.

وكأنّي بالزمخشري قد تنبّه إلى تلك الضرورة، فحاول جاهدا وضع حدٍّ لمعظم المصطلحات التي استخدمها قصد إبراز مفهوماتها وخصائصها. لكنّ هذه الحدود كانت متعدّدة الأساليب والصياغات. منها ما هي تامّة،ومنها ما هي ناقصة كانت موضع اعتراض شرّاح مفصّله ؛ فنجم عن ذلك تغيير في المصطلحات وتقابل، قوامه التدقيق في المفاهيم والتصوّرات الاصطلاحية؛ ما وثّق إشكالية تحديد المفاهيم الاصطلاحية عند النحاة، ثم إن "جدوى" المصطلح تعني المرجع، على ما يبدو، كما حدث في توضيح مصطلح التوكيد: "**وجدوى التوكيد لأنك إذا كررت فقد قررت المؤكد، وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه، وأمطت شبهه ربما خالجته، أو توهمته غفلة أو ذهاب عما أنت بصدده فأزلته، وكذلك إذا جئت بالنفس والعين، فإنّ لظانٍّ أن يظن حين قلت : فعل زيد أن إسناد الفعل إليه تَجوُّزٌ، أو سهو أو نسيان، وكل وأجمعون يجدان الشمول والإحاطة**"[1]. ولم يحصر مصطلح التوكيد في مصطلحي التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي،ربما لأن التكرير عنده في المعنى

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب تحقيق يعقوب ص ١٤٦

واللفظ الذي يقصد به تكريرا صوتيا كما في المصادر الرباعية : "**وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير نحو الزعزعة والقعقعة** ..". فقد شكّل ذلك منعطفا جديدا في البحث النحوي واستقراره، بحيث رسخت فكرة علم المصطلح وأهميته في عالم النحو العربي.

والغوص في دراسة المفاهيم، لا بدّ، سيؤدي إلى النّظر في مسائل المشترك اللفظي في المصطلح الواحد، وتعدّد مفهومه في النحو، وفي النّحو والبلاغة، وفي النّحو والعروض، أو في البلاغة والعروض ... سيؤدي ذلك بالضرورة إلى انتقال بعض المصطلحات من علم إلى آخر،أو التّخلي عنها. ثم يؤدّي،كذلك، إلى النظر في التعدّد اللفظيّ والمفهوم الواحد، ثم إلى التقابل والتضادّ في المفاهيم.

ولعلّها من الأسباب التي أدّت إلى التشتّت الاصطلاحي وتجذيره – أيضاً – وجود مثل تلك المترادفات الكثيرة الدالّة على مفهوم واحد، ويمكن أن تُعدّ المترادفات سبباً،ومظهراً للتشتّت في آنٍ. وقريب من الترادف أيضاً ظاهرة المشترك اللفظي، إذ قد يطلقون مصطلحاً واحداً على عدد من المفاهيم.

أولا : تعريف المصطلح(١) : في ظل الحد والمفهوم

إذا سلّمنا بأنّ "الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء" أو كما قيل "وقيل إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى آخر لبيان المراد(٢)، وأنّه لفظ لغويّ انزاح معناه ودالّه إلى مفهوم له ومرجع يحيل إليه في علم معين، ثم يُقيّد بحدٍّ يضبط مفهومه وخصائصه ليكون جامعا مانعا لاستقرار ذلك العلم، وأن "المصطلحات النحوية والصرفية وغيرها هي ألفاظ لغوية أُخرجت من معناها الأصلي إلى معنى نحوي اصطلاحي خاص بهذا العلم "(٣)، فإننا نؤكّد

---

(١) أفرق بين تعريف المصطلح وبين حدّه، فتعريفه،أولا، يشمل نوعه أي تمييز أنه مصطلح نحوي أو بلاغي، أو صرفي أو بلاغي.. ثم يحمل المفهوم ثانيا. أما الحد فهو الذي يحمل فضلا عن التعريف ذكر الخصائص والشروط التي أكسبت المصطلح تسميته التخصصية وامكانية استخداماته، فالتعريف الاصطلاحي عام والتحديد خاص .

(٢) الكليات للكفوي : ١/ ٢٠١

(٣) عبد الإله نبهان : ابن يعيش النحوي ص ١٧٢

أن عدم الاتفاق فيه هو بادرة أمل لسلامة هذا العلم وغربلته والخوض فيه لتكتمل فصوله، وَتبِين مفاصله، وتسليط الضوء على دقائقه ؛ لإبراز وجهات النظر المعرفيّة، لتأكيد ضرورة تباين المعاني المنساقة في المصطلحات وحدودها ومفاهيمها، ثم لتبرز قيمة الحدود ولا سيما مفاهيمها.

فبما أنّ المصطلح من أرومة اللغة فإنّه ينتمي إلى "مقولة"(categorie)، كأن يكون اسما أو مصدرا، فاتخذ صفة المصطلح بحيث يستقلّ مفهومه عن اسميته أو مصدريته، ثم تتجانس مفاهيمه كأن يستقلّ اللفظ الواحد في العلم ذاته أو في أكثر من علم، كالقياس عند البنَّاء والنّجار، والقياس عند النحويّ، والقياس عند العروضيّ، وغير ذلك من المصطلحات كالخبر عند علماء البلاغة والنحو. تفقد بعض المصطلحات اختصاصها في علم معيّن لتنتقل بالاقتراض إلى علم آخر، كمصطلحيْ المسند والمسند إليه الذي كانا أساسا في علم النحو إلى أن انزاحا إلى علم البلاغة . . .

غير أنّ معضلة التعريف الاصطلاحي (الحدود) يمكن أن تكون محور معضلات علم المصطلح.[١]

وفي تاريخ استخدام مصطلح "المصطلح"،لم تكن لفظة المصطلح متّفقا عليها لإبراز تلك المفاهيم، بحيث نعثر عند النحاة على ألفاظ وتعابير تشير إلى قصد معنى لفظة "المصطلح"، فقد عبَّروا عنه بكلمة "**عبارة**" ؛ إذ إن "العطف من **عبارات** البصريين"[٢] ؛ فنراه في تفكير النحاة يعني أن اللفظ يعْبُر إلى المفهوم،وينقسم في تشكّله اللغوي إلى تشكُّل شكلي وآخر معنوي، انطلاقا من شكله أو معناه. وعبّروا عنه باللقب، " فلقبوا الأول فعلا والثاني عملا" واللقب جزء من العلم]: "وأوضح **من عبارتهم** (حرف تنفيس) قول الزمخشري في حرف الاستقبال"[٣].لنخلص إلى أن معنى المصطلح هو عبور اللفظ إلى المفهوم.

---

(١) Alain REY, La terminologie, noms et notions, p. 39.

(٢) شرح المفصل ٥/ ٣ (العطف للمراجعة).

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ١/ ١٥٨.

ولما قام الدارسون بتصنيف النحو ودراسته، صارت معظم ألفاظهم مصطلحات، "تنقسم إلى قسمين : منها ما تواضعوا واصطلحوا عليها، ولا يعّبر العرب بها إلا عن معنى آخر نحو "**الظرف** و" **الحرف**"، فهذا لابّد من تنبيهٍ للمبتدئ بالحدّ والرسم[الرسم تام أو ناقص : كتشبيه الإنسان بالحيوان الناطق...]، ومنها ما هو على أصل موضوعه في كلام العرب، نحو: الاسم والفاعل والمفعول به، فهذا لا إشكال فيه لناظر في صناعة النحو"(١).

أ - تعريف الحدّ :

لعل أهمية الحدود في أنها عنصر مهمّ لاستقرار المصطلحات، إلا أنّ الفقهاء والفلاسفة والنحاة غرقوا في تفاصيل كثيرة أطلقوها على الحدّ، وخاضوا في تعريفات متعدّدة، فتداخلوا بين الحدّ والتعريف، ومنهم من فرّق بينهما : "اعلم أن الحدّ والمعرِّف في عُرف النحاة والفقهاء والأصوليين اسمان لمسمّى واحد. وهو ما يميزالشيء عمّا عداه ولا يكون كذاك إلا ما كان جامعا مانعا"(٢)، و" الحد هو الدال على حقيقة الشيء "(٣). غير أني أميل إلى التفرقة بينهما من حيث إن التعريف عام يشمل المفهوم والعلم الذي ينتمي إليه،والحدّ خاص أكثر دقة يعرض لتفاصيل المصطلح وخصائصه واستخداماته.

والفرق بين الحدّ والحقيقة : "إن الحدّ ما أبان الشيء وفصّله من أقرب الأشياء بحيث مُنع من مخالطة غيره له، وأصله في العربية المنع"(٤). أوضح ابن يعيش ذلك الفرق بين الحدّ والحقيقة" اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيا حدُّوه بحدٍّ يحصل لهم الغرض

---

(١) السهيلي : نتائج الفكر م.س: ص ٥١

(٢) عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت٩٧٢ هـ) : شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة القاهرة. ط٢، ١٩٩٣. مقدمة المحقق

(٣) أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) : الإيضاح في النحو. تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط ٥، ١٩٨٦ ص٤٦

(٤) الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال العسكري٠ت ٤٠٠هـ) : الفروق اللغوية علق عليه محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية، بيروت لبنان. ط١، ٢٠٠٠. ص ٤٤

المطلوب، وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول "[١].

و أبرز "ما ذكروه عن الفرق بين الحدّ وشرح الاسم فتلخيصه أن المحدود المميز عن غيره، إذا تصورت حقيقته فقد يكون هو الموجود الخارجي، وقد يكون هو المراد الذهني. وقد يراد بالحدّ تمييز ما عناه المتكلم بالاسم وتفهيمه، سواء كان ذلك المعنى الذي أراده بالاسم ثانيا في الخارج أو لم يكن، وقد يراد به تمييز ما هو موجود في الخارج"[٢]،هذا ما عنيت به الخصائص التخصصية، والعلائقية للمصطلح. والحدّ "يكون تارة بحسب الاسم وتارة بحسب المسمّى. وقيل الحدّ يكون تارة بحسب الشيء وتارة بحسب حقيقته، وإن كان الحدّ بحسب الاسم قد يكون مطابقا للخارج. لكنّ المقصود أن الحدّ تارة يميز بين المراد باللفظ وغير المراد، وتارة يميز بين الموجود في الخارج من الأعيان وبين غيره، وهذا التمييز إنما يحصل بواسطة ذلك "[٣]، وفي حدود المصطلح النحوي تبقى حقيقة المحدود هي المقصودة، للتفرقة بين المسميات.

ثم أمعنوا في تعريف الحد على ضوء المعطيات الفلسفية فقالوا : "الحدّ إنّما يتألّف من الصفات الذاتيّة إن كان حقيقيا وإلا فلا بدّ من العرَضية. وكل منهما إما أن يكون مشتركا بين المحدود وغيره، وإما أن يكون مميزا له عن غيره. فالمشترك المحدود الذاتي : الجنس، والمميز الذاتي الفصل والمؤلّف منهما النوع، والمشترك العرضي هو العرض العام، والمميز العرضي هو الخاصة. وقد يعبّر بالخاصة عمّا يعرض للنّوع وإن لم يكن عاما لأفراده، لكن تلك الخاصة لا يحصل بها التميّز كما قد يعبر بالنوع وبالنسبة إلى ما تحتها من جنس. ولكن هذا وأمثاله من جزئيات المنطق التي ليس هنا المقصود الكلام

---

(١) ابن يعيش شرح المفصل ١/ ٧٠

(٢) تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) : كتاب الرد على المنطقيين دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لا ط، لا تا. ص٢٩

(٣) تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) : كتاب الرد على المنطقيين دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لا ط، لا تا. ص ٣٤

فيها، فإن للكلام على ما ذكروه في الجنس والنوع مقاما آخر غير ما علق في هذه العجالة "[١]، من هنا لا نستغرب وجود حدود ناقصة، قد تتوزع على الأمثلة، وعلى حدّ المصطلح بمرادفه،أو معناه اللغوي، أو خصائصه، أو ضده، أو تعليل تسميته...

حقيقة الأمر كما أرجح " أنّ الحدّ هو أن تصف المحدود، بما تفصل به بينه وبين غيره. والصفات تفيد معرفة الموصوف خبرا وليس المخبر كالمعاين، ولا من عرف المشهود عليه بعينه كمن عرفته بصفته وحليته. فمن عرف المسمّى بعينه كان الاسم مغنيا له عن الحدّ كما تقدّم. ومن لم يعرفه بعينه لم يفده الحد ما يفيد الاسم لمن عرفه بعينه، إذ الاسم هناك يدلّ على العين التي عرفها بنفسه.والمرجح في "الحد لمن لم يعرف العين إنما يفيده معرفة النوع، لا معرفة العين "[٢]، وفي هذا ميل إلى إطلاق الحد على الجامع المانع،وإلا فهو ناقص. لأن المطلوب بالحدّ تعريف الحقيقة العامة الجامعة المانعة، وتصور: المعين " إنما يستلزم تصوّر الحقيقة مطلقا، لا بشرط العموم والمطابقة "[٣].

من هنا وجب أن نميّز بين تعريف المصطلح وحدّه وبين التعريف المعجمي : " الحدود النحوية أكثر وصفا من التعريفات المعجمية"[٤]،

وحدّ المصطلح حدٌّ تخصصي، وأما تعريفه فعامّ يقرب من حدّ ألفاظ اللغة العامة في المعجم اللغوي العام.

لعلّ أزمة الاتفاق على تحديد المصطلحات النحوية وتبيان مفهوماتها، من الأهمية بمكان، وهي كانت غائبة عن الدرس النحوي تماما، لولا اللمُّ المتناثر

(١) تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) : كتاب الرد على المنطق٥يين دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لا ط، لا تا. ص٥

(٢) تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) : كتاب الرد على المنطقيين دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لا ط، لا تا. ص ٤٢

(٣) تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) : كتاب الرد على المنطقيين دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لا ط، لا تا. ص٨١

(٤) Maria Teresa Cabré: Sur la représentation mentale des concepts : bases pour une tentative de modelation. : LES SENS EN TERMINOLOGIE.Presses universitaires de Lyon,2000, ISBN :2-7297-0641-0 p 25

منها هنا وهناك، ولم تخصّص، بداية الأمر، كتب موحّدة لذلك ما جعل الاضطراب بارزا في تنوع المصطلحات وعدم توحيدها، وبالتالي تعدّد مفاهيمها إن اتفقت مبانيها، وإلا لحُلَّت معظم مشاكلنا في استقرار المصطلحات النحوية وتوجيهها نحو التوحيد والاتفاق لكنّ وجود بعضها - واستمرار العلم والتطوّر يقتضيان ذلك - ظلّ خجولا على كثير من الهنات.

وهنا دخل الدارسون في تصنيف العلم فقالوا : " العلم إما "تصوّر " و إما " تصديق ". فالطريق الذي ينال به التصور هو " الحدّ " والطريق الذي ينال به التصديق هو القياس "(١).

لنصل إلى الرأي الذي نميل إليه أن" دور التعريف في المصطلح يكون في وصف مضمونه بالطريقة الأنسب. يجب أن يكون التعريف دقيقا، واضحا، مقتضبا، ولكنْ يجب في الوقت نفسه أن يبرز السمات الدالة الخاصّة بالمصطلح الذي نعالجه ... ومن الأنسب أن نختار له تعريفا موسوعيا شاملا ...كونه وصفيا، يعطي صورة أفضل عن الحقائق التي نتحدث عنها"(٢).

١ .ارتباط الحدّ بمعنى المصطلح :

قد يرتبط الحدّ بالمعنى الخاص للمصطلح، لذلك تعمد ألفاظ الحدّ إلى الاحاطة بمفهوم ذلك المصطلح والمرجع الذي يحيل إليه ؛ لأن ذلك مرتبط بمستمع الحدّ الذي هو مركّب من ألفاظ كلّ منها لفظ دالّ على معنى، " فإن لم يكن(المستمع) عارفا قبل ذلك بمفردات تلك الألفاظ على معانيها المفردة لم يمكنه فهم الكلام "(٣).

ودائرة المعاني واسعة مطلقة قد يكون لها ارتباط بالأفهام والأذواق التي لا نقاش فيها "إنهم يقولون : إن للمعترض أن يطعن على حدّ الحاد بالنقض

---

(١) تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) : كتاب الرد على المنطقيين دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لا ط، لا تا. ص ٤

(٢) P. AUGER et L. J. ROUSEAU, Méthodologie de la recherche en terminologie, p. 33.

(٣) تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) : كتاب الرد على المنطقيين دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لا ط، لا تا. ص ١٠

والمعارضة. والنقض إما في الطّرد وإما في العكس. أما الطّرد فهو أنه حيث وجد الحد وجد المحدود، ويكون الحد مانعا، بل دخل فيه غيره، كما لو قال في حد" الإنسان" إنه " الحيوان" وأما العكس وهو أن يكون حيث انتفى الحد انتفى المحدود لكون الحد جامعا. وإذا لم يكن جامعا انتفى الحد مع بقاء بعض المحدود، كما لو قيل في حد الإنسان إنه العربي فلايكون الحد منعكسا، ولو استعمل لفظ الطرد في موضع العكس لكان سائغا. والمقصود أنه لا بد من أن يكون مطابقا للمحدود، لا يدخل فيه ما ليس من المحدود و لا يخرج منه ما هو من المحدود، فمتى كان أحدهما أعمّ كان باطلاً بالاتفاق وسمي نقضاً"[١].

فمن قبيل ارتباط المعنى بالحد، لا بد من الفلسفة لتوضيح المصطلح وحدّه ومفهومه. لم يعنَ سيبويه " في كتابه كثيرا (بها)، وهي أَثَرٌ من آثار الفلسفة والمنطق، وكان له (للمنطق) فضل تقريب النحو إلى الأذهان حتى ليستطيع أن يفهمه الصبيان على عكس ما كان عليه سيبويه من العمق والصعوبة[٢]. إلا أن ذلك، وفي خضمّ التسميات النحوية المتقاربةِ الخصائصِ والدلالات قد يُغرق الدارس في متاهات معرفة المرجع المعنوي الذي يحيل إليه المصطلح :كما حدث في تاريخ المصطلحات النحوية "التفسير عند الفراء هو المفعول له (يقصد به التعليل) والتفسير بمعنى التمييز (ذكره الزمخشري) وكذلك البدل وعند البصريين بدل المطابقة "[٣].

٢.الفرق بين حدّ المصطلح وبين خصائصه:

قد يرتبط المصطلح بجملة خصائص تعين على إبراز حدّه ؛ لذلك نجد من ميّز بين خصائص المصطلح وبين حدّه. يقول ابن الحاجب : " الفرق بين الحدّ والخاصّة أن الحدّ لا بدّ أن يكون في جميع آحاد المحدود، والخاصة هي التي يكون في بعض آحاده خاصة"[٤] وكذلك التفريق بين العلامة و بين الحدّ،

---

(١) تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) : كتاب الرد على المنطقيين دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لا ط، لا تا. ص ١١

(٢) ابن النديم : الفهرست ١٠٠

(٣) المختار أحمد ديرة: دراسة في النحو الكوفي، مرجع سابق ص ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨

(٤) ابن الحاجب: الإيضاح ١/ ٦٦

وظني أنه لايمكن أن تكون العلامة جزءا من الخصائص، يقول ابن يعيش: " الفرق بين العلامة والحدّ أن العلامة تكون بالأمور اللازمة[التابعة] والحد بالذاتية. والفرق بين الذاتي واللازم أن الذاتي لا تفهم حقيقة الشيء بدونه، ولو قدرنا انعدامه في الذهن، بطلت حقيقة ذلك الشيء. وليس اللازم كذلك ألا ترى أنّا لو قدّرنا انتفاء الحدث والزمان لبطلت حقيقة الفعل "(١).

نجد من الدارسين من اعتبر أن الحدّ هو دخول في تفاصيل الخاصية الاصطلاحية، وهو اعتبار دقيق على الأرجح، يضبط المحدود بمساحة عمله وإحاطته بالخصائص والمفهوم: "فالتحديد أي فعل الحدّ، أي إيراد حد الشيء وهو ما يدل على الشيء دلالة مفصّلة، بما به قوامه بخلاف الرسم، فإنّه يدلّ عليه دلالة مجملة "(٢)، و لا ينتقص شيئا؛ لأن " القصد من الحدِّ تمييز المحدود عما يشاركه " (٣)، وبذلك يكون الحد قد أدّى غرضه.

- **حد النحو:**

جمع ابن هشام للنحو حدودا شتى والاها بكتابه، منها تمثيلا لتداخل الآراء في الحدود:

- "قول ابن جني في الخصائص (النحو) انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتكسير والإضافة وغير ذلك ليلحق مَن ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة"(٤).
- ومنه نقلا عن الخضراوي : النحو علم بأقيسة تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لسان العرب "(٥).

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٤/ ٢٠٥

(٢) التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون : ١/ ١٩

(٣) أبو البقاءعبد الله بن الحسين العكبري (٥٣٨ ٦١٦) اللباب في علل الإعراب تحقيق غازي طليمات دار الفكر المعاصر بيروت، ط ١، ١٩٩٥. ١\ ٤٥

(٤) جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (٧٠٨- ٧٦١هـ): كتاب الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية. جمعها نسيب نشاوي في كتاب عنوانه : مقالات هامة لابن هشام في اللغة والنحووالصرف. دار الجيل بيروت.ط١، ١٩٩١م. ص ٩٩، ١٠٠

(٥) جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (٧٠٨- ٧٦١هـ): كتاب =

- قال صاحب البديع[محمد بن مسعود المعرّي] النحو صناعة علميّة يعرف بها أحوال كلام العرب من جهة ما يصحّ ويفسد في التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد، وبهذا يعلم أن المراد بالعلم المصدّر به حدود العلوم الصناعية ويندفع الإيراد الأخير على كلام ابن عصفور "[1]".

وقد سعى النحاة عند وضعهم الحدود أن تكون محكمة قائمة على حقيقة تتمثّل في كل عنصر من عناصرها، " فالحدّ قول وجيز يستغرق المحدود، ويحيط به ؛ ولذلك سمّاه المتكلّمون الجامع المانع، أرادوا بقولهم "الجامع" أنه يجمع المحدود حتى لا يشذ منه شيء، وأرادوا بقولهم المانع، أنه يمنع أن يدخل في المحدود شيء ليس منه أو يخرج منه شيء هو منه "[2] ؛ إلا أنّ الحدّ قد يستغني ببعض الشيء عن بعض الخصائص العامّة؛ لأن ذلك لا يُذهب عنه التّسمية بالحد بمعنى أنه لايكون بالضرورة حدا تاما بل ناقصا أو بالضد والتمثيل ..، وإنما هو مرتبط بدراسة اللفظة ومعناها ومدى ارتباطها بالمفهوم، و" ليس من الضروري أن يحمل المصطلح كلّ صفات المفهوم الذي يدلّ عليه، فالمصطلح يحمل صفة واحدة على الأقل من صفات ذلك المفهوم "[3]، تفسير ذلك أن المصطلح لايحمل في صيغته اللغوية القدرة على التعبير عن جميع السمات التي للمفهوم إنما يعبر عادة عن واحدة منها،وقد يعبر عن أكثر من سمة واحدة لكنه يبقى على أي حال أعجز من أن يستطيع التعبير عن جميع السمات أو معظم السمات التي نجدها في الحد.

= الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية. جمعها نسيب نشاوي في كتاب عنوانه : مقالات هامة لابن هشام في اللغة والنحووالصرف. دار الجيل بيروت ط١، ١٩٩١م. ص ١٠٠

(١) جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (٧٠٨- ٧٦١هـ): كتاب الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية. جمعها نسيب نشاوي في كتاب عنوانه : مقالات هامة لابن هشام في اللغة والنحووالصرف. دار الجيل بيروت ط١، ١٩٩١م. ص ١٠١

(٢) البطليوسي : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي. دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية، ساسلة كتب التراث ١٩٨٠ ص٦٠

(٣) محمود فهمي حجازي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح. دار غريب للطباعة والنشر. لا ط، لا تا ص ١٥

وعليه، ومن كل ما سبق، **نجد أن حدّ المصطلح هو تفسيرُ مصطلح معيّنٍ في علمٍ معيّن وفق معايير معنوية وضوابط مفصّلة تتعلق بخصائص كلّ مصطلح، يتحدّدً مفهومه ويتّضح ليحيل إلى مرجع واحد دون سواه، في ذلك العلم الواحد، يتحدّد من سياق النص والموضوع الذي يرد فيه.**

وباختصار : **الحدّ هو ضبط قواعد علمٍ ما، وفْق مصطلحاته بتبيان مفاهيمها وخصائصها وعملها.**

ب - في نشأة الحدود النحوية:

تشير الدراسات إلى أن كتب الحدود ظهرت عند الكوفيين، بعد الانخراط في وضع المصطلحات العلمية. ونشأتها كانت متأخرة بالنسبة لتقدم دراسة النحو. ولو كانت سابقة ومتزامنة مع بداية دراسة النحو لحلت مسائل كثيرة. من هنا يجب أن نلقي الضوء على بعض تلك الكتب، وتلك الحدود.

كتب الحدود ونشأة هذا العلم(١) :

لعل أوّل كتاب موسوم بذلك كتاب الكسائي. وفي دراسات لجيرار تروبو تابع فيها مسيرة الحدود النحوية ومصطلحاته، " ظهر عنوان كتاب الحدود، مؤخرا في النحو العربي، وذلك عند نحاة الكوفة الذين طالعَنا به للمرة الأولى، عندما ذكر القفطي كتاب الحدود للكسائي الذي توفي ١٩٠ هـ.كما ذكر ابن النديم أربعة آخرين من نحويي الكوفة"(٢) :

هم الفراء(ت٢٠٧ هـ) وهشام بن معاوية(ت٢٠٩هـ) ومحمد بن سعدان(ت٢٣١هـ) وثعلب (ت٢٩١ هـ) .حدود الإعراب ليحيى بن زياد الفراء النحوي ت ٢٠٧هـ ذكر فيه أربعين حدّا في الإعراب، حدّ النحو لأبي العباس أحمد بن يحي بن ثعلب النحوي المتوفى سنة ٢٩١ هـ، حدود القياس لهشام

---

(١) سأراعي التسلسل الزمني بحسب وفاة مؤلفي كتب الحدود

(٢) Gérard TROUPEAU: Les livres des définitions grammaticales dans la lexicographie arabe. Zeitschrift farabische Linguistik (Journal de Linguistique Arabe), Heft 15,Herausgegeben von Hartmut Bobzin und Otto Jastrow. 1985. p 146

ابن معاوية النحوي الكوفي ت ٣٠٩ هـ ثمّ كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي ت ٣٣٧ هـ، الذي تعرّض لأنواع الحدود وربطها بين الفلاسفة والمناطقة والأصوليين، ثم الحدود الأكبر والأصغر لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني النحوي ت ٣٨٤ هـ، ، وعثرنا عند الزمخشري على كتاب بعنوان الحدود وأغلب الظن، ونحن لا نعرف شيئا عن هذا الكتاب غير ذكره والإشارة إليه في المصادر والمراجع، أنه كتاب في الحدود الفقهية، ثم حدود النحو لجمال الدين عبد الله الفاكهي المكي ت ٩٧٢ هـ [١]، هو الكتاب الذي ينشر في موضوعه فيما يعلم [٢].

يبدو أن الكتب القديمة في تحديد المصطلحات العلمية لم تكن كثيرة عند العرب. فإننا في مضمار النحو نحوز ثلاثة كتب صغيرة فقط في تحديد المصطلحات المستعملة في هذه الصناعة وهي :

" - كتاب الحدود في النحو لعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ)

- كتاب بغير عنوان لأحمد هبة الله الجبراني (ت ٦٦٨ هـ)

- كتاب حدود النحو لعبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) " [٣].

يحدّد المصنّف في هذا الكُتيّب تسعين مصطلحا نحويا تتعلق بجميع أجزاء النحو والتصريف، وذلك باستعمال أربع مئة وثلاث وخمسين كلمة، "يلاحَظ أن الجبراني يورد المصطلحات بدون ترتيب ظاهر، وأنه يحد مرارا بعده تحديدات لمصطلح واحد، فإنه يحدّ بتحديد واحدٍ لثمانية وأربعين مصطلحا، وبتحديدين لستة وعشرين مصطلحا، وبثلاثة تحديدات لستة عشر مصطلحا" [٤].

---

(١) عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت٩٧٢ هـ) : شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة القاهرة. ط٢، ١٩٩٣. مقدمة المحقق ص ٢٤، ٢٥.

(٢) عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت٩٧٢ هـ) : شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة القاهرة. ط٢، ١٩٩٣. مقدمة المحقق ص ٢٦

(٣) جيرار تروبو مقالة بعنوان : كتاب في تحديد المصطلحات النحوية لأحمد هبة الله الجبراني. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الرابع المجلد ٧٠ تشرين الأول ١٩٩٥. ص ٦٢٤

(٤) جيرار تروبو مقالة بعنوان : كتاب في تحديد المصطلحات النحوية لأحمد هبة الله الجبراني. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الرابع المجلد ٧٠ تشرين الأول ١٩٩٥. ص ٦٢٥

ثم شرح الفاكهي مئة وخمسة حدّا في شرحه لحدود الرماني لمئة وخمسة مصطلحات لم تشمل مصطلحات النحو كافّة.

إذ يعتبر الدارسون الحدّ صنعة عظيمة، ولا يرقى إليها إلا أصحاب القدرة المنطقية: " "أما ما ذكروه من صناعة الحدّ فلا ريب أنهم وضعوها وضعا. وهم معترفون بأن الواضع لها أرسطو، وهم يعظمونه بذلك، ويقولون لم يسبقه أحد إلى جميع أجزاء المنطق، وتنازعوا هل سبق أحد إلى بعض أجزائه"[١].

لم تكن كلمة الحدّ تعني "التعريف" في الكتب السابقة الذكر، بل هي مرادفة أحيانا لكلمة "باب" عند سيبويه[٢]، هذا يعني أن سيبويه والبصريين قسموا مؤلفاتهم بحسب الباب، والكسائي والكوفيين بحسب الحد [٣]

نلحظ ذلك من خلال تعريف المصطلحات النحوية القاسم المشترك الذي يجمع بين منهجية كل من سيبويه، ومنهجية الكسائي، وأن جلّ المصطلحات بداية العهد كانت متقاربة إلى حدّ أنها مكرورة: "من البديهي أن مفردات الجبراني والفاكهي تمثل كثيرا من التشابه. وذلك ناجم عن أن النحويْيْن المذكورَيْن يعرِّفان فقط المصطلحات النحوية"[٤]

كما في ذلك، تمثيلا لا حصرا، تحديد مصطلح النحو : "حدّ النحو :

---

(١) تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) : كتاب الرد على المنطقيين دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لا ط، لا تا. ص ٢٧

(٢) ورد مصطلح الباب عند سيبويه لمفاهيم متعددة : الباب يرادف القياسفي قوله : " . . . لاينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطرد وأنت تجد له نظائر " الكتاب ٢/ ٣٧٦ وبمفهوم آخر : " وترك التاء في جميع هذا الحد والوجه " الكتاب ٢/ ٤٩، وقوله هذا باب الرفع فيه وجه الكلام " الكتاب ٢/ ٢٣

(٣) Gérard TROUPEAU: Les livres des définitions grammaticales dans la lexicographie arabe. Zeitschrift farabische Linguistik (Journal de Linguistique Arabe), Heft 15, Herausgegeben von Hartmut Bobzin und Otto Jastrow. 1985. p 14ñ

(٤) Gérard TROUPEAU: Les livres des définitions grammaticales dans la lexicographie arabe. Zeitschrift farabische Linguistik (Journal de Linguistique Arabe), Heft 15, Herausgegeben von Hartmut Bobzin und Otto Jastrow. 1985. p 1ç

علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابا وبناء "[(١)].

إن خير ما يؤكّد أنّ علم الحدود النحوية لم يكن مستقلا بذاته، ولا معنيّا بالدراسة عند القدامى هو عدم وجود كتب لذلك، بحيث تكون مجالا للتجديد والتقدم؛ لأن "دراسة كتاب الحدود تُظهر أن المصطلحات النحوية التي عرّفها الرماني هي تقليدية ولم نجد أي تجديد في هذا المجال. هذا الشيء يقلّل من الدور المعطى للمنطق في التفكير النحوي عند الرماني. إلا أن هذه الدراسة تظهر أيضا أن حوالى خمسة عشر مصطلحا من التي أعطاها، أقرب إلى التي أعطاها المنطقيون من تلك التي أعطاها النحويون. وعليه يجب التعرّف جيدا إلى أن تعريف الجملة على أنها مركّبة من حامل ومحمول (مسند ومسند إليه) هو غريب كليّا عن التعريف العربي التقليدي"[(٢)]

عاد، بعد تلك الفترة، الاهتمام بدراسة الحدود إلى واجهة العلوم النحوية، و غاص المنطق وسادت الفلسفة، فغرق النحويون في وضع أكثر من حدّ للمصطلح الواحد لذلك، "اشترط المصطلحيون الجدد أن يكون المصطلح الواحد دالّا على مفهوم واحد، وواحد فقط حتى يتجلّى معناه وتنكشف دلالته فيسهل على المتلقي إدراك أجزاء [الحد] اللاحقة به، وتقبُّل مضمونه بلا إشكال"[(٣)].

ثم نظر بعض الدارسين إلى أن معظم هذه الحدود مترادفة رغم تعددها، والواقع أنّ في معظمها اختلافا كبيرا، رغم ظهور ظاهرة الترادف فيها، إلا أن

---

(١) عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي (ت٩٧٢ هـ) : شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة القاهرة. ط٢، ١٩٩٣. مقدمة المحقق ص ٥٣

(٢) Gérard TROUPEAU: Le premier chapitre du "livre des des définitions" D'AL-RUMMANI. MELANGES A LA MÉMOIRE DE PHILIPPE MARÇAIS.LIBRAIRIE D'Amerique et d'orient. Adrien MAISONNEUVE. 11 rue ST. SULPICE,PARIS 6 eme 1985. p187

(٣) عبد المنعم شعبان الغرباني : المصطلح اللساني في كتابات أبي العباس المبرد بحث لنيل شهادة الدبلوم الدراسات العليا في اللغويات، جامعة محمد الخامس المغرب الرباط، كلية الآداب، ١٩٩٨ ١٩٩٩ ص ٣٧

بعض التغيير في الصياغة قد يؤدي إلى تغيير في المفهوم والمرجع ؛ لأن : "الترادف في الحدّ عند الأصوليين مرتبط بعلاقته بالمفهوم، وكل اختلاف فيه قد يؤدي إلى اختلاف كليهما، وإلا لما ميّز الأصوليون المترادف من الحد والمحدود، إذ يدلّ الحدّ على المفردات مفصَّلة بأوضاع متعددة بخلاف المحدود ؛ فإنه يدلّ عليها مجملة بوضع واحد "[١].

ثانيا : الحدود عند الزمخشري :

تابع الزمخشري من سبقه من النحاة في الحاجة إلى الحدود النحوية، إلا أن تركيزه على تحديد المصطلحات أمر بات واضحا في تفكيره وفي ذهنيته المعجمية. فقد تنوعت الحدود عنده، وتباينت الحاجة إليها بين كتاب وآخر من مؤلفاته التي تُعنى بالنحو، أو ما يتضمّنها شيء من النحو.

لم يضع الزمخشري أكثر من حدّ للمصطلح النحوي، والحدود التي وضعها كانت مقتضبة، بالإضافة إلى أنواع الحدود عنده : الحد التام فقط، الحد بذكر أقسام ماهية المصطلح والمثال، والحدّ بالمثال، الحد بتفصيل أجزاء المحدود / الحد بالخاصّية الملازمة، الحد بالخاصيّة غير الملازمة، الحدّ العلائقي (ملازمة التذكير والتأنيث)، الحدّ بالمقايسة المعنوية والصرفية والزمان كالفعل إنما هو مضي الليل والنهار.

حدَّ الزمخشري، في المفصل، عددا لا بأس به من المصطلحات، ولم يبدأ حديثه عن موضوع نحوي، كحديثه عن الاسم، ثم الفعل، ثم الحرف، وعن مبتدأ والخبر والفاعل والمفعول . . . إلا وشرع في تحديده، وأهمل تحديد المصطلحات التي تتفرع من مصطلحات الأصول تلك، بحكم أن سياقها يدل عليها، فذهب شارحو مفصّله إلى حدّها وبخاصة ما كان غامضا منها في سياق حدّ ما. وأهمية الخوض في ذلك أن **نطَّلِع على الحدّ الذي استخدمه الزمخشري**، وذلك باستخراج حدٍّ للمصطلح الذي لم يحدّه، من خلال أمثلة وشواهد وخصائص المصطلح، وتعليل بعض مبررات ذلك قدر الامكان ؛

(١) محمد نور الدين المنجد : الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق. دار الفكر المعاصر بيروت ط٢، ٢٠٠١. ص٩٥

ليصار إلى وضع حدٍّ متجانس لهذه المواصفات ضمن ذات المفهوم الذي قصده من إطلاقه.

من هنا الضرورة لمحاولة وضع حدّ للمصطلحات التي لم يحدّها الزمخشري من خلال السياق الذي ورد فيه وفق ما نتعارف عليه في تدريسنا الجامعي، ثم عدت إلى تلمّسها عند شراح المفصل السابقين خصوصا، وأن هناك عددا غير يسير منها ذكرها في مؤلَّف دون آخر من مؤلفاته، وبخاصة الكشاف الذي قلل من تحديد مصطلحاته تحديدا نحويا، معوّضا بالشرح اللغوي إن اقتضى الأمر ذلك. وسُجِّلت جملة اعتراضات اعترضها ابن يعيش، وابن الحاجب على حدوده، وسجّلت بالطبع موافقات سأثبتها تحت عنوان مستقلّ.

من قبيل موافقات ابن الحاجب لحدود الزمخشري تبنّيه إياها، ومحاولة تذليل تفاصيلها وتوضيحها: "الحدّ لا بدّ أن يكون مركّبا من جنس وفصل، فالجنس يحصر المحدود وغيره، والفصل يفصله عن غيره. وقوله [أي الزمخشري] "ما دلّ على معنى" يحصر الاسم والفعل والحرف وقوله "في نفسه " فصل الاسم والفعل عن الحرف وقوله "دلالة مجردة عن الاقتران " فصل الاسم عن الفعل "[1].

أ - أنواع الحدود عند الزمخشري:

ينقسم الحد إلى تامّ وناقص، ففي" الحد التام يستعرض الحادُّ جميع أنواع المعرّف، وفي الناقص يكتفي بذكر بعض أجزاء الحقيقة عن المصطلحات[2]. إلا أن ما أسماه ابن يعيش حدّا فاسدا، فيجب أن لا نصنّفه في الحدود التي حدّها الزمخشري إلا إذا اعتبرنا أنه كان يعتبرها من الحدود، لنظهر وجهة نظر الشرّاح في إفساد بعضها .

---

(١) الإيضاح ١/ ٦٣

(٢) عبد المنعم شعبان الغرباني : المصطلح اللساني في كتابات أبي العباس المبرد بحث لنيل شهادة الدبلوم الدراسات العليا في اللغويات، جامعة محمد الخامس المغرب الرباط، كلية الآداب، ١٩٩٨ ١٩٩٩ ص ٢٦

وفي دخول المنطق إلى وضع الحدود وتأويلاتها، قد اضطرتهم ملاحظة الشروط المنطقية في أحيان كثيرة " على الانزلاق في خطأين : إذ كانوا بين أن يضحوا ببعض جوانب الظاهرة التي يسوقون التعريف لبيانها لكي يسلم لهم شكل التعريف وبين أن يضحّوا بالشكل المنطقيّ للتعريف حرصا على تمييز المعرّف بصورة أقرب إلى مراعاة الاعتبارات اللغوية، منها على ملاحظة الشروط المنطقية، وتحليل التعريفات المنسوبة إلى هذه المرحلة يثبت شيوع الخطأ الأوّل من هذين الخطأين بحيث يمكن أن يعدّ الاتجاه السائد في البحث النحوي في هذه المرحلة هو " تطبيق الخصائص المنطقية للحدّ في التعريفات النحوية " ولعلّ في مناقشة النحاة لما قدّمه صاحب المفصل من تعريف للصّفة ما يوضح نمط التفكير الذي امتدّ أثره منذ أوائل القرن الرابع حتى العصر الحديث "[(١)] .

لم يستقرّ الحدّ عند الزمخشري نفسه، فهو مختلف بين مؤلَّف وآخر من مؤلفاته. ورد الحدّ في كتابه الأنموذج في النحو بإضافة كلمات على الحدّ : " **المثنّى هو ما لحقت آخره ألف وياء، مفتوح ما قبلها لمعنى التثنية، ونون مكسورة عوضا عن الحركة والتنوين**"[(٢)]. أما في المفصّل فقد ورد : " **هو ما لحقتْ آخره زيادتان : ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، لتكون الأولى علَما لضمّ واحد إلى واحد، والأخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين اللتين (الثابتتين)**[(٣)] في الواحد"[(٤)] .

يعلل الشارح هذا الحدّ : " رجلان ورجلين، فإن الألف والياء فيهما إنما لحقتا لتدلا على معنى التثنية، والنون إنما لحقت لتكون عوضا عن حركة

---

(١) علي أبو المكارم : تقويم الفكر النحوي. دار الثقافة بيروت. ط ١، ١٩٧٥. ص ١٢٩

(٢) الأردبيلي شرح الأنموذج ص ٩٢

(٣) وردت كلمة (الثنتين) في نسخة "بو ملحم ص ٢٢٩، وعند اميل يعقوب في إعادة طباعة المفصل مصوبا أورد (الثابتتين) ص ٢٢٣والحقيقة أن الصواب كما ورد في شرح الأنموذج (اللتين) [يرجى المراجعة في تقيق كمال جبري أمين الحاج محمود مكتبة ليون]

(٤) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري. تحقيق علي بو ملحم.دار ومكتبة الهلال بيروت ط ١ ١٩٩٣

رجل، وتنوينه، فقوله " **ما** " شامل لجميع الأسماء، وقوله "**لحقت آخره ألف أو ياء** " يخرج ما لايكون كذلك. لكنه شامل لمثل عثمان وحسين، وقوله "**لمعنى التثنية** " يخرج ذلك"[١]. ذلك ما يعقِّد تحديد الحدود ونسبتها إلى نوع معين، من التي نورد منها :

١.**الحدّ التام** : هو الحدّ الجامع المانع، المثال الذي تسعى إليه الفلسفة نحو الكمال دون الاعتراض أو الاحتراز، بحيث لا يقبل أي زيادة أو نقصان أو تعليق يؤدّي إلى إبراز المفهوم المرجعيّ الذي يقصد إليه المصطلح بشكل شامل دون ترك ثغرات لما يشذّ من خصائص المصطلح. وهو الهدف السامي لاستقرار علم المصطلح النحوي، وغاية العاملين في هذا المجال، لتُضبط أمور علم النحو وتستقيم أحواله.

مهما حاولنا تصنيف بعض حدود الزمخشري في هذه الخانة تبقَ المسألة مجال أخذ وردّ لما تدخل في ذلك المذاهب والمدارس والأذواق في الأفهام المختلفة ؛ وإن كان الزمخشري يسعى إلى إيرادها.

٢. **الحدّ المفصّل**: هو الحدّ التامّ الذي تزيد عليه تفريعات الخصائص الدقيقة للمصطلح. ويقابل ذلك الحدّ الناقص الذي ينقسم إلى أقسام منها :

٣.**الحدّ العام (المطلق)** : عرّف الزمخشري الترخيم بقوله : " **الترخيم حذف آخر الاسم على سبيل الاعتباط** "(المفصل ٧١)، فعقّب عليه ابن يعيش بقوله : " اعلم أن الترخيم في كلام العرب على ضربين : ترخيم يكون في باب التحقير، وهو حذف زوائد الاسم إن كانت فيه، نحو قولك في أسود سويد وفي أزهر زهير. . . . وترخيم يختص باب النداء، وهو ما نحن بصدد فسْره وشرحه، وهو حذف آخر الاسم المفرد المعرفة في النداء "[٢].

٤.الحدّ بالمرادف : أن يأتي بتسميةٍ مرادفةٍ للمصطلح(مصطلح مرادف)، أو يقرب كما حصل في مصطلح **الكلام** قائلا ويسمى **الجملة**، فقط للتقريب اقتناعا منه أن الجملة جزء من الجملة.

---

(١) الأردبيلي شرح الأنموذج ص ٩٢

(٢) شرح المفصل ٢/ ٢١

٥.**الحدّ بالمعنى اللغوي** : هو التفسير اللغوي لتسمية المصطلح، كما في حد التمييز الذي يقال له التفسير.

ففي مبحث حروف الإضافة قال الزمخشري : " سُمّيت بذلك ؛ لأنّ وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال إلى الأسماء ".

٦ . **الحدّ بالمعنى الوظيفي: كما في حدّه الصفة** : " هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات، وذلك نحو طويل و قصير ..." ، إلا أن في هذا الحد لبسا، لا يكفي الفصل في المسألة ؛ لأن " الخبر دال على بعض أحوال الذات نحو : زيد قائم "(١).

٧.**الحدّ بالخاصيّة (الخصائص)**: تكمن دراسة خصائص المصطلح في تعزيز الحدّ، وذلك بمقابلة هذه الخصائص وتطبيقها عليه لمعرفة إن كان الحد مشتملا على هذه الخصائص، لاحظاً إيّاها، أو تاركا بعض الاستثناءات أو الشواذّ.كما لو أخذنا عيّنة على ذلك مصطلح **الحال** : " شبه الحال بالمفعول من حيث إنها فضلة مثله جاءت بعد مضيّ الجملة. ولها بالظرف شبه خاص من حيث إنها مفعول فيها ومجيئها لبيان هيأة الفعل أو المفعول، وذلك قولك ضربت زيدا قائما تجعله حالا من أيّهما شئت وقد تكون منهما ضربة على الجمع والتفريق كقولك لقيته راكبين "(٢) .

أطلق الزمخشري، هنا، حدّ المصطلح انطلاقا من خصائصه. وفي مواضع أخرى قد يعتمد على الحدّ ويترك لنا أن نتحقّق من الخصائص كحديثه عن التمييز : " يقال له التبيين والتفسير وهو رفع الابهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته "(٣). وفي غير موضع يذكر خصائص المصطلح، ويترك لنا أن نستنبط الحدّ من خلالها.

وما نقص من خصائص الحدّ الذي ذكره الزمخشري ترك فرصة للشراح على استدراكه. فحدّ الاسم المذكر عند الزمخشري : " ما خلا من العلامات

---

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٢/ ٢٣٢
(٢) المفصل تح بو ملحم ص ٨٩
(٣) المفصل : م. ن ص ٩٣

الثلاث : التاء والألف والياء "، وأنقص "الكسرة" إحدى علاماته : " وعلامات التأنيث ثلاثة على ما ذكر [الزمخشري] : التاء والألف، والياء، وقد أضاف غيره الكسرة في نحو : فعلتِ يا امرأة، فصارت العلامات أربعة "[١]. والحق أن الزمخشري قد أهملها لتعارض وجهات النظر في هذه الخاصيّة الرابعة، ولندرتها ؛ لأن فيها مذهبيْن : " أحدهما وهو مذهب البصريين : أن التاء الأصل، والهاء بدل منها، والثاني وهو مذهب الكوفيين أن الهاء هي الأصل. والحقّ الأول، والدليل على ذلك أن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها، والوقف من مواضع التغيير "[٢].

٨. الحدّ بالاشتقاق : هو أخذ المفهوم العام للمصطلح من طريق الاشتقاق اللغوي للفظة بتفريع أصل المصطلح وأصل اشتقاقه والإشارة إلى معناه اللغوي الذي يتفق مع مفهومه الاصطلاحي، كما في مصطلح التابع والمتبوع والتوابع ...

٩. الحدّ بالتضاد : أن يأتي النحوي بحدّ المصطلح المقابل، ترسيخا وتوضيحا، مثل ذلك حصل في حدّه للاسم المؤنث، فحدّ الاسم المذكّر : " المذكر ما خلا من العلامات التاء والألف والياء في نحو غرفة وأرض وحبلى، وحمراء والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن " (المفصل٢٤٧)

١٠. الحدّ بالمثل : هو تعريف الاصطلاح بإشارة إلى مثال يُترك للقارئ والباحث استقراء تعريف للمصطلح مماثل للنموذج المعطى، كنمط تطبيقي. وهو ما أوقع النحو في مأزق التأويل، والأخذ والردّ لدى الباحثين في النحو. فمنذ أن لجأ إليه سيبويه في تعريف الاسم : "فالاسم : رجل، وفرس، وحائط "[٣]، ترك ثغرة لدى الدارسين في تحديده تحديدا تاما جامعا مانعا، ولعل في مذهبه بعد نظر، تبين فيما بعد، أنه أقرب الحدود إلى الأذهان لتداخل الحالات المعنوية للاسم (كأسماء الزمان والمكان أو التي تدل على أزمنة

---

(١) اين يعيش : شرح المفصل ٣/ ٣٥٣

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٣/ ٣٥٣

(٣) سيبويه : الكتاب ١/ ١٢

وأمكنة. . .).ويمكن الحكم على هذا الحد أنه حدّ صحيح بحيث شمل الإنسان والحيوان والشيء، إلا أنه لم يشمل أسماء الاستفهام والشرط، بحيث لم نجد المماثلة بين الأمثلة التي أعطاها سيبويه والأسماء التي ذكرتها. وهو تعريف " يفتقد إلى صفة التجريد، فهو أقرب إلى الوصف، ومن ثم هو أقرب إلى النتائج الأولية للاستقراء"[١].

ومن المصطلحات التي حدّها الزمخشري بالمَثَل، مكتفيا بالتمثيل للباب في مبحث الاستثناء: " المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب، أحدها منصوب أبدا، وهو على ثلاثة أوجه " (المفصل٩٦)، ما جعل ابن يعيش يميل إلى وضع حدّ صريح له: " هو صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة "[٢].

ومنه كذلك مصطلح "**الرَّوم**" الذي حدّه بالمثل بقوله: " ومثله انقيد واختير بمنزلة قيل و بيع ".

١١. **الحدّ بتعليل التسمية** : من الحدود الناقصة التي وردت عند الزمخشري ما اكتفى بها عن ذكر الحد الاكتفاء بذكر التسمية. قال الزمخشري عن حروف الإضافة: " سُمّيت بذلك ؛ لأنّ وضعها على أن تفضي بمعاني الأفعال قبلها إلى الأسماء". وحلّ محلّ الحدّ عند الزمخشري في مواضع تعليل للتسمية،فأتى الشارح وأعاد صياغة ذلك التعليل للتسمية على نحو أوضح مما كان .

١٢. الحدود التي احترز بها: حدُّ الزمخشري للفاعل " لا يلزمه تقييد الإسناد بأنه " على جهة القيام الفاعل به " أو "وقوعه منه" كما فعل غيره (الكافية لابن الحاجب ١/ ٧٠) ؛احترازا عن نائب الفاعل أن يدخل في الحد[٣].

---

(١) حسن خميس الملخ : التفكير العلمي في النحو العربي. دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.الإصدار الأول ٢٠٠٢،ص ١٤٢

(٢) شرح المفصل ٢/ ٧٥، ٧٦

(٣) زكريا الفقي : نحو الزمخشري بين النظر والتطبيق.[المكتب الإسلامي] كلية الآداب جامعة الاسكندرية،ط١، ١٩٨٦ ص

١٣. الحدّ الغامض (كاسم الجنس) : لامس حدّ الزمخشري بعض الغموض في حدّه اسم الجنس: " وهو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه " (المفصّل٢٣). فأعاد الشارح صياغة هذا الحدّ على نحو أوضح بقوله : " اعلم أن اسم الجنس ما كان دالا على حقيقة موجودة وذوات كثيرة، وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة ودلّ مع ذلك على الأمر الذي وقع به تشابه تلك الأشياء تشابها تامّا حتى يكون ذلك الاسم اسما يسمى اسم الجنس (شرح المفصل١/ ٩١).

من الحدود الغامضة التي وقع فيها الزمخشري حدُّه اسم الفاعل : " هو ما يجري على "يفعل" من فعله كـَ" ضارب " و"مكرم " و"منطلق" . . . ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والاضمار كقولك زيد ضارب غلامه عمرا . . . . " (المفصل٢٨٥). فوقع أمر التوضيح على الشراح قال ابن يعيش : " اعلم أن اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنه جار عيه في حركاته وسكناته ويطرّد فيه.. "[١].

وكذلك حصل في مبحث **التعجّب**، فالمفصّل لم يعرض لتعريف التعجب، فبدأ البحث بالتمثيل له بقوله : هما (فعلا التعجب) نحو قولك : ما أكرم وأكرم بزيد " (المفصل٣٦٧) أما الشارح فبدأ البحث بقوله : "اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجّب عند مشاهدة ما يجهل سببه، ويقلّ في العادة وجود مثله " (شرح المفصل٤/ ٤١١).

ما سبق يمثل الغاية الرابعة من الإشكالية التي وَسَمْتُ بها بحثي عن الحدود النحوية عند الزمخشري،لتمثل قضية الحدود النحوية الشائكة في مضمار اختلافات النحاة. صحيح أن الحدود التي ذكرها الزمخشري وفرت الخوض في مشاكل إظهار مفاهيم المصطلحات، لكن المصطلحات التي لم يحدها أوقعت بعض الذين يطلعون على مفصّله في لبس مفهومي لو لم يطلعوا على شروحات المفصل، بيد أنها كانت مسار جدل فيما بين الشراح.

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٤/ ٨٤

ب- التّخلي عن الحدّ :

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أعطاها الزمخشري للحدود النحوية، فإنه أهمل كثيرا من حدود مصطلحاته التي ذكرها في مؤلفاته فكانت من نصيب شرّاحه. من المصطلحات التي أهملها :

الكنايات : قال الزمخشري : " **وفلان وأبو فلان وأم فلان كنايات عن أسامي الناس وغيرهم** " (المفصل٣٢)، ثم تابعها ابن يعيش : " اعلم أن المراد **بالكناية** التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الاستحسان والإيجاز " [(١)]. وكان من الضروري تحديد المصطلح علما أن الأمثلة توضح القصد لتميز المصطلح النحوي من المصطلح البلاغي. ثم لم نجد تحديدا لمصطلح الاعتباط في حديثه على الترخيم الذي حدّه كما سبق بحدٍّ غامض، لعلّ ذلك الغموض يكمن كذلك بذكر مصطلح "**الاعتباط**" المبهم الذي حدّه ابن يعيش : " يعني [الاعتباط] من غير علّة موجبة " [(٢)]، ثم مصطلح الموصولات ثم مصطلح التعليل، ومصطلح الاشمام .

وفي مبحث إبدال الحروف بدأ الزمخشري كلامه دون التعرّض للحدّ، قال : " يقع الابدال في الأضرب الثلاثة كقولك : أحبوه ؟وهراق وألافعلت " وبدأ الشارح البحث بقوله: " البدل أن تقيم حرفا مقام حرف إما ضرورة وإما صنعة وإما استحسانا. وربما فرقوا بين البدل والعوض، فقالوا : البدل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض "(شرح المفصل٢/ ٢٥٩) وفصل الشارح القول في هذا، وميز بين مبحثين متشابهين هما البدل والعوض مع ضرب من الأمثلة .

ذكر الزمخشري أن "العَلَم منقول ومرتجل ثم بيّن أن المرتجل على نوعين ولم يشرح المقصود بكلمة مرتجل" [(٣)]. يُبَرَّرُ إغفال الزمخشري لبعض الحدود

---

(١) شرح المفصل ١/ ٤٨

(٢) شرح المفصل ١/ ٣٧٨

(٣) كمال جبري أمين الحاج محمود : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (من مقدمة دراسة حول التحقيق) جامعة السوربون باريس ٣، ١٩٨٢ ص١٩٦

بأنها كالمعروفة، أو البديهية في بعض الأحيان، وأن بعض المصطلحات النحوية لم تجد لها مشابها لفظيا كي يوقعها في لبس مفهوميّ، و لغوي.

ج ـ ملاحظات شرّاح المفصّل على الحدود:

أجمع الدارسون على أن "**المفصّل** في صنعة الإعراب" مادّة دسمة استحقّت اهتمام كثير من الشارحين، وكان للحدود النحوية نصيب من ذلك الاهتمام. شملت الملاحظات إضافات وتعليقات وانتقاضا، وأهم من ذلك الاعتراضات التي حفلت بها كتبهم.

١. اعتراضات ابن يعيش وابن الحاجب والخوارزمي على الحدود

تنوّعت الحدود النحوية التي استخدمها الزمخشري في مؤلفاته بحيث قسمت إلى قسمين تامّة وناقصة، فضلا عن أنّه أهمل حدودا كثيرة. فأما التامّة فهي موضع تأييد واتفاق النحويين، وأما الحدود الناقصة فهي موضع اهتمام شراح المفصل، وبعد ذلك وضع نقّاد النحو مقاييس لوضع الحدود النحوية: إذْ "يقوم مفهوم الحدّ وطريقة صياغته وتكوينه على أن يأتي الحادُّ بالجنس القريب فيما يحدُّه، ثم يعمم ذلك ليشمل جميع الفصول التي تقع تحته، فلا يغادر منها أحدا "[١].

قال ابن يعيش: "وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب، ثم يقرن به جميع الفصول "[٢]...و " المراد من الحدّ الدلالة على الذات لا على العلّة التي وُضع لأجلها؛ إذ علّة الشيء غيره"[٣]. لم يكن الاعتراض على الحدود فقط عند السابقين من النحاة، حتى " إنّ النحاة لما دخل متأخروهم في الحدود ذكروا للاسم سبعين حدّا لم يصحّ منها شيء، كما ذكر ابن الأنباري المتأخّر "[٤].

---

(١) عبد اللطيف محمد الخطيب ابن يعيش وشرح المفصل جامعة الكويت ١٩٩٩ ط١ ص٤٣٤
(٢) ابن يعيش شرح المفصل ١٨/١
(٣) ابن يعيش شرح المفصل ٤٤٧/٤
(٤) تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨ هـ) : كتاب الرد على المنطقيين دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لا ط، لا تا. ص ٨

- الاعتراض على حدّ الاسم

من ذلك اعتراض ابن يعيش على حدّ الزمخشري للاسم : " فإن قيل "أين" و"كيف" و"مَنْ" أسماء دلّت على شيئين الاسمية والاستفهام، وهذا قادح في الحد. فالجواب أن هذا إنما يكون كاسرا للحد إن لو كان الاسم على بابه في الاستعمال، فأما وقد نقل عن بابه، واستعمل فكان غيره على طريق النيابة ؛ فلا وذلك أن "مَنْ" يدل على معنى الاسمية بمجرده، واستفادة الاستفهام إنما من خارج من تقدير همزة الاستفهام معها، فكأنك إذا قلت من عندك؟ أصله أمن عندك؟ "[١].

وبذلك يمهّد ابن يعيش لمصطلح جديد" النائب عن الاسم" في مقياس التمام والنقصان بحيث يقسم الاسم إلى اسم ونائب اسم ليستقيم حدّ الزمخشري للاسم، فوصفه بالنقصان. والأصل فيها أن "مَنْ" تنوب عن همزة الاستفهام لا العكس : " وصارت من نائبة عنها، ولذلك بنيت فدلالتها على الاسمي دلالة لفظية ودلالتها على الاستفهام من خارج"[٢].

ثم أحال ابن يعيش إلى أن بعض الذين اعترضوا على حدّ الاسم كذلك : باستخدام اسم يدلّ على مكان أو زمان ردّا على تعريف الزمخشري أن "الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران" كـ"**مضرب** الشّول" [٣]، و"زعموا أن مضرب الشول يدل على الضِّراب وزمنه وذلك وقت معلوم"[٤]، ومنه مشتى ومصيف . .ثم يأتي اعتراض ابن يعيش بأن الزمخشري" وضع العام موضع الخاص "[٥].

ومنهم من حاول تبسيط **حدّ الاسم** الذي وضعه الزمخشري :وتوضيح كلمة"في نفسه" ، "لئلا ينتقض الحد بالحرف ؛ لأن الحرف وإن كان يدل على معنى في غيره "[٦] فإنه لايدل على معنى في نفسه مثل الاسم. وأضاف منتقضا

---

(١) شرح المفصل ١/ ٨١ (٢) شرح المفصل ١/ ٨١
(٣) وهي الناقة التي تشول أي ترف ذنبها للقاح لسان العرب ١/ ٣٧٥ مادة ش و ل
(٤) شرح المفصل ١/ ٨٢ (٥) شرح المفصل ١/ ٨٢
(٦) الخوارزمي : شرح المفصل الموسوم بالتخمير ١٥٨/١

الحد الذي يتضمّن معنى الزمن في الاسم : " والحدّ منتفٍ بدليل أنهما دلّا في أنفسهما دلالة مقترنة بزمان، والمحصلون على زيادة وصف التحصيل فيه "[١].

كذلك فعل ابن الحاجب أن الحد الذي وضعه الزمخشري يُردّ عليه أمور: " أحدها أن العيوق والصبوح لا يدخل في هذا الحد لدلالته على الزمان، وهو من قبيل الأسماء بالاتفاق، والجواب أنه لا يدل على زمن من الأزمنة الثلاثة[الماضي والحاضر والمستقبل]، إنما يدلّ على الزمان الذي هو أول النهار وآخره، فيجب دخوله في الحدّ "[٢]، والأسماء التي اعترضوا عليها فخرجت من حد الاسم (كالعيوق، الصبوح، مشتى، مصيف ..) بطبيعة الحال تمتاز من الأفعال بالدلالة على الأزمنة الثلاثة، والحدث والتصرّف، ومن ذلك نلمس تأييدا لحدّ الزمخشري، ثم يدخل في التعليلات الفلسفية المنطيقة لما يذهب إليه : " لا ينطق العربي ولا يتكلم بكلامه، إلا وهو قاصد به دلالة له وليس كالعيوق والصبوح، فإنهما لا دلالة لهما على أحد الأزمنة الثلاثة البتة لا بتعين، ولا بالاشتراك، وإنما احتمالاتها للأزمنة احتمال وجودي وغرضنا الدلالة اللغوية لا الاحتمالات الوجودية "[٣].

ثم نجد إشكالات أخرى تعترض حدّ الاسم يعرضها ابن الحاجب ويردّ عليها " أشْكل ما يُردّ على هذا الحدّ الأفعال التي تتصرّف: مثل، نعم، وبئس، وليس وحبذا، فإنها تدلّ على معنى في نفسها من غير زمان فيجب دخولها في حدّ الاسم وهي أفعال عند البصريين. والجواب أن هذه الأشياء دالة على الأزمنة في أصل الوضع تقديرا في بعضها وتحقيقا في بعضها، والألفاظ إذا خرجت على دلالتها الأصلية لغرض آخر من الدلالة لا يخرجها عن حدّها وإعرابها "[٤].

ثم نجد آراء النحاة مختلفة بين مؤيِّد ومعارض، فهذا العكبري يقول : " ومن أقرب حدّ حُدّ به أنه كل لفظ دلّ على معنى مفرد في نفسه،غير مقترن

---

(١) الخوارزمي : شرح المفصل الموسوم بالتخمير : ١/ ١٥٨

(٢) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٣

(٣) ابن الحاجب : الإيضاح : ١/ ٦٤

(٤) ابن الحاجب : الإيضاح. ١/ ٦٤

بزمان محصّل دلالة الوضع "[١]وهو حدّ الزمخشري، ويبدو أنه استخلص حدّه للاسم من الإيضاح للزجّاجيّ ومن سبقه كجامع العلوم وابن السراج وغيرهما، بعد أن اكتفى سيبويه بحدّالاسم حدا بالمثل.

فلماذا لم يحدَّ سيبويه الاسم بشكل مفهومي، ظاهري بأن يقول: " الاسم ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل "[٢]؟ إلى أن ترك ثغرة، وأوقعنا في مشكل التأويل والاجتهاد: " فهو لم يحدّ الاسم حدّا يفصله من غيره، ولكن مثله، فقال : والاسم رجل وفرس، فقال أصحابه ترك تحديده ظنا منه أنه غير مشكل "[٣].

قال ابن يعيش : " فأما سيبويه فإنه لم يحدّه بحدّ ينفصل به من غيره، بل ذكر منه مثلا، اكتفى به عن الحدّ، **وكأنّه لماّ حدّ الفعل والحرف تميزَّ عَنده الاسم**"[٤]، وهذا دقيق وفق ما سبق من تحليل.ثم نجد حدّا آخر : "الاسم يدلّ على معنيين والفعل يدلّ على معنيين : جاءني زيد : زيد يدلّ على كونه فاعلا وعلى شخص زيد رأيت زيدا : زيدا يدلّ على أنه مفعول وعلى شخصه. الفعل يدلّ على معنيين : على الحدث وعلى الزمان الواقع فيه: ضرب يدل على الضرب وعلى الزمان الواقع فيه.الحرف لا يدل إلا على معنى واحد (جاء لمعنى) أي لمعنى واحد بخلاف ما يكون عليه الاسم والفعل. "هل" فإنه يدل على الاستفهام فحسب وسوف يدل على تخليص الاستقبال واللام تدل على التعريف "[٥].

ثم أضاف " حدّ الاسم : الاسم ما حسُن فيه حرف من حروف الجر، أو كان عبارة عن شخص،لحرف الجر، نحو قولك : من زيدٍ وإلى عمرو، وكونه

---

(١) أبو البقاء العكبري : اللباب في علل الإعراب ١/ ٤٥

(٢) الكتاب ١/ ١٢

(٣) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو. م.س.ص٤٩

(٤) شرح المفصل ١/ ٨١

(٥) جامع العلوم : كتاب شرح اللمع. دراسة وتحقيق محمد خليل مراد الحربي. دار الشؤون الثقافية العامة بغداد. ط١، ٢٠٠١.١ \٩٦

عبارة عن شخص نحو قولك هذا رجل "[١]. فهل للاسم حد لغة أم لا ؟ فقد اختلفوا فيه، والصحيح : أنْ لا حدّ له لغة؛ "لأنّ حدّ كل شيء ما يمنع أن يدخل فيه ما ليس منه . . . وأن يخرج منه ما هو فيه "[٢]. ألا ترى أن قول ابن السري (أبو بكر محمد بن السري النحوي المعروف بابن السراج) : "الاسم ما دلّ في نفسه على معنى مفرد غير مقترن بزمان محصّل، حدّ مكسور : وذلك لأنه قال إنما قلت : ما دلّ في نفسه احترازا عن الحرف؛ لأنّ الحرف يدلّ على معنى في غيره "[٣].

و "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيّز الفاعل والمفعول به. هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو أو صُنَّاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب لأن له قصدا، وعليه نتكلم؛ لأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدا خارجا عن أوْضَاع النحو، فقالوا الاسم صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو كلام المنطقيين وإن كان قد تعلّق به جماعة من النحويين"[٤]. فحاول الزمخشري توفيقا بين كل الحدود التي سبقت أن يصل إلى حد جامع مانع يحتاج إلى شرح وتبسيط.

ودليلي إلى ما أذهب إليه أن حدّ الزمخشري للاسم انطلق من إبراز المفهوم العام للمصطلح من خلال حدّه له،يشير ذلك المفهوم إلى ما هو خاصّ. وفي تفصيل ما أذهب إليه يتمثل حدّ الاسم بما يلي (الشكل البياني):

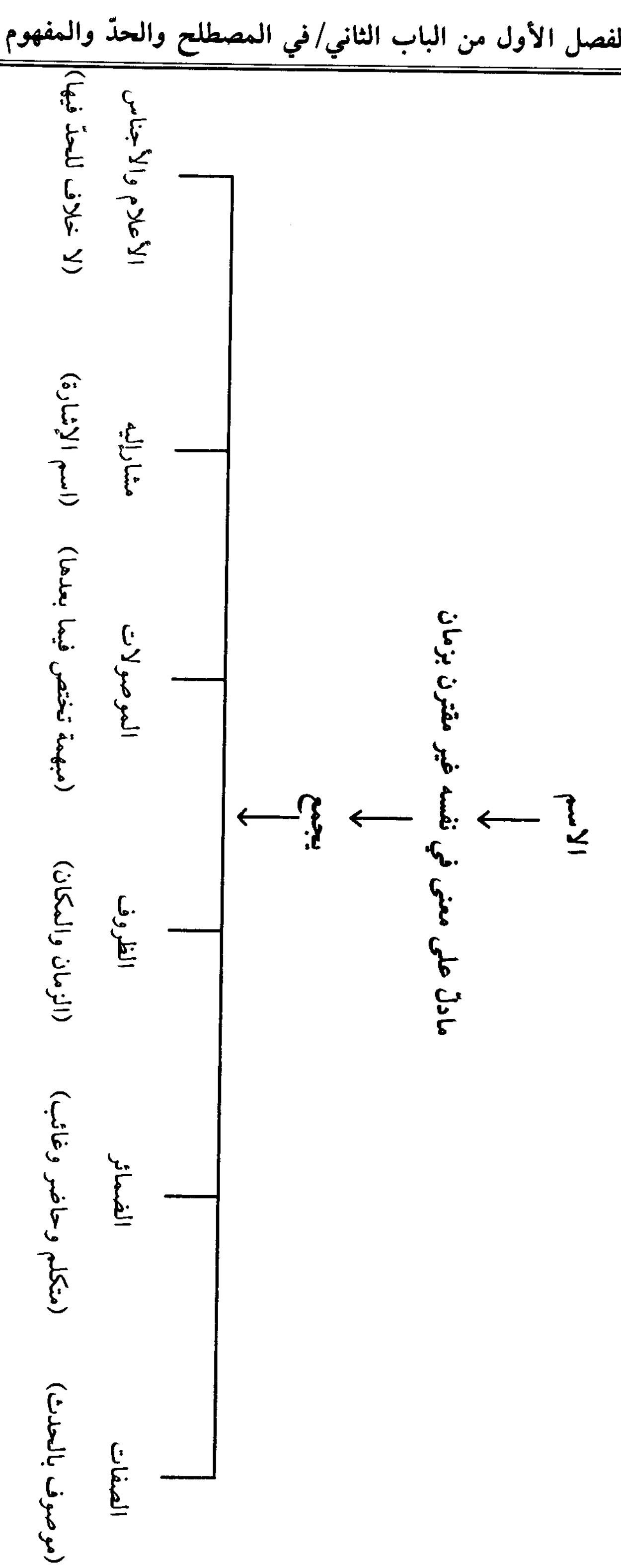
---

(١) جامع العلوم : كتاب شرح اللمع. دراسة وتحقيق محمد خليل مراد الحربي. دار الشؤون الثقافية العامة بغداد. ط١، ٢٠٠١. ١\٩٧

(٢) جامع العلوم : كتاب شرح اللمع. دراسة وتحقيق محمد خليل مراد الحربي. دار الشؤون الثقافية العامة بغداد. ط١، ٢٠٠١. ٩٨/١

(٣) جامع العلوم : كتاب شرح اللمع. دراسة وتحقيق محمد خليل مراد الحربي. دار الشؤون الثقافية العامة بغداد. ط١، ٢٠٠١. ١\٩٨

(٤) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو. م.س.ص ٤٨


الاسم
مادلّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان
يجمع
الأعلام والأجناس
(لا خلاف للحدّ فيها)
مشار إليه
(اسم الإشارة)
الموصولات
(مبهمة تختص فيما بعدها)
الظروف
(الزمان والمكان)
الضمائر
(متكلم وحاضر وغائب)
الصفات
(موصوف بالحدث)

هذه هي كل أصناف الاسم الذي دخل فيه الاسم الدال على الزمن، وكذلك المصدر الدال على الحدث، ويبقى على الحدّ بعد ذلك أن يجمع ما صنفه النحاة من الأفعال الجامدة، كما عند البصريين "نعم، وبئس ..." فحاول ابن الحاجب وضعه في حدّ الاسم، حسب اعتراضه على الزمخشري، بأنها تدلّ على معنى في نفسها من غير اقترانها بزمان، وهذه الأشياء دالة على الأزمنة في **أصل الوضع** تقديرا في بعضها وتحقيقا في بعضها، والألفاظ إذا خرجت على دلالتها الأصلية لغرضٍ آخر من الدلالة لا يخرجها عن حدّها وإعرابها.

وفي مجال تعليق الشراح، واستدراكا لما فات من حدود عند الزمخشري، نرى أبا الحسن السخاوي : يحدّ من الموضوعات التي وردت في المفصل ما يراه بحاجة إلى حدٍّ لتفسير الموضوع وتمييزه من غيره، دفعا لما يمكن أن يقع من لبس وإبهام. ويبدو أنه "يميل في منهجه العام إلى تجنب الإكثار من هذه الحدود ويولي اهتمامه بإبراز المعنى اللغوي لها في أغلب الأحيان"[١]. وعلّل "عبد الكريم جواد تجنب السخاوي الإكثار من الحدود، بأنه يحاول أن يبتعد بالنحو عن المنطق وأصول الفقه ما استطاع إليه سبيلا"[٢].

- الاعتراض على حدّ الفعل

قد أفرط ابن الحاجب في إيراد الحدود، ولشدّة عنايته بها، فإنه جهد في أن يحدّ كل موضوع يعرض له، حتى ما لايحتاج إلى حدٍّ من الموضوعات لوضوحه، فتراه يتعقّب الزمخشري في تعريفاته ، " فما وجده مستقيما من هذه التعريفات أقرّه، وإلا بادر إلى تقويمه بعد التنبيه على أنه غير مستقيم أو ليس بسديد أو ليس بجيد وإذا ما أهمل المصنف حدَّ موضوع، وضع له حدّاً بعد أن يبين سبب إهمال المصنِف له"[٣].

---

(١) كمال جبري أمين الحاج محمود : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (من مقدمة دراسة حول التحقيق) جامعة السوربون باريس ٣، ١٩٨٢ ص ٣٦٥

(٢) كمال جبري أمين الحاج محمود : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص ٣٦٦

(٣) كمال جبري أمين الحاج محمود : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص ٣٦٨

حدّ الزمخشري الفعل بقوله : " **ما دلّ على اقتران حدث بزمان** " (المفصل٣١٩). ردّه ابن الحاجب بقوله : " ليس بجيد؛ لأنّ الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا، وإذا قال ما : ما دلّ على اقتران حدث فقد جعل الاقتران نفسه هو المدلول، وخرج الحدث والزمان من الدلالة، ولا ينفعه كونهما متعلق بالاقتران "... "ولا شك أن الحدث والزمان باعتبار وضعه، فكان التعرّض لهما باعتبار صناعة حدود الألفاظ هو الوجه الأليق "[١].

عنى الشارح ابن يعيش كذلك، بمناقشة الحد واعترض في مواضع من شرحه على بعض حدود الزمخشري وانتقدها، كما انتقد حدّ الاسم مثلا، ثم عاود للدفاع عنه، لكنّه غالبا ما كان "يتبنّى حدّ الزمخشري، ويزيده تأييدا أو تمكينا بالحجج والعلل، فنراه مثلا يفسّر حدّ الزمخشري للفعل الماضي"[٢] " **وهو الدال على اقتران حدث بزمان قبل زمانك،** أي قبل زمان إخبارك، ويريد بالاقتران وقت وجود الحدث لا وقت الحديث عنه، ولولا ذلك لكان الحد فاسدا "[٣].

ثم وجد ابن يعيش ضرورة لأنْ يفرّق بين المصدر والفعل، فالمصدر " تُعْقَل حقيقته بدون الزمان، وإنما الزمان من لوازمه، وليس من مقوماته بخلاف الفعل، فصارت دلالة المصدر على الزمان التزاما وليست من اللفظ"[٤]. وعلّل سبب رداءة الحدّ، أنّه رديء من وجهين : " أحدهما أن الحد ينبغي أن يؤتى به بالجنس القريب، ثم بالفصل الذاتي... والآخر قوله على اقتران حدث بزمان ؛ لأن الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه،وإنما وُضع دليلا على الحدث المفترن بالزمان"[٥].

لم يأتِ ابن يعيش دائما بتعليلات وتعليقات من عنده على حدود الزمخشري،فإنه تابع السيرافي في كثير من آرائه وتفسيراته اللغوية في شرح

---

(١) ابن الحاجب :الإيضاح ٢\٣ و ٤
(٢) عبد الإله نبهان : ابن يعيش النحوي.م. س. ص ١٦٩
(٣) شرح المفصل ٤/ ٢٠٧
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٤/ ٢٠٤
(٥) ابن يعيش : شرح المفصل ٤/ ٢٠٥

المفصل. من ذلك قول ابن يعيش : "حدّ السيرافي الاسم فقال : كلمة دلّت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصّل "[١]. وقد جاء هذا الحدّ في قول السيرافي : " إن سأل سائل عن حد الاسم، فإن الجواب في ذلك أن يقال : كل شيء دلّ على لفظه غير مقترن بزمان محصّل من مضي أو غيره فهو اسم، فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم البتة ولا يدخل فيه غير اسم"[٢].

نخلص :

- إلى أن ابن الحاجب الذي كان أكثر دفاعا عن الزمخشري من بين مثيليه ابن يعيش والخوارزمي، عمد إلى أنواع ردود منها :ردٌّ جزئي و كلي و تعليق وتبسيط، ثم يلتمس الأعذار والتعليلات، ثم ينصح يالابتعاد عن التعمّق الفلسفي في بعض الأحيان، معتمدا على عقله وحججه المدعومة بالأمثلة والشواهد والاقناع.

- وأن ابن يعيش حاول التعليق على كثير من حدود الزمخشري مُوافِقا بعضها، ومُعلِّقا على بعضها بالاستناد إلى من سبقه من النحاة، ثم محاولة تقسيم المصطلح الواحد وفق خصائصه بإخراجها من المصطلح لتستقلّ وتسلم من الانتقادات،كما رأى في مصطلح النائب عن الاسم : اسم الاستفهام مثلا كون معناه يقدر بهمزة الاستفهام المحذوفة، ثم لبنائه.

- الاعتراض على حد الحرف

يُردّ على ابن يعيش في حد الحرف الذي أتى بالشرح اللغوي كما في تفسير معنى حروف الإضافة، حيث أعاد الشارح صياغة كلام الحد بقوله : "اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة ؛ لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمّى حروف الجرّ ؛ لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي تخفضها " [٣]. يُردّ بأن: " "**في**" لا تستعمل بهذا المعنى وأن المقابل وهو

---

(١) محمد عبد المطلب البكاء : منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد. ط١، ١٩٩٠. ص٢١٨

(٢) محمد عبد المطلب البكاء : منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه. دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد. ط١، ١٩٩٠. ص ٢١٨

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل

الحرف لا يجري فيه النقيض، فإنه إذا قيل الحرف "**ما دلّ على معنى في غيره**" بعد أن يجعل في غيره تتمة لقولك "**ما دلّ**" فيكون المعنى "**ما دلّ بغيره**" أي بلفظ غيره على معنى، وإذا جعل في غيره صفة لمعنى كان المعنى ما دلّ على معنى حاصل في غيره، أي باعتبار متعلّقه فيتطابق الحدّان في مقصود التقابل"(١)، والدلالة بـِ الْ"غير" هي تلك العلاقة السياقية بين الفعل والحرف (التعدية) وبين المصدر والحرف ثم بين الحرف والاسم(الجار والمجرور).

أودّ هنا أن أشير إلى أنّ حدّ الحرف قد أثار حفيظة كثيرين، و إلى أن المقصود بحدّ الحرف: "ما دلّ على معنى في غيره " سارٍ - تركيبيا- في اتجاهين :

الاتجاه الأول: من الحرف إلى الاسم (كما في الجار والمجرور)،

والاتجاه الثاني: من الفعل إلى الاسم. نجد أن معنى الحرف في الاتجاه الأول واضح من حيث إن الحرف يكتمل معناه ويتّضح بإضافته إلى غيره (أي إلى الاسم بحيث يضيف بعض المعاني، أو يخفض الاسم شكلا بحسب النطق)، غير أن ذلك غير واضح في الاتجاه الثاني، بين الفعل والحرف. فكيف يسير المعنى وبأيّ اتجاه؟ هل يسير المعنى في الفعل المتعدّي بحرف الجر، من الحرف إلى الفعل؟ أم هل يسير المعنى من الفعل إلى الحرف ليدلّ عى معنى في غيره؟ : فعل + حرف،كما يشير السهم :

(المعنى من) الفعل الحرف.

وقول الزمخشري يشير إلى أن المعاني تأتي باتجاه معاكس من الحرف إلى الفعل، والحروف تُغيّر معاني الأفعال :

الفعل (المعنى من) الحرف.

ثم إن معنى الحرف يأتي إلى الفعل من الحرف السابق للفعل كما في قولنا : ليرغبْ فلان. فلام الأمر تحول الفعل إلى معنى الأمر الغائب. وكذلك قولنا : ليرغبَ لام كي التي تفيد تعليل حدث الفعل . . .

(١) ابن الحاجب :الإيضاح ٦٦/١

يؤدي ذلك إلى ردّ من الزمخشري على نظرية التضمين[١]؛ لأن الأفعال المتعدية بحرف الجرّ تتغيّر معانيها بتغيّر تلك الحروف كما في قولنا رغب عن، رغب في، رغب بِ، **أم هل يسير المعنى من الحرف إلى الفعل؟ ثم نجد أن معاني هذه الحروف قد تتغير بتغير استخداماتها، والدليل أن الحرف الواحد قد يتّخذ دلالات متعدّدة حسب ما صنّفها ابن هشام في المغني، ناهيك عن الحروف الزائدة وإشكاليّة عملها، لتنجم عن ذلك نظرية التضمين في أن الفعل المتعدي بحرف جر يتضمّن معنى فعل آخر.**

ثم إن الاعتراض على حدّ الحرف الذي ورد عند الزمخشري، عائد إلى تعاقب حروف الجر إلى مذهبين :

- المذهب الأول : أن لحرف الجر معنى واحدا أصليا، فإن أدّى غير معناه، فهو إما بتضمين الفعل أو العامل معنى فعل أو عامل آخر وهي وجهة نظر بعض البصريين.
- المذهب الثاني: أن لحرف الجر الواحد أكثر من معنى حقيقي، وقصره على معنى واحد تعسُّف؛ لأن الحرف كلمة كالأسماء والأفعال وهو وجهة نظر بعض الكوفيين. لذلك نجد من اعترض على حدِّ الزمخشري الحرفَ مُحقّا ؛ لأنّ لكل منهم وجهة نظر مفهومية في فهم المصطلح والنظرة إلى استخدامه.

وكثيرا ما يقع الخلاف بين ابن يعيش وبين الزمخشري على حدٍّ استخدمه الأخير، ما يلبث أن يُظهِر الثغرة الموجودة فيه، ووجه النقص والمآخذ عليه، ثم يسوق الحدّ كاملا.

- الاعتراض على حدّ الصفة

حدّ الزمخشري الصفة : "**هي الاسم الدالّ على بعض أحوال الذات**"، وفي رأي ابن يعيش أنّ هذا حدّ تقريبي، وليس بحدٍّ على الحقيقة ؛ "لأنّ

---

(١) التضمين في النحو : إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيأخذ حكمه، أو كلمة تؤدي مؤدى كلمتين. وهو مصطلح من مصطلحات النقد والبلاغة.

الاسم ليس بجنس لها، ألا ترى أن الصفة قد تكون بالجملة والظرف؛ نحو مررت برجل قام ... فقولنا : " لفظ أسد " ؛ لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف"[١] ؛ ليصبح الحدّ الذي علّله ابن يعيش للنعت : " الصفة هي اللفظ الدالّ على بعض أحوال الذات الجاري عليه في إعرابه "[٢]. فوضع الشارح تصويباته التي يرى أن فيها استقامة الحدّ، فهو يقترح أن يضيف الزمخشري على حدّ الصفة ما نصُّه : "الجاري عليه في إعرابه، أو التابع له في إعرابه، استقام حدّا، وفصَله من الخبر " [٣].

من خلال العرض السريع -في ما سبق -لحدود أقسام الكلام من خلال الزمخشري وشرّاحه، نرى ما ذهب إليه إبراهيم أنيس : " أن النحاة حين عجزوا عن وضع مفاهيم دقيقة للاسم والفعل والحرف راحوا يحوّرون تعريفاتهم، ويضعون تفسيرات للأقسام تتلاءم مع ما ذهبوا إليه من أن الكلام ينحصر في القسمة الثلاثية التي أخذوا بها"[٤].

٢.موافقات الشرّاح على الحدود :

على الرغم من كل اعتراض طال حدّ "العَلَم" عند الزمخشري، تبنّى الشارح كثيرا من حدوده موضحا مهتمّا : " اعلم أن العَلَم هو الاسم الخاص الذي لا أخصّ منه، ويركّب على المسمّى لتخليصه من الجنس بالاسمية، فيفرق بينه وبين مسميات كثيرة بذلك الاسم، ولا يتناول مماثلة في الحقيقة والصورة ؛ لأنه تسمية شيء باسم ليس له في الأصل أن يسمّى على وجه التشبيه، وذلك أنه لم يوضع بإزاء حقيقة شاملة، ولا المعنى في الاسم "[٥] ظهر ابن يعيش مدافعا عن الحد الذي وضعه الزمخشري في هذا الحد غارقا في تعليلاته الفلسفية، وكذلك كما حدث لحد اسم الآلة.

٣. ما وقع فيه الشراح :

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ٣/ ٤٧

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٣/ ٤٧

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ٢/ ٢٣٢

(٤) إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٨ ص١١٩

(٥) ابن يعيش : شرح المفصل ١/ ٩٣

وقع شرّاح الزمخشري في بعض الاجتهادات المُلبسة أحيانا، التي يشوبها بعض الغموض. قال الزمخشري في حدّ اسم الجنس : " هو ما علق على شيء وعلى كل ما أشبهه وينقسم إلى اسم عين واسم معنى، وكلاهما ينقسم إلى اسم غير صفة واسم هو صفة، فالاسم غير الصفة [يقصد اسم الجنس بأل التعريف الداخلة على مصطلح الاسم] نحو رجل فرس ".

حاول ابن يعيش أن يوضح الحدّ لكنه وقع في بعض الغموض الفلسفي : " اعلم أن اسم الجنس ما كان دالا على حقيقة موجودة، وذوات كثيرة، وتحقيق ذلك أن الاسم المفرد إذا دلّ على أشياء كثيرة، ودلّ مع ذلك على الأمر الذي وقع فيه تشابه تلك الأشياء تشابها تاما، حتى يكون ذلك الاسم لذلك الأمر الذي وقع به التشابه "(١).

ثم دار الخوارزمي في حلقة حدّ العَلم مظهرا اعتراضه راجيا أن يكون الحدّ جامعا مانعا، مبديا اقتراحاته لكنه وقع في هفوة تضمين الاشارة إلى العلم وتخصيص المسمى بمسماه والتسمية باسمها، فإذا ناديت يا أحمد في ساحة البلدة قد يردّ عليك أكثر من عشرة : " الذي ذكره الشيخ (الزمخشري) من حدّ العَلم لا يفي إلا بتحديد العلم الشخصي، ألا ترى أن علم الجنس كما لا يجوز على أي شيء اتفق منه، فقد عُلق على كل شيء وعلى كل ما أشبهه بالمعنى المشترك بينهما "(٢) وما اقترحه : "العَلم هو الدالّ على معنى دلالة يتضمّن الإشارة إليه على وجه الافراد والاستبداد "(٣).

ثالثا - إشكالية الفصل بين المصطلح وحدِّه ومفهومه :

يمكن لنا أن نفصل بين حدّ المصطلح وبين مفهومه الذي يكون المرجع الأخير، يُعرَف به دون العودة إلى التفاصيل. فالمفهوم هو المطلوب في المصطلح لدى المتخصصين في النحو ولدى المتعلمين أو المبتدئين، على عكس الحدّ الذي هو " منهج يعتمد ذكر الخصائص التي تمّ الاتفاق عليها لدى

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١/ ٩١

(٢) الخوارزمي : التخمير ١/ ١٦٢

(٣) الخوارزمي : التخمير ١/ ١٦٢

جماعة من المختصّين أو المنتمين إلى علم أو فنّ من الفنون أو لدى عامة الناس في عصر أو بيئة "[١] و يبقى المفهوم مشيرا إلى " الدلالة الاصطلاحية دلالة مباشرة ومحدّدة بدقة، وهي سمة جوهرية في المصطلحات العلمية والتقنية "[٢].

فكل منهج غير هذا يؤدي إلى اختلاف مفهوميّ، يختلف عمليًا في التفكير الاصطلاحي وبين ذهنية كلّ نحويٍّ وفق خصائص رأيتها في سياق النصّ اللغوي. هذه الظاهرة موجودةٌ حقيقةً بين سيبويه والزمخشري على سبيل المثال، **فالمسند والمسند إليه**[٣] **موضع تغاير بين الرجلين : ورد المصطلحان بلفظيهما عند كل من سيبويه والزمخشري، كلٌّ بمفهوم، وقلْ بمفهومين متعاكسين .فالمسند** عند سيبويه هو **المبتدأ**، وعند الزمخشري إن **المسند إليه** هو **المبتدأ \المحدث والمحدث عنه.**\ من هنا نلحظ أن استخدام المصطلح ذاته لا يعني أن المصطلح واحد. وبالتالي فإنّ الحدّ يسمح بأن نعرف إنْ كان المفهوم واحدا أو مغايرا.

١ .**المفهوم والمفهوم المغاير** : بين مصطلح الزمخشري ومصطلح شرّاحه.

عندما تداخلت المفاهيم الاصطلاحية، بعد فرز المصطلحات وفق المعايير الشكلية، كان لاعتباري الشكل والمضمون دور رائد في صياغة المصطلح وتشكّله، ولا ضير من أن يكون له مفهوم واضح في ذهن النحويّ وذهن المشتغل فيه وفي كل علم. هذا المفهوم الذي يبقى خفيّا في الذهن خافيا على المصطلحيّ الذي ينظر إليه نظرة عابرة ؛ لأن المفاهيم تتغير بتغير أبسط خاصية في المصطلح في المقولات وتغيّر المقولات.

من هنا اعترض شرّاح المفصل على مصطلح الزمخشري، فكان أن علّقوا

---

(١) إبراهيم بن مراد : المعجم العربي المختص. وقائع الندوة العلمية الدولية، دار الغرب الإسلامي ط١، ١٩٩٦ ص ٦٣

(٢) إبراهيم بن مراد : المعجم العربي المختص. وقائع الندوة العلمية الدولية، دار الغرب الإسلامي ط١، ١٩٩٦ ص٥٤

(٣) راجع الباب الأول الفصل الثاني التركيب العطفي، المصطلح المعطوف.

عليه وخالفوه أحيانا، ووضعوا غيره، وزادوا عليه . . .

٢.اعتراضات الشرّاح على المصطلح :

لم تكن اعتراضات الشرّاح على الحدود فحسب - وإن كانت الحدود السبب الأبرز في ذلك - بل على المصطلح في هذا الفصل الذي نتعرّض فيه لدواعي ردود الشراح على مصطلحات الزمخشري. من أبرزها اختلاف المفهوم في المصطلحات بينه وبين شراحه، فباتت الأزمة أزمة مفهوم لا أزمة مصطلح، انطلاقا من مثلّث المنطلقات الثلاثة: المصطلح، الحدّ، المفهوم.

من مثل ذلك اعتراض ابن يعيش على الزمخشري الذي ذكر أن الجمل أربعة أضرب : فعلية واسمية وشرطية وظرفيّة، علّق ابن يعيش : " هذه قسمة لفظية، وهي في الحقيقة ضربان اسمية وفعلية "[1].

ومن قبيل الاعتراض يذكر ابن يعيش ملاحظة واضحة التفرقة المفهوميّة في تسمية المصطلح. ففي حديث الزمخشري عن **المصدر** جعل منه السراء والضراء، وتعليقا على ذلك قال ابن يعيش : " والصواب أنها **أسماء للمصادر** وليست نفسها "[2]، من خلال الحدّ واختلاف الخاصية المفهومية الموزونة بمقياس التمام والنقصان، اعترض ابن يعيش على تسمية المصطلح.

وعند غير الشرّاح نجد اعتراضات متنوعّة. جعل أبو القاسم الزمخشري الجملة على أربعة اضرب : فعلية واسمية وشرطية وظرفية، وجعلها ابن هشام ثلاثة : اسمية وفعلية وظرفية وعرَّف كل ضرب منها، وأعقب كل تعريف بالأمثلة، ثم قال وزاد الزمخشري وغيره الجملة الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية "[3].

يتجسّد الاعتراض ليس فقط في تغيير مصطلحات دون غيرها أو استبدال التسمية بأخرى، بل بالاتفاق على لفظ المصطلح الواحد وقصد مفهوم مغاير

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١/ ٨٨

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٥/ ١١٠

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب٢/ ٤٣٣

فيما بينهم، ثم استنساب مصطلح دون غيره باختيار مصطلح أو التخلي عن غيره.

أ - المصطلح الواحد وتداخل مفاهيمه بين الزمخشري وشراح المفصل

من هذا التداخل في المفاهيم نجد أكثر من مصطلح لمفهوم واحد، ونجد مصطلحا واحدا لمفاهيم مختلفة ثم نجد ذكر مصطلحات موجودة عند الزمخشري وغيرها عند شراح مفصله:

- بين التنوين الغالي وتنوين الترنم

ورد مصطلح "**تنوين الغالي**" عند الزمخشري (المفصل٤٥٥) هو إضافة نون ساكنة بعد الروي في الشعر بدل ألف الاطلاق، كما في قول رؤبة [من الرجز] (قاتم الأعماق خاوي المخترقن)، يقصد به مصطلحاً مماثلاً لمفهوم "تنوين الترنم" وهو الذي " يُجعل مكان حرف المد في القوافي "(شرح الأنموذج ٢١٣) الذي ورد عند ابن يعيش "فقد رآه ابن يعيش مستعملا في الشعر والقوافي(فقط)، والغاية منه التطريب، حيث يكون معاقبا بما فيه من الغنّة لحروف المد واللين، وقد ردّ ذلك البغدادي، ورآه غلطا، ثم ساق رأي عبد القاهر فيه قائلا إن فائدته الإشارة إلى أن المتكلم واقف لا يبتغي المتابعة"(١)، وعلى ما يبدو أن تنوين الترنم جزء من التنوين الغالي.

وفي حديث الزمخشري عن التنوين بدا الاخلال على حد قول ابن يعيش في تنوين الترنم الذي هو "التنوين الغالي" : " وصاحب الكتاب جعل هذا الغالي قسما غير الأول، والصواب أنه ضرب منه، ويجمعهما الترنّم ؛ إذ الأول يلحق بالقوافي المطلقة معاقبا لحروف الإطلاق، والثاني وهو الغالي إنما يلحق القوافي المقيّدة، وقد أخلّ بتنوين " المقابلة "(٢)، وهو قسم من أقسام التنوين كما ذكره أصحابنا " (٣). وهنا نجد تفرقة بين المصطلحين المتداخليْ

---

(١) عبد اللطيف محمد الخطيب : ابن يعيش وشرح المفصل ص ٢٢٤، ٢٢٥

(٢) تنوين المقابلة " هو الذي يقابل نون جمع المذكر السالم كـ"مسلماتٍ".شرح الأنموذج في النحو ص ٢١٢

(٣) شرح المفصل ٩/ ٣٤

المفاهيم، إذْ هو اختلاف في التفاصيل، ودقّة التسميات لإظهار دقة المفاهيم. قال عبد القاهر الجرجاني: "فائدته [تنوين الترنم] الإيذان بأن المتكلم واقفٌ، لأنّه إذا أنشد: "عجلا"، والقوافي ساكنة صحيحة لم يعلم أواصلٌ هو أم واقف"(١).

- **بين المقصور والمنقوص**

ثم أخذوا على الزمخشري أنّه يخالف الاصطلاح النحوي في بعض الأحيان، وأنه لا يستوفي بحث الموضوع في أحيان أخرى، فحين قال في باب المقصور والممدود: "**المقصور** ما في آخره ألف نحو العصا والرحى" (المفصل٢٧٣)، قال ابن الحاجب: " يعني بالمنقوص ما آخره ألف وهذا غريب في الاصطلاح، وإنما المنقوص في الاصطلاح : ما نقص من آخره حرف كقاضٍ وعصا"، و "أما إطلاق **المنقوص** على ما في آخره ألف خاصّة فليس بمعروف "(٢)، هذا ما يوضح اختلاف التسمية الاصطلاحية بين المنقوص والمقصور.

وفي إصرار ابن الحاجب على تسمية المنقوص بدل المقصور، يقول : " المنقوص على اصطلاحه، وهو ما في آخره ألف لا يخلو من أن يكون ثلاثيا أو فوقه . . ."(٣) مع العلم أن الزمخشري استخدم مصطلح "المنقوص" بالصيغة المفهومية ذاتها التي استخدمها لمصطلح "المقصور"، يقول : " **ولا يخلو المنقوص من أن تكون ألفه ثالثة أو فوق ذلك، فإن كانت ثالثة وعُرف لها أصل في الواو أو الياء رُدّت إليه في التثنية كقولك: قفوان وعصوان وفتيان ورحيان. . .**"(المفصل ٢٣٠)، فإذا رجعنا إلى المفردات المثنّاة الواردة في سياق الشاهد نرى أن "قفوان، وعصوان، وفتيان ورحيان" هي التي مثّل لها الزمخشري مفردةً في حديث عن المقصور فتصبح على التوالي : "قفىً، وعصى، و فتى، ورحى.." في الإفراد فتشبه الأمثلة الذي ذكرها للمقصور.

(١) عبد اللطيف محمد الخطيب : ابن يعيش وشرح المفصل ص ٢٢٥
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٣١
(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٣١

أغلب ظني أن مصطلح "المنقوص" لم يكن في ذهن الزمخشري، وقد يكون من وضع المحققين ؛ لأنه ما أفرد له فصلا كما أفرد لمصطلح "المقصور" : " ومن أصناف الاسم : المقصور والممدود.." (المفصل ٢٧٣) ولم أعثر على عنوان مستقل بذلك في المفصّل إلا في حديث الزمخشري على تثنية الاسم الذي في آخره ألف (المفصل ٢٣٠)، أو يمكن إذا افترضنا وجود مصطلح المنقوص عند الزمخشري أن يكون جزءا من المقصور على سبيل الترادف التزايدي.

- بين حرف الوقف والحرف الذي يوقف عليه

من التعليق على لفظ المصطلح ووروده بصيغة الإفراد أو الجمع، علّق ابن الحاجب على قول الزمخشري : "ومن أصناف **الحروف** شين الوقف وهي الشين التي يلحقها بكاف المؤنث إذا وقف من يقول: أكرمتش ..."(المفصل ص٤٦٣)، فردّ عليه ابن الحاجب : "ومنهم من يقول من قبيل الإبدال لا من قبيل فصل الحرف والأَوْلى أن تكون الترجمة : من أصناف **الحرف** : حرفا الوقف " إذ الوقف ليس هو الحرف، ألا ترى أنه قال: وهي الشين والشين ليست وقفا، وإنما هي حرف يوقف عليه "[1].

نجد أن الزمخشري قد انطلق في تسمية المصطلح من الصوت الخارجي للفظ (الكاف شين تشْ) من ناحية، ولم ينطلق من نوع الحرف، ومن موضع النطق به مجازا، ومن ناحية ثانية إشارة إلى أن الشين ليست حرف وقف بذاتها ولا تسمى كذلك، إنما يوقف عليها، وإذا كانت كذلك فليس بالضرورة أن تسمّى حرف وقف، وهنا التفرقة بين حرف الوقف والحرف الذي يُوقف عليه.

وعليه ؛ اعتبرتُ أن تصنيف المصطلحات وفرْز مذكّرها من مؤنثها، مفردها من جمعها، أمرا بالغ الأهمية في عملية جرد مصطلحات الزمخشري. برز ذلك في ردّي على محقق المفصل الذي وقع بخطأ تسمية حروف الاستفهام وهي في الواقع : حرفا الاستفهام، ويبرز عند شرّاح المفصّل.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٢٨٦

١. اختيار مصطلح دون غيره عند الشراح :

ذكر صاحب المفصّل في باب حروف الجرّ أن الباء معناها **الالصاق** ويدخلها معنى الاستعانة في نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدّوم .. فتابعه السخاوي فيما ذكر ومضى يوضح عبارته ويبيّن مدلولها فقال : "وقوله في المفصل ويدخلها معنى الاستعانة يريد أنها للالصاق في وضعها ويدخلها مع ذلك ما ذكره مع الالصاق ومعنى **الاستعانة** أنّك استعنت بالقلم على الكتابة وبالقدوم على النَّجْر، فهي **الاستعانة** من هذا الوجه **والإلصاق** من الوجه المتقدّم "[١]. ثم نجد رأيا آخر للأردبيلي في توضيح مصطلح الزمخشري، يقول شارحا مصطلح الأمر : " **الأمر** ما يؤمر به المخاطب ... وغيره باللام " وقال عنه الأردبيلي : " والأول يسمى **أمر المخاطب**، والثاني **أمر الغائب** "[٢]. والفرق بين "**النعت** " وبين " **الصفة** " تفرقة مفهومية تسمح بأن "يقال للبارئ موصوف ولا يقال له منعوت " [٣]، وهنا أجدني أميل إلى أن النعت يطلق على الاسم المنعوت النكرة، والصفة تطلق على الاسم الموصوف المعرّف.

حريّ بنا أن نعرض لبعض هذه الاعتراضات عند ابن يعيش، والخوارزمي وابن الحاجب:

اعتراضات ابن يعيش

نجد عند ابن يعيش اعتراضه،كما سبق، على تسمية المصادر بما هي أسماء مصادر، وهو اعتراض لصيق بالمصطلح.وقد يتطرّق - من قبل الاهتمام بالمفاهيم - إلى ذكر أمور لم ترد لها أية إشارة في نصّ المفصل.

من ذلك ما وقع له في بحث **عطف البيان** حيث عرض الزمخشري للفرق بين البدل وعطف البيان، فذكر وجهين من أوجه المقارنة، ولكنّ ابن يعيش بدأ بأوجه الموافقة أولا فقال : " عطف البيان له شبه ببدل الشيء من الشيء وهو

(١) المفضل في شرح المفصل ٥\٣٨ ب مخطوط نقلا عن كمال جبري أمين الحاج محمود تحقيق المفصل جامعة السوربون باريس ٣.جـ ١\ ٣٣٣

(٢) شرح الأنموذج في النحو ص ١٤٤

(٣) ابن يعيش : شرح المفصل. ٢/ ٢٣٢

هو من حيث إنّ كلّ واحد منهما تابع، وإن الثاني هو الأول في الحقيقة، فلذلك تعرض للفصل بينهما، وجملة الأمر أن عطف البيان يشبه البدل من أربعة أوجه "[١].

ولما انصرف ابن يعيش إلى بيان أوجه المفارقة عدّها أربعة في حين اكتفى الزمخشري من ذلك بوجهين [٢]، لم يكن اهمال الزمخشري لهذين النوعين عبثا، إنما احترازٌ من أن يُطبّق ذلك على إعراب القرآن الكريم، حسب ما أوضح ابن يعيش في حديثه عن بدل الغلط والنسيان حين " نزّه القرآن والشعر فيه، تنزّه الله عن ذلك جلّ وعلا "[٣]. ولما ذكر ابن يعيش مصطلح "البدل" ويقصد به مصطلح " **إبدال الحروف**"، و "**الابدال**" عند الزمخشري كان قد أوقعنا في الاختلاط المفهومي بين البدل التابع للتوابع، لولا سياق النص وذكر ما يقابل ذلك المصطلح حين فرّق بين البدل وبين العِوض [٤]. ومن ذلك "**الاسم المعرب**" ما اختلف آخره، هو عند ابن يعيش مصطلح الأسماء المتمكنة.

إن بعض اعتراضات ابن يعيش على مصطلحات الزمخشري نابعة من رغبته في توضيح مصطلحات الزمخشري التي قد تكون مبهمة، كما حدث في توضيحه لمصطلح الاعتباط، بحيث لجأ إلى إطلاق مرادفه اللغوي : من غير علّة موجبة[٥].

واهتم الشارح بتفسير المصطلح النحوي وتوضيحه اهتمامه بالحدّ. جرى ابن يعيش على هذه الخطّة في مباحث كتابه كلها، ولم يصرفه عن تفسير مصطلح ما كون هذا المصطلح شائعا متداولا، وهو" غالبا ما يشرح المصطلح شرحا لغويا أولا، ثم يذكر معناه الاصطلاحي ثانيا "[٦].

نلاحظ أن اهتمام الشارح بالشرح اللغوي للمصطلح بدا في تعليقٍ على قول الزمخشري حين قال: "وفلان وفلانة وأبو فلان وأم فلان كنايات عن أسامي

---

(١) ابن يعيش شرح المفصل ٣/ ٧٢

(٢) عبد اللطيف محمد الخطيب ابن يعيش وشرح المفصل جامعة الكويت ١٩٩٩ ط١ ص ٩٤ و ٩٥

(٣) عبد اللطيف محمد الخطيب جامعة الكويت ١٩٩٩ ط١ ص٢٢٨ وشرح المفصل ٣/ ٦٦

(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ٥/ ٣٤٧

(٥) ابن يعيش: شرح المفصل١/ ٣٧٨

(٦) عبد الإله نبهان : ابن يعيش النحوي. ص ١٧١

الناس وغيرهم " . قال الشارح : " اعلم أن المراد بالكناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضربٍ من الاستحسان والايجاز . . . وهو مأخوذ من كنوت عن الشيء وكنيت بالواو والياء إذا عبرّت عنه بعبارة أخرى تورية [بين علم النحو وعلم البلاغة]، والمضمرات كلّها كنايات عمّا تقدّمها من الظواهر " [١].

اعتراضات ابن الحاجب

أما ابن الحاجب فقد سجّل اعتراضات متعدّدة أدّت به إلى التخلي عن مصطلح والإتيان بآخر فقد اعترض في الإيضاح : " باب المفعول فيه هو ظرفا الزمان والمكان وكلاهما منقسم إلى مبهم ومؤقت" ، فاعترض ابن الحاجب على هذا التقسيم بقوله : "قسم ظرف الزمان والمكان إلى مبهم ومؤقّت والذي يقع ظرفا في المكان ليس إلا المبهم، فلا يستقيم تقسيمه الظروف الزمانية والمكانية مطلقا إلى مبهم وموقت"(الإيضاح في شرح المفصل١/ ٣١٦) وهو اعتراض من تخصيص دلاليّ مفهوميّ.

على الرغم من كل اعتراض لدى شرّاح المفصّل نجد بعض مصطلحات الزمخشري تأخذ صيغا اصطلاحية أكثر تحديدا من ذي قبل، ومن ذي بعد.من ذلك نص الزمخشري : "فاختلافه (الاسم) بحركة في كل ما كان حرف إعرابه **صحيحا** أو جاريا مجراه كقولك جاء الرجل" (المفصل ٣٣). تحوّلت، عند ابن الحاجب، لفظة (صحيحا خبر كان) إلى مصطلح **حرف صحيح** [٢]ومصطلح **النائب عن الفاعل** من المصطلحات الجديدة[٣] عند ابن الحاجب وهوعند الزمخشري مصطلح" **ما لم يسمّ فاعله**".

ومصطلح "**التمييز**" هو رفع الإبهام عند ابن الحاجب يقسم إلى: مستقرّ عن ذات مذكورة ومقدّرة،هو عند ابن مالك تمييز الذات وتمييز النسبة[٤].

ما يؤخذ على المفصّل،بنظر ابن الحاجب، أنه صنّف المفعول المطلق في

---

(١) شرح المفصل ٢/ ٢٩٢ (٢) ابن الحاجب :الإيضاح ١/ ١١٥.

(٣) عبد العال سالم مكرم : المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة.مؤسسة الرسالة،ط٢ ١٩٩٠ ص١٨٦

(٤) سعد حمودة : تطور المصطلح النحوي. ص ٢١٠

باب المنصوب باللازم إظهاره. فهو عند الزمخشري في باب المنصوب باللازم إضماره: "المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة على ثلاثة أنواع : ما يستعمل إظهار فعله وإضماره، ما لا يستعمل إظهار فعله، ما لافعل له أصلا "(الإيضاح لابن الحاجب١/ ٢٤٩ وما بعدها).

وكان ابن الحاجب يذهب مع الزمخشري إلى أن "لام الابتداء" هي التي تكون مع المبتدأ وحدَه في مثل : لَزيد قائم، ولقائم زيد، أما سوى ذلك فسمّى اللام فيه لاما مؤكّدة كما في قولك :إن محمدا لقائم (المغني ٢/ ٦١٥).

وفي مسيرة المصطلح النحوي، وردت ألفاظ لغوية وتعابير لم تكن اصطلاحات فنية. فكلمتا تنفيس وتوسيع للسين عند الزمخشري، كانتا تمهيدا لابتكار مصطلح جديد، بحيث صارتا مصطلحين، فيما بعد، "حرف التنفيس" و"حرف التوسيع" عند ابن هشام. إذاً، يبُتكر المصطلح "فيُوضع ويُبثّ ثمّ يقذف به إلى حلبة الاستعمال فإما أن يروّج له فيثبت، وإما أن يكسد فيختفي، وقد يُدلَى بمصطلحين أو أكثر لمتصوّر واحد فتتسابق المصطلحات الموضوعة وتتنافس في سوق الرواج ثم يحكم التداول للأقوى فيستبقيه ويتوارى الأضعف"[(١)].

أمام مسألة الرواج والاطراد الاصطلاحيّ، يُعتبر الزمخشري بداية لتحديد المصطلحات واستقرارها؛ إذ نرى تلك المصطلحات - بعد ذلك- تأخذ، في الغالب، الأشكال والصيغ التي انتهت إليها عند المتأخرين (. . . .) ولعلّنا نقصد بتحديد المصطلحات، تراجع المترادفات الاصطلاحية، أو انحسارها - كما لاحظ سعد حمودة - لتأخذ في الغالب الأعمّ صيغة واحدة[(٢)].

اعتراضات الخوارزمي

ذهب الخوارزمي إلى أن "**واو المفعول معه**" عند الزمخشري هي "**واو الحال**" [(٣)]، ولو كان المفهوم واحدا بين المصطلحين لاتفقا على التسمية ؛ إلا

(١) عبد السلام المسدي : المصطلح النقدي مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع تونس، لا ط، لا تا. ص ١٤

(٢) راجع، سعد حمودة : تطور الدرس النحوي. ص ٧١

(٣) الخوارزمي: التخمير١/ ٣٧١

أن النظرة المفهومية قد تغيّرت. في باب المفعول معه قال الخوارزمي : " إعلم أن المفاعيل في الحقيقة ثلاثة : المفعول به و**المصدر** والظرف، أما المنصوب بمعنى **"اللام"** والمنصوب بمعنى "مع" فليسا مفعولين على الحقيقة"[(١)]، فورد **مصطلح** المصدر بمفهوم **المفعول المطلق** والظرف **المفعول فيه** و "والمنصوب بمعنى اللام **المفعول له** والمنصوب بمعنى مع **المفعول معه**"(المفصل ٣٧).

وبعد ذلك جعل الخوارزمي أقسام البدل حيث جعل أقسامه ثلاثة أقسام بدل أربعة : فجعل بدل الاشتمال، وبدل البعض قسما واحدا مقسوما إلى صنفين وهذا خلاف شكليّ فقط، قال: " . . .وبدل الاشتمال، و هو على صنفين أحدهما بدل البعض من الكل . . . . والثاني بدل الكلّ من الكل ولكنه شيء يلتبس به كقولك أعجبني عمرو حسنه"[(٢)] .

ثم خالف الخوارزمي الزمخشري بذكر الأسماء الخمسة(التخمير ١/ ٢٠٥) وهي عنده الأسماء الستة (المفصل ٣٣).

وللخوارزمي رأيٌ في تسمية المصطلحات في شرحه الموسوم بالتخمير حيث "شُنّع الرد على من قال: إن المنادى منصوب بفعل مضمر تقديره" أدعو وأنادي"، وما أشبه ذلك، ولم يأتِ برأيه الخاص في هذا، فإما أن يؤيد قول الكسائي والفراء بأن "يا" اسم فعل بمعنى أدعو[(٣)]. ليستبدل اسم الفعل بحرف النداء، بقصد أن يكون حرف النداء مرادفا لـِ"اسم الفعل".

نجد في مصطلحات الزمخشري دقّة ووضوحا في المفاهيم أكثر من التي زعم توضيحها الخوارزمي شارح المفصل الذي يكون ـ حسب رأيي ـ قد زاد المسألة تعقيدا، بالنسبة إلينا، بدل التسهيل والشرح؛ لأن ما ذكره الزمخشري من مصطلحات في هذا الباب هو الذي استقرّ واستمرّ مفهوما واصطلاحا، وهو على دراية باستخدام المعنى اللغوي للمصطلح وعمله بدل المصطلح نفسه.

---

(١) الخوارزمي :التخمير ١/ ٣٤٧

(٢) الخوارزمي: شرح المفصل الموسوم بالتخمير ١/ ١٢٤، ١٢٥

(٣) الخوارزمي : شرح المفصل الموسوم بالتخمير : ١/ ٢٣٦

اعتراضات أبي حيان الأندلسي

يتعقّب أبو حيان أبا القاسم جار الله الزمخشري كثيرا من ذلك قراءة الآية ﴿ كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدًّا ﴿٨٢﴾﴾ [1]، بتنوين "**كلا**" على أنها مصدر من الكَلّ بمعنى الإعياء أو الثقل أي حمّلوه كَلّاً. وجوّز الزمخشري أن تكون "كلّا" في القراءة هي نفسها "**حرف الردع**"، ونوّن كما نُوِّنت سلاسلا في الآية ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾﴾ [2]. لتبرز لك اعتراضات أبي حيان أنه يعترض فيها على التفسير الاعتزالي عند الزمخشري.

حاولتُ تصنيف مصطلحات الزمخشري، إذاً، وفق مفهوماتها، فأفردتّ عنوانا للمشترك اللفظي وتعدّد مفهوماته، وحدودها ثم للمترادفات منها وبعد ذلك، ألمحت إلى التعابير التي ذكر معانيها دون مصطلحاتها، معللا سبب ذلك قدر الإمكان. علاوة على أنه أشار إلى المفهوم إشارة تركيبية مستوحاة من السياق التركيبي للجملة، بمعنى أنه شرح بعض المصطلحات دون أن يسميها. **فالفاعل مجازا** هو اسم كان، **والمفعول مجازا** هو خبر كان، ضمن نظرية التمام والنقصان التي أخذ بها الزمخشري، فصارت فرصة لتمادي إطلاق تسمياته للمصطلح ضمن إطار التصوّر الذهنيّ الواحد.

ب ـ التوفيق بين حدِّ المصطلح الواحد ومفهومه.

عرّفت المعاجم المختصة المفهوم: " فالمفهوم ما يمكن تصوّره، وهو عند المنطقيين، ما حصل في العقل، سواء أحصل فيه بالقوة، أم بالفعل. والمفهوم والمعنى متّحدان بالذات، فإنّ كلّا منهما هو الصورة الحاصلة في العقل عنده، وهما مختلفان باعتبار القصد والحصول، فمن حيث إن الصورة مقصودة بالقصد سمّيت معنى، ومن حيث إنّها حاصلة في العقل سمّيت المفهوم (كشاف اصطلاح الفنون للتهانوي) وفي كليات أبي البقاء المفهوم هو الصورة الذهنية سواء وضع بإزائها اللفظ أول، كما أن المعنى هو الصورة الذهنية من حيث

---

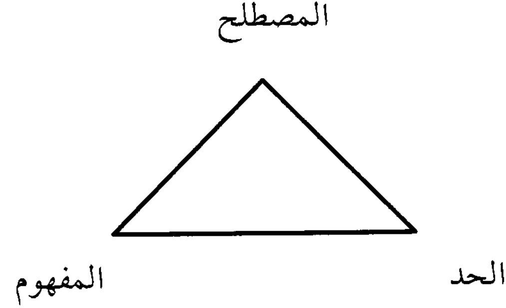
(١) سورة مريم الآية ٨٢

(٢) سورة الإنسان الآية ٤ راجع، مغني اللبيب لابن هشام ص ٢٠٨

وضع بإزائها اللفظ[١].

والفرق بين الصورة العقليّة والصورة الذهنيّة، أن الأولى ثابتة راسخة يدركها عقل العامّة، والثانية قد تتغير بتغيّر الذوق والأفهام، الذي يختلف من إنسان لآخر. ولعلّ أفضل تعريف لمصطلح المفهوم - كمصطلح بحدّ ذاته - أن المفهوم يطلق "على مجموع الصفات الداخلية في الحدّ، والصفات التي تلزم عنها لزوما منطقيا، ويسمّى بالمفهوم الضمني "[٢].

فالوقف، والسكون، والجزم، قد يتّخذ المصطلح الواحد منها عند سيبويه وعند غيره من سابقيه أو لاحقيه اللفظ نفسه، وذلك قد لا يعني أن المصطلح واحد : لا بمفهومه و لا بحدّه ؛ وإن اتفق بلفظه عند بعضهم، مع اقتناعي بأن المصطلح مرتبط بثلاثية لا انفصام لإحدى حلقاتها عنيت: **المصطلح، الحدّ، المفهوم** الذي يخضع للتنوع بين النحوي والصرفي والصوتي .



فإذا تغيّرت إحدى زوايا هذا المثلّث، يؤدي ذلك بالضرورة إلى تغيّر في الزاويتين الباقيتين؛ لأن "المتكلّم المتخصّص بعد أن يتكوّن لديه تصور ذهني ـ **(مفهوم)** ـ لشيء ما موجود في الواقع قد يحدّه أو يعرّفه أولا ، وهي خطوة أولى ومبكرة، توحي بفهم ذلك الشيء الخارجي، وتكوين تصور ذهني له . . . .، ثم اختيار رمز دالٍّ عليها ، وعندي أن هذه المرحلة هي المرحلة الأولى السابقة لمرحلة النضج والتمثيل التام لذلك المفهوم، ثم تأتي مرحلة النضج الفكري، فيطلق عليه مصطلحا ـ رمزا ـ خاصا " [٣].

(١) جميل صليبا : المعجم الفلسفي. الشركة العالمية للكتاب بيروت لا ط، ١٩٩٤. ٢\٤٠٣

(٢) جميل صليبا : المعجم الفلسفي. الشركة العالمية للكتاب بيروت لا ط، ١٩٩٤. ٢\٤٠٤

(٣) علي توفيق الحمد م س.ص ٥.

من هنا أهمية الفرز الكامل لمصطلحات الزمخشري في مؤلفاته، حتى أعرف بذلك إنْ كان المصطلح موجودا أم غير موجود، للإجابة بصورة أكيدة على انتماء هذا المصطلح إلى أي النحويين، لتمكن لنا الإجابة على التساؤل المطروح.

لتتلخّص الغاية من حدّ المصطلح ؛ بما يلي :

أولا - لمعرفة المفاهيم التي تستند إلى المصطلح وحدّه، فبدون معرفة المفاهيم لا يمكن أن تعرف الحد ؛ لأنه هو الذي يميز المفاهيم من بعضها.

ثانيا - ولعل الغاية الثانية من الحدود متعلقة بنتيجة الغاية الأولى السابقة، وذلك بسبب أن الزمخشري كان قد أخذ المصطلح عن غيره - والمصطلحات في معظمها موجودة عند السابقين - دون ذكر واضعه الأول أو نسبته إلى منشئه. فوظيفة الحد في هذه المرحلة تسمح بمعرفة هل أن الزمخشري استخدم هذه المصطلحات للمفاهيم ذاتها كما استخدمها سابقوه؟

على العكس، إن كانت هذه المفاهيم لمصطلحات أخرى، أعني بذلك حين يأخذ أحد النحويين مصطلحا من مصطلحات السابقين، أيأخذه مع مفهومه وحدّه أم مجردا منهما؟ وهذا يعني بالضرورة أن يكون المفهوم واحدا للمصطلح الواحد. فعلى سبيل المثال إن مصطلح **التثنية** عند سيبويه يحمل مفهوم **تكرير اللفظة** ما يعرف **بالتوكيد اللفظي**، وهو عند غيره مغاير تماما يحمل مفهوم **المثنى**. علما أن مصطلح التكرير إلى جانب مصطلح الترجمة عند الفراء يحمل مفهوم البدل[١].

وعند غير سيبويه قد نجد المسألة ذاتها، فمصطلح **الواحد** عند أبي عبيدة والأخفش والفراء يحمل مفهوم مصطلح" **المفرد**" كما نعرفه اليوم[٢]. و"**المفعول فيه**" هو عند أبي عبيدة "**الظرف**" وكذلك ورد عنده بلفظ "**الموضع**" لمفهوم واحد. وهو عند الأخفش والفراء "**اسم الحين**" و " **اسم الزمان**"

(١) أبو زكريا يحي بن زياد الفراء : معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحد علي النجار دار السرور لاط، لا تا. ١/ ٧ و ٣/ ٢٧٩

(٢) عيسى شحاته عيسى علي : الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري م.س: ص ٢٨٥

و"**الظرف**". والأمر ذاته عند الفراء الذي ورد **المفعول فيه** عنده بلفظ "**الحين والظرف**" و"**المحل**"و"**الوقوف**" [1].

أما عند الزمخشري فقد تتخذ بعض المصطلحات، في المقولة الاصطلاحية النحوية دون أن تتعدّاها إلى المقولة الصرفيّة أو الصوتية،أكثر من مفهوم كمصطلح **الحال**، الذي يحمل أولا مفهوم الزمن الحاضر، و ثانيا مفهوم اسم النوع الذي يدل على هيئة صاحبه، ومفهوما ثالثا ضمن مقولة المصطلح النحوي، الحال الفضلة أخو المفاعيل والمنصوبات.

علاوة على ذلك، فإن مصطلح الحرف يمرّ بالمراحل المفهوميّة والمقوليّة ذاتها. فالحرف كمصطلح نحوي أحد اقسام الكلام في المرتبة الثالثة بعد الاسم والفعل، ما دلّ على معنى في غيره (المفصل ٣٧٩ والكشاف ١\٦٣ و ٦٤). ثم يأتي مصطلح الحرف عند الزمخشري ضمن مقولة المصطلح الصرفي، ما دلّ على الصامت من صوامت الكلمة (المفصل ٤٧٢ وما بعدها). ومثله في المقولة الصرفية الحرف العلامة الاعرابية التي تظهر في آخر الأسماء كالأسماء الستة و"كِلا" (المفصل ٣٣).

وبعد كل ذلك نجد عنده مصطلح الحرف، يمرّ في السياق هكذا دون معرفة القصد لولا العودة إلى السياق، يقول : وأما ما ليس للفاعل فإنه يؤمر بِ **الحرف** داخلا على المضارع دخول "لا" و "لم" كقولك، لتضرب أنت " (المفصل ٣٣٩)، فإنه يقصد بمصطلح "الحرف" لام الأمر ولم يسمّها. وهنا إشكاليتان الأولى سياقية والثانية مفهوميّة. فالسياقية تتعلق بمعنى "ال التعريف " التي ترجع إلى ما أضمره الزمخشري في نفسه عن قصد لام الأمر.

وأما الإشكالية الثانية فمفادها يتعلّق بهدف هذا البحث وهمّه، تحديد المقولة المتغيّرة، ما يتطلّب التدقيق لتوضيح المطلوب وخصوصا بما يتعلق بأمر الترجمات ونقل المصطلح إلى لغات أخرى، هل ينقل بترجمة المصطلح دون تبيان مفهومه؟ فأية ترجمة تطلق على مصطلح "**الحرف**" المتنقل في مقولات متعددة أو مصطلح "**الحال**" الذي تتغير مفاهيمه ضمن المقولة المتغيرة ذاتها

(١) م.ن ص ٢١٧ في الجدول الذي أقامه الباحث لهذا الغرض

بحيث يتخذ مدلولات متعددة كمصطلح نحوي ؟

هنا إشكالية الحكم على المصطلح وبالتالي ترجمته إلى لغات الآخرين. " فإن الغاية يجب أن تكون الوصول إلى وضع قواعد منهجية دقيقة لترجمة المفاهيم العربية من اللغات الأخرى وإليها، وخاصّة المفاهيم العربية التي لا مقابل لها أو يصعب إيجاد مقابل لها في اللغة الأجنبية "(١).

إذاً، يمكن تلخيص العلاقة بين هذه المصطلحات الثلاثة\ المصطلح و الحد والمفهوم\ بأنّها علاقة تكامليّة توضح الرؤيا الذهنية للباحث النحوي ؛ لأنّ معرفة حدود المصطلحات هي التي تسمح بمعرفة ما أخذه الزمخشري عن السابقين وغيّر فيه. وبمعنى أخص، أستطيع أن أدخل إلى ذهن الزمخشري، لإظهار طريقته في التعامل مع السابقين ومدى تأثيره باللاحقين بالتمهيد لهم، وبالتالي منهجه في التفكير الاصطلاحي .

استنادا إلى ما سبق، يجب أن نحصر نوعا من التجديد عند الزمخشري قوامه النظرة المفهومية، ووضوحها في عقله الباطني، ثم التوفيق بينها وبين النظرة الذهنية عنده. فالتجديد إذاً، نجم من تجديد الفهم قبل اللفظ، ثم عُبِّر عنه بتلك الألفاظ اللغوية بداية، لتندرج في إطار التصوّرات العقلية والاستخدامية، فتثبت، وتستقرّ.

١.مظاهر التقليد في المصطلح و في الحدود :

إذا كان العِلم استمرارا، ومتابعة لمسيرة طويلة ؛ فإن النحو يخضع بكل مصطلحاته للنّاموس ذاته. فقد تابع الزمخشري من سبقه لمسيرة عقود متعددة (ابتداء من القرن الثاني الهجري إلى السادس). إلا أن عدم استقرار المصطلح جعل من التجديد فرصة سانحة بعض الشيء. والمقصود بالتجديد نوعان :

أولا- ما جدّده الزمخشري مقارنة بسيبويه

ثانيا - تجديدٌ بالنسبة لمن سبقه من النحاة.

---

(١) أحمد التيجاني جالو: إشكالية ترجمة مصطلحات النحو العربي مجلة ترجمان مجلد ١٢ عدد ص ١٩

تكاد مظاهر التقليد تطغى على ما جاء عند الزمخشري، إلا أنه أهمل بعض مصطلحات وذكر غيرها فجدّد. يمكن أن نعتبر الزمخشري "بداية لتحديد المصطلحات إذ نرى تلك المصطلحات تأخذ الصيغ التي انتهت إليها عند المتأخرين"[(١)]... ولعلنا نقصد بتحديد المصطلحات تراجع المترادفات الاصطلاحية أو انحسارها لتأخذ في الغالب الأعم صيغة واحدة.

ما ذكر الزمخشري مصطلح "نائب الفاعل"،وهو عنده "**ما لم يسمّ فاعله**". ثم أغفل ذكر "المفعول المطلق المبيّن للنوع"، و "بدل الإضراب". ثم دمج "الاغراء" بـ"التحذير" في قوله: "ويقولون الأسدَ الأسدَ،والجدارَ الجدارَ والصبيَ الصبيَ إذا **حذّروه** الأسد والجدار المتداعي".ثم إنه ذكر الحرفين المصدريين من دون ذكْر: لو وكي وأنْ.

ولم يذكرالزمخشري " التأكيد اللفظي" ؛ "لأن التأكيد الحقيقي هو المعنوي. وإنما ذكر من ألفاظ المعنوي بعضها للاختصار، فاكتفى بالنفس عن العين لاشتراكهما جميعا في الأحكام" [(٢)]ولم يكن معروفا عنده مصطلح "النعت السببي" بل اكتفى بذكرمفهومه : قال: "ويوصف الشيء بفعل ما هو من سببه، **نحو** مررت برجل منيع جاره"[(٣)].

ثم استخدم مصطلح " **الزوائد الأربع**"(شرح الأنموذج ص ١٢٦)،وهو : " يسمّى حروف المضارعة، أي المشابهة؛ لأنّ الفعل بسببها يشبه الاسم، ولذلك يسمّى مضارعا "[(٤)]. وجلّ تلك المصطلحات تابع فيها الزمخشري من سبقه إليها من النحاة السابقين.

٢.مظاهر التجديد:

لعل مظاهر التجديد كانت اجتهادات خاصة لدى فريق من النحاة برزت في

---

(١) سعد حمودة : تطور المصطلح النحوي ص ٧١

(٢) جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي. شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري. حققه حسني عبد الجليل يوسف. مكتبة الآداب القاهرة. لا ط، لا تا. ص ٦٧

(٣) جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي. شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري. حققه حسني عبد الجليل يوسف. مكتبة الآداب القاهرة. لا ط، لا تا. ص ٧٣

(٤) الأردبيلي شرح الأنموذج ص ١٢٦

استخدام اللفظ الاصطلاحي. منها ما قد يكون من اجتهادات بعض المغمورين بالنسبة إلينا المعروفين في محيطه. استعمل الزمخشري مصطلحات النحويين المألوفة، ولكنه انفرد ببعض المصطلحات التي زعم بعض الدارسين أنها من اجتهاده الخاص [١]. تبرز قضية التجديد عنده في أنّ ألفاظ المصطلحات قد تبلورت وتحدّدت أكثر، يقول سعد حمودة "يأتي الزمخشري، فنجد بعض المصطلحات تأخذ صيغا اصطلاحية أكثر تحديدا من ذي قبل" [٢].

من مظاهر التجديد نجد، تسمية "**الراجع**" المصطلح الذي يوافق "**الضمير**" و"**الوحدان**" الذي يوافق مصطلح "**المفردات**" [٣]. فيأتي بمترادفات المصطلح "**الواحد**" الذي ورد استخدامه عند سابقيه، أو ورود أكثر من لفظة عند نحاة متعددين، كما في مصطلح "**الأخوات**" (الفائق ٣/ ٩ و ١٦) ومصطلح "**النظائر**" (الفائق ١/ ٣٤) ومصطلح "**مثل**" (الفائق ١/ ٣٤) ومصطلح" **من واد واحد**" (الفائق ٣/ ٣٥٨).

يمكن أن نحصر التجديد عند الزمخشري في أنه يتساهل في استخدام بعض هذه المصطلحات بألفاظ متعددة، أو تقابلات متعددة، في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى يكون أكثر دقة في تحديد النظرة المفهومية لاعتبارات معنوية طفيفة أو كثيفة.

ومن قبيل التجديد في النحو ومصطلحاته نجد اهتمام الزمخشري بـِ" الفعل وأوزانه. فعنايته بالفعل وأبوابه وأوزانه ومعانيه وتعدِّيه و لزومه ومجرّده ومزيده، هي القمين بتحديد المصطلح وتجديده. ومن قبيل تجديد الحسّ الاعتزالي الذي اعتنقه الزمخشري، فانطبعت به أفكاره كما في تخيّره مصطلح "**التعجيب**" بدل التعجب.ثم اختار مصطلحا وغيّر آخر [٤]. ثم ذكر تقسيما لأبواب النحو الذي يُعتبر تصنيفا جديدا في كتاب المفصل، ثم أطلق تسمية المركّب في كتابه المفرد

---

(١) رشيد عبد الرحمن العبيدي: الزمخشري اللغوي وكتابه الفائق. منشورات المجمع العلمي مطبعة المجمع العلمي بغداد. لا ط، ٢٠٠١ ص ١١٧

(٢) سعد حمودة : تطور المصطلح النحوي ص ١٥

(٣) الزمخشري : الفائق في غريب الحديث. ٣/ ٩ و ٣/ ١٦

(٤) راجع أثر الاعتزال في المصطلح عند الزمخشري في هذا البحث.

والمركّب يقصد به التركيب الاسنادي، كما سبق الحديث عنه في الفصل الأول من الباب الأول.

من خلال نظرة سياقية مفهومية، رأى الزمخشري اختلافا مفهوميا قد يؤدي إلى تغيير اصطلاحي في المفعول به المحذوف بعد الفعل المتعدي في سياق جملة ما، فقد ذكر أنواع حذف المفعول به يقول: "**حذف المفعول به على نوعين أحدهما أن يحذف لفظا ويراد معنى وتقديرا (المحذوف اختصارا) والثاني أن يجعل نسيا منسيّا(المحذوف اقتصارا) كأن فعله من جنس الأفعال غير المتعدية، كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول به** "[(١)]فأدّى إطلاق النقصان في الفعل المتعدي عند سيبويه، مع جواز حذف المفعول به، إلى إطلاق مجموعة من المصطلحات على المفعول به لدى الزمخشري[(٢)]المفعول **الساقط** الذي ورد في السياق: " **والمفعول الساقط من (لا يبصرون) من قبيل المتروك المطرح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال لا من قبيل المقدّر المنويّ، كأن الفعل غير متعد أصلا** "[(٣)]، والمفعول المتروك ورد ذلك في شرح الآية (وأنتم تعلمون)، يقول : " **ومفعول (تعلمون) متروك كأنه قيل : وأنتم من أهل العلم والمعرفة**" [(٤)]، **والمفعول المحذوف** كما جاء في قوله: " **ومفعول (شاء) محذوف لأن الجواب يدل عليه والمعنى**،(ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم و أبصارهم لذهب،ولا يُبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب كنحو قوله : فلو شئت أن أبكي دما لبكيته"[(٥)].

هذه النظرة التجديدية التي بدأت من اعتبارالشكل التركيبي إلى الاعتبار المفهوميّ المستقلّ بكل مصطلح، من التي أطلقها الزمخشري، بحيث يعبّر الحذف عن نقص متنوّع، يأتي في إطار تتمّةِ و تأكيدِ معنى النقصان في الفعل عند سيبويه. من هنا ظهرت مصطلحات جديدة: **المفعول الساقط، المفعول**

(١) زكريا الفقي: نحو الزمخشري بين النظر والتطبيق ص ١١٢

(٢) وردت هذه المصطلحات في الكشاف. أما في المفصل فقد عبر عنها بالمفعول المقدر، وهو أن " يجعل الحذف نسيا منسيا " المفصل ص ٧٩.

(٣) الكشاف ١/ ١١١

(٤) الكشاف ١/ ١٢٦

(٥) الكشاف ١/ ١١٩

المتروك، والمفعول المحذوف.

ثم بدا التجديد الاصطلاحي من خلال السياق التركيبي، حين نظر الزمخشري إلى مصطلح التقديم والتأخير على أنه مصطلح واحد، رغم أنه تجمع بينهما صلة العطف إلا أنه قد ينشأ عنه **القاروالمزال** .إن مصطلحي "**التقديم والتأخير**" يبدوان واحدا، وإن رابط العطف رابط تركيبي يحتاج إلى إعادة نظر في التوليف بين مصطلح **التقديم** وبين مصطلح **التأخير** إذ فيهما اتحاد شبه تام في المرجع ؛ لأنه إذا تمّ أحدهما فلا بدّ من أن يتمّ الآخر، بمعنى أن لا يرجَّح العاطف على المعطوف، فلكلٍّ واحدٍ منهما القيمة المعنوية ذاتها. وفيه وجه آخر، وهو أن التقديم يقتضي التأخير، ولا يكون إلا به ؛ لأن تقديم عنصر أمام عنصر آخر يقتضي العنصر الآخر، كما يقال عند تقديم الخبر الذي لا يكون إلا بتأخير المبتدأ، وهو الوجه الذي أقرّ به الزمخشري.

نجد أن الزمخشري قد وجد المشكلة ليجد الحل بإطلاقه مصطلح "**المزال**" مقابلا للقارّ في قوله: " إنما يقال مقدم ومؤخر **للمزال لا للقار** في مكانه "[(١)]، ولو قال "**مؤخر أو مقدم للمُزال**" [باستخدام أو] لكان أوضح ؛ لأنّ الذي يُزال من مكانه يُقال له مُقدّم كما يُقال له مؤخّر، وذلك في معرض شرحه للآية ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾[(٢)] وفي قوله: " فإن قلت : لو قيل : والصابئين وإياكم لكان التقديم حاصلا. قلت لو قيل هكذا لم يكن التقديم في شيء ؛ لأنه لا إزالة فيه عن موضعه"[(٣)].

ثم نجد مصطلح "**المجرد**" من المصطلحات التي جددها الزمخشري،وهو السالم من الزيادات. وهو غير مصطلح "**التجريد**" عنده عدم وجود العامل (تطوّر المصطلح النحوي في الدرس العربي: سعد حمودة ص ١١٤). ونجد مصطلح **الأفعال الناقصة** عند الزمخشري :يقصد بها كان وأخواتها في حين كان عند سيبويه الأفعال المتعدية (راجع تطوّر المصطلح النحوي في الدرس العربي

(١) الكشاف ١/ ٦٩٤
(٢) سورة المائدة الآية ٦٩
(٣) الكشاف ١/ ٦٩٤

سعد حمودة ص ١٢١).

ثم مصطلح "**الواو للجمع المطلق**" الواو للجمع تحول المصطلح من التركيب بحرف الجر إلى المصطلح "حرف الجمع " يتشكل من مضاف ومضاف إليه.

ومن قبيل التجديد الاصطلاحي مصطلح "**المبهم**" عند الزمخشري يرادف "ضمير المجهول" عند الفراء، وضمير الشأن عند البصريين (راجع تطور المصطلح النحوي في الدرس اللغوي : سعد حمودة ص ٥٠). ومصطلحا "**جمع القلة** و" **جمع الكثرة**" فجديدان.علما أن مصطلح "**المفرد**" بدأ يشيع استعماله بدءا بالزمخشري في غياب مصطلح **الواحد**،ومصطلح **التثنية أو المثنى** في غياب الاثنين والجمع على حد التثنية.

الفصل الثاني : بين سياقية المصطلح واستقلالية المفهوم (مفهوم، مفهوم مستقل]

أولا: تعدّد مفاهيم المصطلح الواحد (المشترك اللفظي)

ثانيا : الترادف في المصطلح (المصطلحات المتعددة ذات المفهوم الواحد)

أ ـ بين الصرف والتصريف

ب- بين الجملة والكلام

ج- أنواع الترادف:

١.الترادف التزايدي والتناقصي[في الألفاظ كنمط منهجي]

٢ الترادف الكلي

٣ الترادف الجزئي

٤ الترادف التلميحي

٥ الترادف التشابهي

ثالثا : التضاد في المصطلح (المصطلح وما يقابله)

رابعا : ذكر مفاهيم من غير مصطلحاتها

خامسا:موقع مصطلح الزمخشري من سياق المصطلح ومفهومه بين لهجتي البصريين والكوفيين:

١.الحُكم على مصطلحات المِصْرين

الخلاصة

مدخل

يقتصر البحث في علم المصطلح - في هذا الفصل - على التأمُّل في المفردات التي تعبّر عن المفاهيم المرجوّة من المصطلحات. وإذا كان المفهوم واحدا، فليس له بالضرورة أن يُعَبَّر عنه بمصطلح واحد. يأتي الحديث هنا وسطا بين الفصل الذي عنونته المصطلح في الخطاب والفصل الذي يتحدث عن المفهوم الاصطلاحي بين المرجع والراجع.

فانطلاقا من الاتفاق على أن المصطلحات لم توضع دفعة واحدة ولا في مجلس واحد، بل وُضعت "في أوقات متباعدة نسبيا شارك في وضعها أجيال من العلماء النحاة واللغويين ؛ لهذا من المألوف أن تتعدّد المصطلحات الدالة على الشيء الواحد، ثم تمر بمرحلة التجريب التاريخي التي تستصفي من المصطلحات ما هو مناسب دالّ على المقصود منه"[1] ؛ **فإننا نبني نظرتنا على أسّ استقلالية مرجعية لمفهوم المصطلح الذي لا يسمّى مصطلحا - بحسب رأيي - إلا إذا استقلّ بتلك المرجعية .**

بالمقابل ليس بالضرورة أن يكون للمفهوم أكثر من مصطلح، وذلك طبيعي في حياة اللغة وتفاعلها مع الألفاظ ومفاهيمها، في عمليّة التّرادف ؛ وإذا كانت المفاهيم متعدّدة، والمصطلح واحدا في اللفظ، فإن ذلك يشير إلى المشترك اللفظي، ولا يعني أن المصطلح واحد؛ لأنّ" وجود مصطلح ما في التراث النحوي العربي عند متقدِّمي النحاة ومتأخريهم لا يعني، حتماً، أنّ المفهوم، الذي جاء هذا المصطلح أو ذاك تعبيرا عنه، مفهوم واحد لدى الفريقين"[2].

---

(١) حسن خميس الملخ : التفكير العلمي في النحو العربي. دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.الإصدار الأول ٢٠٠٢، ص ١٤٠

(٢) فيما نقله أحمد التيجاني جالو، عن أستاذه حسن حمزة: إشكالية ترجمة مصطلحات النحو العربي. مجلة ترجمان مجلد ١٢ عددا ١ ، طنجة - المغرب سنة ٢٠٠٣ ص ٣٧.

ثم إنّ المصطلح "ليس إلا اسما موضوعا بشكلٍ ثابتٍ لا تتغيّر على الشيء الذي تمثّله تلك السمة "(١) فيتجسّد المفهوم من خلاله ليحيل إلى مرجِع (référent) واضح .

انطلاقا من كل ذلك نرى أنّ المصطلحات ثابتة المفاهيم، إلا إذا تغيّرت مقولة المصطلح إلى مقولة متجانسة، هذا يعني أن يُستخدم المصطلح في علم دون غيره، وفي مجال العِلْم الواحد(٢) دون سواه ؛ كأنْ يتغيّر المصطلح من علم النحو، إلى علم البلاغة، إلى علم العروض. حتى داخل متفرّعات العلم الواحد، فالمصطلح النحوي غير الصرفي، أو الصوتي ؛ فإن المفهوم ينـزاح إلى آخر ؛ فيؤدي ذلك بالضرورة إلى تغيير مفهوم المصطلح، وبالتالي حدّه.

حريٌّ بنا،لكي تتّضح قيمة المفهوم بارتباطها بالحدّ، أن **نميّز بين المصطلح وبين اسم العَلَم ، لتظهر استقلاليّة المصطلح الذي يصل إلى المرجِع مرورا بالمفهوم، عكس اسم العلم الذي يُحيل مباشرة إلى مرجعه من دون حاجة إلى المفهوم.** فالمصطلح لا يستغني عن المفهوم، أما اسم العلم فيستغني، " تشير أسماء الأعلام إلى كيان يتراءى لنا فرديا مستقلّا، ثم يبدو عنصرا لصنفٍ ما. يمكن لنا أن نصف هذه الفردية لا أن نعرِّفها، بمعنى أن الأسماء الأعلام تُحيل مباشرة إلى مرجعٍ من دون الإحالة إلى مفهوم معيّن "(٣)

وحريٌّ بنا،كذلك، أن نميّز المصطلح من مفردات اللغة، كلاهما له معنى؛ إلا أنّه خاصّ في الأول وعامّ في الثانية. يمكن القول " إن المفهوم الاصطلاحي تحدده سلطة (متخصص، شخص، مجموعة) أكثر مما يحدده الاستعمال. وعندنا ميل إلى القول :إن المعنى في مصطلحٍ ما هو لمفهومه، في

---

(١) H.Béjoint et Ph.Thoiron: Le sens des termes (in:):le sens en terminologie.Presses universitaires de Lyon,2000.p 16

(٢) من ذلك مفهوم الخبر في علم النحو، غير الخبر في علم البلاغة، ومفهوم مصطلح الحرف في النحو غير مصطلح الحرف في علم الصرف، وهوغيره في علم الصوت (صائت وصامت)...

(٣) Juan C. Sager: pour une approche fonctionnelle de la terminologie (univ. Manchester),: LES SENS EN TERMINOLOGIE.Presses universitaires de Lyon,2000, ISBN :2-7297-0641-0. p 44

حين أن معنى الكلمة ("المدلول" بحسب دي سوسير) يرتكز على الاستعمال الذي ينجم من هذه الكلمة، ويتضمن مكوّنات أخرى، قد تكون المعاني الحافة أو ظلال المعنى، وكل ما يتضمّنه الشكل اللسانيّ الخاص الذي تستخدمه الجماعة ليعبّر عن المعنى"(١).

لذلك فإنّ التفرقة بين المصطلح وبين اسم العلم من جهة، وبين المصطلح و مفردات اللغة من جهة ثانية تؤدي إلى الدقّة المفهومية، ذلك يعني أن نقر بأنه لا يمكن أن يتعدّد مفهوم المصطلح الواحد ضمن حدّ موحّدٍ،ولا يؤدّي اختلافٌ في حدٍّ من حدود اصطلاحات النحو إلى تغيير في المفهوم.فهل يمكن لنا أن نقول بالترادف المفهومي في المصطلحات النحوية عند الزمخشري مُقارَنةً بمفاهيم غيره من النحاة؟، إذا انطلقنا من نسبة مصطلح ما إلى نحوي من النحاة، بمعنى أن نقول إن سيبويه استخدم مصطلح المسند، وكذلك الزمخشري فعل، إلا أن الدراسات تشير إلى تناقض مفهومي في المصطلحين اللذين يبدوان بلفظ واحد.

والترادف التام في عموم اللغة "نادر الوقوع، وإذا ما وُجِد في فترة من الفترات فسرعان ما يعمل التطور اللغوي على تحطيمه وإظهار فروق دقيقة بين ألفاظه "(٢)، فكيف به في المصطلح الدقيق استعماله ووجهة حدّه.

وإن كان رأي ابن جني يرمي إلى أن الترادف ميزة تَشْرُف بها العربية، أنهم " يحتجّون بحشد من المترادفات التي جمعها رواة اللغة من أفواه العرب، . . .، فيصنفون الرسائل اللغوية في موضوعات متفرّقة صارت فيما بعد نواة المعاجم الضخمة "(٣)، فإن الترادف في علم المصطلح يؤدي إلى حشد لا طائل منه في المصطلحات النحوية إلا إذا تغير مفهوم المصطلح أو إحدى

---

(١) H.Béjoint et Ph.Thoiron :Article: Le sens des termes Livre: LES SENS EN TERMINOLOGIE.Presses universitaires de Lyon,2000, ISBN:2-7297-0641-0.p10

(٢) رمضان عبد التواب : فصول في فقه اللغة. مطبعة الخانجي بمصر الطبعة ٣. ص ٣٠٩ وما بعدها

(٣) محمد نور الدين المنجد : الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق. دار الفكر المعاصر بيروت لبنان، ط ٢، ٢٠٠١. ص٦٩

خصائصه فيتفرع من ذلك مصطلح جديد يكاد يكون فرعا منه أو تكملة له أو مستقلا عنه. من هنا فإني ألتمس طريقا بين المنهجين قد تأتي بها ألفاظ اللغة مترادفة وإلا كيف كان المفسرون يفسرون اللفظة بالأخرى ؟ وكيف تتخذ اللفظة معناها في لهجة دون أخرى؟. لنصل إلى الاتفاق في امكان وقوع الترادف إلى وضع الشروط التالية :

١. "الاتفاق في المعنى اتفاقا تاما

٢. الاتحاد في البيئة اللغوية

٣. الاتحاد في العصر

٤. ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صوتي للكلمة "[١]. وهنا نذهب إلى ما ذهب إليه بعض الباحثين أن الترادف هو من واضع واحد، أم من واضعين اثنين بحيث "يشتهر الوضعان ويختفي الواضعان "[٢]. ولا يخرج ذلك عن الحديث على الترادف الاصطلاحي.

لعلّي في المصطلح النحوي أجد طائفة من المترادفات المفهوميّة التي تشغل حيّزا كبيرا منه، قد تبدو للوهلة الأولى أنها كذلك، لكنّ معظمها في واقع الحال، على قسط كبير من التغيير في حالة الكلمة وموقعها، ليس الصرفيّ ولا الشكليّ ؛ لأن الترادف المفهومي: هو إيجاد مصطلح واحد له أكثر من مفهوم، عكس الترادف المصطلحي الذي يدل فيه مصطلحان مختلفان على مفهوم واحد ويحيلان إلى مرجع واحد.

فاللفظة في مقولتها الاسمية قد يكون لها مقولتان : مقولة فرعيّة، ومقولة متجانسة. والفرعية كأن يكون الاسم صفة أو اسما مشتقا وغيره، والمتجانسة أن تتغيّر اللفظة من مقولة الاسمية(بأن تكون اسما عاما ثم تصير مصطلحا) إلى "**المقولة المتغيّرة**" بأن تصبح اصطلاحا ثم تتجانس بين الاصطلاحية في النحو

(١) السائح علي حسين.مدخل الدراسات القرآنية. جمعية الدعوة الإسلامية ط١، ليبيا٢٠٠٠م ص٢٥٠

(٢) سالم علوي ملامح علم الدلالة عند العرب، إشراف الزبير سعدي. جامعة الجزائر معهد اللغة العربية وآدابها ١٩٩٨ ص ٧٢

والاصطلاحية في الصرف، والاصطلاحية في البلاغة والعروض، لتصير المقولة المتجانسة.

لذلك فإني لا أقصد بالترادف التطابق التام في المعنى والاختلاف في اللفظ.بل لعلّ المهم في ما أقصد، أن لا يتأثر المصطلح بالترادف المفهومي فيجعل الباحث في حيرة من أمره من اختيار مصطلح من هذه المصطلحات المترادفة مفهوميا، وتتعرقل مسيرة استقرار المصطلح ويقوى اضطرابه. فالترادف في المصطلح عن حقيقة التواضع والاتفاق الذي تهدف إليه العملية الاصطلاحية في طبيعة التسميات والمسميات، للثوابت الدراسية. غير أن الذي يسيطر في ذلك، الشيوعُ والغلَبة للمصطلح الأبرز، فيروج واحد ويُطمس آخر، إلا إذا كان الترادف غير كلي ؛ لأنّ الحاجة إلى الترادف الجزئي أو التزايديّ، أو التشابهيّ، تفرض نفسها في سياقيّة التحليل والدرس النحويين. **وفي هذا الفصل الذي يبحث في إطار ما تقدّم، نلحظ دراسة مصطلح الزمخشري بدقته، ورهافة اهتمامه بالمصطلح. وهذا ما جعل المرحلة جديدةً في ذلك، فلم يسبق للمصطلح أن كان في بداياته موضع اهتمام الدارسين وواضعي النحو إلى هذا الحد. إننا سنركّز،** في هذا الفصل اهتمامنا بالعناوين التالية عند الزمخشري:

أولا: تعدّد مفاهيم المصطلح الواحد (المشترك اللفظي)

ثانيا: الترادف في المصطلح [المصطلحات ذات المفهوم الواحد]

ثالثا: التناقض فيه

رابعا: ذكر مفاهيم من غير مصطلحاتها .

لقد ميّز بعض الدارسين إذاً، بين الترادف المعجمي الذي نجده في اللغة العامة المشتركة، وبين الترادف المفهومي والترادف الاصطلاحي الذي نجده في اللغة العلمية والتقنية ؛ فهي مرجعية لأنّ مصطلحاتها المترادفة لها المرجع نفسه.وأراني أميل إلى ما يقول ج. ليونز[1]كل التعابير التي تحمل المدلول ذاته

---

(١) John LYONS, Language, Meaning and context, London, Fontana, troisième édition, 1986, pp. 50-51.

=

هي مترادفة. من الضروري أن نستخلص نقطتين من هذا التعريف :

أولا : لا تَحُدّ العلاقة بين الترادف و(اللكسيم).بل تعطي الامكانية للتعابير سهلة التعبير التي لها الدلالة ذاتها للتعابير الصعبة.

ثانيا : تجعل المطابقة، و ليس فقط التشابه، في المعنى مقياسا للترادف، تختلف عن تعريف الترادف الذي نجده في القواميس المعتمدة، والتعاريف التي دأب المعجميون أنفسهم على اعتماده».

أولا : تعدد مفاهيم المصطلح الواحد (المشترك اللفظي) :

المشترك اللفظي هو اللفظ الواحد الذي يطلق على أشياء مختلفة بالحدّ والحقيقة بالتساوي: "الاشتراك بين شيئين بالنّوع اسمه مماثلة، بالجنس اسمه مجانسة بالكمّ اسمه مساواة في الطول يسمى مشابهة، بالمضاف يسمّى مناسبة بالشكل مشاكلة بالوضع اسمه موازنة بالأطراف يسمّى مطابقة[١]، ما أسماه سيبويه "اتفاق اللفظين والمعنى مختلف"[٢].ولعل الزمخشري من القائلين بالمشترك اللفظي في اللغة يقول: "قد تجيء الكلمة لمعنى ومثلها لمعنى يخالفه"[٣]، لكنه ترك المسألة ممكنة وغامضة بوجود "قد" قبل الفعل المضارع

= أصل النص بالإنكليزية نقلته عن ترجمة لأمجد طلافحة في أطروحته حول المصطلح المركب عند سيبويه.

« Expressions with the same meaning are synonymous. Two points should be noted about this definition. First, it allows for the possibility that lexically simple expressions may have the same meaning as lexically complex expressions. Second, it makes identity, not merely similarity, of meaning the criterion of synonymy. In this latter respect, it differs from the definition of synonymy that will be found in standard dictionaries and the one with which lexicographers operate. Many of expressions listed as synonymous in ordinary or specialized dictionaries (included Roget's Thesaurus and other dictionaries of synonyms and antonyms) are what may be called « near-synonyms »: expressions that are more or less similar, but not identical in meaning. Near-synonymy [...] is not to be confused with various kinds of partial synonym which meet our criterion of identity of meaning».

(١) جميل صليبا : المعجم الفلسفي. الشركة العالمية للكتاب بيروت لا ط، ١٩٩٤ ٢\٣٧٦

(٢) الكتاب ١/ ٢٤ (٣) الزمخشري : شرح الفصيح، ١/ ٢٩٤

"تجيء".مع العلم أن المشترك عند علماء العربية هو ما كان في أصل وضعه لمعنيين أو أكثر.

ثم إنّ إشكالا قد يفرضه تصريف اللفظة الاصطلاحية الواحدة وورودها بصيغة المفرد أو الجمع وضرورة إدراجها في المعجم المختص بتلك الصيغة دون الإحالة إلى كل منهما ؛ لأنّ لكل منهما مفهوما مستقلّا طرأ بسبب تغيير الصيغة من المفرد إلى الجمع أو العكس : **الكلام، والكلمة**،فالكلام جمع الكلم والكلمات جمع كلمة، كما مهَّدَ لنا الفصل السابق في دراسة المصطلح والحدّ، "فالكلام عبارة عن الجملة المفيدة فائدة تامّة، كقولك زيد منطلق أو إنْ تأتني أكرمْك، و صه وما شابه ذلك . . .فأمّا اللفظة المفردة نحو زيد وحْدَه و منْ ونحو ذلك **فلا يسمّى كلاما بل كلمة**، هذا قول الجمهور"[١]. وذلك بسبب أن مصطلح "**الكلام**" يحمل مفهوم التركيب الإسنادي بين مصطلحين أي يحمل مفهوم مصطلح الاسم مع مصطلح اسم آخر أو فعل أو حرف ..، ومصطلح" **الكلمة**" يحمل مفهوما مستقلا بذاته،فالكلام = كلمة +كلمة +كلمة ... والكلمة= كلمة، وهنا ضرورة التفرقة بين الكلام والكلم، وضرورة إثبات صفات المصطلح إن كان يُجمع أو يبقى مفردا بصيغة واحدة للحاجة المفهومية في إثباتها في المعجم المختصّ.

غير أن أبا هلال العسكري توسّع في المسألة أكثر في تبنّي احتمال وجود المشترك اللفظي مشيرا إلى بعض الشروط العلائمية،يقول: " لا يجوز أن يدلّ اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف علامة لكلّ واحد منهما، فإن لم يكن فيه لذلك علامة أشكل وألبس على المخاطب، وليس من الحكمة وضع الأدلة المشكلة، إلا أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علة، ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلا ما شذّ وقلّ.."[٢].

وكأنّي بأبي هلال يوجّه كلامه إلى المشترك في المصطلح العلمي الذي يحمل بالضرورة علامة، قد تكون هذه العلامة معنوية- على حدّ رأيي - هي

---

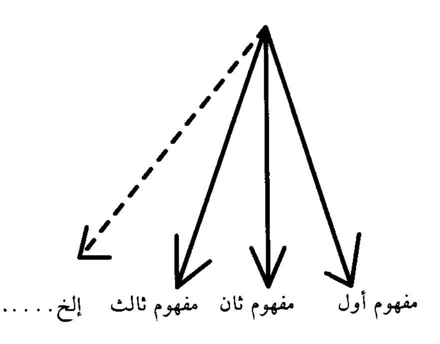
(١) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٥٣٨- ٦١٦) : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين م.س : ص ١١٣

(٢) أبو هلال العسكري : الفروق في اللغة ص ١٤، ١٥

تغيّر المقولة الاصطلاحية (استخدام المصطلح في علم واحد في فروع متعدّدة كالنحو والصرف والصوت ينضوي تحت علم النحو) أو المقولة الاصطلاحية المتجانسة (كأن ينتقل المصطلح من علم النحو إلى علم البلاغة، إلى الفقه ...).

في هذا الإطار، يمكن تصنيف ج. لوتيللر (Jacques LETHUILLER) من القائلين بتعدّد المفاهيم للمصطلح الواحد، لكنّه ميّز بين امكان استبدال عنصر بعنصر آخر « l'interchangeabilité en discours » مع باقي العبارات والتعابير المماثلة، فهو يقول إنّ: "المشترك اللفظي الحقيقي موجود. يدرج في سيرورة تعيين المفاهيم (...).و يجب ألا نخلط بين الترادف و بين التغير السياقي l'interchangeabilit en discours. بالنسبة إلينا، تُعتبر بعض المصطلحات مترادفة عندما تكون وظيفتها الأولى تعيين المفاهيم، أو الإشارة إلى صنف مرجعي معين "[١].

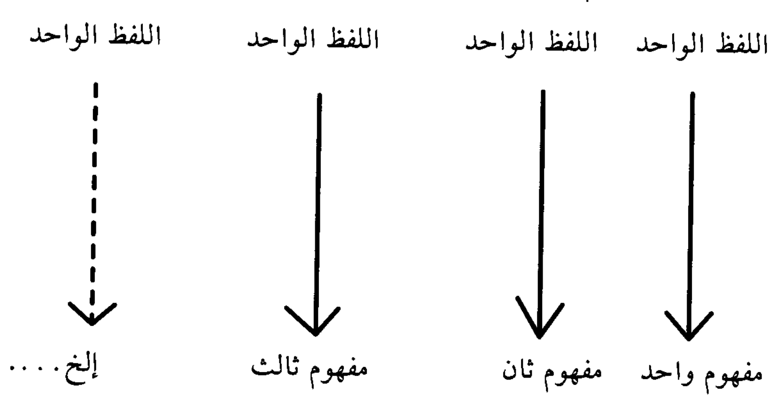
ما سبق يجعلنا نقرّ بحقيقة الترادف الاصطلاحي، لكننا يجب أن نميز بين العِلْم الذي نستخدم فيه المصطلح الواحد في معنيين مختلفين، بأن نستخدم مصطلحا ما في علم النحو، واللفظ ذاته في علم الصرف أو الصوت، أو البلاغة، إلا أننا نلفت لتراتب معنوي ومفهومي في تسلسل المعاني قد ينجم عن الترادف. كما أمثّل له في الرسم التالي (شكل رقم ١) :



---

(١) Jacques LETHUILLER, « La synonymie en langue de spécialité », in Meta, 3, 1989, p. 443.»N

تفصيلا لما حدّه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدالّ على معنيين مختلفين فأكثر[١]. هو حدّ صحيح بشكل عام دونما تخصيص، للترادف الاصطلاحي، بحيث يتحوّل الشّكل (رقم ١) في هذا المفهوم إلى الشكل التالي رقم ٢: (الشكل رقم ٢)



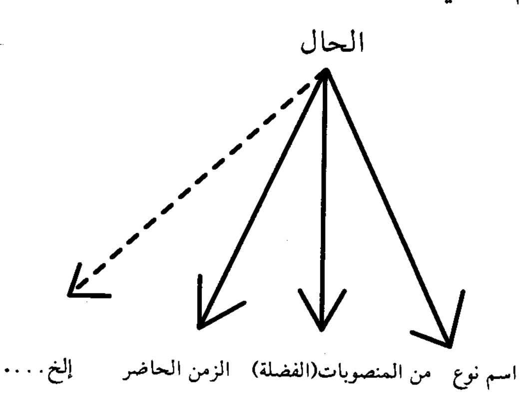
تطبيقا لما مرّ، فإن لمصطلح "**الحال**" في النحو ضمن المقولة الواحدة ثلاثة مفاهيم، كما وردت عند الزمخشري، تتمحور في التالي:

١ اسم النوع،

٢ من المنصوبات الفضلة: شبيه بالمفعول الذي يبيّن هيئة صاحبه،

٣. والحال الزمن الحاضر،

تتمثل في الرسم التالي:



(١) السيوطي: المزهر ١/٣٦٩

ثانيا : الترادف في المصطلح [المصطلحات المتعددة ذات المفهوم الواحد]

قد يؤدي الترادف في المصطلح إلى الترادف المرجعي والعكس كذلك. لأن مصطلحات متعددة : كـ "باء التعدية" و "باء الإلصاق" و"باء السببية"(المفصل ص٢٥٢)،و" لام التعليل" و"لام العاقبة" و"لام الغرض" و"لام كي" و"لام التعليل"(المفصل ص٢٥٧) و"هاء السكت" و"هاء الاستراحة" (المفصل ص١١٧) و"الرفع" و"الضم"، و"حروف الإيجاب" و"حروف التصديق"(المفصل ص ٢١٨) السبب جزء من العلة (المفصل ص ٢٤١)، هي مترادفة مرجعيا بحيث إن المرجع المقصود واحد في المصطلحات المتعلقة بالباء أو اللام أو الهاء المذكورة آنفا. . . . وإن نُظر إلى كل واحد من جانب مخصوص، والأمر نفسه في ألفاظ اللغة العامة أيضا.

ينطبق ذلك على المصطلح الواحد الذي يُعبَّر عنه بمفاهيم متعدّدة(polyréférentialité) أي إحالة المصطلح على عدد من المراجع. وهو من قبيل الاقتصاد اللغوي في اللغة العلمية ، يمكن أن يتّخذ المصطلح نفسه مدلولات مختلفة حسب السياق العلمي الساري[1]

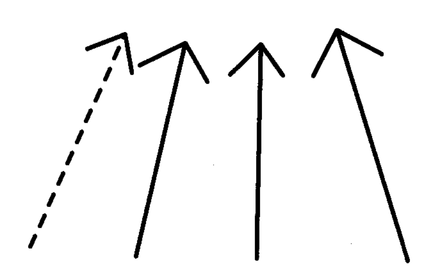
،لم نجد مثل مصطلح "الترادف" عند الزمخشري، وإن أقرّ به مفهوميا من حيث الألفاظ اللغوية، لا من حيث المفهوم الاصطلاحي. فنراه يُكثر من الشروحات، والتعليقات اللغوية منها والنحوية والفقهية وغيرها ؛ وخصوصا في الكشاف.

فتفكيره مبنيٌّ على حسٍّ معجميّ تعليميّ يهدف إلى التبسيط. يذكر اللفظة مُردَفةً بشرحها، متبوعة بلفظةٍ تُجانسها في المعنى. وذلك ينطبق على الألفاظ العربية التي قد تكون مستغربة أو غير مفهومة، أو لها غرض سياقيّ خاص.

لم يقتصر هذا الاهتمام على الألفاظ والمفردات اللغوية، فحسب، بل هي ميزة طبعت تفكيره بها، حيث كان للمصطلحات النحوية والبلاغية والعروضية

(١) A. HERMANS, « La définition des termes scientifiques », in Meta, N 3,» 1989.p. 531.

مثل ذلك المصير، إذ ينسحب ذلك على المصطلح النحوي، فيعبّر عنه إما بمفهوم لغوي، وإما بحدّ؛ ما جعل الحقل الترادفيّ غنيّا يتّخذ أساليب وخصائص من التعابير اللغوية (أي قبل أن تصير مصطلحات فنية) تتفرّع إلى مصطلحات فيما بعد عند الشراح والدارسين. فكان الزمخشري ينطلق للتعبير على ذلك المصطلح عينه، من مصطلح "**الأخوات** " و"**النظائر** " و "**بمعنى واحد** " و "**من واد واحد** "، ما أغرق المفهوم الواحد في مصطلحات متعددة. يتمثل في الرسم التالي:



وفي كتب علماء العربية القدامى، نعثر على استخدام مفهوم الترادف بدل مصطلحه. ذكر محمد نور الدين المنجد في كتابه الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق أنه: "لم نعثر على الترادف عند سيبويه، إنما ذكر مرادفا له "اختلاف اللفظين والمعنى واحد "، وأن الأصمعي (ت ٢١٦ هـ) صنف كتابا (مااختلف لفظه واتفق معناه)، و(الأسماء المختلفة للشيء الواحد) لأبي عبيدة (ت ٢٢٤ هـ)، و كتاب (ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد) للمبرد (ت ٢٨٦ هـ). وأن أول من ذكره صراحة هو علي بن عيسى الرّماني (ت ٣٨٤ هـ) الذي جعله عنوانا صريحا لكتابه " الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى "، وهو ـ كما يشير المنجّد ـ لم يصرح بذكر الترادف مصطلحا لا يدلّ على تمييز دقيق لمعناه[١].

---

(١) محمد نور الدين المنجد: الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق. دار الفكر المعاصر بيوت لبنان، ط ٢، ٢٠٠١. ص ٣٠ و ٣١ و ٣٣

إلا أن غموضا يكتنف المصطلح من خلال عطفه الألفاظ " **المتقاربة المعنى**"على "**المترادفة**" وكأنها شيء واحد. يعرّف التهانوي الترادف على أنّه: " توارد لفظين مفردين، أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع، على معنى واحد، من جهة واحدة "[١].

يبدو الترادف في التراث الاصطلاحي بإطلاق التسمية على المصطلح من حيث الموقع الاعرابي والعمل، فإطلاق سيبويه تسمية "اسم الفاعل" على"اسم كان" باعتبار الفعل الناقص ناقصا لا يرفع فاعلا بل اسم فاعل بحكم موقعه بعد كان الناقصة،في قولنا: كان الطقس جميلا. فالطقس اسم فاعل على حدّ رأي سيبويه، لا كما في الفعل التام الذي يحتاج إلى فاعل، كقولنا: استقر الطقس، فالطقس هنا فاعل لا اسم فاعل. هذه مسألة أشار إليها عبد القادر المهيري، يقول: "فاسم الفاعل مصطلح -كما شاع - لتسمية ما أسند إليه هذا الفعل الناقص يبدو غريبا، ما لم يُدرك أنه اختصار لتسمية قائمة على تصوّر أشمل لبنية الجملة، فسيبويه يصطلح عليه باسم الفاعل، كما يصطلح على تسمية خبر كان وأخواتها باسم المفعول"[٢]. ثم إن اعتبار معنى النقصان في الفعل الناقص انسحب كذلك على مفهوم المصطلح، فطال مرفوعه، بتسميته "اسم كان" و"اسم فاعل" بما يقرب من الشبيه بالفاعل، بحيث إنه يأتي بعد فعل ويشبه الفاعل في الرفع ثم تكون التسمية الفاعل والمفعول المجازيين.

هنا التغاير المفهومي بين مقولة النحو ومقولة الصرف،فنرى عبد القادر المهيري يقرّب المراجع المفهومية بين **علمي النحو والصرف**، يتابع: " ورغم ما في هاتين التسميتين من التباس بين مفهومين: أحدهما نحوي والآخر صرفيّ، فإنهما لا يخلوان من الوجاهة لأنهما يقومان على قياس الجملة المصدّرة بـِ "كان" على الجملة الفعلية. فـَ "كان" تقتضي اسما مرفوعا كسائر الأفعال،

---

(١) التهانوي: كشاف اصطلاح الفنون ٣\٦٦؟

(٢) عبد القادر المهيري: إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحوي. مجلة المعجمية، العددان الخامس والسادس، ١٩٩٠ ص ٤٨٠

ولذا أطلق سيبويه عليه اسم الفاعل بمعنى الاسم الذي يقوم مقام الفاعل ومن هنا يُبرّر اختيار المصطلح المذكور "[١]. إلا أن اسم الفاعل في الاصطلاح النحوي قد انقرض ولم يطّرد، و الاصطلاح في الصرف راج واطّرد فاستقرّ مرجعه وتبلور مفهومه.

كذلك ينجم الترادف اللفظي في مصطلحي **"حروف الجرّ" و"حروف الخفض"**، ومصطلح "حروف الصفة"، ومصطلح "الإضافة". حرص الزمخشري على تسميتها حروف الإضافة، فما وضع حد لها كما سبق الحديث، فاكتفى بتعليل التسمية ليدعم ما تبنّاه من ذكر "حروف الإضافة" مهملا باقي التسميات التي اعتبرها ابن يعيش شيئا واحدا من بعده : "اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجر لأنها تجر ما بعدها من الأسماء، أي تخفضها "[٢]، فلجأ الشارح هنا إلى تعليل أكثر من تسمية للمصطلح وإقناعنا بأنها مترادفة .

وبين مصطلحي **"التصغير" و"التحقير"** في الصنف الثاني عشر من أصناف الاسم ورد في المفصل مصطلح " **المحقّر** " [٣]، بالإضافة إلى المصغّر والتغير في الصفحات اللاحقة. أما في الأنموذج فورد مصطلح " **المصغّر** " و "هو ما ضُمّ أوله وفُتح ثانيه ولحقته ياء ساكنة "[٤] ولم يرد مصطلح "**التحقير**" إلا مرة واحدة عندما ذكر " تحقير الترخيم "[٥]. إلا أن سياق التصغير يشير إلى التحبّب، أما التحقير فيخرج من التصغير،وهما ليسا واحدا من حيث المفهوم،

---

(١) عبد القادر المهيري : إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحوي. مجلة المعجمية، العددان الخامس والسادس، ١٩٩٠ ص ٤٨٠

(٢) شرح المفصل ٧/ ١٤٢

(٣) المفصل في صنعة الإعراب تحقيق بو ملحم العنوان الذي ورد من وضع المحقق، إلا أنه وردت ألفاظ وصيغ مشتقة : صُغِّر، و يصغر، تصغيره، مستشهدا بكلام لم ينسبه إليه. وقال الأخفش سمعت من يقول : سفيرجل متحركا والتصغير والتكسير من واد واحد". وما دون ذلك فمصطلح التحقير والمحقر، ثم بعد صفحتين استخدم مصطلح المصغر والتصغير ص ٢٥٣

(٤) الأردبيلي شرح الأنموذج ص ١١١

(٥) الأردبيلي شرح الأنموذج ١١٥

وإن كانا واحدا من حيث الاستخدام، ترادف مرجعي واختلاف لفظي يؤدي إلى اختلاف استخدامي مفهوميّ.

لكنّ الخلاف، هل يعني الترادف الاتحاد التامّ في المعنى بين اللفظتين ؟ وهل أن للسياق دورا في تقريب المعنيين إلى حدّ الاتحاد والموافقة الكلّية ؟ ؛ فمن الأصوليين من قال إنّ "الترادف خلاف الأصل لسببين نابعين من منطق العقل والجدل، لا من طبيعة اللغة وواقعها : الأوّل أنه يخلّ بالفهم التّامّ، لاحتمال أن يكون المعلوم لكلّ واحد من المتخاطبين غير الاسم الذي يعلمه الآخر... والثاني أنه يتضمّن تعريف المعرّف وهو خلاف الأصل "[١]. وعلى هذا **تنّبه الزمخشري إلى فكرة الترادف ولا سيما في الكشاف حيث فرّق بين واو العطف وواو النسق وواو الضم والجمع والمصطلحات التي سبقت في هذا المبحث. ثم نجده قد دخل في الخصائص المفهومية لكل مصطلح، بحيث قسم الاسم العلم إلى: مرتجل وغير مرتجل، منقول وغير منقول كنية ولقب وفرّق بينها مفهوميّا، وكان ميّز بين المرتجل والمنقول علما أنهما في إطار العلم والتفرقة بينهما دقيقة.**

فإذا ما طرحنا الإشكالية ذاتها على المصطلحات نجد أنها تساعد على التمحيص في الذهنية السليمة للتفكير الاصطلاحيّ السليم .من هنا، **ومن خلال طائفة كبيرة من المصطلحات المترادفة، تظهر عند الزمخشري، نجد تداخلا كبيرا في مصطلحات كثيرة قد تكون حاشدة. والأسئلة المطروحة : لماذا هذا التنوع اللفظي، ؟ أَتُفَسَّر الظاهرة بهروبه من التكرار أم أنه يتَعمَّدُ أن يميز بين المفاهيم والتصورات الاصطلاحية ؟، وهل يمكن تقسيمها إلى مصطلحات بحسب المدلولات الترادفيّة، باللجوء إلى المصطلح وسياقه لتحديد مفهومه؟** أمَا يترك ذلك آثارا جانبية على ترجمة المصطلحات إلى لغات أخرى، بحيث تصبح معضلة حقيقية، وبالتالي معضلة جعلها في معجم صحيح لذلك، ما يؤدي إلى تضخم أعداد المصطلحات، ويجعل الخلط ممكنا ؟.

---

(١) محمد نور الدين المنجد : الترادف في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق. دار الفكر المعاصر بيوت لبنان، ط ٢، ٢٠٠١. ص ١٠٧

ولعلّ أبرز إيجابياته أن يؤكد الدقة المرجوة عند أبي القاسم. وعلى هذا نلتمس التفرقة بين بعض المصطلحات التي تبدو،للوهلة الأولى، مترادفة:

أ - بين الصرف والتصريف

التداخل بين مصطلحي الصرف والتصريف عند كثير من النحاة بدا واضحا كما ذكر أحمد الحملاوي في كتابه شذا العرف في فن الصرف: " الصّرف ويقال له: التصريف"(١)، ثم ذكر التهانوي بأنهما مترادفان: "الصرف والتصريف عند المتأخرين مترادفان والتصريف على ما حكى سيبويه عنهم جزء من الصرف الذي هو جزء من أجزاء النحو"(٢)، إلا أن بعض النحاة عملوا على التفرقة بينهما: " اعلم أن الصرف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة المناسبات والأقيسة"(٣). فأدى التداخل بين التسميتين إلى تداخل في المفاهيم.

فالصرف " عند النحاة تنوينٌ يلحق الاسم الذي يجعلونه دليلا على تمكّن الاسم في باب الاسمية"(٤). ورأى آخرون: " أن مفهوم الصرف، وقد سماه سيبويه وابن جني التصريف، لا يزال مضطربا لا يضمن،في هذا التعريف، كل أبواب الصرف مثل الادغام والامالة والتفخيم، فهو يفرق بين الأفعال الصحيحة والأفعال المعتلة، كما يفرق بين التصريف والفعل "(٥)، هذا يعني أن مصطلح الصرف نفسه كان متداخل المفهوم أهو مصطلح نحوي أم هو مصطلح مستقل كعلم في الصرف، ثم تداخلت مفاهيمه مع مصطلح التصريف.

والتصريف: "إنما هو لمعرفة أنفس الكلام الثابتة، والنحو إنما لمعرفة

---

(١) أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ٥، ٢٠٠٢ ص ١٢

(٢) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون م. س. ص ١٧

(٣) الامام أبو يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت ٦٢٦ هـ): مفاتيح العلوم. ضبطه نعيم زرزور. دار الكتب العلمية بيروت لبنان،ط٢، ١٩٨٧ ص ١٠

(٤) المعجم الوسيط، مجمع اللغة القاهرة الجزء الأول مادة ص رف

(٥) محمد رشاد الحمزاوي: المعجم والصرف مجلة المعجمية تونس.العدد السابع ١٩٩١ ص ١٣

أحواله المتنقلة"[١]. والتصريف "جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف هو أن تبني من الكلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم .."[٢]. وبهذا يكون ابن الحاجب قد بلور مفاهيم المصطلحين استنادا إلى ما شرحه عن الزمخشري.

قد لفّ الزمخشري من وراء المصطلح بحيث حصر "الصرف" في بابٍ جديد فِي مفصّله أسماه "**المشترك**" : : "ولعل هذا المصطلح أكثر صوابا من غيره باعتبار التداخل القائم بين علم الأصوات وغيره من العلوم ولا سيما الصرف "[٣]. فالمصطلحان ليسا مترادفين كما سبق الحديث عليه.

ب- بين الجملة والكلام

بين مصطلح "**الجملة**" وبين مصطلح "**الكلام**" بعض التعارض المفهومي، فمن النحاة من أقر بترادفهما : " أفرد ابن هشام (١٣٠٩ ـ ١٣٦٠) في كتابه المغني بابا من أطول الأبواب التي عرفها هذا المفهوم في تاريخ النحو العربي حينما قال : " **الكلام هو القول المفيد بالقصد.** والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة عبارة عن الفعل وفاعله(. . .) والمبتدأ وما كان بمنزلة أحدهما(. . .) ويظهر أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصّل فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال : ويسمّى جملة، والصواب أنها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة، بخلافهما، ولهذا تسمعهم يقولون : "جملة الشرط" جملة الجواب " جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام"[٤].

إن الدارس للخطاب يجد أن الزمخشري استخدم كلمة "يُسمّى" (الجملة، فما قال هي الجملة بشكل قاطع، وكأني به يميل إلى أن هناك فرقا مفهوميا بين

---

(١) ابن جني : المنصف. تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين القاهرة ١٩٥٤، ١/ ٤

(٢) ابن الحاجب : شرح الكافية، ص ٦، ٧

(٣) محمد رشاد الحمزاوي : المعجم والصرف مجلة المعجمية تونس.العدد السابع ١٩٩١ ص١٥

(٤) ابن هشام : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت ١٩٩١، ٢/ ٤١٣

الكلام والجملة. فهو قد تبنّى رأي أبي علي في تقسيم الجملة نحويا : الاسمية والفعلية والشرطية والظرفية، ثم قسمها دلاليا إلى جملة الشرط والجواب وجملة الصلة، هذا ما فصله تخصيص النحاة باعتبار النقصان والتمام، وبالتالي فإن المعنى السياقيّ في الكشّاف على وجه الخصوص يجد مصطلحات أخرى للجملة فهي: جملة البيان، والاستئناف، و.... ثم ليبقى أن مصطلح الجملة جاء مغايرا لمفهوم الكلام إذ هما ليسا مترادفين .

اعترض ابن هشام (٧٦١) على كون الكلام والجملة مترادفين بزعم كون الأخير لا يشترط فيها الافادة على ما يقول النحاة من نحو قولهم : جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام (مغني اللبيب ٤٩٠).

وعليه يتشعب الترادف ـ كما رأيت ـ في تفكير الزمخشري الدقيق إلى : - الترادف التزايدي والتناقصي- الكلي - الجزئي - التلميحي - التشابهي.

ج- أنواع الترادف :

١.**الترادف التزايدي والتناقصي** (في الألفاظ كنمط منهجي) : المقصود بالمفهوم التزايدي تَدَرُّج المصطلح المختلف اللفظ المتقارب المفهوم الصغير إلى الكبير والعكس. كمصطلحي : **الارتجال والاعتباط**. فالارتجال قد يلقى بناء على موقف أو صفة أو ملامح، أما الاعتباط فهو مصطلح قد يُسوَّق لمفهوم غير محدد، فيه عشوائيةُ الارتجال. ثم نجد ذلك في مصطلح حرف العطف الذي هو أعم من مصطلح حرف الجمع[١] وهما غير مصطلح حرف النسق[٢]، فلا يطنن أحد أن هذه المصطلحات واحدة أو مترادفة.

ولا بد من وجود تمايز مفهوميّ في المصطلح النحوي المترادف،كما عند سيبويه، بحيث "تبدو النـزعة إلى تنويع المصطلحات لتعيين ظواهر متقاربة في الحديث عن تعدية الفعل إذ نجد قسمتين اثنتين لهذه الظاهرة : المُجاوِز

(١) يراجع الكشاف ١/ ١٦١ و ٣/ ٥٤٨

(٢) ينظر الكشاف ١/ ٧٨

والمتعدِّي أولهما للمتعدي إلى مفعول واحد والثانية إلى مفعولين"(١)، فالمجاوز أقل من المتعدي فالأول ينصب مفعولا واحدا والآخر مفعولين. فهو ترادف تصاعدي يختص بعمل المصطلح.

٢ .**الترادف الكلي** : هو التطابق الشامل لمفهوم المصطلحات المستخدمة أو الوحدة المرجعية. فمصطلحا "**إدخال**" و "**إدراج**"، يتطابقان كليا بمعنييهما، إلا أن الأولى قد تحتاج إلى كلمة السياق. مصطلح "**إدخال في السياق**" عند الزمخشري مرادف كليا لمعنى "**الإدراج**"، ومثله مصطلح "**لا واحد له**" المساوي لمصطلح "**اسم الجمع**" أي بإطلاق لفظ لغوي مرادف لمصطلح اسم الجمع.

٣ .**الترادف الجزئي**: هو ذكر ظواهر لغوية تعبر عن المصطلح كما في : مصطلح "الوقف" فهو غير "الجزم" وغير "السكون". فالأول هو لفظ السكون على الحرف الأخير من الكلمة إذا توقّف القارئ، والثاني هو سكون يلحق الفعل الصحيح الآخر إذا سبقته إحدى حروف الجزم، أو أدوات الشرط، والأخير (السكون) هو شامل لإلحاق الحركة على الحالتين السابقتين، أو سكون حرف في وسط الكلمة.

٤ .**الترادف التلميحي** : أن يحمل كل مصطلح من المصطلحات بعض التلميح للآخر، وهذا ما يبعد عنه الصبغة الاصطلاحية لكنْ يبقى في إطاره اللغوي. فلفظة "الباب" قد يراد بها القياس عند سيبويه على حدّ قوله: "ولأنك لا ينبغي لك أن تكسر الباب، وهو مطّرد وأنت تجد له نظائر"(٢). وهذا النوع غير موجود عند الزمخشري.

٥ .**الترادف التشابهي** : أن يُذكر جزء من مصطلح أو بعض خصائصه التي ترمز إليه، ببنية متغيّرة تحيل إلى مرجع واحد ومفهوم واحد.نحصل على مثل ذلك عند الزمخشري في استخدامه مصطلح " **تاء التأنيث الساكنة**"(شرح

---

(١) عبد القادر المهيري : إشكالية التأريخ للمصطلح النحوي ص ٤٨٢

(٢) سعيد جاسم الزبيدي : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره دار الشروق الأردن عمان. ط ١، ١٩٧٧. ص ٧٩، وللتأكد راجع الكتاب ٢/ ٣٧٦.

الأنموذج ص ١٣٣) ومصطلح "**المتصلة بالفعل**" ومصطلح " **تاء التأنيث**" و مصطلح" المتصلة بالاسم" يقصد بها تاء التأنيث لكنه ميز بين المتصلة بالفعل (التاء المبسوطة = الطويلة) والمتصلة بالاسم (التاء المربوطة) وغالبا ما كان يشير إليها بمصطلح " الهاء".

ثم نجد نوعا آخر من الترادف التشابهي بين المصطلحات ذات التشابه التصريفي والصرفي كما في مصطلحي "**التصغير** و"**التكسير**" فَهُما من من واد واحد (المفصل ٢٥٣).

ثالثا : التضادّ في المصطلح (المصطلح وما يقابله)

كان الزمخشري كثيرا ما يعمد إلى ذكر مقابل المصطلح بدل اللفظ الأصلي للمصطلح. وذلك لغرض توضيحيّ لمفهوم المصطلح وفق سياقه انطلاقا من النظرة الترادفيّة المتشعّبة،كما سبق الحديث عليها، الوصل سكون، القصر المدّ، تخفيف النون تشديدها، التذكير التأنيث، المظهر المضمر، مختار لازم، قار مزال ....

رابعا : ذكر مفاهيم من غير مصطلحاتها

يقول بعض الدارسين: " إن افتراض غياب مصطلح ما لا يعني بالضرورة غياب المفهوم الذي يعبر عنه ذلك المصطلح "[1]. فالمفاهيم موجودة في الاستخدام النحوي، إلا أن بعض مصطلحاتها قد تكون غير موجودة، وقد تكون مختلفة عن مصطلحات ذكرها بعض النحاة ولم يذكرها غيرهم، وأخرى ذكر النحاة حدودها أو خصائصها دون ذكر مصطلحاتها، وهذه الأخير موضع دراسة هذا العنوان : ذكر المفاهيم من غير المصطلح.

ذكر سيبويه مجموعة مفاهيم من دون ذكر مصطلح لها : " قوله ما يجري من الصفات التي تبلغ أن تكون في القوّة كأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجري مجرى الفعل المتعدي إلى مفعول مجراها :يريد حسن الوجه فتعمل

(١) أحمد التيجاني جالو : إشكالية ترجمة مصطلحات النحو العربي، مجلة ترجمان مجلد ١٢، عدد١، ٢٠٠٣ ص ١٩

حسنا في الوجه "[١]، وقوله ما يجري من الصفات وقوله ما أجري مجرى الفعل وليس هذا الفعل ولم يقوَ قوته هي : إنّ وأخواتها[٢].

لعلّ ذكر مفاهيم المصطلحات-أملا في التبسيط - دون ذكرها شرع الباب أمام اجتهادات المحققين في وضع مصطلحات مناسبة لتلك المفاهيم، استعملها المتأخرون والمحدثون في عمليتهم التعليمية والتربوية في الجامعات والمدارس. وفي ذلك تجنٍّ على المصطلح الذي استخدمه صاحب الكتاب التراثيّ الذي عمل المحققون على تحقيقه، فكيف ننسب مصطلحا إلى أحدهم لم يستخدمه هو؟

فعلى الرغم من تطوّر المصطلح وتقدّم استقراره في عهد الزمخشري، ذكر الزمخشري عددا من المفاهيم من دون مصطلحاتها، نذكر منها بعد أن نضع ما شاع من مصطلحاتها في أذهاننا ومدارسنا، مصطلحات هذه المفاهيم كالتالي :

- الأفعال الخمسة : جاء في سياق الزمخشري : " ويلحقه [المضارع] بعد ألف الضمير وواوه ويائه نون (عوضا عن الحركة) نحو يضربان".(شرح الأنموذج في النحو ص ١٤٣).

- جمع المذكر السالم : جاء في المفهوم في كلامه: "اعلم أن من العرب من يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون"[٣] (شرح المفصل ٥/ ١١).

- الملحق بجمع المذكر السالم : " وذلك إنما يكون فيما يجمع بالواو والنون عوضا عن نقص لحقه نحو قولك سنون ومئون ويقصد به مصطلح الملحق بجمع المذكر السالم " (شرح المفصل ٥/ ١١).

- النعت السببي : لم يذكر الزمخشري مصطلح النعت السببي بل اكتفى

---

(١) عوض بن حمد القوزي : نكت النكت م.س. ص٦٩٩

(٢) عوض القوزي : نكت النكت ص ٦٩٩

(٣) شرح المفصل لابن يعيش : علل ابن يعيش الأمر "فقد جاءت أسماء مجموعة جمع السلامة وهي مؤنثة، وليست واقعة على من يعقل، وذلك حيث كانت أسماء معتلة منتقصا منها وأكثرها محذوفة اللام فجعل جميعها بالواو والنون كالعوض منها " ٥/ ٣

بالمفهوم: قال : " ويوصف الشيء بفعل ما هو من سببه، نحو مررت برجل منيع جاره"[١].

- الاشتغال : ما وجدتُ ذكرا للفظ مصطلح الاشتغال عند الزمخشري، و"يتفاوت أسلوب النحاة في تعريف الاشتغال بين الاختصار الذي لا يوضِّح أطراف الموضوع والشرح المطوّل الذي يعرض للقضية في صورتها الكاملة "[٢]. ومعه مصطلحات متعددة اكتفى بالإشارة إليها : "من المنصوب باللازم إضماره" تتجاور مع مصطلح الاشتغال جنبا إلى جنب. ومن المصطلحات التي يكثر ورودها مع مصطلح الاشتغال، التنازع، والاضمار، والتفسير.

نجد باب الاشتغال في كتاب سيبويه "يشغل حيّزا واسعا من الجزء الأول على مساحة حوالى سبعين صفحة، تتضمن أحد عشر عنوانا للمسائل المختلفة للباب والمتضمّن العناوين عنده إشارة إلى المصطلح، وإنما العنوان عنده شرح وتفسير لما يحدث[٣]. وجدنا أصلا من ذلك المصطلح ذكر فعله: "ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم **تشغله** بشيء. وإن شئت قلت زيدا ضربته، وإنما نصبته على إضمار فعل يفسّره"[٤]. أغلب الظنّ أن يكون ذلك العنوان "الاشتغال" من وضع الناسخ أو المحقق ؛ لأن كلمة الاشتغال لم ترد في لسان العرب على هذه الصيغة ففي مادة ش غ ل : " الِّشغْل والشّغَل، والشُّغل. ويقال شغلت عنك واشتغلت ومشتَغِل ومشتَغَل ومشغول[٥]. وبما أن الزمخشري تقصّى مصطلحات سيبويه، وأخذ بمعظمها قد أهمل هذا المصطلح لعدم وروده عند سيبويه ؛

---

(١) جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي. شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري. حققه حسني عبد الجليل يوسف. مكتبة الآداب القاهرة. لا ط، لا تا. ص ٧٢

(٢) ليلى السيد سلام : التنازع بين النحو واللغة رسالة دكتوراة جامعة القاهرة كلية الآداب ١٩٨٨ ص١

(٣) ليلى السيد سلام : التنازع والاشتغال بين النحو واللغة رسالة دكتوراة جامعة القاهرة كلية الآداب ١٩٨٨ ص٤

(٤) الكتاب ١/ ٨١

(٥) محمد بن مكرم بن منظور لسان العرب مادة ش غ ل مؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي بيروت ط٣ ١٩٩٣ ٧\١٤٧

فاكتفى بذكر مفهومه، وإن وجد من سبقه ومن أبقى بعده على استخدامه.

ولعلّ مصطلح الاشتغال بدأ في حديثٍ لمكي بن أبي طالب في القرن الخامس يقول فيه: "وكم في موضع رفع بالابتداء لاشتغال الفعل بالضمير وهو أهلكناها" [١]. وكذلك فعل ابن يعيش ذكر مصطلح "الاشتغال" مركبا: "جاز رفعه **لاشتغال الفعل عنه بضميره**" [٢].

إلا أن أولى بوادر استعمال المصطلح كان استخداما مشتقا منه عند ابن الحاجب في القرن السابع الهجري، استعمل ما استعمله الزمخشري وابن يعيش، إلا أنه استعمل مشتق المصطلح في شرحه المشتغل عنه، مع مرادفه، وهو الوحيد الذي استخدم الاسم المحدود، : "واشتغل به والمشتغل به" [٣].

- التنازع: كان السبب الرئيس في ظهور مبحثيْ التنازع والاشتغال، هو فكرة العامل التي رسخت عند النحاة، وشكّلت الأساس النظري الذي بنوا عليه مفاهيم المصطلحات، "فيقوم مبحث الاشتغال على أساس ضرورة وجود عامل لكل معمول، وامتلأ المبحث بعد ذلك بالنتائج المختلفة ... ويقوم مبحث التنازع على أساس فكرة عدم جواز عاملين على معمول واحد في وقت واحد [٤].

- فما استخدمه **الصلة والموصول** لم يذكره إنما ذكر ما يمهد له." والموصول ما لا بد له من جملة تقع صلة له، ومن ضمير يعود إليه "[٥]، إنما ذكر الشارح: " أقول الموصول اسم لا بد له من جملة تقع تلك **الجملة صلة** لذلك الاسم "[٦]. الزمخشري واكتفى بذكر مفهومه في

---

(١) نقلا عن المشكل ١\ ٣٠٤، راجع: ليلى السيد سلام: التنازع والاشتغال بين النحو واللغة رسالة دكتوراة جامعة القاهرة كلية الآداب ١٩٨٨ ص٥

(٢) شرح المفصل ١\١٠٤ (٣) الكافية ١\١٦٢

(٤) ليلى السيد سلام: التنازع والاشتغال بين النحو واللغة رسالة دكتوراة جامعة القاهرة كلية الآداب ١٩٨٨ ص ٣٣١

(٥) جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي. شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري. حققه حسني عبد الجليل يوسف. مكتبة الآداب القاهرة. لا ط، لا تا. ص ٨٤

(٦) جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي. شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري. حققه حسني عبد الجليل يوسف. مكتبة الآداب القاهرة. لا ط، لا تا. ص٨٤

باب : " من المنصوب باللازم إضماره".

- نائب المفعول المطلق : هو مِن وضع المحقق، ولم يذكره الزمخشري نعرض لما جاء موضحا لمفهومه: " وقد يُقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين ". (المفصل ص ٥٥). فوجدت في هذا السياق أن مصطفى الغلاييني في جامع الدروس العربية تخلّى عن ذكر مصطلح نائب المفعول المطلق الذي شاع كثيرا عند بعض الدارسين وفي الكتب المدرسية، يقول الغلاييني: "ينوب عن المصدر - فيعطى حكمه في كونه منصوبا على أنه مفعول مطلق - اثنا عشر شيئا "[١].
- فعل المطاوعة : اكتفى الزمخشري بالمفهوم من غير المصطلح في فعل المطاوعة : "ما أضيف الفعل منه إلى غير فاعله كقولهم : غلت القدر وإنما يغلي ما فيها "[٢]، فاستند على المثل لتوضيح المصطلح والمفهوم.
- حرف امتناع الامتناع لو : ذكره ابن هشام في المغني ولم يذكره الزمخشري بحرفيته إنما ذكره في لامية العرب : أن معنى لو عندهم الشيء لامتناع غيره [٣].

بعد عرضنا لجملة المفاهيم والحدود والمصطلحات التي وردت عند الزمخشري لا بدّ لنا من تصنيف الزمخشري في اختياره لتلك المفاهيم والمصطلحات، وحدودها بين البصريين والكوفيين، من حيث الوجهة المفهومية والاستخدامية للمصطح النحوي. ولا يجوز لنا أن ننسبه إلى فئة من هذه الفئات ما لم نتحقّق من وجهة اطّلاعنا على ذهنية التفكير الاصطلاحي عنده ومنهجه في التفكير عبر استنهاض المعابر اللفظية المؤدية إلى المعاني الكامنة في تلك السياقات.

خامسا : موقع الزمخشري من سياق المصطلح ومفهومه بين البصريين والكوفيين :

لعله من المسائل الخلافية الدخول في نسبة الزمخشري إلى مدرسة نحوية

---

(١) الغلاييني : جامع الدروس العربية ٣/ ٣٤

(٢) شرح الفصيح : ١/ ١٨

(٣) الزمخشري: أعجب العجب في شرح لامية العرب. ص ٢٩

بغدادية كانت أم بصرية على الرغم مِن تَبَنِّيه مذهب أصحابه البصريين.

ولعل دراسة التخصيص الدلالي، التي سبقت، في معرفة التفكير الاصطلاحي عند الزمخشري، تلحّ إلحاحا لفرز مصطلحاته ومقارنتها بمصطلحات المصْرين، لتصنيفه بينهما، وإلى أيّ مدرسة نحوية ينتمني ؟ وهل عنده مقومات المدرسة البغدادية التي نسبه إليها شوقي ضيف[1]؟ وبالتالي دراسة التفكير في نظرته الاصطلاحية في وضع مصطلحاته الجديدة من خلال مدلولاتها؛ لأن المعجم الاصطلاحي لا يقوم إلا بهذه الدقة وعدم الاستكانة إلى ما ورد عن المصطلح والحكم عليه لمجرد التسمية في وروده عند النحاة.

يقول شوقي ضيف : "وإذا أخذنا نتعقّب آراءه وجدناه يمثل **الطراز** البغدادي الذي رأيناه عند أبي علي الفارسي وابن جني فهو في جمهور آرائه يتفق **ونحاة البصرة** الذين نهجوا علم النحو، ووطّأوا الطريق إلى شعبه الكثيرة ومن حين إلى حين يأخذ بآراء الكوفيين وبآراء أبي علي وابن جني"[2]. أمَا يقصد الباحث من لفظة " الطراز " هروبا من استخدام "مدرسة"[3]؟.

من الباحثين من يزعم أن الأوضاع السياسية هي التي آلت إلى اختلاف المصطلحات في نظر البصريين والكوفيين، لكنه زعمٌ ليس له قوة التأثير، بل الخلاف الفكري في التعاطي مع النحو اصطلاحيا منظما عند البصريين وسياقيا دلاليا عند الكوفيين. ولا شك في أن للكوفيين مصطلحات خاصة بهم ذكرها النحاة، لكنّ المفاهيم التي تحملها هذه المصطلحات موجودة عند البصريين، " فالمصطلحات الكوفية موضوع الخلاف لا تتناول أصولا نحوية لا يعرفها البصريون ولا مفاهيم مغايرة لمفاهيمهم"[4]، ويأتي في هذا السياق أن ابن

---

(١) من خلال إقرار شوقي ضيف بوجود مدرسة بغدادية اعتبر أن ابن كيسان أول أئمة المدرسة البغدادية في حين عدّه الرضي من البصريين، ونسبه الأشموني إلى الكوفيين. راجع علي مزهر الياسري : الفكر النحوي عند العرب. م.س : ص ٣٦٧

(٢) شوقي ضيف المدارس النحوية ص ٢٨٤

(٣) ورد مصطلح المدرسة النحوية عند الباحثين على سبيل الاتساع. حسن حمزة :الصرف بين سيبويه والفراء.مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد٥٣،كانون الأول ١٩٩٧. ص٦٥

(٤) حسن حمزة : وحدة النظرية النحوية العربية وبذور القطيعة. أشغال مؤتمر تقاليد الاختلاف في الثقافة العربية، جامعة الكويت ٣/٢٩ و ٤/١/ ٢٠٠٢

الأنباري لم يرجّح إلا سبع مسائل من إحدى وعشرين مسألة، وكذلك العكبري لم يرجّح مذهب الكوفيين إلا في مسألة واحدة من ستٍّ وخمسين مسألة [١]، على الرغم من أنّه أطلق على كتابه تسمية "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" ما يشير إلى أن كلمة مذاهب بالجمع تشير إلى البصريين أنفسهم وليس فقط للتفرقة بين البصريين والكوفيين، ثم اعتمد كلمة مذاهب بدل مدارس. ثم إن ما يطالعنا في ذلك، عدم وجود خلاف بارز في الجوهر والأصل، وأن صاحب الإنصاف في مسائل الخلاف، بدأ كتابه بالقول في اشتقاق الاسم (المسألة الخلافية الأولى)، وقد نسب للكوفيين أن كلمة اسم مشتقة من الوسم وهو العلامة. غير أن المختار أحمد ديرة لم يجد في كتاب المعاني للفراء، وهو الأثر الباقي لنحو الكوفة "ما يؤيّد ما نسبه الأنباري لهم ولو كان ما ذهبوا إليه صحيحا لذكرَه الفراء، وقد درجت بعض كتب النحو على رأي ابن الأنباري وهو محتاج إلى نظر ؛ لأنّه لم يَثبت عن الكسائي أو الفراء أو ثعلب أنهم قالوا ذلك" [٢]

بيد أنّ ما " أطلقوا عليه مصطلح "المدرسة" هو مصطلح حديث له شروطه التي لا نراها تتوافر في مناهج النحاة القدامى " [٣]، ثم إن الاختلاف ربما " يكون في طبيعة التعليل النحوي وكيفيّة إيراد العلّة، وهو ما لا نعدّه منهجا ما دام الجميع يعللون تعليلا ذهنيا" [٤]. و إن" من يحتج لوجود المدرستين باختلاف المصطلحات التي استخدمها الكوفيون عن تلك التي استخدحها البصريون فلا حجة له ؛ لأن هذا لا يكون من خلاف المنهج بقدر

---

(١) العكبري : التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق عبد الرحمن العثيمين دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٩٨٦ ص ٩٢

(٢) المختار أحمد ديرة: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء. دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان. ط١ ١٩٩١. ص ١٢٧

(٣) علي مزهر الياسري : الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه. الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص ٤٢٤

(٤) علي مزهر الياسري : الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه. الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص ٤٢٤

ما هو وليد اختلاف البيئة اللغوية "[١] ؛ لأنّ تغيّر شكل المصطلح ولفظه لا يؤدي في بعض الأحيان إلى تغيّر المفهوم، كما في مصطلحي الخفض والجر اللذين يدلان عن الحالة المنهجية الواحدة أي على الإعراب، وقد تكون الاشكالية من قبيل المترادفات المتساوية أي الترادف الكلّي الذي سيأتي الحديث عليه.

فما قولكم إذاً، بالذي يستخدم مصطلحات المصْرين؟ لنُلقِ بعض الضوء على ابن السرّاج(ت ٣١٦ هـ) الذي استخدم مصطلحات البصريين ومصطلحات الكوفيين، كما لاحظ مجدي إبراهيم يوسف في كتابه الجهود اللغوية لابن السراج[٢]: الخفض والجر، والضمير والمكنى، والعطف والنسق، والمنصرف وما يجري، والتمييز والمفسّر، والتصغير والتحقير، والنسب والإضافة ... وقد لا تكون الاختلافات في المصطلحات بين أبناء المصرَيْن، مجرد اختلافات في التسمية واللهجة، بل اختلاف في وجهة الاستخدام وفهم معنى الكلام، لذلك استخدم ابن السراج بعض مصطلحات المصرَيْن، بحسب رأيي، ضمن هذه المعاني السياقية عينها.

يقول المختار أحمد ديرة، مستشهدا بقول محمد أبو الفضل ابراهيم في كتابه مراتب النحويين، استشهادا ناقصا : " إن الخلافات النحوية التي نشأت بين نحويّ البصرة والكوفة والتي كان مردُّها إلى عوامل كثيرة، لعلّ من أهمها الأوضاع السياسية السائدة والبيئيّة والثقافيّة التي كان يعيشها المصران البصرة والكوفة والأوضاع الاجتماعية كلها أسباب عمّقت وجذّرت الخلافات الأمر الذي حدا بالكوفيين أن يبتكروا مصطلحاتٍ خاصّةً بهم ويبتعدوا قدر المستطاع عن المصطلحات البصرية[٣]. " وكان الفراء يخالف على الكسائي في

---

(١) علي مزهر الياسري : الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه. الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص ٣٦٢

(٢) مجدي إبراهيم يوسف : الجهود اللغوية لابن السراج دراسة تحليلية. بإشراف محود فهمي حجازي دار الكتاب المصري القاهرة، لا ط، ISBN٢٠٠٠ . ٩٧٧-٢٣٨-٦٩٣-٣ ص ٣١٩ وما بعدها :

(٣) المختار أحمد ديرة : دراسة النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء. دار قتيبة للطباعة

كثير من مذاهبه، فأمّا على مذهب سيبويه فإنه يتعمّد خلافه حتى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف "(١).

إن هذا القول مرفوض من منظور علميٍّ، من منظور دراسة الشكل والمعنى(الشكل والمفهوم) في التخصيص الدلالي والمفهوميّ للمصطلح النحوي، لا من منظور الحكم على الخلافات السياسية أو حزازات الفِرَق والتفرقة. فالنحو عند البصريين موضوع للنحو من أجل النحو لا من أجل الشرح والتفسير كما توجّه الكوفيون في دراسة النحو إلى فهم القرآن الكريم، وشرح معانيه وما ينجم عنها من معان سياقيّة للمحلّ الاعرابي والمصطلحات النحوية، لذلك فإن " ملاحظة المعنى في مصطلح الكوفيين أبْين منها في مصطلح البصريين "(٢).

لاعجب كذلك من وجود تغاير بين مصطلحات الفريقين،كما لاحظ عوض القوزي واقتنع، دون أن يغربل، ما سمع : " وفي مجال المصطلح النحوي كان الخلاف كبيرا بين الفريقين حتى شاع بين الدّارسين المتأخرين أن هذا مصطلح بصري،و ذاك مصطلح كوفي، ولقد أفاد المصطلح النحوي من خصومة الفريقين فائدة كبيرة إذ نظر كل فريق إلى مصطلحات كتاب سيبويه نظرة الناقد، ثم شرع في تهذيبها وتطويرها، حتى وصلوا بها جميعا إلى الاستقرار الذي لم يكن من اليسير على سيبويه أن يصل بالمخصطلحات النحوية إليه"(٣).

فهو أشار إلى أن هناك فرقا كبيرا في مصطلحات المصرين،وأثار ذلك ملاحظة الكثيرين، لكن إلى أيّ حدٍّ أفاد الاختلاف الاصطلاحي من خصومة الفريقين؟ ثم إنّ نظرة كل من أبناء الفريقين متعلّقة بالفهم والتحليل المتعلّق بكل

= والنشر والتوزيع، بيروت. ط ١، ١٩٩١ ص ١١٠

(١) المختار أحمد ديرة : دراسة في النحو الكوفي الكوفي ص ١١٠ و محمد أبو الفضل ابراهيم: مراتب النحويين ص ١٤١

(٢) مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو دار الرائد العربي بيروت ط٣، ١٩٨٦ ص ٣١٠

(٣) عوض حمد القوزي : المصطلح النحوي نشاته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري شركة الطباعة العربية المحدودة السعودية. ط١ ، ١٩٨١. ص ١٥٦

منطقة وكلّ ذوق وفهم. إن الأفهام مختلفة وليس خصومة الأفرقاء.

فماذا يقول بمصطلحات قطرب محمد بن المستنير ومصطلحات الأخفش الأوسط، إذا ما قارن بينهما، وكليهما من تلاميذ سيبويه البصري؟ إذ لكل منهما اختلاف في المصطلح، وبالتالي، فإن كثيرا من مصطلحات الأخفش الأوسط مغايرة لمصطلحات أستاذه سيبويه [١]، ولم تذكر المصادر أي خصومة بينهما. غير أن النظرة المفهومية هي التي اختلفت فاختلفت التسمية من جهة، ومن جهة ثانية ربما أنه لم يكن المصطلح وقتذاك غاية بذاته، فلا يجوز لنا أن نجزم.

فيجب أن ننـزع من ذهننا فكرة المدارس النحوية الكثيرة، لا جرم " أنّ مثل هذا الصنيع لن يلقى القبول عند الناس في أيّ زمن؛ لأنه إن اعتدّ بمثل هذا وأُخذ به فهذا يعني أنّ النحو العربي سيغدو له في كل عصر مدارس كثيرة؛ لكل واحدة منها منهج وأسس ومصطلحات خاصة، ولو كان هذا في القرون الغابرة لما وصلَنَا النحو العربي بهذه الصورة التي استقرّت في ذهن العربي أنّى كان في المشرق أم في المغرب" [٢].

وألاحظ هنا ما لاحظه محمد موعد: "أنَّ كل الجهود النقدية لم يكن لها كبير أثر في الأصول النحوية أو منهج النحو العربي، أو حتى في المصطلح النحوي، وهي في مجموعها لا تؤلف مدرسة خاصة، تتميّز بها عن مدرسة البصرة" [٣]، على الرغم من اختلافٍ في بعض المصطلحات التي يميزها مفوهمها الخاص من غيرها من المصطلحات التي تبدو مترادفة.

---

(١) للتوسّع في ذلك راجع كتاب: خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه لهدى جبهونتشي. مرجع سابق.

(٢) محمد موعد: مدرسة الأندلس النحوية أم الدّرس النحوي في الأندلس. مجلة التراث العربي- مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب-دمشق العدد ٩١ - السنة الثالثة والعشرون - أيلول "سبتمبر" ٢٠٠٣ - رجب 1424

(٣) محمد موعد: مدرسة الأندلس النحوية أم الدّرس النحوي في الأندلس. مجلة التراث العربي- مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب-دمشق العدد ٩١ - السنة الثالثة والعشرون - أيلول "سبتمبر" ٢٠٠٣ - رجب 1424

يقال مثل هذا الكلام أيضاً "في ما سمّاه عدد من المعاصرين "مدرسة الكوفة" أو "مدرسة بغداد"، فالنحو العربي لم يعرف سوى مدرسة واحدة، وهي مدرسة البصرة، وأمّا الخلافات بين النحاة فهي خلافات ليست في الأصول؛ بل في الفروع، وهي في أحسن حالاتها يمكن عدّها مذاهب في النحو، فيقال: مذهب الكوفيين كذا، ومذهب البغداديين كذا، ودفعاً لهذا الإشكال فإن هذه النسبة تقوم على أسس مكانية، فنحاة الكوفة هم أولئك الذين كانوا فيها، ونحاة بغداد كذلك[١] وهذا من قبيل ما يشير إليه حسن عون، من الأفضل أن لا ننسب النحو إلى مكان معين بل إلى النحويّ ذاته: مدرسة سيبويه ،مدرسة الزمخشري[٢] ... والأفضل مذهب سيبويه، ومذهب الزمخشري.

والمصطلح الذي اقتنعتُ بأنه نتيجة إجماع جمهرة المشتغلين في علمٍ مُعيّنٍ قد يختلف هؤلاء المشتغلون فيه، ويرجع ذلك للمناهج المختلفة التي تتميز بها كل فئة وتحكمها ظروف معينة وثقافة خاصة، لا كما عزا المختار أحمد ديرة ذلك إلى الطبيعة الجغرافية، في قوله: "كان للبصريين مصطلح وللكوفيين مصطلح يختلف كل منهما عن الآخر ....، إلا أن اختلافهم في المصطلحات كان نتيجة لما تميزت به كل بلد من طبيعة جغرافية، وسكان و... علوم مختلفة كانت لهم السيطرة على أهل ذلك المصر"[٣].

غير أني أميل إلى الرأي القائل بأن" تغيير الكوفيين لمصطلحات البصريين لم يكن عن قصد وتعمّد"[٤]، ولا أتبنى ذلك التبرير وحدَه الذي يُرجِع الاختلاف إلى تعدّدها في بداية العهد بالمصطلح، "فالمصطلحات في أول العهد بالنحو كانت متعدّدة، كما كانت غير محدّدة، ولم تكن مُلزِمة لكلّ دارس "[٥].

---

(١) محمد موعد : مدرسة الأندلس النحوية أم الدرس النحوي في الأندلس م.س.

(٢) حسن عون : تطور الدرس النحوي القاهرة ١٩٧٠. ص ٥٧ و ٦٠

(٣) المختار أحمد ديرة : دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء م.س.ص٢٠٩

(٤) عيسى شحاته عيسى علي: الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري دار قباء للطباعة والنشر، مصر، لا ط، ٢٠٠١ ص ٢١٠

(٥) عيسى شحاته عيسى علي : الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري م.س. ص ٢١٠

فإذا استعمل الكوفيون بعض المصطلحات فلا يلزم بالضرورة أن يكون مردّ ذلك الاستقلال والعصبية والرغبة في التفرّد، "فقد يكون الاختلاف في الرؤية والانتقاء والتفاوت في الحسّ اللغويّ سببا للاختلاف في المصطلح وكثيرا ما نجده في العصر الحديث اختلافا بين ما تنْـتقيه المعاجم اللغوية والعلمية من مصطلحات حديثة" [١]. وبمعنى أدقّ، يمكن إرجاع الاختلاف الاصطلاحي بين المذهبين، لما تمثل كلمة **مذهب** من إبراز الرأي ووجهة النظر، إلى أسباب ثلاثة هي: " اختلاف السمات المفيدة بين المذهبين، وتسامح الكوفيين في تنويع العبارة بتنوّع السياق وأخيرا اختلاف في تصنيف الكلام وتفريعه " [٢]

فالحكم على المصطلح الذي وصل إلينا من نحاة البلدين، أحد ركائز ذلك الاختلاف[٣]... وأكبر الظن " أن تسمية الكسائي بالبغدادي يُقصد بها نسبة الكسائي إلى المكان الذي عاش فيه وهو بغداد، ولا يعني طبعاً أن الكسائي ينتمي إلى المذهب البغدادي[٤]. أما تلك التفرقة بين البلدين، فناجمة من اعتباري المعنى والمبنى، فكيف نحكم دلاليا على مصطلحات كل من البصريين والكوفيين؛ لنُظهر منهج الزمخشري؟

١.الحكم الدلالي على مصطلحات المصْرين

من هنا نستطيع القول إن اعتبار المعنى الذي يرسّخ المفهوم في المصطلح الكوفي يميل إلى إقامة علاقة تناسبٍ معنويٍّ بين المصطلح والسياق، ما جعل المعنى السياقي يتطلّب تعبيرا وأسلوبا يطبع البيئة بطابعه. ويحمل أفكار قائله التي " تجعل أغلب مصطلحات الكوفيين مصطلحات محليّة "[٥]؛ولأنّ

---

(١) عيسى شحاتة عيسى علي: الدراسات اللغوية للقرآن ص ٢٢٧. و معجم مصطلحات النحو الصرف ص١٥٠

(٢) توفيق قريرة: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ص ٥٩

(٣) المختار أحمد ديرة :دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع،بيروت، لبنان.ط١ ١٩٩١. ص ٢١٢، للتوسع أكثر راجع مصطلحات الكوفيين الجديدة في هذا الكتاب.

(٤) محمد موعد: مدرسة الأندلس النحوية أم الدرس النحوي في الأندلس م.س

(٥) توفيق قريرة: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب ص ٦٥

الكوفيين استلهموا المصطلحات النحوية من الشروح وسياقاتها، وحاولوا بعض التصرُّف في الصيغة الشكليّة بعض الشيء، نظرا لتغيّر السياق من نص إلى آخر ما يؤدي بالضرورة إلى تغيّر شكل المصطلح والابقاء على مفهومه أو بعضٍ منه.

لكن التمحيص يشير إلى نفي وجود اتجاه بغدادي ثالث، وعلى الأرجح أن ذكر البغداديين عند ابن جني و"يريد بالبغداديين الكوفيين"(١) في تعرضه لمسألة خلافية معروفة للكوفيين نسبها ابن جني للبغداديين(٢).

ثم من خلال دراسة المصطلحات الجديدة عند الزمخشري ودراستها على ضوء التخصيص الدلالي والشكلي والسياقي، اتضحت أهمية الاختلاف في تطوير البحث العلمي وكثرة وجهات النظر لاستقرار المصطلح. فوجود المناسبة - كما سبق - في مصطلح الجرّ غائب في المصطلح عند البصريين. غير أن التسمية الكوفية "**الخفض**" هي الأمر الفاصل الذي يجمع الرأيين السابقين.

يفضّل بعض شرّاح آراء الزمخشري، كابن الحاجب، مصطلحاتٍ على غيرها من مصطلحات المِصْرين: "كانت تسمية (الضمائر) فصلا أوْلى من تسمية الكوفيين لها عمادا، ونظرا إلى أن السامع أو المتكلم أو هما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسمّوها باسم ما يلازمها ويؤدي إلى معناها، فكانت تسمية البصريين أظهر"(٣).

وإذا حكم بعضهم على أن الزمخشري صاحب مدرسة بسبب الخروج على حجّة الشاهد النحوي في القرن الثاني الهجري، فهل من الضروري أن يكون صاحب مدرسة؟ وما هي مقوّمات المدرسة؟. حتى وإن "استشهد الزمخشري بالشعر المولد، لأبي نواس وأبي العتاهية ودعبل الخزاعي وأبي قطيفة وأبي العلاء والغريب النصري ولنفسه معبرا عنه لبعض أهل العصر"(٤)، فما ذلك إلا

(١) علي مزهر الياسري: الفكر النحوي عند العرب. م.س: ص ٣٦٥. أريد لفت الانتباه إلى أن مسألة نسبة العلماء إلى مدنهم أمر موجود عند علماء الحديث: البخاري، وعلماء التفسير القرطبي و...

(٢) علي مزهر الياسري: الفكر النحوي عند العرب. م.س: ص ٣٦٥

(٣) ابن الحاجب الإيضاح ١\٤٧١

(٤) رشيد عبد الرحمن العبيدي: الزمخشري اللغوي وكتابه الفائق. منشورات المجمع العلمي، بغداد. لا ط، ٢٠٠١. ص٧٧

من قبيل التفاعل مع البيئة الثقافية والعلمية.

ولا ندري، من جهة مناطقية لماذا نسبوه إلى المدرسة البغدادية ؟ فإننا لم نجد في كتاب المفصّل ذكرا للفظ بغدادي أو بغداديين، فالزمخشري "لم يولد في بغداد ولم يقِم فيها، ولم يتلقّ علومه النحوية وغيرها على يدي علمائها ولكنه ألمّ بها إلمامة صغيرة أثناء ذهابه إلى الحج"(١).

وعلى هذا "كان الزمخشري ميالا إلى المذهب البصري، ويسير على سنن الفارسي وابن جني، ...وكان يقف **موقفا وسطا** بين المذهب البصري والكوفي مع ميل إلى البصري"(٢). كيف يكون الموقف الوسط مع الميل ؟ فلا تكون وسطية مع الميل. وكيف يختار ما راق له كيفما اتفق إن لم تكن عنده طريقة تفكير ومنهج تحليل؟ هل يُعتبر الموقف الوسط ـ وأنّى له ذلك ـ مدرسة، فهو بصري ينتمي إلى أصحابه البصريين ويتبنى بعض آراء الكوفيين. ثم كيف له أن يجمع بين مدارس متعددة "وكان **بغداديا ينتخب ما راق له** من آراء البصريين والكوفيين"(٣) ؟.

الواقع، إنّ دراسة موقع الزمخشري بين البصريين والكوفيين تشير إلى أنه تبنّى مصطلحات البصريين ؛ وأنه عكف، في المفصّل، على مصطلحات سيبويه ؛ إلا أن أنه يلتقي مع المصطلح الكوفي الذي يبرز فيه عنصر المفهوم المستنبط من السياق لضرورة التفسير للكشاف. من هنا يجب النظر إلى دراسة منهج الزمخشري الاصطلاحي حسب النقاط التالية :

- الميل إلى مذهب البصريين والتعويل على معظم مصطلحاتهم .
- عدم مخالفته عمدا لمصطلحات الكوفيين واختيار بعض مصطلحاتهم.
- مراعاة المعنى السياقي لتحديد تسمية المصطلح،واستنباط مصطلحات جديدة.

---

(١) كمال جبري أمين الحاج محمود : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (من مقدمة دراسة حول التحقيق) جامعة السوربون باريس ٣، ١٩٨٢ ص١\٣٠٥

(٢) عبد الإله نبهان ابن يعيش النحوي دمشق ط ١ ١٩٩٧ ص١٤٩

(٣) عبد الإله نبهان م س ص ١٥٠

- يختار مصطلحاتٍ دون غيرها في بعض الحالات الإعرابية، ولاسيما في الكشاف، استنادا إلى ميوله الاعتزالية .

فما هو **جديده في المصطلحات** ؟ و إلى من تميل؟

لا يسمح لنا المقام إلا بالحديث ـ حصرا ـ على المصطلحات التي استخدمها في سياقاتها. بمعنى أن تحليل الزمخشري سياقي، و دقيق يميل إلى المعجمية والتركيز على الشرح لكل كلمة يجد فيها إبهاما وفي أي علم كان، وأي اختصاص، اللغوي منه والفقهي والنحوي . . . قد يفرض بعض المصطلحات السياقية التي تقرب منهج تفكيره الاصطلاحي من مذهب الكوفيين، في الاعتماد على السياق في إطلاق التسمية الاصطلاحية.

وبما أن الكوفيين استعانوا بالسياق في إطلاق المصطلحات النحوية التي نسبت إليهم، فانتقوا مصطلحات موائمة لمذهبهم في مساوقة الدلالات، فذلك مرتبط بتنوّع الدلالات والمسمّيات التي تصدر عنها، في التعاطي مع المصطلح، ولا غرابة في أن يقعوا في عيوب مصدرها تلك الانتقائية. و"لعل أبرز العيوب التي تبدو للباحث في مصطلحات الفراء ـوهو من الكوفيين ـ أن معظمها أطلق ألفاظا لغوية، وقصد بها الدراسة اللغوية العامة لا الاصطلاحية الفنية، كما تظهر آفة الترادف واضحة وأقل منها آفة المشترك اللفظي"[(١)] .

وعليه، فسنتعرّض لمصطلحي "**الظرف** " و"**المفعول فيه**"، وفق اعتبار التسمية.

تبنّى الزمخشري مصطلح **الشبيه بالمفعول**، **ليطلقه على الظرف أو المفعول فيه**، وهو ميل كوفي، لأنّ البصريين أطلقوا "**المفاعيل على المفعول به وغيره** عند البصريين، ومصطلح **أشباه المفاعيل** على المفعول فيه ومعه وله والمطلق عند الكوفيين"[(٢)].هذا ما ذهب إليه السيوطي يقول: " وأما الكوفيون **فزعموا** أن الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء مٌنها مفعولا ، وإنما سمي **شبه المفعول**"[(٣)].

---

(١) علي توفيق الحمد : قراءة في مصطلح سيبويه. دورية علوم اللغة بالقاهرة ص٢٥

(٢) شوقي ضيف : المدارس النحوية دار المعارف مصر ط ٧ تاريخ المقدمة ١٩٦٨ ص ١٦٦

(٣) السيوطي همع الهوامع ١\ ١٦٥؟؟

قال ابن يعيش في شرح المفصل، في ما أورده السيوطي : "الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ونعني بالزائد أن يكون دخوله كخروجه من غير إحداث معنى" [١]. فما أجد أن الزمخشري خرج على هذه التسميات أو ميّز بينها.

اختار الزمخشري مصطلح " **المبهم** " الذي يرادف **ضمير المجهول** عند الفراء، **وضمير الشأن** عند البصريين، وانطلق في ذلك من نقص الشكل الذي أدّى - كما مرّ بنا - إلى إبهام المعنى، وهذه **ميزة جعلت الزمخشري يتّخذ موقعا اصطلاحيا بين المذهبين.**

يكاد الزمخشري أن لا يكون أول النحاة الذين مزجوا بين مصطلحات البصريين والكوفيين، وإن كان مزجه -كما سبق- قائما على اعتبار مفهومي دقيق، فقد سبقه أبو القاسم عبد الرحمن الزجّاجي (ت ٣٤٠ هـ) بحيث جاءت مصطلحاته خليطا من مصطلحات المصرين[٢]، إلا إذا لحق كتابه بعض الخلط أو التعديلات، فلا يمكن اعتبار ذلك تفرّدا أو منهجا خاصا لمدرسة.

ثم إن تفكير الزمخشري سمح له باتخاذ موقع محدّد، على صعيد الاصطلاح، بذكر مصطلحات مغايرة لمصطلحات البصريين والكوفيين، فمصطلح" **جمع القلة**"ومصطلح"**جمع الكثرة**" هما مصطلحان جديدان بالنسبة إليهم. ومصطلح "**المفرد**" بدأ يشيع استعماله بدءا بالزمخشري في غياب مصطلح **الواحد** ومصطلح **التثنية أو المثنى** في غياب الاثنين والجمع على حدّ التثنية" [٣]، ما جعله مجدِّدا.

وفي نظرة إلى **الفعل الناقص** نجده ذا مفهوم دلالي مختلف بين البصريين والكوفيين بحيث اتفق نحاة القرن السادس الهجري على التسمية لكنهم اختلفوا في سبب ذلك [٤]. ثم إن الفعل الناقص عند النحويين مختلف من الناحية

---

(١) السيوطي :الأشباه والنظائر. م. س : ٢\١٥٨

(٢) أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي : كتاب حروف المعاني، تحقيق علي توفيق الحمد. مؤسسة الرسالة، دار الأمل بيروت لبنان، ط٢، ١٩٨٦، مقدمة المحقق ص ٣١

(٣) سعد حمودة : تطور المصطلح النحوي. م.س. ص ٧١

(٤) علي عبد السلام سلامة : مصطلح الفعل الناقص والتام ومدى مطابقته للواقع اللغوي. مجلة

=

الصرفية عن الفعل الناقص من الناحية النحوية، ما جعل الزمخشري يستفيد من اعتبار معنى النقصان في الفعل وهو الفعل المتعدي الذي لا يكتمل معناه إلا بوجود المفعول به؛ لأن الفعل اللازم هو فعل تام بسبب عدم حاجته إلى مفعول، فأطلق مجموعة اصطلاحات تبدو سياقية توضيحية جعلت له موقعا متفردا بين البصريين والكوفيين عندما يُحذف المفعول: **المفعول الساقط**، و**المفعول المتروك**، و**المفعول المحذوف**، كما سبق الحديث عليها في مبحث مظاهر التجديد عند الزمخشري. . .

وفي إطار الأفعال الناقصة التي اعتبرها النحاة من النواسخ، يقول أكثر البصريين "إنها أفعال ناقصة ؛ لأنها لا تدلّ على الحدث بل تدلّ على الزمن فقط. ويرى الكوفيون أن هذه الأفعال إنما سمّيت ناقصة؛ لأنها لا تكتفي بالمرفوع بل تحتاج إلى منصوب ليتمّ به المعنى بخلاف الأفعال التامة" [(١)]. يبدو أن الزمخشري استقى مفهوم الأفعال الناقصة بمعنى النواسخ من الحدّ الذي حدّه بها الكوفيون، فاستفاد الزمخشري من اختيار مصطلح مناسب يوفق بين الخلاف على تعليل التسمية، لا التسمية نفسها ما يثبت أنه حاضر في التحليل.

ثم نجد أن الزمخشري قد أخذ بمصطلحي "**العطف**" و"**النسق**" من البصريين والكوفيين في استخدامه مصطلحي "**حروف العطف**" و"**حروف النسق**" : "فالعطف من عبارات البصريين، وهو مصدر عطفت الشيء على الشيء إذا أملته إليه. يقال عطف فلان على فلان وعطفت زمام الناقة إلى كذا وعطف الفارس عنانه أي ثناه وأماله، وسُمّي هذا القبيل عطفا؛ لأن الثاني مثنيٌّ إلى الأول ومحمول عليه إعرابه. والنسق من عبارات الكوفيين وهو من قولهم ثغر نسق إذا كانت أسنانه مستوية وكلام نسق إذا كان على نظام واحد، فلما شارك الثاني الأول وساواه في إعرابه سُمّي نسقا" [(٢)]، ففي العطف معنى

= اللسان المبين، العدد الأول، جامعة الفاتح ليبيا. ٢٠٠٠، ص ٢٨٢

(١) علي عبد السلام سلامة : مصطلح الفعل الناقص والتام.مجلة اللسان المبين، العدد الأول جامعة الفاتح ٢٠٠٠ ص ٢٨٢

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل ٥\٣

الجمع وفي النسق معنى التنسيق، فميز بين وظيفة حروف العطف ووظيفة حروف النسق.

لعل الزمخشري قد اختار المصطلح من المذهبين دون التفريق بينها، لغرض خدمة مفهوم المصطلح وعمله. قد استفاد الزمخشري من التخصيص الدلالي لتشكّل المصطلح النحوي، فقد اختار المصطلح الأنسب لتحليل شاهده وتفسير شرحه، وأوضح لكل منها مرجعه واستخدامه.

يعلل شوقي ضيف إعطاء الأهمية لمصطلح دون غيره نظرا للأهمية المفهومية والمنطقية: "إذا نحن استثنينا اصطلاح **النعت وعطف النسق** ؛ لأن نظامه الذي وضعه البصريون هو الذي عمّ بين العلماء والنّاس في جميع الأمصار والأعصار، وهو لم يعمّ عفواً، إنما عمّ لدقته المنْطقية، كأن عقول البصريين كانت أكثر خضوعا وإذعانا لسلطان المنطق ومناهجه الصارمة" (١). ليس هذا فحسب، إنما أغفل شوقي ضيف ـ كما أحسب ـ الجانب السياقي والمعنوي الذي انطلق منه الزمخشري في تسمية بعض مصطلحاته، أو تفضيل بعضها على الآخر في الاختيار .

ثمّ أجد بعض التجنّي عند شوقي ضيف، على مصطلحات الكوفيين في قوله : "والحق أنها [مصطلحات الكوفيين] أريد بها أو على الأقل بأكثرها إلى مجرّد الخلاف على مدرسة البصرة. ومما يدلّ على ذلك أوضح الدلالة موقف هؤلاء النحاة من ألقاب الإعراب والبناء التي وضعتها المدرسة البصرية" (٢). تبيّن ممّا سبق في البحث، أن الحركة في الاسم المبنيّ غير مرادفة للحركة في الاسم المعرب، فالأُولى أصل يفيد العموم والثانية فرع يفيد الخصوص، فربما جاء حكم شوقي ضيف على تحليل مماثل ومجتزأ لمصطلحي البناء والاعراب،كنت قد استخلصت وصفهما من تداخل اعتبار الشكل حسب نوع الحروف واعتباره حسب كيفية النطق ووصفه.

(١) شوقي ضيف : المدارس النحوية ص ٦٧

(٢) شوقي ضيف: المدارس النحوية ص ١٦٨

فالاختلاف الاصطلاحي- على ما يبدو - اختلاف السياق و اختلاف المفهوم أو اختلاف في التسمية، أو اختلاف في الوظيفة الإعرابية، لا يعول عليها كثيرا.لأنه لاغرابة أن النحاة أحصوا بعض المصطلحات المغايرة بين البصريين والكوفيين، التي قد لا يزيد عددها على عشرين مصطلحا [(١)]، فذلك أمر فطري في حياة اللغة. حسبي أن أقيم بعض المقارنات بين سيبويه والفراء، لأحدّد موقع الزمخشري بينهما.

إليكم الجدول التالي الذي يسلّط بعض الضوء على مصطلحات سيبويه والفراء باعتبارهما رأسي المذهبين، استقيتها من كتابيْ: دراسة في النحو الكوفي لأحمد مختار ديرة، و الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري لعيسى شحاته عيسى علي، ثم المصطلحات التي استخدمها الزمخشري استقيتها من سياق هذا البحث:

المصطلح عند سيبويه	عند الفراء	عند الزمخشري	المرجع
الترجمة والتكرير والتبيين والمردود	التكرير البدل والترجمة والمردود	البدل	دراسة في النحو الكوفي أحمد مختار ديرة ٢٢١
الظرف	المحل أو الصفة، الحين، الظرف، الوقوف	الظرف، الحال	ص ٢٢٢
المفعول له	التفسير = التمييز والمفعول لأجله =البدل	المفعول له	٢٢٨
الصفة(ورد النعت بمفهوم آخر) مجرى النعت على المنعوت	النعت، الفعل، الصفة	النعت والصفة إلا أن فرقا بينهما واحد بأن النعت لاينطبق على الخالق سبحانه	٢٢٩
اسم الإشارة	التقريب	الإشارة	٢٣٦
الفصل	العماد	الفصل والعماد	٢٤٠
الحال	القطع	الحال، القطع	٢٤٤
حروف الجر	حروف الصفة	حروف الإضافة، حروف الجر	٢٤٦
الحروف الزائدة	الصلة	حروف الصلة، حروف الزيادة	٢٤٧

(١) يراجع في ذلك مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة م.س

العطف، والشريك على الشريك	النسق	العطف والنسق (يقصد بحرف النسق مصطلح بلاغي وهو تناسق اللفظ الكشاف١/ ٧٧	٢٥٠
التثنية	التشديد، التكرير، التوكيد	التكرير الصريح وغير الصريح	٢٥٢
اسم الإشارة	المبهم	اسم الإشارة	٢٥٣
اسم الفاعل	الفعل الدائم	النعت، بمعنى فاعل	٢٥٤
المصدر	الفعل	المصدر، المفعول المطلق	٢٥٧
الاسم العلم	الاسم الموضوع	الاسم العلم	٢٦٠
العلم (المعرفة) والنكرة	الموقت وغير الموقت		٢٦١
النفي والإثبات	الجحد والإقرار		٢٦٢
الفعل المتعدي، الفعل الناقص (الفعل)	الفعل الواقع	الفعل المتعدي	٢٦٥
ضمير الشأن	الاسم المجهول	المبهم	٢٦٨
؟	لا التبرئة	لا التي لنفي الجنس	٢٧٠
الضمير العائد	راجع الذكر	الراجع	٢٧٢
حروف المعاني	الأدوات	الحروف	٢٧٤
الاسم الجامد	الاسم الثابت		٢٧٧
؟	ما لم يسم فاعله	الفعل غير الحقيقي أو المجازي	٢٧٨
ضمير	المكني	الحرف المختلط بالفعل	٢٧٩
المنادى	المدعو	المنادى	٢٨١
؟	الخلاف(خاص)		٢٨٧
المفعول معه	الصرف	المفعول معه	
التوكيد	التشديد	التوكيد	٢٥٢
الاسم العلم	الاسم الموضوع	المرتجل	٢٦٠
النفي والإثبات	الجحد والإقرار		٢٦٢

الخلاصة

خلاصة القول إن الزمخشري لم يلّخص كتاب سيبويه تلخيصا كما زعم شوقي ضيف، مع اقتناعي بأن العِلم تواصل، وأن الدرس النحوي استمرار، وذلك استنادا إلى مصطلح الزمخشري الذي توقّف فيه على دقّة مفهوميّة، ومزج

بين بعض مصطلحات أهل الكوفة مع كل تبنّيه لمصطلحات أهل البصرة. ثم كيف يمكن لشوقي ضيف أن يقول إن الزمخشري لخص كتاب سيبويه وهو الذي نسبه - إن صحت النسبة- إلى مدرسة جديدة في النحو وهي المدرسة البغدادية وسيبويه بصريّ؟.

ثم إنه استعمل مصطلحات المصرين لكنه فهم المفهوم عينه الذي كان مرجِع مصطلح نحاة المصرين، وفهم المعنى السياقي للمصطلح الذي جعل الكوفيين يطلقونه مغايرا عن البصريين فاستخدمه بلفظه أو بلفظ آخر، ثم ميّز بين الألفاظ ليميز المعاني والمفاهيم الاصطلاحية، علما أن معظم الاختلافات في التسمية الاصطلاحية ترجع إلى مفهوم واحد، وإذا اختلف المفهوم فذلك يؤدي إلى تغيير المصطلح وإن اتفق اللفظان في التعبير عن المفهومين المغايرين.

وكأني بالزمخشري يشير إلى أن المفاهيم غير الثابتة تؤدي إلى تسميات اصطلاحية غير ثابتة كذلك، فضلا عن تأثّر التسميات بثقافة النحوي وقدرته على التوضيح والتدقيق. فنعتبر من خلاله أن النحو العربي واحد وله مدرسة واحدة.

تشير خلاصة هذا الفصل إلى أن المصطلحات الجديدة التي استخدمها الزمخشري تشكّلت من أصل لغوي حقيقي لا مجازي، يهدف إلى الشرح والتبسيط والتوضيح، وأنه كان دقيقا في استخدام المصطلح (اللفظ) فحصر مفهومه الدقيق كذلك، فكان يستعمل المصطلح المحدّد الذي يحيل إلى مرجع محدد، وعلى كثير من الحذر خشية أن يؤذي مذهبه الاعتزالي الذي كان حافزا له على ابتكار مصطلح جديد وتخيُّر استخدام آخر.

الفصل الثالث: الاصطلاح والمقولة المتجانسة (التداخل الاصطلاحي)

أولا : التداخل الاصطلاحي النحوي الصرفي البلاغي العروضي

ثانيا- الاقتراض :انزياح المصطلح من النحو إلى البلاغة

ثالثا:المصطلح البلاغي والاعتزال

مدخل

إذا اتفقنا على أن المصطلح من اشتغال المتخصّصين في علم معيّن، وقد يدخل في تفصيلات العلم الواحد أحيانا، فإننا نتفق كذلك على أنّ بعض المصطلحات متداخلة المفاهيم متجانسة اللفظ، تعمّم على علوم متفرّعة من أصل واحد؛ فتستقلّ مفهوماتها وتنـزاح معانيها كالمصطلح الواحد في علم النحو وعلم الصرف وعلم البلاغة وعلم العَروض، إلى أن يصل بنا المطاف إلى إثبات المصطلح المتجانس، فكيف استقلّت العلوم النّحوية من الصرفية والبلاغية؟ وكيف انتقلت التسميات إلى هذه العلوم تحمل لفظا واحدا؟

أولا : التداخل الاصطلاحي النحوي الصرفي البلاغي العروضي

يتخذ اللفظ الاصطلاحي الواحد مدلولات مختلفة بين علم وآخر، إذ ليس بمقدوري هنا أن أطلق عليها المشترك اللفظي ؛ لسبب أن المشترك اللفظي قد حصرته في الحديث على اللفظ الاصطلاحي الواحد في علم واحد(علم النحو عينه)، لا في علوم متعددة. إلا أني أرى من الأنسب تسميته **بالتداخل الاصطلاحي أو المصطلح المتداخل**، بمعنى أن يستخدم كل عالم في مجال علمه اللفظ عينه لغرض آخر يحيل إليه، من الممكن أن تكون هناك أواصر قرابة بين خصائص هذه المراجع أو عملها أو صفتها وما شابه وبين الأصل اللغوي للمصطلح.

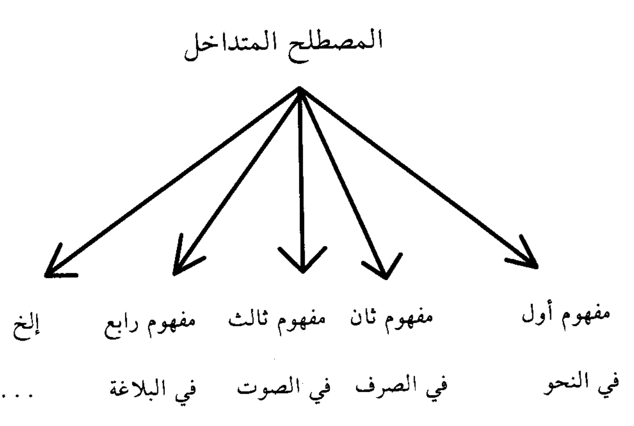
فالمصطلح عند ذوي الصناعة قد يأخذ مفهوما مختلفا وأقصد بذوي الصناعة العلماء من نحويين ومحدثين وبلاغيين فمثلا إذا تحدثنا عن **الخبر** في مصطلح البلاغيين له معنى وفي مصطلح النحاة له معنى يخالف الأول والثاني " [1].

قال بهاء الدين السبكي في كتابه في شرح تلخيص المفتاح (ط

(١) طه الراوي : محاضرات من تاريخ لغة العرب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ١٤، صفحة ٢٦٧

القاهرة، ١٩٣٧) في ما نقله عنه أحمد مطلوب : " ولعلّك تقول أي فائدة لعلم المعاني فإن المفردات والمركّبات علمت بالعلوم الثلاثة **اللغة والنحو والصرف، وعلم المعاني** غالبه في **علم النحو.** كلّا إن غاية النحويّ أن يُنزل المفردات على ما وضعت له أو يركّبها عليها، ووراء **ذلك مقاصد لاتتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلّم على أوجهٍ لا تتناهى**، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني. والنحوي إنْ ذكرها فهو على وجه إجماليّ يتصرّف فيه البيانيّ تصرّفا خاصّا لا يصل إليها النحوي، وهذا كما أن معظم أصول الفقه في علم اللغة و النحو والحديث "[1].

من هنا فإنه لابد من يكون لكل غرض منها مصطلحاتها التي تعينها على إبراز الأغراض المفهومية المرجعية. فإننا قد نجد مصطلحا يحمل لفظا واحدا قد تكثر استخداماته فتتعدد مفهوماته بين علم النحو، والبلاغة، والصرف، والعروض .... ثم إننا نجد المصطلح البلاغي قد ينجم عن استخدام مصطلح نحوي أو أكثر، أو إن المصطلح النحوي في النحو يفيد شيئا آخر في البلاغة وغيرها.



فبين مصطلح النحوي ومصطلح البيانيّ رابطة المعنى والفهم السياقي ؛لأن المعنى النحوي كان يطلّ على معنى بلاغي **.فتعريف الجنس** من قوله تعالى﴿وَٱلسَّلَٰمُ عَلَيَّ يَوۡمَ وُلِدتُّ وَيَوۡمَ أَمُوتُ وَيَوۡمَ أُبۡعَثُ حَيّٗا ﴿٣٣﴾﴾[2] ينطوي على

(١) أحمد مطلوب : بحوث بلاغية. مطبوعات المجمع العلمي بغداد لا ط ١٩٩٦ ص ٨٣

(٢) سورة مريم الآية ٣٣

تعريض عند البلاغي: "أن يكون هذا التعريف تعريضا باللعنة على متهمي مريم عليها السلام... وتحقيقه أن اللام للجنس[١] هذا التعريض "يصحّ أن نقول عنه أنه ملحظ بلاغي لكنه ينبع من أل الجنسية أو المعنى النحوي القريب"[٢]. **والتقديم والتأخير** يخرج في البلاغة إلى **التعريض و التوكيد والاختصاص**[٣]، و **النّظم** = مرتبط بالدلالة النحوية والسياقية والعروض.

ثم إن الأبعاد الفنية **للالتفات تقوم على مقوّمات نحوية أساسها مصطلحات النحو**: هي التكلم، الخطاب، الغيبة ضمائر تتجه إلى المعاني الصرفية ويعبّر عنها باللواصق والزوائد وهي تفتقر جميعا إلى قرائن باعتبارها شرطا أساسيا لدلالتها على معين. والالتفات كما عرّفه الزمخشري هو" فنّ من فنون الكلام جزل فيه هزّ وتحريك من السامع، كما أنّك إذا قلت لصاحبك حاكيا عن ثالث لكما: إن فلانا من قصته كيت وكيت، فقصصت ما فرط منه، ثم عدلت بخطابك إلى الثالث فقلت: يا فلان من حقك أن تلزم الطريقة الحميدة في مجاري أمورك (....) نبهته بالتفاتك نحوه فضل تنبيهه"[٤]ثم إن " جذور الالتفات تعود إلى معان صرفيّة، إلا أنها لا تخرج عن دائرة النحو ومعانيه، بسبب ما بين البُعدين الصرفي والنحوي من صلة وارتباط، وأن أحدهما لا يتحقق إلا في الأشكال التعبيرية للآخر[٥].

ومصطلح "**الفصل**" بين النحويين والبلاغيين والعروضيين متغير المفاهيم. "**فالفصل**: كل عروض بنيت على ما لا يكون في الحشو، إما صحة وإما **إعلالا** كمفاعلن في الطويل، فإنها **فصل** لأنها قد لزمها ما لا يلزم الحشو

(١) الكشاف٣/ ١٨

(٢) تامر سلوم سلوم: علاقة البلاغة بالنحو. رسالة ماجستير في اللغة العربية، جامعة القاهرة كلية الآداب، ١٩٧٦.ص ٣٥

(٣) تامر سلوم سلوم: علاقة البلاغة بالنحو. رسالة ماجستير في اللغة العربية، جامعة القاهرة كلية الآداب، ١٩٧٦. ص ٣٧ وما بعدها

(٤) الكشاف١\ ١١٣ (البقرة الآية ٢٠) ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَآ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَٰرِهِمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ [البقرة: ٢٠]

(٥) تامر سلوم سلوم: علاقة البلاغة بالنحو. رسالة ماجستير في اللغة العربية، جامعة القاهرة كلية الآداب، ١٩٧٦.ص ١٥٨

.... وإنما سميّ **الفصل** فصلا لأنه النصف من البيت"[١]الفصل عند النحويين، مقرون بالضمير الذي يفصل بين المبتدأ والخبر المعرفتين. **وللفصل**، في مقابل الوصل، شروطه عند البلاغيين.ومثله "**الإعلال**" في النحو والصرف والعروض.

وحروف الصلة سميت كذلك: " أقول هذه الحروف حروف الزيادة وتعرف بأن إسقاطها (عند الصرفيين) لا يخلّ بالمعنى الأصلي، وتسمّى حروف الصلة (عند العروضيين) ؛لأنه ربما يتوصل بها إلى استقامة الوزن والقافية، والمقابلة في النظم والسّجع. وفائدتها تأكيد المعنى المقصود من الكلام الداخلة عليه "[٢].

في هذا الخضم يمكن أن تنزاح مصطلحات من النحو إلى البلاغة وإلى الصرف أو العكس، بحيث تتخلى عن مرجعها الأصل في علمٍ ما ؛ لتحيل إلى مرجع آخر في علم آخر. فيتخلى النحو عن مصطلحاتٍ إلى أن تختص بالبلاغة، " فكانت البلاغة سلاحا ذا حدّين بيد أن (الزمخشري) استغله بأن استعان بالبلاغة على إخضاع معنى الآي إلى عقائد المعتزلة "[٣].

يمكن تعليل ذلك الاخضاع إلى أن الزمخشري " يكثر من الاستعانة بالمجاز في الآيات التي تتضمن إسناد الفعل إلى الله، فإذا كان ظاهر هذا الاسناد متفقا واعتقاد المعتزلة التي تؤمن بحرية إرادة الفرد في أفعاله جعل الزمخشري هذا الاسناد حقيقيا، وإذا كان لايتفق وعقيدتهم جعل الإسناد مجازيا " [٤] .

ومصطلح " **التضمين**" " واستعارة الألفاظ للتعبير عن المعاني يستتبعها

---

(١) ابن منظور لسان العرب. مؤسسة التراث العربي، دار إحياء التراث الإسلامي. بيروت لبنان، ط ٣، ١٩٩٣.مادة ف ص ل ١٠\ ٢٧٤

(٢) الأردبيلي : شرح الأنموذج في النحو ص ١٩٧

(٣) عمر حامد الملاحويني: علاقة التفسير بالبلاغة عند الزمخشري رسالة ماجستير جامعة القاهرة ١٩٩٤ ص ١

(٤) عمر حامد الملاحويني: علاقة التفسير بالبلاغة عند الزمخشري رسالة ماجستير جامعة القاهرة ١٩٩٤ ص ١٤٤

تغيّر في التركيب، ومتعلقات الفعل، وهذا النوع أطلق عليه الزمخشري " **التضمين**" وهو نوع خاص بمعاني النحو، يختلف عن التضمين عند البلاغيين"[١]، يقال: "افتات فلان على فلان في كذا، وتفوت عليه فيه .. هو من الفوت، بمعنى السبق، إلا أنه ضمن معنى التغلب فعدي ب"على " لذلك "(الفائق ٣/ ١٤٧ ف وت).

مصطلح "الكنايات" : قال: "[الزمخشري] ومنه الكنايات، نحو: كم مالك؟ وعندي كذا درهما، وكان من الأمر كيت كيت، وذيت ذيت ". [يقول الشارح :] : "هي ألفاظ مبهمة يعبر بها عن أشياء مفسرة "[٢].غير أن الكناية عند علماء البلاغة هو نوع من التعبير المجازي له معنيان الأول حقيقي والآخر مجازي وهذا الآخر هو المقصود في الكلام.

ثم نجد التداخل الاصطلاحي ذاته ينطبق على مصطلح "المقصور" في الاسم المنتهي بألف مقصورة في النحو، ولايمكن أن نلحظ عنده مصطلح"المقصور" بمعنى مصطلح "القصر" البلاغي. ما يدرجنا إلى الحديث على استقلال المصطلح من النحو إلى البلاغة، أو الاقتراض الاصطلاحي فيما بينهما.

ثانيا- الاقتراض الاصطلاحي

الاقتراض الاصطلاحي أو انزياح المصطلح من النحو إلى البلاغة هو انتقال المصطلح من النحو وتخلي النحويين عنه، ليستقلّ في علم البلاغة، وأن يصير مادة في تحليل البلاغيين.فانزاحت مفاهيمها وبقيت تسمياتها كما حدث في المصطلحات التالية:

- **المسند والمسند إليه** : خفت استخدام المصطلحَيْن عند النحويين،حديثا، وصار مصطلحا بلاغيا ندرِّسه في مادة البلاغة (علم البيان). ويبدو أن بداية تحولهما كما نجد أن الزمخشري قد استخدمهما بمصطلح آخر

---

(١) رشيد عبد الرحمن العبيدي : الزمخشري اللغوي وكتابه الفائق. منشورات المجمع العلمي مطبعة المجمع العلمي بغداد. لا ط، ٢٠٠١. ص ١٣٦

(٢) الأردبيلي :شرح الأنموذج في النحو، ص ٩١

هو مصطلح "**المركب**" الذي يوازي مصطلح "**المؤلف**" في مقابل مصطلح "**المفرد**" في كتابه المفرد والمؤلف، ويقصد بالمركب عملية الإسناد.

ثم نجد بعض المصطلحات قد استفيد من عملها، فتغيرت تسمياتها فقط من النحويين إلى البلاغيين ، **كالاستثناء** : ذكر الطبرسي الاستثناء النحوي بالاختصاص البلاغي، ومراده هو إخراج "زيد " مما دخل فيه القوم صفة اختص بها، في قولك : جاء زيد؛ لأنه خرج من الصفة التي عليها القوم، ولذا عدّ الاستثناء اختصاصا . . . كما أن ابن يعيش أوضح في شرحه للمفصل أن الاستثناء هو تخصيص صفة عامة، وليس تخصيص استثناء . . .

يمكن القول في ما جاء به الطبرسي وابن يعيش أنهما "تناولا الاستثناء من الجانب البلاغي، وهذا لا يمنع أن يقولا في الاستثناء بما جاء به سيبويه، علما بأن ابن يعيش ذهب إلى أن الاستثناء هو إخراج المستثنى مما دخل فيه المستثنى منه، ولهذا فإنه يدرج مع من ذهب في الاستثناء إلى هذه الدلالة" (١).

ثالثا : المصطلح البلاغي والاعتزال

كان لظاهرة التناصّ وشرح القرآن بالقرآن مقام رفيع ورعاية بارزة عنده باعتبار هذا التناص أداة مفضّلة لشرح الكلام من الداخل شرحا معجميا سياقيا ونحويا تركيبيا، وباعتباره ظاهرة أسلوبية مهمة. يحدد الزمخشري الكلام على **المجاز** : " وله طريقان في علم البيان إحداهما أن يكون من المجاز الذي يسمى استعارة، والثاني : أن يكون في **المجاز الحكمي** "(٢) .

يبدو لي أن الزمخشري قد وضع المفردات التي يصطلح عليها البلاغيون من "**تورية**" أو "**استعارة**" أو "**كناية**" أو "**مجاز**" بعضها موضع بعض في كتابه الفائق مثل ذلك: " استحدّ الرجل إذا استعان بالحديد، وهو استفعل من الحديد ؛ لأنه استعمل الحديد على طريق الكناية والتورية " (الفائق ١/ ٢٦٤ مادة ح د د). والاستعارة طريقة قولهم : هم ليوث للشجعان وبحور للأسخياء،

---

(١) كاظم ابراهيم كاظم : الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي. عالم الكتب، بيروت. ط١، ١٩٩٨. ص ٢٣

(٢) الكشاف ٣\٣٥٣

إلا أن هذا في الصفات وذاك في الأسماء [(صمّ بكمٌ عميٌ)] وقد جاءت الاستعارة في الأسماء والصفات جميعا ....، "والبلاغيون يفرّقون بين "**الكناية**" و"**التعريض**" و"**الاستعارة**" و"**التورية**" و"**الإشارة**" و"**التلميح**" وغيرها من مصطلحاتهم المعروفة"[١]، أضاء الحق فإن قلت هل يسمى ما في الآية استعارة؟ قلت مختلف فيه والمحققون على تسميته تشبيها بليغا لا استعارة؛ لأن المستعار له مذكور وهم المنافقون" [٢]

التشبيه المركب : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٤﴾ ﴾[٣]

يقول الزمخشري هذا من التشبيه المركب[٤].

نجد أن الزمخشري قد ميز بين علمي البيان والبديع : وهذه هي أول مرة يلقانا التمييز بين العلمين الأساسيين للبلاغة [٥] كان عبد القاهر الجرجاني يسمي علم المعاني علم النظم ويسمي البيان علم الأسلوب و"كأن الزمخشري المعتزلي رأى أن يعدل عن هذا الاصطلاح، لتنازع المعتزلة والأشعرية في مدار الإعجاز، فوضع هذا الاسم الجديد للعلم حتى يخرج به عن مجال هذا النزاع[٦].

ثم نجده استعان معرفته بعلمي المعاني والبيان لخدمة الاعتزال، فإذا ما لقي في نظم آية إسناد فعل إلى الله، وكان ظاهر هذا الاسناد لا يساعد رأي

---

(١) رشيد عبد الرحمن العبيدي : الزمخشري اللغوي وكتابه الفائق. منشورات المجمع العلمي مطبعة المجمع العلمي بغداد. لا ط، ٢٠٠١ ص ١٣٣

(٢) الكشاف ٣ / ٣٥٣ (٣) سورة يونس الآية ٢٤

(٤) الكشاف ٢\٣٢٥

(٥) كامل محمد محمد عويضة : الزمخشري المفسر البليغ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤. ص ١٠٥

(٦) كامل محمد محمد عويضة : الزمخشري المفسر البليغ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤. ص١٠٥

المعتزلة في حرية الإرادة؛ عد نظم الآية من من باب المجاز يقول في الآية ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۘ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾ (١)

وإسناد الإضلال إلى الله تعالى إسناد الفعل إلى السبب لأنه لما ضرب المثل فضل به قوم واهتدى به قوم تسبب لضلالهم وهداهم "(٢). والله منزه عن القبيح لا يريد الشر ولا يأمر به وإذا كان ظاهر الآية يعارض هذه الفكرة عد الآية من باب المجاز ثم بين وجه المجاز فيها. لنر كيف أدار نظم هذه الآية حول المعنى الاعتزالي﴿ وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾﴾أي أمرناهم بالفسق ففسقوا والأمر مجاز لأن حقيقة أمرهم بالفسق أن يقول لهم افسقوا وهذا لا يكون فبقي أن يكون مجازا ووجه المجاز أنه صب عليهم النعمة صبا فجعلوها ذريعة إلى المعاصي واتباع الشهوات فكأنهم مأمورون بذلك من الإحسان "(٣). وتحبيب الله الإيمان وتزيينه في القلوب كناية عن اللطف والتوفيق والإرادة حرّة مختارة.لنر كيف يعلل لأسلوب الكناية جماليا فيقول في الآية :﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ ٱللَّهِ ۚ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِى قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ ٱلْكُفْرَ وَٱلْفُسُوقَ وَٱلْعِصْيَانَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ ﴿٧﴾﴾ومعنى تحبيب الله وتكريهه اللطف والامداد بالتوفيق وسبيله الكناية "(٤).

ومن ذلك فهم الزمخشري لمصطلح التخييل : لقد استبعد كل دلالات المخادعة التي تعتور المصطلح ولم ينظر إليه من زاوية منطقية، أو كلامية، توازن بين الصدق والكذب كما فعل عبد القاهر، وإنما نظر إلى التخييل على أنه تمثيل للمعاني المجردة وطريقة من طرائق تجسيم المعنوي وتصويره للحس

(١) سورة البقرة الآية ٢٦

(٢) مصطفى الصاوي الجويني : منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه. دار المعارف بمصر، ط ٣، لا تا. ص ١٤٤

(٣) الكشاف ٢\٦١١

(٤) الكشاف ٤/ ٣٦٤

فحسب[١]. ومن هنا حدثنا الزمخشري عن **التشبيه التخييلي** (وهو مصطلح جديد) وعن **الاستعارة التخييلية** (مصطلح جديد كذلك)في القرآن دون أدنى توتر أو اضطراب [٢].

فالمجاز عند أبي عبيدة ليس مقابلا للحقيقة إنما هو مصطلح يترادف بشكل عام مع طرق التعبير ومسالكه المختلفة بكل ما يمكن أن يندرج تحت هذه الطرق والمسالك مع تجوز لغوي سواء كان ذلك على المستوى الدلالي الخالص أو على المستوى التركيبي الخاص بالنظام النحوي والصرفي للكلمات [٣].

وبدافع ذلك أطلق مصطلحا جديدا آخر في البلاغة: الاستعارة المرشحة، وهي التي يراعى فيها جانب المستعار ويبدو أن الزمخشري هو صاحب هذه التسمية ويوضع في مقابلها الاستعارة المجردة، وهي التي يراعى فيها جانب المستعار له [٤].

ما يعني أنه كانت عنده دقة المصطلح : "ما كان يمكن للزمخشري أن يستخدم مصطلحات "التصوير " و" التخييل " و" التمثيل " ويعي الأساس الفني الذي تقوم عليه، ويطبقها على الصور القرآنية، لو لم يفد من الانجازات الإيجابية والسلبية لمن سبقوه" [٥].واستخدام الزمخشري لهذه المصطلحات [التشبيه والاستعارة والتصوير التمثيل التخييل) مجتمعة أعني التمثيل والتخييل والتصوير، أمر له دلالته السلبية والإيجابية في الوقت نفسه. أما الدلالة السلبية فإنها تشير إلى أن الزمخشري كان يعاني من عدم وجود مصطلح دقيق محدد،

---

(١) جابر عصفور : الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب. المركز الثقافي العربي، بيروت. ط ٣، ١٩٩٣. ص ٧٨

(٢) جابر عصفور : الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب. المركز الثقافي العربي، بيروت. ط ٣، ١٩٩٣. ص ٧٨

(٣) جابر عصفور : الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب. المركز الثقافي العربي، بيروت. ط ٣، ١٩٩٣. ص ١٢٤

(٤) جابر عصفور : الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب. المركز الثقافي العربي، بيروت. ط ٣، ١٩٩٣. ص ٢٣٧ في الهامش

(٥) جابر عصفور : الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب. المركز الثقافي العربي، بيروت. ط ٣، ١٩٩٣. ص ٢٦٥

يشير إلى ما يتميز به الكلام البليغ بعامة من تقديم حسي للمعنى، ويستشعر نوعا من الاضطراب والتعدد في دلالة المصطلحات التي وجدها مستخدمة قبله [(١)].

- ومن المصطلحات الجديدة : " مجاز الاسناد " ، "مجاز مرشح" ، "تغيير صيغ الكلام" ، "نقل دلالة الأفعال من المضي إلى الاستقبال" [(٢)].
الاستعارة طريقة قولهم : هم ليوث للشجعان وبحور للأسخياء، إلا أن هذا في الصفات وذاك في الأسماء [(صمّ بكمٌ عميٌ)] وقد جاءت الاستعارة في الأسماء والصفات جميعا . . .

- أضاء الحق: فإن "قلت هل يسمى ما في الآية استعارة ؟ قلت مختلف فيه والمحققون على تسميته تشبيها بليغا لا استعارة ؛ لأن المستعار له مذكور وهم المنافقون" [(٣)].

ومن المصطلحات الجديدة عنده في علم البلاغة : **التشبيه المركب** : ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [(٤)] يقول الزمخشري هذا من التشبيه المركب [(٥)].

من هنا نجد أن الزمخشري قد حاول تأطير مصطلحات البلاغة في حدود "التخييل: ، وما ينجم عنها من مصطلحات ومتفرعات يفصلها من علم البيان، فقد كان دقيقا في استخداماتها المفهومية ليخدم تصوّره الاعتزالي.

---

(١) جابر عصفور : الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب. المركز الثقافي العربي، بيروت. ط ٣، ١٩٩٣. ص ٢٦٦

(٢) جابر عصفور : الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب. المركز الثقافي العربي، بيروت. ط ٣، ١٩٩٣. ص ٢٦٦

(٣) الكشاف ١ \٣٥٣

(٤) سورة يونس الآية ٢٤

(٥) الكشاف ٢\٣٢٤

خاتمة البحث

قادنا الحديث على المصطلح النحوي والدلالة إلى تسليط الضوء على **إشكالية المنهج في المصطلحات النحويّة** وطريقة التفكير عندالنحاة العرب؛ وذلك لغرض سدّ الثغرات المفهومية الملبسة في فَهْم تفكير كلّ علَم من أعلام النحو. ما يُجهِر الدعوة إلى تعميق الدراسات في الاصطلاح والاحاطة بالتراث النحوي عموما والاصطلاحي منه خصوصا، بهدف التمهيد لمعجم تاريخي للمصطلحات النحوية.

لذلك عمدنا في دراستنا إلى وضع منهج استدلاليّ تأصيليّ قوامه متابعة المصطلح النحوي ليس عند الزمخشري فحسب، بل في مسيرة وضعه الأولى منذ أول كتاب في النحو للاهتمام بتشكّله وطريقة تعامل النسّاخ والمحقّقين معه، وبالتالي وروده في الخطاب لمعرفة خيوط وضع المصطلح ومتابعة انسيابيتها اللفظية والمعنوية. بمعنى آخر لدراسة الفكرة النحوية من خلال مصطلحات هذا العلم؛ في استلهامنا إيّاها بطريقة العبور من اللفظ إلى المعنى، تتمثّل في النقاط التالية:

- لاحظنا أن **التبسيط في لفظ المصطلح وشكله** همٌّ ساوَر الزمخشري بطريقةٍ أو بأخرى، لكنّ ذلك **فرَض نوعا من اللبس نظرا لوجود أكثر من تسمية اصطلاحية لمفهوم واحد، ومفهوم واحد لأكثر من مفهوم، ما يسمى بالتداخل المفهوميّ في اتفاق لفظ واحد على أكثر من مفهوم**(المشترك اللفظي)، بتغيير المصطلح الذي كان مصطلحا في النحو إلى مصطلح في الصرف، أو الصوت نكاد نعتبرها ميدانا واحدا، ما جعلنا نطلق على المصطلح: **المصطلح المتجانس،** في متفرّعات النحو نفسه، كما حصل لمصطلح الحرف[1] توزّعت

(١) ورد هذا المصطلح عند سيبويه على الشكل التالي: حرف جاء لمعنى ليس باسم وبفعل: =

تسمياته على النحو والصرف والصوت، ومصطلح الحال: توزعت تسمياته على النحو نفسه بأنّه :

- أخو المفاعيل (الفضلة)،

- وأنه يعني الزمن الحاضر.

أمّا **إذا توسّعتْ أُطُر استخدام المصطلح الذي اعتراه التبسيط إلى عِلْمٍ آخر**، أي من النحو إلى البلاغة ثمّ العَروض، فأحرى بنا أن نطلق عليه **المصطلح المتداخل أو التداخل الاصطلاحي** وذلك من أجل:

١- تشريح الفكرة الاصطلاحية؛ للتمييز فيما بين المصطلحات المتجانسة والمتغايرة أو المتداخلة، والتوصّل إلى ذهنية الحسّ الاصطلاحيّ **بشكل أدقّ** عند الزمخشري.

٢- **دحضٍ** شبه كامل **لفكرة الترادف في حياة بعض المصطلحات النحوية.**

ثم أرجأنا الحديث على الاصطلاح المتجانس إلى الباب الثاني، للإشارة إلى مسيرة الفصل الاصطلاحي بين تلك العلوم، وكيف انقسمت المصطلحات وتقاسمت فيما بينها مفهوميا ومن ناحية الحدود. عسى أن **تكون تلك أداةً منهجيةً لتحليل مصطلحات أعلام النحو العربي.**

فلا يظنّنّ أحدٌ أن اللفظ الاصطلاحي الواحد -دائما- يحمل المفهوم ذاته، كما ورد في استعمال "المسند والمسند إليه"، من ناحية مفهومية : إنّ المسند عند سيبويه هو المسند إليه عند الزمخشري والعكس فالمسند في مقابل المسند إليه والمسند إليه في مقابل المسند عند كليهما. تلك كانت عملية تأصيل المصطلح من خلال نصوص الزمخشري ودراسة التشكّل.

وبما أنّ المصطلح أصله اللغة و مرتعه الخطاب، فإنّ تخصيص الدلالة تمثّل بالبحث على الأصل المعنوي للفظة العامة قبل أن تُخصص في الاصطلاح، ذلك يعني المعنى اللغوي العام للفظ من الألفاظ يتخصص بأحد

= بهذذه الاحاطة نجد وضوحا في الرؤيا المفهومية، على خلاف مصطلح الحرف الذي يحيل إلى ثلاثة مراجع.

وجوهه الكثيرة حين يصبح مصطلحا. بمعنى النظر في أصل معاني الألفاظ العامّة التي تحوّلت اصطلاحات خاصّة، فوجدناها تعبُر من طريقين : طريق المعنى الحقيقي وطريق المعنى المجازي. لهذين الاعتبارين ارتباط بتشكّل المصطلح النحوي معنويا (من حيث اللغة) قبل تشكّله مفهوميّا،لكونه صار مصطلحا ذا مرجع.

كان تعويلنا على **دراسة شكل المصطلح انطلاقا من قاعدة ثلاثيّة الأبعاد : البعد التراثي اللغوي اللفظي منه، والبعد الذهني لدى المُصَدِّر والمنتِج، والبعد الثالث يكمن في المتَلقِّي الذي يتعامل مع المصطلح وفق ثقافته وفهمه وميوله**

من هنا يمكن أن نجسّد المفارقة بين سيبويه والزمخشري، فكلاهما **انطلق من فكرتي التمام والنقصان** في التعامل مع المصطلح النحوي،الناجمتين من الشكل والمعنى، بحيث أدّى ذلك إلى إطلاق تسميات اصطلاحية ركيزتها شكل المصطلح :- عدد حروفه(ثلاثي،رباعي)، -أوكلماته (الأسماء الخمسة أو الستة) - أولفظه(الناقص، الملحق، النائب ... التام..)، - ثم معناه، بمعنى أدق تنقسم المصطلحات إلى قسمين :تامة أو ناقصة (الفعل التام، الفعل الناقص) -وأخيرا مفهوم المصطلح، لكنْ بحسب وجهة نظر متباينة أحيانا.

تلك مسألة كانت معضلةً أساسيّةً في اختلاف كثير من مصطلحات الرجلَيْن الزمخشري وسيبويه فالفعل الناقص عند سيبويه يحمل مفهوم الفعل المتعدي عند الزمخشري، والفعل الناقص عند الزمخشري هو"كان وأخواتها وملحقاتها" ، فقضية النقصان في الفعل عند سيبويه كانت ثغرة عبر منها الزمخشري إلى إطلاق مجموعة مصطلحات جديدة مبنية على تلك الفكرة.

ثم إنّ الإطار اللغويّ وقضيّة التّرادف المفهوميّ، واختلاف اللهجات، والسعي وراء فكرة اعتقادية أو اعتزالية، وتقادم الزمن في مسيرة المصطلح الذي خضع لتقلّبات دارسين كثُر بين فترة القرن الثاني والسادس الهجريَيْن، جعلت الزمخشري يتميّز عن سيبويه بتفكيره الاصطلاحي لجهة تغيّر المنهج الذي أدّى في كثير من الأحيان إلى تغيير في اللفظ وفي المعنى الاصطلاحييْن؛ لنكون بهذا قد جعلنا **المصطلح موضوع تفكير، و مدخلا إلى التفكير** في آنٍ.

إلا أنّ فكرتي التمام والنقصان كوّنتا منهجا واضحا في ذهن الزمخشري بنى عليهما فكرته الاصطلاحية في تقسيمه كتابه "المفصّل في صنعة الإعراب" من حيث وضع نصب عينيه المصطلحات النحوية في إطارين: إطار المصطلحات التامة والمصطلحات الناقصة أو ما يعادلها من مصطلحات النائب والملحق ... من ثم سَرَتْ إلى باقي مؤلّفاته، ضمن خطاب متسلسل واضح الرؤية والهدف، متّخذا من تلك الفكرة مجال اجتهاد في وضع مصطلح جديد أو استخدام مصطلح بمفهوم مغاير، ملتمسا الرخصة في إسداء مصطلح أو التمهيد لآخر.

ولم تكن **الاختلافات** عبثا من وجهة نظر الملقي والمتلقي(الشارح أو كل عالم نحوي جاء بعد عالم سابق)، **بل كان لها دور بارز في إثراء قائمة المصطلحات النحوية بين البصريين والكوفيين، وحتى بين الأستاذ وتلميذه - كما بين سيبويه والأخفش الأوسط على سبيل المثال- ليكون الردّ واضحا بعدم وجود مدرسة بغدادية يترأّسها الزمخشري من وجهة نظر اصطلاحية** أو إذا أطلق مصطلحات لم يسبقه إليها أحد،ثم لنحدّد موقع مصطلح الزمخشري مِنْ مصطلحات السابقين.

يمكن لنا إذاً، أن **نشير إلى أن النحاة القدامى بنوا فكرتهم الاصطلاحية في النّحو على أساس اعتباريْ الشكل والمعنى اللذين نجمَتْ عنهما صفتا التمام والنقصان، بحيث إن اعتبار الشكل ينقسم إلى التمام أو النقصان، فتقتصر تسمية المصطلح شكليّا على عدد حروف الكلمة** : الاسم أو الثلاثي، أو الرباعي، والناقص، والأسماء الخمسة، وذوات الأربعة و **نوعها**، **وشكلها**، أو **نسبتها إلى موضع النطق** بها. **ثم ألحقوا بذلك ألفاظا امتازَت مفاهيمها بالنقصان المعنوي، فقالوا** : ملحق بـِ، معتل، ناب مناب، سد مسد، قام مقام، شبيه بـِ، اسم[1]... أما **تمام المعنى ونقصانه، فعائد إلى أصول لغوية، وأخرى مجازية مأخوذة من البيئة، والحياة اليومية والاجتماعية، والفقهية والفلسفية** (النسخ

(١) من ذلك مثلا اسم فاعل عند سيبويه كان يقصد به اسم كان كما سيأنتي في سياق الفصل، واسم فعل وغير ذلك

والناسخ والمنسوخ). . .أدّى إطلاق مصطلح "**النقصان**" على الفعل المتعدي عند سيبويه، مع جواز حذف المفعول به، إلى إطلاق مجموعة من المصطلحات على المفعول به لدى الزمخشري[١]المفعول **الساقط**[٢]، **والمفعول المتروك**[٣]، **والمفعول المحذوف**[٤]، **التي بدأت من اعتبارالشكل التركيـبي إلى الاعتبار المفهوميّ المستقلّ بكلّ مصطلح**، من **التي أطلقها الزمخشري، بحيث يعبّر الحذف عن نقص متنوّع، يأتي في إطار تتمّةِ و تأكيدِ معنى النقصان في الفعل عند سيبويه.**

لنرسّخ اقتناعنا بأنّ المصطلحات صناعةٌ لفظية ومعنوية تحمل فكر صانعيها، لا بدّ من اختلافٍ فيها كبير، يعود إلى تصوّر كلّ واحد من النحاة له، تتكشّف لنا خفاياه بالدخول في الدراسة التطبيقية.

فتسمية **الفعل الناقص** ذات مفهوم دلاليّ مختلف بين البصريين والكوفيين بحيث اتّفق نحاة القرن السادس الهجريّ على التّسمية لكنّهم اختلفوا في سبب ذلك. لأنّ النقصان باعتبار الشكل وحْدَه سمح بتسمية الفعل المعتلّ الآخر بالفعل الناقص، فاعتبروا حرف العلّة نقصا في الفعل؛ لإمكانيّة حذفه إذا طرأ عليه طارئ، وذلك من قبيل الحكم على شكل بنية اللفظة في التسمية. ثم الفعل الناقص ما يشير إلى كان وأخواتها.

كما اعتبروا حرف العلّة في الأسماء،كذلك، نقصا، فأدّى ذلك إلى تغيير في التسمية الاصطلاحية، بإدراج مصطلح " **ملحق** " في أيامنا. فمن النحاة من

---

(١) وردت هذه المصطلحات في الكشاف. أما في المفصل فقد عبر عنها بالمفعول المقدر، وهو أن " يجعل الحذف نسيا منسيا " المفصل ص ٧٩.

(٢) ورد هذا المصطلح في الكشاف ١/ ١١١ في السياق الذي يقول : " والمفعول الساقط من (لا يبصرون) من قبيل المتروك المطرح الذي لا يلتفت إلى إخطاره بالبال لا من قبيل المقدر المنوي، كأن الفعل غير متعد أصلا ".

(٣) ورد هذا المصطلح في الكشاف ١/ ١٢٦ في شرح الآية (وأنتم تعلمون)،يقول : " ومفعول (تعلمون) متروك كأنه قيل : وأنتم من أهل العلم والمعرفة".

(٤) ورد كذلك في الكشاف ١/ ١١٩ ـ يقول : " ومفعول (شاء) محذوف لأن الجواب يدل عليه والمعنى، ولو شاء الله أن يذهب بسمعهم و أبصارهم لذهب ولا يبرزون المفعول إلا في الشيء المستغرب كنحو قوله : فلو شئت أن أبكي دما لبكيته".

يحتذي النحويّ يتابعه في المصطلح، أو مضيفا عليه، او مغيّرا في تركيبه، وفي مواضع استخدامه ؛ فيأخذ المصطلح ـ بَعدها ـ حلّة جديدة، واستخداما آخر ضمن سياقٍ جديد، وتقسيمٍ مختلف للأبواب النحوية، التي تكون المصطلحات مفاتيحها.

فضلا عن أن العلاقة بين مصطلحات النحو مقارنة بمصطلحات البلاغة، وعملية الاقتراض فيما بينها، مأخوذة من بناء البيت كما توصلنا ومصطلحات البلاغة مأخوذة من ترتيبه وزخرفته، بدليل ظهور مصطلح "المحسنات" مؤخَّرا، والأصل اللغوي والدلالي الحقيقي والمجازي للمصطلحات البلاغية والنحوية التي وردت في الباب الثاني، فاستُلّت مجازاً، إلى لغة، من أصل معجم العمارة ومستلزماتها.

وفي هذا الكتاب **توصّلنا** من خلال دراسة المناسَبة بين المصطلح واللغة **إلى أنّ الزمخشري قد استفاد من استخدام مصطلحه النحوي بمفهومه المناسب بأن يعتمد على تمييز مفهوم المصطلح ومرجعه دون تقليد.**

خلصنا بعد ذلك إلى أنّ **المصطلحات** مثل : "الناقص" و "الملحق " و " النائب" و"شبيه" و"اسم فاعل " و"اسم مفعول " وغيرها . **.الناتجة عن فكرة النقصان في شكل أو معنى المصطلح، كانت مجالا أوسع لاختلاف التسميات الاصطلاحية فيما بين النحاة العرب، مع لفت النظر إلى أن النقصان في الشكل: شكل المصطلح ولفظه، ناتج عن نقص في المفهوم؛ لأن المصطلحات تأتي مفهوماتها أولا ثم يأتي العالم ليبحث لها عن أسماء تناسبها، ما يرشدنا إلى أن المفاهيم النحوية ثابتة واصطلاحاتها متغيّرة .**

ثم تعرّضْنا لمسألةٍ بارزةٍ في عمليّة تطوّر المصطلح النحوي بين مصطلحات سيبويه التي امتازت بطولها وتركيبها المعقّد، وبين مصطلحات الزمخشري التي امتازت بيسرها نحو التبسيط والسهولة، وإلى تدنّي نسبة استعمال المصطلحات المركّبة و المعقّدة ثم استبدال غيرها بها، وضعناها تحت عنوان المصطلح والاختصار اللغوي، **ما جعل المصطلح - في مسيرة تطوّره - قد صقله الاختصار وبلور لفظه، لتُعتَبر تلك عمليةً مُهمّة في استقراره، وسهولة استخدامه.**

ومن ناحية ثانية كان لفكرة التمام والنقصان في المصطلح أثر في فكر الزمخشري الاصطلاحي ؛ فاستقرّ في تفكيره-برأينا- أنّ المصطلح قد يأتي معنويا لمفهوم واحد فيستقر، ثم يُستعار لمعنى آخر واحد أو أكثر، ينسحب على حروف المعاني. هذه المعاني يمكن أن تصبح تسميات اصطلاحية جديدة على ذلك الأصل، مثل ذلك القول إنّ "**فاء التعقيب**"، متسعارة لمعنى **التسبيب** على سبيل التمثيل لا الحصر، وفي ذلك تمهيد لاستقلالية التسمية المستعارة لتطّرِد كمصطلح جديد.

فخرجت عند الزمخشري تعابير بمعنى السببية والعلة، في حروف المعاني، صارت مصطلحات فيما بعد، كما الحديث على فاء السببية وباء السببية ولام التعليل في أنموذج الزمخشري، ثم بقيت معاني السببية كتعابير معنوية في شرح السياق، كما في "**عن**" و "**في**" و "**مِن**" التي من معانيها التسبيب والتعليل، ولم تطّرد تسمياتها الاصطلاحية بتلك المعاني، فما كان شرحا يستخدم فيه اللفظ بمعناه اللغوي العام صار مصطلحا فيما بعد.

وبعد ذلك تحدثنا كيف أُخذت التسميات الاصطلاحية من البيئة المحيطة بالنحوي ابتداء بالبناء والأبواب والمجاري، حيث ركّب النحوي ورفع ونصب وقاس،والمصطلحات نفسها مفاتيح. بالاعتماد على **معجم العمارة** في النحو أو علاقات السببية والمسببية من الفلسفة، أو الفاعلية و المفعولية من الحياة اليومية؛ لأن مصطلح" **الفاعل**" و مصطلح "**العامل**" المأخوذان من الحياة اليومية قد يصبّان في معجم العمارة والبناء، تربطهما علاقة الفعل والعمل.

استنادا إلى ذلك وجدتنا مضطرين للخوض في مسألة **اختلاف المصطلحات النحوية بين البصريين و بين الكوفيين** للتوصُّل إلى أن تلك الاختلافات **في معظمها كانت اختلافات في اللهجات المناطقية** كالفرق بين "ضمير الفصل" لهجة البصرة و"ضمير العماد" لهجة الكوفة وكلاهما مستوحى من البناء : الفصل داخل الخيمة،والعماد الذي يدعمها ولكل دوره. وكذلك الأمر للمصطلح البلاغي "المسند والمسند إليه"، "الحصر" و"الفصل" و"الوصل"، و"التقديم والتأخير"، ومستلزمات الترتيب المنزلي، والأمر نفسه للمصطلح العروضي الذي استُمد من التزيين والتجميل : تزييل، ترفيل، طي،

وقص، إضمار. ثم لنجدَ مصطلح القياس متناسبا مع العلوم كافة، بمعنى أن **القياس هو القاسم المشترك بين علوم النحو والبلاغة والعروض والفقه والفلسفة، وفيه خير تمثيل على المصطلح المتجانس...**

فضلا عن المصطلحات المأخوذة من الحياة اليومية ابتداء من أعضاء الجسم الإنساني : شفوي، أسناني، لثوي،اسم الإشارة و التكسير ... ومثلها المصطلحات التي أخذوها من العلاقة الاجتماعية (الأسرة، النسب، ...) مصطلح الأخ و مصطلحات الأم والأخت والبنت: بنات الحرفين وبنات الثلاثة وبنات الأربعة، بنات الواو وبنات الياء،أخو الجر = الإضافة" و"أخو الجر = الكسر". كذلك،حلّ تعبير "ذو وذوات" محل مصطلح "بنات" عند الزمخشري: "بنات الثلاثة في الاسم المصغّر. نصل إلى أن المصطلحات المأخوذة مجازا من رابطة النسب قد خفتت بعض الشيء في استخدام الزمخشري، واستعمال أشهرها كمصطلحي "الأخ"، و"بنات "، في حين انتفى استعمال مصطلح الأب عنده .

وبما أن المصطلح جزء من اللغة التي تتفاعل وتتأثر بالأثر الفلسفي والفقهي على المصطلح النحوي فإن ذلك جزء من الدلالة التي تحدّث عنها باب المصطلح والدلالة.

ثم برزت الفلسفة في التقسيم المنهجي الذي أضافه الزمخشري في مفصّله،**فأنتجت مصطلح "المشترك"**، لعلّه مأخوذ من أصل فقهي وفلسفي، ميّز مفصّله ومنهجه. من هذه النزعة الفلسفية والأصولية الفقهية اتضح مفهوم المصطلح النحوي في مؤلفات الزمخشري الفقيه والأصولي.

ثم تكشّفت لنا ملامح التجديد من أثر تداخل الفلسفة والاعتزال الذي اعتقده الزمخشري، في ابتداع مصطلحاتٍ جديدة، و في التخلي عن بعضها، وتخيُّر مصطلحات دون غيرها. ما أثّر في مصطلحات العلّة التي هي جوهر الفلسفة.

برزت التفرقة الاصطلاحية بدافع اعتزالي بالتفرقة العقدية والدينية بين المصطلحات كتفرقته بين **ما الموصولية و ما المصدرية في الآية الكريمة﴿قَالَ**

﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴿٩٥﴾﴾[1] على ذلك الأساس. ومثله التفرقة بين مصطلح "**التعجيب**" و التعجُّب لئلا يجري الأخير على الله سبحانه ؛ لأن الله سبحانه لا يَتعجّب والتعجب صفة من صفات البشر. **وجمع المذكر السالم الذي للعاقل وهو عنده للعالم لأنه الله سبحانه عالم لا عاقل**. . .لتنمّ عن **قدرة الزمخشري على تحديد الخفايا المفهومية التي تضبطها الحدود** .

أوقعتنا أزمة الحدود النحوية وعدم الاقبال على تحديد المصطلحات النحوية، في تاريخ النحو العربي، في إشكالية اضطراب مفهومي بين النحاة. فلو تمّت عملية وضعه منذ الوهلة الأولى لَسَلِم المصطلح من شوائب متعددة ولاتضحت المفاهيم ولما وقعنا في اضطراب الدارسين الذين لم يعد عندهم جدوى من البحث، ولصحّ أن نطلق على النحو: "العلم الذي نضج واحترق".

أظهرت الدراسة أن الزمخشري وعى أهمية الحدود في مؤلفاته، فحرص على تحديد معظم المصطلحات التي وردت، مكتفيا بذكر حدّ واحد لكل مصطلح حدّه.فتنوعت حدوده بين تامة(الجامع المانع) وناقصة (الحد بالمثل، وبالاشتقاق، والمرادف، والمقابل ن وتعليل التسمية. . .).

إذاً، يمكن تلخيص العلاقة بين هذه المصطلحات الثلاثة\المصطلح والحد والمفهوم\ بأنّها علاقة تكامليّة في عملية استقرار المصطلح ؛ لأنّ معرفة حدود المصطلحات والمراجع التي تحيل إليها ضرورية، هي التي تسمح بمعرفة ما أخذه الزمخشري عن السابقين وغيّر فيه. وبمعنى أخص، أستطيع أن أظهر طريقة الزمخشري في التعامل مع السابقين ومدى تأثيره باللاحقين بالتمهيد لهم، وبالتالي منهجه في التفكير الاصطلاحي، القائم على دقة التبويب، ما جعلني أفترض أنه بنى كتاب بهدف تعليمي معين ما يدل على قد وصله علم وشواهد كثيرة استطاع الزمخشري تنسيقها وتبويبها منهجيا ليسهل عرض علمه على المتعلمين، هذا الذي جعله يمتاز اصطلاحيا من سيبويه.ذلك فإن دقة المصطلحات وحدودها وبلورت مفاهيمها، هي فحوى العملية الابداعية في النظرية النحوية والمفهومية عند الزمخشري.

---

(١) سورة الصافات الآية ٩٥

حدَّ الزمخشري، في المفصل، عددا لا بأس به من المصطلحات، ولم يبدأ حديثه عن موضوع نحوي إلا وشرع في تحديده، كحديثه عن الاسم، ثم الفعل، ثم الحرف، وعن المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ...، وأهمل تحديد المصطلحات التي تتفرع من مصطلحات الأصول تلك، بحكم أن سياقها يدل عليها، فذهب شارحو مفصّله إلى حدّها وبخاصة ما كان غامضا منها في سياق حدّ ما. ولعلّ أهمية الخوض في ذلك أن **نطّلِع على الحدّ الذي استخدمه الزمخشري**، وذلك باستخراج حدٍّ للمصطلح الذي لم يحدّه، من خلال أمثلة وشواهد وخصائص المصطلح، وتعليل بعض مبرّرات ذلك قدر الامكان ؛ ليصار إلى وضع حدٍّ متجانس لهذه المواصفات ضمن ذات المفهوم الذي قصده من إطلاقه. لم يستقرّ الحدّ عند الزمخشري نفسه، فهو مختلف بين مؤلَّف وآخر من مؤلفاته. ورد الحدّ في كتابه الأنموذج في النحو بإضافة كلمات على الحدّ : " **المثنّى هو ما لحقت آخره ألف وياء، مفتوح ما قبلها لمعنى التثنية، ونون مكسورة عوضا عن الحركة والتنوين**"[1]. أما في المفصّل فقد ورد : " **هو ما لحقتْ آخره زيادتان : ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، لتكون الأولى علَما لضمّ واحد إلى واحد، والأخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين اللتين (الثابتتين)**[2] في الواحد"[3] .

من هنا الضرورة لمحاولة وضع حدّ للمصطلحات التي لم يحدّها الزمخشري من خلال السياق الذي ورد فيه وفق ما نتعارف عليه في تدريسنا الجامعي، ثم عدت إلى تلمّسها عند شراح المفصل السابقين خصوصا، وأن هناك عددا غير يسير منها ذكرها في مؤلَّف دون آخر من مؤلفاته، وبخاصة الكشاف الذي قلل من تحديد مصطلحاته تحديدا نحويا، معوّضا بالشرح

---

(١) الأردبيلي شرح الأنموذج ص ٩٢

(٢) وردت كلمة (الثنتين) في نسخة "بو ملحم ص ٢٢٩، وعند اميل يعقوب في إعادة طباعة المفصل مصوبا أورد (الثابتتين) ص ٢٢٣والحقيقة أن الصواب كما ورد في شرح الأنموذج (اللتين) [يرجى المراجعة في تقيق كمال جبري أمين الحاج محمود مكتبة ليون]

(٣) المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري. تحقيق علي بو ملحم.دار ومكتبة الهلال بيروت ط ١ ١٩٩٣

اللغوي إن اقتضى الأمر ذلك. وسُجِّلت جملة اعتراضات اعترضها ابن يعيش، وابن الحاجب على حدوده، وسجّلت بالطبع موافقات أثبتها تحت عنوان مستقلّ في متن الدراسة.

من قبيل موافقات ابن الحاجب لحدود الزمخشري تبنّيه إياها، ومحاولة تذليل تفاصيلها وتوضيحها: "الحدّ لا بدّ أن يكون مركّبا من جنس وفصل، فالجنس يحصر المحدود وغيره، والفصل يفصله عن غيره. وقوله [أي الزمخشري] "ما دلّ على معنى" يحصر الاسم والفعل والحرف وقوله "في نفسه" فصل الاسم والفعل عن الحرف وقوله "دلالة مجردة عن الاقتران" فصل الاسم عن الفعل "[1].

لاحظت أنّ حدّ الحرف قد أثار حفيظة كثيرين وأشرت إلى أن المصطلح الذي حده الزمخشري قد ترك إشكالات ومآخذ عند الشراح فكيف بالحدود التي لم يحدها؟فتوصلت - إلى أن المقصود بحدّ الحرف حسب رأيي - : "ما دلّ على معنى في غيره " سارٍ - تركيبيا- في اتجاهين :

الاتجاه الأول: من الحرف إلى الاسم (كما في الجار والمجرور)،

والاتجاه الثاني: من الفعل إلى الاسم. نجد أن معنى الحرف في الاتجاه الأول واضح من حيث إن الحرف يكتمل معناه ويتّضح بإضافته إلى غيره (أي إلى الاسم بحيث يضيف بعض المعاني، أو يخفض الاسم شكلا بحسب النطق)، غير أن ذلك غير واضح في الاتجاه الثاني، بين الفعل والحرف. فكيف يسير المعنى وبأيّ اتجاه؟ هل يسير المعنى في الفعل المتعدّي بحرف الجر، من الحرف إلى الفعل؟ أم هل يسير المعنى من الفعل إلى الحرف ليدلّ عى معنى في غيره؟ : فعل + حرف، كما يشير السهم :

(المعنى من) الفعل الحرف.

وقول الزمخشري يشير إلى أن المعاني تأتي باتجاه معاكس من الحرف إلى الفعل، والحروف تُغيّر معاني الأفعال :

---

(١) الإيضاح ١/ ٦٣

الفعل (المعنى من) الحرف.

ربما يؤدي ذلك إلى ردّ من الزمخشري على نظرية التضمين[1]؛ لأن الأفعال المتعدية بحرف الجرّ تتغيّر معانيها بتغيّر تلك الحروف كما في قولنا رغب عن، رغب في، رغب بِ، **أم هل يسير المعنى من الحرف إلى الفعل؟ ثم نجد أن معاني هذه الحروف قد تتغير بتغير استخداماتها، والدليل أن الحرف الواحد قد يتّخذ دلالات متعدّدة حسب ما صنّفها ابن هشام في المغني، ناهيك عن الحروف الزائدة وإشكاليّة عملها، لتنجم عن ذلك نظرية التضمين في أن الفعل المتعدي بحرف جر يتضمّن معنى فعل آخر.**

ثم إن الاعتراض على حدّ الحرف الذي ورد عند الزمخشري، عائد إلى تعاقب حروف الجر إلى مذهبين :

- المذهب الأول : أن لحرف الجر معنى واحدا أصليا، فإن أدّى غير معناه، فهو بتضمين الفعل أو العامل معنى فعل أو عامل آخر وهي وجهة نظر بعض البصريين.
- المذهب الثاني: أن لحرف الجر الواحد أكثر من معنى حقيقي وقصره على معنى واحد تعسُّف؛ لأن الحرف كلمة كالأسماء والأفعال وهو وجهة نظر بعض الكوفيين. لذلك نجد من اعترض على حدِّ الزمخشري الحرفَ مُحقّا ؛ لأنّ لكل منهم وجهة نظر مفهومية في فهم المصطلح والنظرة إلى استخدامه.

وكثيرا ما يقع الخلاف بين ابن يعيش وبين الزمخشري على حدٍّ استخدمه الأخير، ما يلبث أن يُظهِر الثغرة الموجودة فيه، ووجه النقص والمآخذ عليه، ثم يسوق الحدّ كاملا.

ثم أخذوا على الزمخشري أنّه يخالف الاصطلاح النحوي في بعض الأحيان، وأنه لا يستوفي بحث الموضوع في أحيان أخرى، فحين قال في باب

---

(١) التضمين في النحو : إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيأخذ حكمه، أو كلمة تؤدي مؤدى كلمتين.

وهو مصطلح من مصطلحات النقد والبلاغة.

المقصور والممدود: "**المقصور**[1] **ما في آخره ألف نحو العصا والرحى**" **(المفصل٢٧٣)، قال ابن الحاجب: " يعني بالمنقوص ما آخره ألف وهذا غريب في الاصطلاح، وإنما المنقوص في الاصطلاح : ما نقص من آخره حرف كقاضٍ وعصا "، و"أما إطلاق المنقوص** على ما في آخره ألف خاصّة فليس بمعروف"[2]، هذا ما يوضح اختلاف التسمية الاصطلاحية بين المنقوص والمقصور.

وفي إصرار ابن الحاجب على تسمية المنقوص بدل المقصور، يقول : " المنقوص على اصطلاحه، وهو ما في آخره ألف لا يخلو من أن يكون ثلاثيا أو فوقه . . . "[3] مع العلم أن الزمخشري استخدم مصطلح "المنقوص" بالصيغة المفهومية ذاتها التي استخدمها لمصطلح "المقصور"، يقول : " **ولا يخلو المنقوص من أن تكون ألفه ثالثة أو فوق ذلك، فإن كانت ثالثة وعُرف لها أصل في الواو أو الياء رُدّت إليه في التثنية كقولك: قفوان وعصوان وفتيان ورحيان. .** "(المفصل ٢٣٠)، فإذا رجعنا إلى المفردات المثنّاة الواردة في سياق الشاهد نرى أن "قفوان،وعصوان، وفتيان ورحيان" هي التي مثّل لها الزمخشري مفردةً في حديث عن المقصور فتصبح على التوالي : "قفىً، وعصى، و فتى، ورحى.." في الإفراد فتشبه الأمثلة الذي ذكرها للمقصور.

توصلت إلى أن مصطلح "المنقوص" لم يكن مصطلحا أساسيا في ذهن الزمخشري، إنمال هو ثانوي فرعي (من الترادف التزايدي الأول يشمل الآخر وليس العكس)، وبالامكان القول إن مفهوم المنقوص هو جزء من المقصور وبمعنى أدق إن مصطلح المنقوص عند ايلزمخشري ينطبق على صيغة المثنى في لفظ : عصوان، قفوان، فتيان . . . وإذا أرجعناها إلى مفردها : عصى، قفى، فتى فتصبح مقصورة . . . وقد يكون مصطلح المنقوص من وضع المحققين ؛لأنه ما أفرد له فصلا كما أفرد لمصطلح"المقصور" : " ومن أصناف

---

(١) ورد المصطلح محرفا عند علي بو ملحم (المقصود) والصواب المقصور ص ٢٧٣

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٣١

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٥٣١

الاسم : المقصور والممدود.." (المفصل ٢٧٣) ولم أعثر على عنوان مستقل بذلك في المفصّل إلا في حديث الزمخشري على تثنية الاسم الذي في آخره ألف (المفصل ٢٣٠).

لاحظت من خلال دراسة مصطلح الزمخشري دقته، ورهافة اهتمامه بالمصطلح. وهذا ما جعل المرحلة جديدةً في ذلك، فلم يسبق للمصطلح أن كان في بداياته موضع اهتمام الدارسين وواضعي النحو إلى هذا الحد. لذلك ركزنا اهتمامنا بالعناوين التالية عند الزمخشري :

أولا : تعدّد مفاهيم المصطلح الواحد (المشترك اللفظي)

ثانيا : الترادف في المصطلح [المصطلحات ذات المفهوم الواحد]

ثالثا : التناقض فيه

رابعا : ذكر مفاهيم من غير مصطلحاتها.

توصلت إلى أن المصطلحات الجديدة التي استخدمها الزمخشري تشكّلت من تعبير لغوي يهدف إلى الشرح والتبسيط والتوضيح، وأن الزمخشري كان دقيقا في استخدام المصطلح ومفهومه كذلك. وكان يستعمل المصطلح المحدّد الذي يحيل إلى مرجع محدد، وعلى كثير من الحذر خشية أن يؤذي مذهبه الاعتزالي الذي كان حافزا له على ابتكار مصطلح جديد وتخيُّر استخدام آخر.

ما توصّل إليه البحث على صعيد المعجمية وصناعة المعجم وما دعونا إليه المعجم التاريخي وضع بطاقة في جذاذات تعمد المنهج المفصل كالآتي :

رقم الجذاذة	المصطلح	المقولة مصدر أو اسم	التعريف يعرف أو لا يعرف	الجنس مذكر أو مؤنث	العدد يجمع أو لايجمع مفرد أو مثنى	الإحالة
الحد وفق السياق						
المرجع						
المفهوم						
الحد						
السياق						
ملاحظات						

رقم الجذاذة Numero	الجذر origine	المصطلح terme	المقولة catégorie	المقولة الفرعية Sous-catégorie	البنية structure	التعريف détermination	الجنس genre	العدد nombre	ألإحالة renvoi
الحد finitionḍd									
المرجع ferencesṛr	المفصل ٢٥٦								
	أ ح د	الآحاد	اسم		بسيط	معرف	مؤنث	جمع	واحد
السياق contextes	وحكم أسماء الجموع حكم **الآحاد** (في التصغير) تقول: قويم ورهيط ونفير . . .								
ملاحظات remarques									

وذلك من أجل المعجم التاريخي : ضرورة متابعة المصطلح عبر مسيرة تشكّله من المعقد والمركب إلى البسيط عند كل علَم من النحاة وملامح التمهيد لمسيرة المصطلح التاريخية، وتسلسل تسمياتها وتطورها،كما في مصطلح "الممنوع من الصرف" و"ما ينصرف وما لاينصرف "، و"يمنع صرفه" أو" منع الصرف"، "فالممنوع من الصرف" ....

ثم مشكلة :

١- المصطلحات التي انقرضت واستبدل بها غيرها والمصطلحات المعقدة التي استمرت- والمصطلحات المستحدثة عبر كل حقبة، خير مثال ما أضافه الزمخشري على غيره وزاد غيره مصطلحات عليه، وبخاصة شراحه.

٢- التفريق بين المصطلحات المتجانسة و المتغيرة والمتداخلة- عدم القول بالترادف الاصطلاحي

٣- ضرورة ذكر عدد المصطلح بمعنى إذا ورد مفردا كَـ : "حرف التعليل"، أو مثنى كَـ"حرفا الاستفهام"،أو جمعا كـ"حروف الجر"، والفرق بين "الكلمة" و"الكلام" بالنسبة للزمخشري بشكل خاص.

خلاصة عامة

خلصتِ الدراسة إلى الاقتناع بجملة فوائد منها :

١. أن المصطلح النحوي قد تأثر لغويا بالظروف المحيطة: الاجتماعية، الدينية والثقافية . . .، ما يعني أن فكرة الاصطلاح ثابتة، لكنّ العملية التربوية تفوق في غايتها العملية الاصطلاحية نحو الشرح والتبسيط، فتحدث التغييرات في تسمية المصطلحات.

٢. أنه يجب أن يسلط الضوء بشكل أكبر على المصطلح النحوي لتتكامل مراكز دراسة المصطلح النحوي في عملية مسحٍ منهجيةٍ وموضوعيةٍ يكون همّها رصد كل مصطلح على حدة، وثبته في معجمٍ تاريخي خاص، إذ وجود لفظ اصطلاحي ما عند نحوي، ووجوده عند آخر لا يكون المصطلحان بالضرورة مصطلحاً واحداً في ظل تغيّر المفاهيم، كما في المسند عند سيبويه الذي يغاير المسند عند الزمخشري، والمنقوص عند الزمخشري والمنقوص عند ابن الحاجب...

٣.إن دراسة المصطلح النحوي تفسح في المجال أمام قضية تبسيط دراسة النحو العربي أمام الدراسين.

٤.واستنتجت من جهة أخرى أن الترادف في علم المصطلح يؤدي إلى حشد لا طائل منه في المصطلحات النحوية إلا إذا تغير مفهوم المصطلح أو إحدى خصائصه فيتفرع من ذلك مصطلح جديد يكاد يكون فرعا منه أو تكملة له أو مستقلا عنه. إني لا أقصد بالترادف التطابق التام في المعنى والاختلاف في اللفظ، بل لعلّ المهم في ما أقصد، أن لا يتأثر المصطلح بالترادف المفهومي فيجعل الباحث في حيرة من أمره من اختيار مصطلح من هذه المصطلحات المترادفة مفهوميا، وتتعرقل مسيرة استقرار المصطلح ويقوى اضطرابه. فالترادف في المصطلح صادر عن حقيقة التواضع والاتفاق الذي تهدف إليه العملية

الاصطلاحية في طبيعة التسميات والمسميات، للثوابت الدراسية. غير أن الذي يسيطر في ذلك، الشيوعُ والغلَبة للمصطلح الأبرز، فيروج واحد ويُطمس آخر، إلا إذا كان الترادف غير كلي ؛ لأنّ الحاجة إلى الترادف الجزئي أو التزايديّ، أو التشابهيّ، تفرض نفسها في سياقيّة التحليل والدرس النحويين.

أخيراً إن بحثنا قد خاض،من خلال دراسة العَلَم النحوي ودراسة المصطلح النحوي عند الزمخشري، فضلا على دراسة المصطلح، في المواضيع التالية: الجذور التاريخية للنحو، والمصطلح وأصل اللفظ الاصطلاحي،دراسة الخطاب؛ فقه المصطلح ؛ ليكون علم المصطلح عِلما قائما بذاته : في المدارس النحوية اصطلاحيا، في المعجمية وصناعة المعجم،و علم النحو الاصطلاحي المقارن، ودراسة المصطلح البلاغي الذي وجدنا تركيز الزمخشري فيه أكبر من النحوي، بشكل أنه يخدم المعاني القرآنية أكثر من المصطلح النحوي ؛فلذا كان تجديده في البلاغية أوسع وأدق من النحوية ما يشير إلى الوعي المفهومي الدقيق للمصطلحات العلمية في ذهن الزمخشري.

وأخيراً، بقي القول إن قيمة الإنسان لاتكمن في الحقيقة التي يمتلكها، أو التي يعتقد أنه يمتلكها بل في الجهد الذي يضاعفه للبحث عنها؛ لأن امتلاك الحقيقة عينها لا يحتاج إلى مضاعفة الجهد، بل البحث عنها هو الذي يحتاج. فهل حقّا كنّا في عداد الباحثين عن الحقيقة؟.

والله من وراء القصد

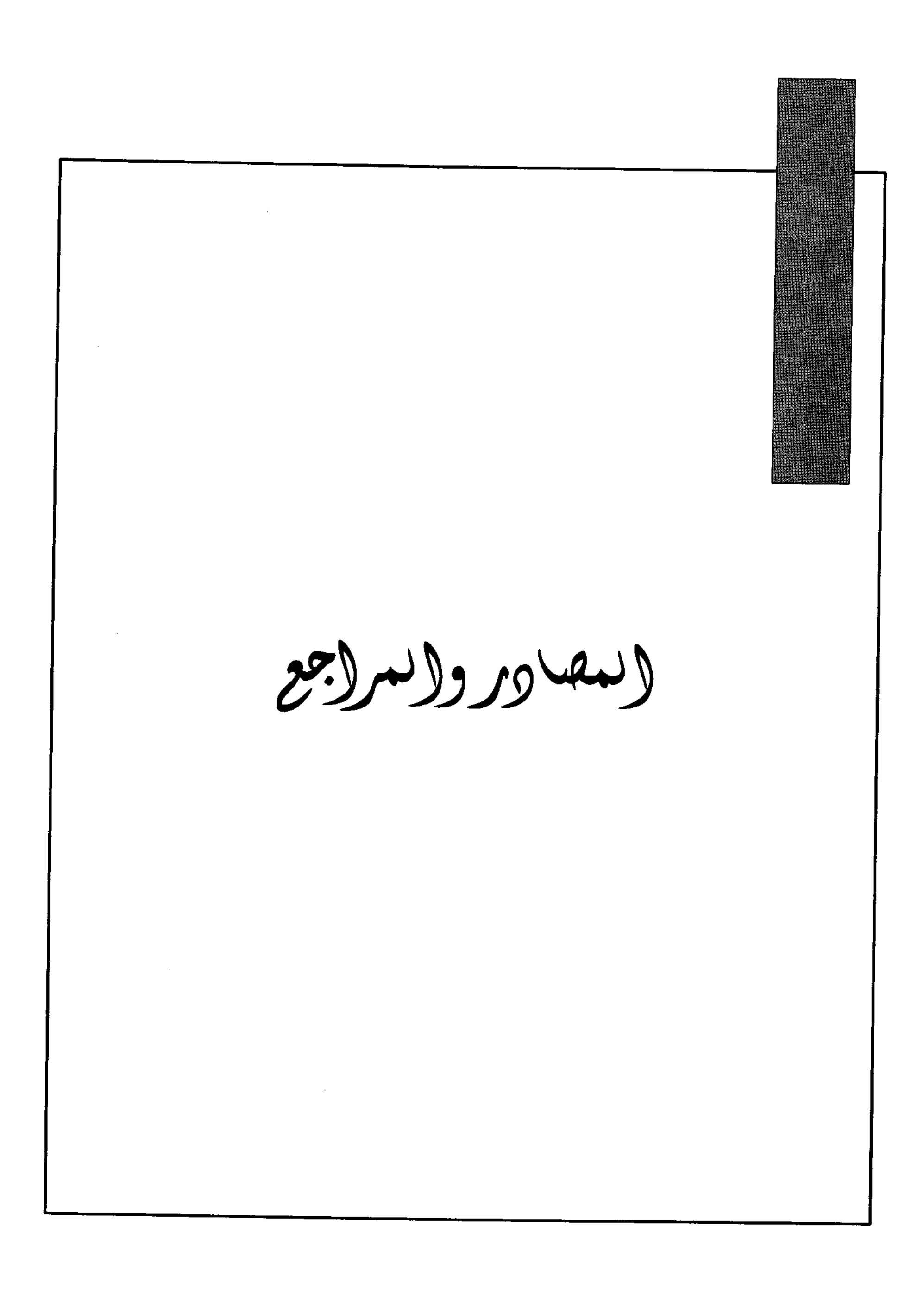
Conclusion générale

Cette étude s'inscrit dans un grand projet que les chercheurs terminologues essaient de réaliser, à savoir, le dictionnaire historique des termes grammaticaux arabes. Pour une contribution modeste, mais aussi, pour que ce travail soit le plus possible méthodique, nous avons proposé un modèle de fiche de recensement et de classification des termes.

Cette ambition n'est pas sans risque, et elle doit avoir une bonne méthodologie de travail pour arriver à sa fin. Les difficultés à surmonter sont nombreuses, et les solutions proposées doivent être naturellement pratiques et autant que possible systématiques.

Une des questions auxquelles nous avons dû faire face, c'est le traitement de la synonymie et la polysémie dans la terminologie grammaticale arabe en général, et celle d'Az-Zamašari en particulier. Nous avons constaté que la synonymie est une source de redondance inutile dans la terminologie, à moins que les termes synonymes n' indiquent chacun de son côté une notion différente. De même, la polysémie pose un problème au niveau du traitement, car la différence notionnelle, bien que minime, doit être notée par un terme différent.

Cette recherche ne prétend pas être novatrice sur tous les points qu'elle a traités, mais elle a au moins le mérite de prétendre s'attaquer à un chantier vaste et compliqué : la terminologie d'Az-Zamašari, sa réflexion, sa méthodologie et ses termes techniques. Le plus important pour nous, c'est de pouvoir dire que nous avons apporté notre petite pierre à l'édifice du savoir en espérant que cette contribution profite aux autres chercheurs dans le domaine de la terminologie.


المصادر والمراجع

المصادر والمراجع(*)

المصادر التي تشكل مدونة البحث

١) **الزمخشري** : الأحاجي النحوية تحقيق مصطفى الحدري. لا ط، لا تا. وما أعرف أنه طبع في حماة، موجود في دار الكتب الوطنية حلب تحت رقم ١٠٦٨١\٥٥٦٥ و

٢) الزمخشري : إعجاز سورة الكوثر. تحقيق حامد الخفاف. دار البلاغة، بيروت ط ١، ١٩٩١

٣) الزمخشري: أعجب العجب في شرح لامية العرب .

٤) الزمخشري : الفائق في غريب الحديث، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. لا ط، ١٩٩٣.

٥) **الزمخشري** : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٧.

٦) **الزمخشري**: المفرد والمؤلف : تحقيق بهيجة الحسيني مطبعة

(*) أهملت "أل" التعريف، وكلمة "ابن " من الترتيب الألفبائي، مع الاهتمام بالكنية، أو اللقب الذي اشتهر به المؤَلِّف.ثم أهملت ذكر الألقاب والدرجات العلمية، تساويا مع سيبويه والزمخشري و . . .

المجمع العلمي العراقي ١٩٦٧.

٧) الزمخشري : المفصل في علم العربية :. تحقيق سعيد محمود عقل دار الجيل بيروت لبنان، ط١، ٢٠٠٣، ص ٣ المقدمة.

٨) **الزمخشري**: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري. تحقيق علي بو ملحم.دار ومكتبة الهلال بيروت ط ١ ١٩٩٣.

٩) الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري. تحقيق إميل يعقوب.دار الكتب العلمية بيروت ط ١ ١٩٩٩.

١٠) **الزمخشري**: المفرد والمؤلف نقلا عن تطور الدرس النحوي لحسن عون.

١١) الزمخشري : المقامات من مقدمة الناشر دار الكتب العلمية بيروت ط٢، ١٩٨٧

١٢) الزمخشري : شرح الفصيح، تحقيق إبراهيم جمهور الغامدي جامعة أم القرى مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر رقم الإيداع ١٦/١٠٤١

١٣) الزمخشري : نكت الأعراب في غريب الإعراب

مراجع بالعربية

١٤) الأسنوي: التمهيد في تخريج الفروع (لا محقق، ،لا دار نشر، لا ط، لا تا

١٥) **الآمدي، سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد** : الإحكام في أصول الأحكام، كتب هوامشه ابراهيم العجوز. دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٥.

١٦) أبو زيد، نصر حامد: الاتجاه العقلي في التفسير (دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة) المركز الثقافي العربي بيروت، ط ٥، ٢٠٠٣

١٧) أبـو الـمكـارم، علـي :تـقـويـم الـفـكـر الـعـربـي. دار الـثـقـافـة بـيـروت، ط١، ١٩٧٥

١٨) الأردبيلي، جمال الدين محمد بن عبد الغني: شرح الأنموذج في النحو للعلامة الزمخشري. حققه حسني عبد الجليل يوسف. مكتبة الآداب القاهرة. لا ط، لا تا.

١٩) ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: أسرار العربية دمشق ١٩٥٧.

٢٠) ابن الأنباري، أبو البركات: الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين.دار إحياء التراث المكتبة التجارية.

٢١) الأنباري، أبو البركات: نزهة الألباء في طبقات الأدباء. مطبعة نهضة مصر. ط ١، ١٩٦٠.

٢٢) الأندلسي، أبو حيان :البحر المحيط، مطابع النصر الحديثة، الرياض السعودية.

٢٣) أنيس، إبراهيم : من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٨.

٢٤) الأستربادي : شرح الكافية

٢٥) الصبان، محمد علي : حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،١٩٦٨.

٢٦) الأوسي، قيس اسماعيل : أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين. وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد بيت الحكمة، المكتبة الوطنية ١٩٨٩.

٢٧) برجشتراسر : التطور النحوي للغة العربية ترجمة رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٩٧.

٢٨) البكّاء، محمد عبد المطلب : منهج أبي سعيد السيرافي في كتاب سيبويه. المجمع العلمي بغداد ١٩٨٩.

٢٩) البطليوسي : الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي. دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام الجمهورية العراقية، ساسلة كتب التراث ١٩٨٠.

٣٠) التهانوي : كشف الظنون. حاجي خليفة، طبعة استانبول

٣١) الجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب :البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون. دار الجيل بيروت،لا ط،لا تا

٣٢) **الجاحظ** : الحيوان. تحقيق عبد السلام هارون،ط٢، القاهرة ١٩٦٥. ٢/ ١٣٤

٣٣) جامع العلوم : كتاب شرح اللمع. دراسة وتحقيق محمد خليل مراد الحربي. دار الشؤون الثقافية العامة بغداد. ط١، ٢٠٠١ .

٣٤) جبر،محمد عبد الله :أسماء الأفعال والأصوات ١٩٨٠

٣٥) جبهونتشي ، هدى : خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري. مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٣.

٣٦) الجرجاني، الشريف الحسن علي بن محمد بن علي الحسيني : التعريفات. وضع حواشيه محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.ط١ ٢٠٠٠ م.

٣٧) الجطلاوي، الهادي : قضايا اللغة في كتب التفسير (لمنهج التأويل - الإعجاز) دار محمد علي الحامي الجمهورية التونسية. ط ١، ١٩٩٨ .

٣٨) ابن جني : المنصف. تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين. القاهرة ١٩٥٤.

٣٩) الجويني، مصطفى الصاوي : منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه. دار المعارف ط ٣

٤٠) ابن الحاجب : كتاب الأمالي، دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة. دار الجيل بيروت ١٩٨٩

٤١) ابن الحاجب : الإيضاح في شرح المفصل. تحقيق موسى بناي العليلي. مطبعة العاني بغداد.الكتاب الخمسون، لا تا.

٤٢) ابن حاجب: الكافية في النحو

٤٣) حجازي، محمود فهمي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح. دار غريب للطباعة والنشر. لا ط، لا تا.

٤٤) الحراني، تقي الدين أبي العباس أحمد بن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) : كتاب الرد على المنطقيين دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت لا ط، لا تا.

٤٥) حسان،تمـام: اللغة العربية معناها ومبناها. دار الثقافة الدار البيضاء طبعة ١٩٩٤

٤٦) **حسن،عباس**: النحو الوافي النحو الوافي.دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.

٤٧) الحسن، علي حاتم : التفكير الدلالي عند المعتزلة بغداد ١٩٨٦.

٤٨) حسين، السائح علي: مدخل الدراسات القرآنية .. جمعية الدعوة الإسلامية ط١، ليبيا٢٠٠٠م

٤٩) الحلبي،محمد بدر الدين أبي فراس النعساني: المفضل في شرح المفصل.ملحق بذيل المفصل تحقيق علي بوملحم.. دار ومكتبة الهلال بيروت، ط ١، ١٩٩٣.

٥٠) الحملاوي،أحمد : شذا العرف في فن الصرف. دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط ٥، ٢٠٠٢.

٥١) حمودة، سعد: تطور الدرس النحوي

٥٢) الخطيب، عبد اللطيف محمد: ابن يعيش وشرح المفصل. جامعة الكويت ١٩٩٩لجنة التأليف والتعريب والنشر.

٥٣) الخلاب،مفتاح رجب: القياس من عبد الله بن أبي اسحق إلى سيبويه. كلية الدعوة، ليبيا.ط١، ١٩٩٦

٥٤) الخوارزمي : شرح المفصل الموسوم بالتخمير. تحقيق عبد الرحمن العثيمين مكتبة العبيكان، ط١،٢٠٠٠.

٥٥) **الخوارزمي** :مفاتيح العلوم تقديم جودت فخر الدين، دار المناهل، بيروت، ط١، ١٩٩١.

٥٦) ابن الخشاب: المرتجل

٥٧) ديرة، المختار أحمد: دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط١ ١٩٩١

٥٨) الذهبي، محمد حسين : التفسير والمفسرون. تاريخ المقدمة ١٩٧٦.

٥٩) الراجحي، شرف الدين علي : منهج ابن يعيش في شرحه على كتاب المفصل في النحو للزمخشري. دار المعرفة الجامعية الاسكندرية مصر، لا ط، ٢٠٠٣ .

٦٠) **الرماني**: الحدود في النحو

٦١) الزبيدي، سعيد جاسم : القياس في النحو العربي نشأته وتطوره دار الشروق الأردن عمان. ط ١، ١٩٩٧.

٦٢) الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ) : الإيضاح في النحو. تحقيق مازن المبارك، دار النفائس بيروت، ط ٥، ١٩٨٦.

٦٣) الزجاجي أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ): الجمل في النحو تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ط٥، .١٩٩٦.

٦٤) أبو زيد، نصر حامد الاتجاه العقلي في التفسير المركز الثقافي العربي بيروت ط٥ ٢٠٠٣.

٦٥) سلمان، عدنان محمد: التوابع في كتاب سيبويه جامعة بغداد، ١٩٩١.

٦٦) السلمي الشافعي، محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) : مجاز القرآن، ويسمى الإيجاز في بعض أنواع المجاز. تحقيق محمد مصطفى بن الحاج. منشورات كلية الدعوة، ليبيا. ط١، ١٩٩٢.

٦٧) السكاكي، الامام أبو يوسف بن أبي بكر محمد بن علي (ت ٦٢٦ هـ) : مفتاح العلوم، علق عليه نعيم زرزور. دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط ٢، ١٩٨٧

٦٨) السهيلي : نتائج الفكر في النحو

٦٩) سيبويه: الكتاب.تحقيق عبد السلام محمد هارون.دار الجيل بيروت لبنان،ط١، تاريخ المقدمة١٩٦٦

٧٠) ابن سيده ت ٣٩٢ هـ : الخصائص تحقيق عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية بيروت ط١، ٢٠٠١

٧١) السيوطي، جلال الدين(ت٩١١ هـ): : الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٥

٧٢) السيوطي جلال الدين عبد الرحمن:المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق

أحمد جاد المولى القاهرة، لا تا .

٧٣) السيوطي، جلال الدين : همع الهوامع في شرح جامع الجوامع تحقيق أحمد شمس الدين. منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان.ط ١ ، ١٩٩٨.

٧٤) **صليبا، جميل**: المعجم الفلسفي الشركة العالمية للكتاب بيروت لا ط، ١٩٩٤.

٧٥) ضيف، شوقي : المدارس النحوية.دار المعارف، مصر،ط ٧ تاريخ المقدمة ١٩٦٨.

٧٦) **عاشور** ، المنصف: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، منشورات كلية الآداب منوبة تونس ١٩٩٩.

٧٧) عبد التواب، رمضان: فصول في فقه اللغة. مطبعة الخانجي بمصر الطبعة ٣ ص ٣٠٩ وما بعدها

٧٨) العبيدي، رشيد عبد الرحمن: الزمخشري اللغوي وكتابه الفائق. منشورات المجمع العلمي مطبعة المجمع العلمي بغداد. لا ط، ٢٠٠١ م

٧٩) عتيق،عبد العزيز :علم البديع دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٥.

٨٠) عتيق، عبد العزيز :علم المعاني. دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٥.

٨١) العجم،رفيق :موسوعة مصطلحات أصول الفقه

٨٢) العسكري،الحسن بن عبد الله بن سهل أبو هلال ٠ت ٤٠٠هـ) : الفروق اللغوية علق عليه محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت لبنان.ط١، ٢٠٠٠

٨٣) عصفور، جابر : الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي عند العرب.

المركز الثقافي العربي، بيروت. ط ٣، ١٩٩٣ .

٨٤) ابن عقيل : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تنقيح أسعد النادري، المكتبة العصرية بيروت. ١٩٩٥

٨٥) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٥٣٨- ٦١٦) : اللباب في علل الإعراب تحقيق غازي طليمات دار الفكر المعاصر بيروت، ط ١، ١٩٩٥

٨٦) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٥٣٨- ٦١٦): التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق عبد الرحمن العثيمين دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١، ١٩٨٦.

٨٧) علي،عيسى شحاته عيسى : الدراسات اللغوية للقرآن الكريم. دار قباء للطباعة والنشر مصر، لا ط، ٢٠٠١.

٨٨) عون،حسن : تطور الدرس النحوي القاهرة ١٩٧٠.

٨٩) عويضة،كامل محمد محمد : الزمخشري المفسّر البليغ، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤ .

٩٠) الغلاييني، مصطفى: جامع الدروس العربية.المكتبة العصرية بيروت - صيدا لبنان.ط٣٢،

٩١) غيرو، بيار: علم الدلالة. ترجمة أنطوان أبو زيد، زدني علما منشورات عويدات ط١ ١٩٨٦.

٩٢) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل،ط١،١٩٩١.

٩٣) الفاكهي، عبد الله بن أحمد النحوي المكي (ت٩٧٢ هـ) : شرح كتاب الحدود في النحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري. مكتبة وهبة القاهرة. ط٢، ١٩٩٣.

٩٤) الفراء: معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار، دار السرور، لاط، لا تا، تاريخ التصدير ١٩٥٥.

٩٥) الفقي،زكريا : نحو الزمخشري بين النظر والتطبيق.[المكتب الإسلامي] كلية الآداب جامعة الاسكندرية،ط١، ١٩٨٦.

٩٦) القرآن الكريم

٩٧) قاسم،رياض: تقنيات التعبير العربي. دار المعرفة بيروت. ط ١، ٢٠٠٠ .

٩٨) قاسم، محمد أحمد : النحو الجامع، جروس برس، طرابلس، لبنان.ط١، ١٩٩٨.

٩٩) قباوة ، فخر الدين: إعراب الجمل وأشباه الجمل.دار القلم العربي، حلب. ط٥، ١٩٨٩.

١٠٠) القرطبي : الجامع لأحكام القرآن

١٠١) قريرة،توفيق: المصطلح النحوي وتفكير النحاة العرب. كلية الآداب دار محمد علي، تونس. ط١، ٢٠٠٣

١٠٢) **القوزي، عوض حمد** : المصطلح النحوي نشاته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري شركة الطباعة العربية المحدودة السعودية. ط١، ١٩٨١.

١٠٣) كاظم، كاظم ابراهيم : الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي. عالم الكتب، بيروت. ط١، ١٩٩٨.

١٠٤) **الكفوي،أبو البقاء**: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق عدنان درويشي ومحمد المصري. وزارة الثقافة للإرشاد القومي. دمشق، " ط ١، ١٩٧٥

١٠٥) الكيش، عبد الله محمد : أثر القرآن في أصول مدرسة البصرة والكوفة النحوية حتى أواخر القرن الثاني الهجري. كلية الدعوة لإسلامية طرابلس الجماهيرية العظمى. ط١، ١٩٩٢.

١٠٦) ابن مراد،إبراهيم: المعجم العربي المختص. دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٦

١٠٧) المخزومي، مهدي : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو دار الرائد العربي بيروت ط٣، ١٩٨٦.

١٠٨) مطلوب، أحمد : بحوث بلاغية. مطبوعات المجمع العلمي بغداد لا ط ١٩٩٦

١٠٩) مطلوب، أحمد : معجم المصطلحات البلاغية وتطورها.مطبوعات المجمع العلمي العراقي،١٩٨٣.

١١٠) المسدي،عبد السلام : قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح. الدار العربية للكتاب.

١١١) المسدي، عبد السلام : المصطلح النقدي.مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع تونس، لا ط، لا تا .

١١٢) المعجم الوسيط، مجمع اللغة القاهرة الجزء الأول مادة ص رف

١١٣) مكرم،عبد العال سالم: المدرسة النحوية في مصر والشام. مؤسسة الرسالة،ط ٢، ١٩٩٠

١١٤) الملخ،حسن خميس: التفكير العلمي في النحو العربي. دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.الإصدار الأول ٢٠٠٢

١١٥) المنجد، محمد نور الدين : الترادف في القرآن الكريم بين النظرية

والتطبيق. دار الفكر المعاصر بيروت ط٢، ٢٠٠١.

١١٦) ابن منظور، جلال الدين: لسان العرب، مؤسسة التراث العربي، دار إحياء التراث الإسلامي. بيروت لبنان، ط ٣، ١٩٩٣

١١٧) ابن المنير، أحمد: كتاب الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال،بذيل الكشاف للزمخشري (راجع الكشاف)

١١٨) نبهان، عبد الإله : ابن يعيش النحوي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٩٧

١١٩) النجّار، لطيفة إبراهيم:دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها.دار البشير عمان، ط١، ١٩٩٤.

١٢٠) ابن النديم :الفهرست

١٢١) نصر، بتول قاسم: دلالة الإعراب دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط ١، ١٩٩٩

١٢٢) النواجي، أشرف ماهر محمود : مصطلحات علم أصول النحو. دار غريب القاهرة، مصر. ٢٠٠١.

١٢٣) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين :أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، لا ط، ١٩٩٦ .

١٢٤) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين (ت٧٦١ هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية بيروت لا ط، ١٩٩٥.

١٢٥) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين: شرح قطر الندى وبلّ الصدى. مطبعة السعادة بمصر،ط ١١، ١٩٦٣.

١٢٦) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف (٧٠٨-٧٦١هـ): كتاب الروضة الأدبية في شواهد علوم العربية. جمعها نسيب نشاوي في كتاب عنوانه: مقالات هامة لابن هشام في اللغة، والنحو، والصرف دار الجيل بيروت. ط١، ١٩٩١م.

١٢٧) الهلالي، هادي عطية مطر: نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية بيروت ١٩٨٦.

١٢٨) الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، العلل في النحو: ت ٣٨١ هـ تحقيق مها مازن المبارك دار الفكر المعاصر بيروت ط١، ٢٠٠٠ .

١٢٩) الياسري، علي مزهر: الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه. الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان.ط١ ٢٠٠٣ م

١٣٠) **ياقوت**، أحمد سليمان: ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم شركة الطباعة العربية السعودية الرياض ١٩٨١.

١٣١) ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل. منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

١٣٢) يوسف، مجدي إبراهيم: الجهود اللغوية لابن السراج دراسة تحليلية. بإشراف محمود فهمي حجازي دار الكتاب المصري القاهرة، لا ط، ٢٠٠٠

الرسائل والأطاريح الجامعية (غير المنشورة)

١٣٣) **أبو زيد، سالم نادر عطية**: الزمخشري وجهوده في النحو. رسالة ماجستير، الجامعة اليسوعية بيروت. ١٩٨٥- ١٩٨٦

١٣٤) **البصلي، محمود محمد**: خصائص التأليف النحوي في القرنين

الخامس والسادس الهجريين، رسالة ماجستير. بإشراف محمد عبد المجيد الطويل. جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، ٢٠٠٠ م

١٣٥) **حسكور، ناديا**: السببية في تركيب الجملة العربية، رسالة ماجستير جامعة حلب، إشراف مصطفى جطل، ١٩٨٩م.

١٣٦) حمودة،سعد : تطوّر المصطلح النحوي في الدرس العربي. أطروحة دكتوراه إشراف عبده علي الراجحي و عبد المجيد عابدين، جامعة الاسكندرية مصر قسم اللغة العربية ١٩٨٧.

١٣٧) لبده،حسني محمد: المصطلح النحوي في القرن الرابع الهجري. أطروحة دكتوراه في الآداب جامعة القاهرة كلية الآداب قسم اللغة العربية، بإشراف محمود فهمي حجازي ١٩٩٧م.

١٣٨) سلام،ليلى السيد : التنازع بين النحو واللغة رسالة دكتوراة جامعة القاهرة كلية الآداب ١٩٨٨.

١٣٩) سلوم،تامر سلوم : علاقة البلاغة بالنحو رسالة ماجستير في اللغة العربية جامعة القاهرة كلية الآداب ١٩٧٦.

١٤٠) ماهر محمود، أشرف: المصطلح الصرفي في القرن االرابع الهجري جامعة المنيا قسم اللغة كلية الآداب درجة الدكتوراه في اللغويات ١٩٩٧م

١٤١) محمود، كمال جبري أمين الحاج : المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري جامعة السوربون باريس ٣، ١٩٨٢م

١٤٢) الملاحويني، عمر حامد :علاقة التفسير بالبلاغة عند الزمخشري.رسالة ماجستير جامعة القاهرة ١٩٩٤ م.

١٤٣) عثمان، رياض: التعليل بين السببية والغائية في الرواية العربية المعاصرة، الجامعة اللبنانية كلية الآداب الفرع الثالث قسم اللغة العربية، بإشراف الدكتور هاشم الأيوبي، ١٩٩٨م

١٤٤) علوي، سالم ملامح: علم الدلالة عند العرب.، إشراف الزبير سعدي. جامعة الجزائر معهد اللغة العربية وآدابها ١٩٩٨

١٤٥) الغرباني، عبد المنعم شعبان: المصطلح اللساني عند المبرد رسالة ماجستير، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية الآداب و العلوم الإنسانية لم تنشر ١٩٩٨/ ١٩٩٩ م

<u>الأبحاث في المجلات والمؤتمرات</u>

١٤٦) **بزي حمز ة**، سلام: تشكل المصطلح البسيط في كتاب سيبويه. أعمال مؤتمر تشكل المصطلح الفني والعلمي في المصادر العربية القديمة. ليون في ١٦ و١٧ / ١٠/ ٢٠٠٣ ثم صدرت في العام ٢٠٠٦)

١٤٧) تروبو، جيرار: مقالة بعنوان: كتاب في تحديد المصطلحات النحوية لأحمد هبة الله الجبراني مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الرابع المجلد ٧٠ تشرين الأول ١٩٩٥. ص ٦٢٤

١٤٨) جالو، أحمد التيجاني: إشكالية ترجمة مصطلحات النحو العربي، مجلة ترجمان، مجلد ١٢، عدد ١، ٢٠٠٣. ص ٣٦

١٤٩) الحمزاوي، محمد رشاد: قضايا المصطلح والمصطلحية والمعجم في نظر مصطفى الشهابي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق الجزء الأول مجلد ٧١ كانون الثاني ١٩٩٦ ص ٢١

١٥٠) الحمزاوي ،محمد رشاد: المعجم والصرف مجلة المعجمية تونس.العدد السابع ١٩٩١ .

١٥١) حمزة، حسن :إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحوي، مجلة المعجمية العددان الخامس والسادس ١٩٩٠ ص ٤٧٩، ٤٨٠)

١٥٢) حمزة،حسن : تقاليد الاختلاف ووحدة النظرة النحوية العربية

١٥٣) حمزة،حسن :عودة المسند والمسند إليه في كتاب سيبويه. مجادلة السائد في اللغة والأدب والفكر السلسلة ٧ المجلد ٧ ندوة دولية نظمها قسم اللغة العربية ٢٣-٢٤ نوفمبر ١٩٩٦ كلية العلوم الإنسانية تونس ٢٠٠٢ ص ٢٤،

١٥٤) حمزة، حسن: في التأريخ للمصطلح النحوي "(دورية علوم اللغة بالقاهرة. (دورية علوم اللغة القاهرة، تحت الطبع عدد = خاص بالمصطلح النحوي بإشراف حسن حمزة ص ٢٣.

١٥٥) حمزة،حسن: من قضايا التأصيل في المعجم العربي التاريخي المختص، ص٦.

١٥٦) حمزة،حسن وسلام بزي- حمزة :الصرف بين سيبويه والفراء.مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد٥٣،كانون الأول ١٩٩٧. ص٦٥

١٥٧) حمزة، حسن : وحدة النظرية النحوية العربية وبذور القطيعة. أشغال مؤتمر تقاليد الاختلاف في الثقافة العربية،جامعة الكويت ٢٩/ ٣ و ١/ ٤/ ٢٠٠٢

١٥٨) الحمد، علي توفيق: قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد. بحث سيصدر في مجلة العلوم اللغوية القاهرة عدد خاص بالمصطلح النحوي بإشراف الدكتور حسن حمزة ص ٥

١٥٩) الراوي، طه : محاضرات من تاريخ لغة العرب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد ١٤، صفحة ٢٦٧

١٦٠) عبد المنعم،محمد شفيق: التقييد بضمير الفصل عند النحويين (جامعة سبها ـ كلية الآداب). مجلة كلية الدعوة الإسلامية العدد التاسع عشر، ٢٠٠٢.

١٦١) عثمان، رياض : البصريون والكوفيون نحو واحد للغة واحدة. مجلة الحصاد الصادرة عن جامعة الجنان أيار ٢٠٠٣الصفحة ١٩

١٦٢) **عثمان، رياض** : موقف النحاة المعاصرين من مصطلحات البصريين والكوفيين.مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة بيروت كلية الدعوة ٢٠٠٤،ص ٤٨٠

١٦٣) عثمان، رياض : معجم مصطلحات الزمخشري النحوية والبلاغية (سياقاتها ، خصائصها ،حدودها)، مخطوط قيد الطبع

١٦٤) القوزي، عوض بن حمد : نكت النكت. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. الجزء الرابع المجلد الثاني والستون، تشرين الأول ١٩٨٧ ص، ٤٤٤، و ٧٠٣

١٦٥) **سلامة،علي عبد السلام**: مصطلح الفعل الناقص والتام ومدى مطابقته للواقع اللغوي مجلة اللسان المبين العدد الأول جامعة الفاتح ليبيا. ٢٠٠٠، ص ٢٨٢

١٦٦) **ابن مراد، ابراهيم** : المصطلحية وعلم المعجم.، مجلة المعجمية - تونس، العدد ٨، ١٩٩٢،ص ١٥

١٦٧) المهيري، عبد القادر : إشكالية التأريخ لنشأة المصطلح النحوي. مجلة المعجمية، العددان الخامس والسادس، ١٩٩٠ ص ٤٨٠

١٦٨) موعد،محمد: مدرسة الأندلس النحوية أم الدّرس النحوي في الأندلس. مجلة التـراث العربي-مجلة فصليـة تصدر عـن اتحاد الكتاب العرب-

دمشق العدد ٩١ - السنة الثالثة والعشرون - أيلول "سبتمبر" ٢٠٠٣ - رجب ١٤٢٤

استشهادات من مصادر منقولة عن مراجع

١٦٩) أبو حيان (ت ٧٤٥ هـ) ارتشاف الضرب

١٧٠) ابن الخشاب: المرتجل

١٧١) أبو علي الفارسي: التكملة ص ٣٩٨، ١\١٩٣ نقلا عن : مخطوط مصورة في جامعة الرياض برقم ٤٥٦ التذييل والتكميل في شرح التسهيل ١/ ١٧٧.

١٧٢) (المفضل في شرح المفصل للسخاوي)

١٧٣) التهانوي : كشاف اصطلاحات الفنون : ١/ ١٩

١٧٤) المفضل في شرح المفصل مخطوط نقلا عن كمال جبري أمين الحاج محمود تحقيق المفصل جامعة السوربون باريس ٣.جـ ١\ ٣٣٣

١٧٥) ابن الحاجب : شرح الكافية، ص ٦، ٧

١٧٦) إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥-٢٧٢،

١٧٧) إيضاح المكنون ١/ ٦٧ - ٢/ ٨٦-

١٧٨) البداية والنهاية ١٢/ ٢٣٥ -

١٧٩) السيوطي :بغية الوعاة ٢/ ٢٧٩-٢٨٠،

١٨٠) الزبيدي :تاج العروس ١١/ ٤٤٨-٤٥١ مادة زمخشر،

١٨١) ياقوت الحموي معجم الأدباء ١٩/ ١٢٦-١٣٥

١٨٢) معجم البلدان ٣/ ١٤٧ مادة زمخشر

١٨٣) معجم اللغويين العرب ٢/ ٢٦٣

١٨٤) معجم المؤلفين ١٢/ ١٨٦-١٨٧ و

١٨٥) نزهة الألباء في طبقات الأدباء. مطبعة نهضة مصر. ط ١، ١٩٦٠
ص٣٣٤

بالأجنبية

186) AIINONIKOLAS - SALMINEN: La lexicologie, Armand Colin, Masson, Paris, 1997.

187) AUGER P. et L. J. ROUSEAU, Méthodologie de la recherche en terminologie

188) BAZZI- HAMZè, Salam : Les unités amorphes libres dans le Kitâb de Sîbawayhi, thèse de Doctorat sous la direction de M.André ROMAN.univ.de Provence, 1984.

189) Béjoint H et Ph.Thoiron : « Le sens des termes », in : Le sens en terminologie. Presses universitaires de Lyon,2000.

190) CABRÉ , Maria TERESA: La terminologie,théorie, methode,et application. Les presses de l'université d'Ottawa, Armand COLIN.

191) . LETHUILLER, Jacques « La synonymie en langue de spécialité », in Meta, N°3, 1989, pp. 443.

192) , TROUPEAU Gérard: Les livres des définitions grammaticales dans la lexicographie arabe. Zeitschrift farabische Linguistik (Journal de Linguistique Arabe), Heft 15,Herausgegeben von Hartmut Bobzin und Otto Jastrow. 1985. p. 443

193) TROUPEAU,Gérard : lexique - index du kitab de sibawyhi, klinksieck, paris 1976.

194) HAMZè, Hassan : Unité et diversité dans la pensée grammaticale

195) HAMZÉ, Hassan: Le madar ina'i. Approche diachroni-

que. Revue de la Lexicologie, publiée par l'Association de la Lexicologie Arabe en Tunisie n.16- 17.1420/2000-1421-2001.. pp5

196) HAMZè ,Hassan:" Diversité et continuité dans la tradition grammaticale arabe " in linguistico communication, vol 6. n 1 et 2, 1994.pp25 - 40

197) HERBULOT, Florence: La traduction déchire. In Etudes traductologiques eb homage à Dseleskvitch, lettres modernes Minard. 1990, p 267

198) HERMANS , A « La définition des termes scientifiques », in Meta, N°3, 1989.p. 531

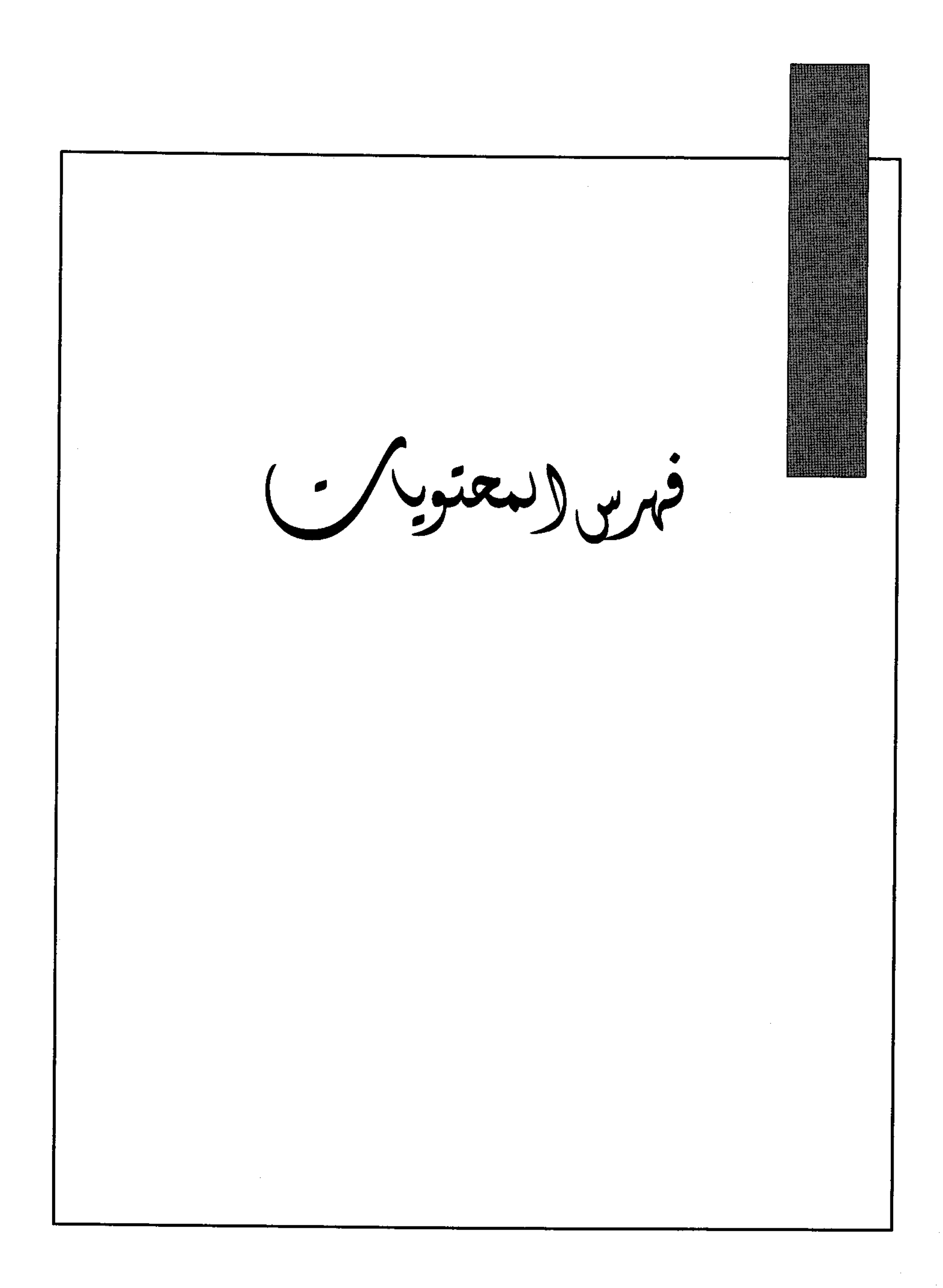
199) . SAGER.Juan C: pour une approche fonctionnelle de la terminologie (univ. Manchester), Le sens en terminologie. p 53

200) LYONS, John¤ Language, Meaning and context, London, Fontana, troisième édition, 1986, pp. 50-51.

201) REY,Alain, La terminologie, noms et notions, que sais-je?

202) TALAFHA, Amjad: La terminologie complexe dans le KITAB de SIBAWAYHI..Thèse de doctorat sous la direction de m. Hassan HAMZE univ.Lyon2.





فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

THE GRAMMATICAL TERMINOLOGY AND THE SEMANTICS OF AL-ZAMAKHSHARI

by

Dr. riyad 'Uthman



أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان
Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon
Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban